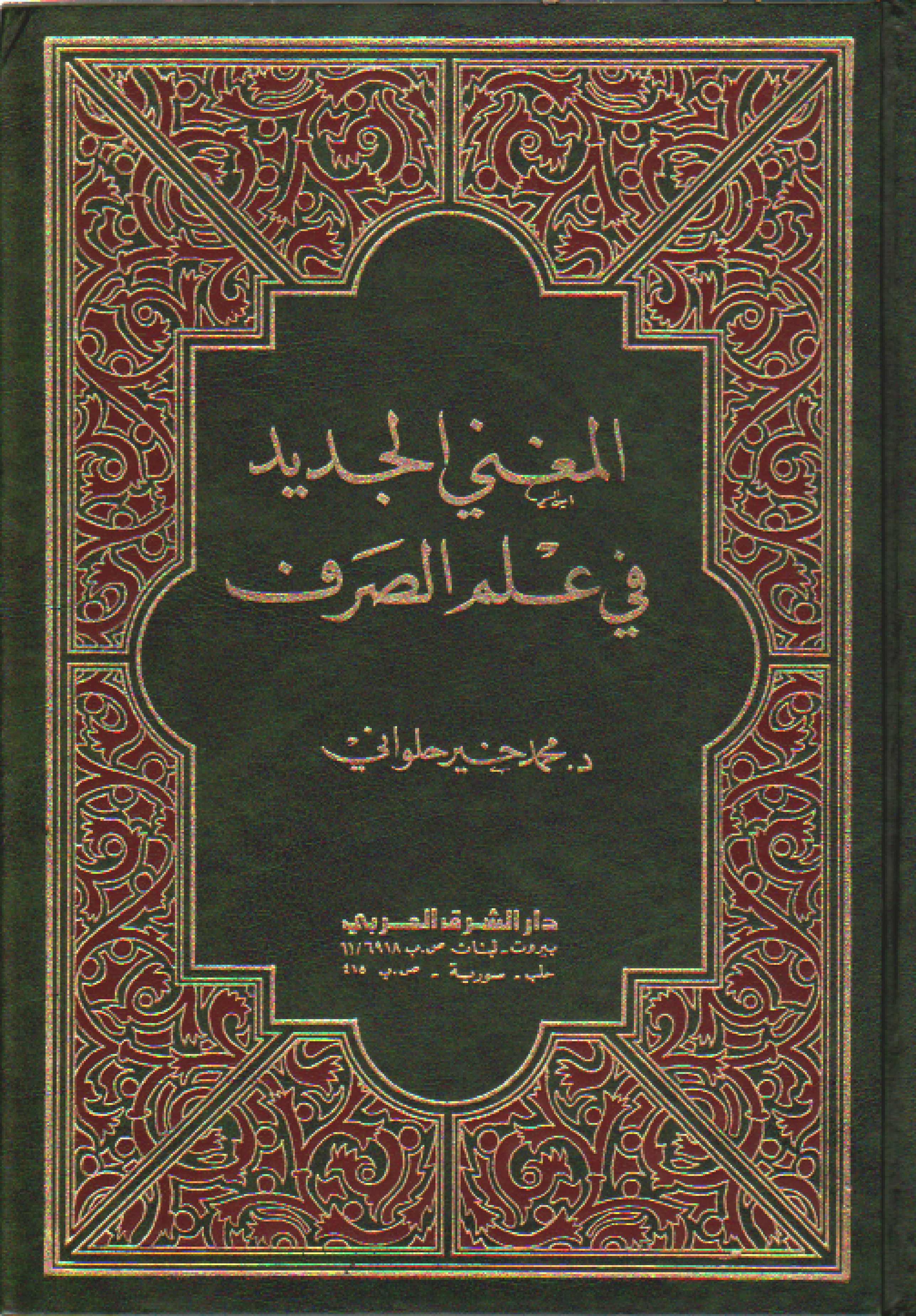
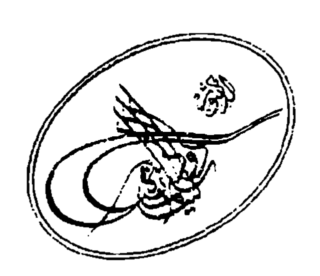

المغني الجديد
في علم الصرف
د. محمد خير حلواني
دار الشرق العربي
بيروت ـ لبنان ص.ب ١١/٦٩٩٨
حلب ـ سورية ـ ص.ب ٤١٥

المغني الجديد
في علم الصرف

المغني الجديد

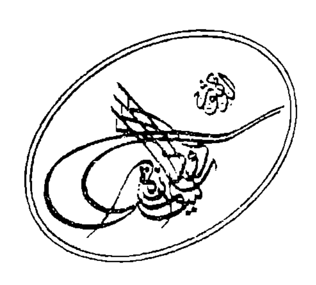
في علم الصرف



د. محمد خير حلواني



دار الشرق العربي
بيروت ـ لبنان ص.ب ١١/٦٩١٨
حلب ـ سورية ص.ب ٤١٥



المدخل إلى علم الصرف

١ ـ بنية اللغة وعلومها.

٢ ـ الكلمة اللغوية

١ ـ بنية اللغة وعلومها

إذا كنا نَعُدُّ اللغة جسماً مركباً يتألف من عناصر تكونه ، وتُمْسِك عليه قوامه ووحدته ، فإن أول ما يجب علينا في دراستها واكتشافِ نظامها أن نُلِمَّ بهذه العناصر ولو إلمامةً موجزةً تصلح أن تكون تعريفاً لعلومها ، وتوضيحاً للفرق بين علمين كبيرَيْنِ منها ، هما علم النحو ، وعلم الصرف

ـ أ ـ

وَلْنبدأ بأصغر هذه المكونات ، وهـو الصوتُ المفـرد ، أو الحرف الهجائي ـ كما يسمى في تراثنا اللغوي ـ فهو اللبنة الأولى في بناء اللغة الكبير ، ولكن ليس له دلالة ذاتية خاصة ، بل له وظيفة يمكن أن نسميها « وظيفـة تمييزيـة » بين معنى وآخر حين ينضم إلى أصـوات أخرى في الكلمة ، فالنون مثلاً تميز بين معنى بانَ وباعَ . وجميع متكلمي العربية يميزون معاني الكلمات التالية من جراء تبدل الصوت الأخير في كل منها « عابَ ، عاثَ ، عاجَ ، عادَ ، عاذَ ، عاشَ ، عاقَ ، عالَ »

أما عدّة أصوات اللغة العربية فهي تسعة وعشرون حرفاً ، هي

« أ ، ا ، ب ، ت ، ث ، ج ، ح ، خ ، د ، ذ ، ر ، ز ،
س ، ش ، ص ، ض ، ط ، ظ ، ع ، غ ، ف ، ق ، ك ،
ل ، م ، ن ، هـ ، و ، ي »

يضاف إليها أصواتُ لينٍ قصيرةٌ تسمى في مصطلحنا الحركات ، نلفظها في كل كلمة ، ولكننا لا نكتبها إلا في بعض الأحيان ، وهي ثلاث حركات: الضمة والكسرة والفتحة

على أنه قد يكون لبعض هذه الوحدات أكثر من صوت[1] ، وقد تختلف المناطق العربية في نطق بعضها ، كاختلافها في نطق الجيم والقاف والضاد ، كما قد يكون الاختلاف ناجماً عن تركيب بعضها مع بعض ، فالألف في نائل وفارس مثلاً غير الألف في ضامر وطالب ، من حيث النوع ، فهي رقيقة في الأُولَيَيْنِ ومضخمة في الأخريين: والنون في من بعدُ تختلف عن النون في من قبلُ ، وعن النون في من أحمد

هذا الاختلاف في النطق لا يعني أن كل صوتٍ منطوقٍ ذو هُويّةٍ تختلف عن هوية الآخر ، بل يعني أنه « وَحْدةٌ » صوتية مستقلة ، غير أن قوانين التركيب الصوتية ، أو اختلاف اللهجات ، قد تؤثر في طبيعتها ، فتنوع نُطْقَها ، فالجيم مثلاً في الكلمة « جمل » تختلف في نطق الشامي والمغربي عنها في نطق المصري واليمني والعُماني ، وتختلف أيضاً في نطق الكويتي والإماراتي إلا أن هذا الاختلاف في النطق لا يؤدي إلى اختلاف دلالة الكلمة ، وهذا يؤكد أنها صوت ـ أو حرف ـ واحد ، وليست ثلاثة أصوات

---

(١) ذكر سيبويه أن مجموع هذه الأصوات الأصلية والفرعية ، كان في أيامه اثنين وأربعين صوتاً انظر كتابه ٤٣٢/٤ (طبعة هارون)

أما حين يؤدي تغير الصوت في الكلمة إلى تغير دلالتها فحينئذٍ يكون كل من الصوتين المُبْدَلِ ، والمبدل منه ، مستقلاً عن الآخر ، وله هويته الخاصة في أصوات اللغة ، كالصوتين العين والحاء في مثل راحَ وراعَ . والباء والميم في عابَ وعامَ والطاء والجيم في طابَ وجابَ وأمثال ذلك كثيرة

- ب -

بعد الأصوات المفردة هذه نصادف في بنية اللغة وحدةً أكبر يسميها اللغويون العرب علامات كعلامات التأنيث ، والجمع والتثنية ، كالتاء في رانية ، وعلمتْ والألف المقصورة في ليلى وكُبْرى والألف الممدودة في حَوْراء وحسناء والواو في عادلون وجائرون، والألف في : عادلان وجائران. والنون الساكنة التي نسميها التنوين، كما في: بحرٌ وأرضٌ. والياء المشددة التي في مثل: دمشقيٌّ، وقاهريٌّ، وبغدادي.

وتقع هذه العلامات - أو المورفيمات « Morphems » كما تسمى في اللسانيات المعاصرة - في نهايات الكلمات ، كما رأيت ، وقد يقع بعضها في أوائلها ، كعلامة التعريف « ألْ » في مثل العِلْمُ والوطن وقد يقع بعض منها في حَشْو الكلمة ، كياء التصغير في مثل قمير ، ونُهَيْر ، وبحيرة

ويلحق بهذه الوحدات ضرب آخر من البنْياتِ الدالة ، هي الأدوات ، كأدوات النفي والاستفهام والشرط والعطف والترجي والتمني ، وهذا الضرب من الوحدات يشبه العلامات في أنه ليس بذي دلالةٍ ذاتية ، فإذا فُصِل عن السياق انعدمتْ دلالته، وهذا يعني أنه ذو دلالة « تركيبية » فالأداة « ما » مثلاً استفهامية في « وما تلك بيمينك يا موسى » (طه ١٧) وشرطية في «ما ننسخْ من آيةٍ أو نُنْسِها نأتِ بخيرٍ منها » (البقرة ١٠٦) ،

وموصوله في « يعلم ما بين ايديهم وما خلفهم » (البقرة ٢٥٥) ، ونافية في « وما أبرّىء نفسي ، إن النفس لأمّارة بالسوء » (يوسف ٥٣) ومثلها في تعدُّد الدلالة لاختلاف التركيب متى ، ومَنْ ، وكم ، و . . .

- ج -

وينشأ من تضامّ الأصوات أيضاً وحداتٌ أكبر من الأودوات ، هي الكلمات وتتميز هذه الوحدات مما قبلها بأنَّ لها معاني ذاتية خاصة ، سواء أكانت في التركيب أم كانت في معزِلٍ عنه ، كالكلمات سماء ، وماء ، وهواء ، وتراب

وهذه الكلمات نوعان ، ولكل نوع دلالة خاصة به ، وسلوك في التركيب يختلف فيه عن النوع الآخر ، أما أولهما فهو الاسم ، وأما الثاني فهو الفعل ولكل منهما تفريعات سنتحدث عنها في الصفحات التالية

- د -

ومن تضام الأدوات والكلمات تنشأ التراكيب اللغوية، وهي الوحدات التعبيرية التي لا يَحْصُل التفاهُم من دونها ، فلو أننا حفّظنا طفلاً غير عربي قوائم من الكلمات العربية ، ثم وضعناه في وسط عربي لما استطاع أن يتكلم العربية ، ولا أن يفهم ما يسمعه من العرب ، ولو كانت الكلمات التي حفظها تُعَد بالآلاف ، بل إن العربي القُحّ لا يستطيع أن يفهم هذه العبارة إلا إذا اهتدى إلى وضع كل عنصر منها في موضعه

« شرف لا أل يسلم أل من رفيع أذى أل »

فللتركيب نظام دقيق في كل لغة ، وكما يتعلم الطفل دلالات الكلمات يتعلم أيضاً أنساق التراكيب اللغوية ، وكثيراً ما يتغير المعنى تغيراً

تاماً بتغير مواضع بعض الكلمات في التركيب ، كما في مثل هاتين الجملتين

ـ هذه هي أعمالُ الرجل
ـ هذا هو رجلُ الأعمال

ومثل ذلك درجات السلم ، وسلم الدرجات ، وشرف البيت، وبيت الشرف ، ودقة الميزان وميزان الدقة

فما التركيب إذن إلا ألوان من العلاقات تقوم بين أجزائه بحيث لو تغيَّرت واحدة منها أدى ذلك إلى اضطراب الدلالة أو تغيرها ، وهي علاقات تتكون من

ـ الدلالات المعجمية للكلمات

ـ الدلالات الصرفية للصيغ والعلامات

ـ الدلالات النحوية أو وظائف الكلمات في التركيب

ولنأخذ على سبيل المثال هذا الشطر من شعر المتنبي

« الرأي قبلَ شجاعةِ الشجعانِ »

إن العلاقة بين « الرأي » و« قبل » علاقة إسنادية غيرُ مباشرة[1] ، وبين « قبل » و« شجاعة » علاقةُ إضافة أو تخصيص ، وهذه العلاقات أتاحت للتركيب أن يؤدي معنى خاصاً هَجَس في ذهن المتنبي ، فلو أحدثنا تبدلاً في العلاقات وفي مواضع الكلمات لتبدل من جراء ذلك هذا المعنى ، بل ربما أحدث بعضُ التغييرات ما يناقض المعنى الذي أراده الشاعر ، كأن نقول مثلاً

« قبل الرأي شجاعةُ الشجعانِ »

---

(١) لأن الظرف « قبل » ليس هو الخبر ، بل هو جُزْءٌ منه

وأعتقدُ أن هذا المثال يكفي لبيان أهمية التركيب في التعبير عن المعنى المروم

ـ هـ ـ

من هذا كله يتبيّن لك أن اللغة نظام من العلامات[1] ، ونعني بها الأصوات والأدوات والكلمات[2] ، أما النظام فهو مجموع القوانين التي ينتظم بها تركيب الأصوات لتنشأ العلامات ، وينتظم بها تركيب العلامات والكلمات لتنشأ الجمل والعبارات

ومثل هذا الجسم المركب يحتاج إلى عدة علوم ، فإلى جانب علم اللغة يحتاج إلى علم النفس ، وعلم الاجتماع ، وبعض العلوم الطبيعية ، ولا سيما الفيزياء والفيزيولوجيا

أما علم اللغة فهو نفسه ذو شُعَبٍ واختصاصات ، تدرس كل شعبةٍ مكوّناً من مكونات اللغة ، فهناك

- علم الأصوات العام
- علم وظائف الأصوات
- علم الدلالة
- علم لنحو أو التركيب
- علم الصرف أو المفردات

ـ و ـ

والذي يهمنا في هـذا المدخـل أن نبيّن الفرق بين علمى النحـو

---

(١) انـظر : دي سـوسّـيـر Course in general linguistics ص 73 تـرجمــه إلى الانكليزية : Wade Baskin نيويورك ١٩٥٩

(٢) سنتحدث عن مفهوم الكلمة فيما يلي

والصرف ، فالصرف يدرس الكلمة في معزلٍ عن السياق ، فيتناول مكوناتها الصوتية بالبحث ، أفيها صوت زائد ، أم فيها صوت ناقص ، أم فيها صوت تبدَّل به صوت آخر كما يدرس تقلباتها من صيغة إلى صيغة ، وبهذا يُعرف جامد الأفعال ومتصرفها ، أو جامد الأسماء ومشتقها

أما علم النحو فهو علم التركيب ، وهذا يعني أنه لا يدرس الكلمات نفسها ، بل علاقات بعضها ببعض في التركيب اللغوي ، فحين يقول هذه مفعول به ، وتلك فاعل ، فإنه يوضح علاقة كل منهما بالفعل ، فالمصطلح (فاعل) يعني أن الكلمة تتعلق بالفعل بعلاقة الإسناد ، والمصطلح (مفعول به) يعني أنها تتعلق بالفعل بعلاقة التعدية ، وهكذا يحدد العلاقات الزمنية والمكانية والغائية والخلافية ، ولكل منها مصطلح خاص في النحو العربي

على أن علم النحو لا يستطيع أن يستغني عن نتائج الدراسة الصرفية ، لأن العلاقة بين أجزاء التركيب تتأثر بشكل الصيغة ، بل إنها لتفسدُ أحياناً حين نبدل صيغة بأخرى ، فمن الممكن مثلاً أن نقول

- هذا صندوق كبير، وتلك علبة صغيرة. ولكن هذه العلاقة تفسد إذا بدلنا بالاسم المشتق: كبير، أو: صغيرة. اسماً جامداً من المادة نفسها، فالعربية لا تسمح - مثلاً - بأن يقال:

- هذا صندوقٌ كِبَرٌ، وهذه علبة صِغَرٌ

لأنها تشترط أن تكون الصفة النحوية اسماً مشتقاً[1] ، وهذا ما يحدده علم الصرف

والأمثلة على الصلة بين العلمين كثيرة ، ومن ههنا لم يكن للنحاة بُدٌّ من أن يستعينوا بعلم الصرف في تحليل بعض العلاقات النحوية ، فيذكروا

---

(١) قالوا: هذا رجل عَدْلٌ. أي: عادل. وهذا قليل وله غرض دلالي.

مثلاً أن كلاً من الحال والصفة اسم مشتق في الأصل ، ولكن قد تأتيان جامدتين في تراكيب تخضع لنُظُمٍ خاصة

- ز -

أما علم الصرف فقد حدَّدَ اللغويون القدماء مجاله ، فذكروا أنه لا يدرس إلا الكلمة المتصرفة ، ولا يتناول ما جمد من الكلمات ، كالأدوات والأفعال الجامدة ، وبعض الأسماء التي لا تتصرف ، وتركوا دراسة هذه الكلمات لفروع أخرى ، فكان من جراء ذلك أن توزعت في دراسات متنوعة متعددة ، كالدراسات المعجمية والدلالية والنحوية ، مع أن مجالها الصحيح في علم الصرف دون غيره ، لأنه يدرس الكلمة ، ولا أرى ما يحول بيننا وبين أن نوسع ميدان هذا العلم حتى يبلغ المدى الذي تتيحه أنظمة اللغة العربية

وإذا كان هذا العلم حياً خصباً فإن مَرَدَّ ذلك إلى طبيعة اللغة العربية الحية الخصبة ، فهي اليوم أكثر اللغات الإنسانية تصريفاً ، وربما شابهتها اللاتينية القديمة أو بعض أخواتها الساميات التي انقرض كثير منها فللعربية من تقلب كلماتها دلالة على غزارة معجمها ، وتنوع مراميها ؛ وسعة استجابتها للجديد من الدلالات والمصطلحات ، فمن الجذر الواحد يستطيع أبناؤها أن يشتقوا الكثير من الكلمات الفرعية التي تحمل معنى الجذر ، وتضيف إليه معنى زائداً عليه ، وبذلك يغني الاشتقاق والتصريف عن عبارة كاملة فمن الجذر (ح ل ب) تشتق الكلمات التالية

آ - في إطار مصدر الفعل الثلاثي المجرد ، وهو الحَلْبُ[1]

- حَلَبَ ، يَحْلُبُ ، احلُبْ ، حـالـبٌ ، حَلوبٌ ، حَـلَبَـةٌ ، حُلُبٌ، حلّاب ، محلوب ، حليب ، حَلَبٌ ، مِحْلَبٌ ، مَحالِبُ ، حَلْباة

(١) لا يعني هذا أن المصدر هو أصل المشتقات ، إذ قصدتُ به التقريب والتوضيح

ب ـ في إطار مصدر الفعل الثلاثي المزيد
ـ أحْلب ، يُحْلبُ ، أَحْلِبْ ، إحلابٌ ، مُحْلِب ، مُحْلَبٌ ، إحْلابة ، حالَبَ ، يحالِبُ ، حالِبْ ، مُحالِبةٌ ، حِلابٌ ، مُحالِبِ ، مُحالَبٌ
ـ تحلَّبَ ، يتحلَّبُ ، تحلَّبْ ، تحلُّبٌ ، متحلِّبٌ ، احتلب ، يحتلبُ ، احتلبْ ، احتلاب ، محتلِب ، محتلَب
ـ استحلَب ، يستحلبُ ، استحلبْ ، استحلاب ، مستحلِب ، مستحلبٌ ، على أن التصريف قد يتخذ منحى لفظياً فلا يؤدي معنى جديداً ، وذلك حين يكون في تغيّر بعض أصوات الجذر ، فاستبدالُ الألف بالواو أو بالياء في مثل قال ، وباع والياء بالواو في مثل ميزان وميعاد ، وكذلك استبدال الطاء بالتاء في مثل اصطبر واضطاد ، وأمثال ذلك من التصريفات لا تزيد جذر الكلمة معنىً ، ولكنها تحصُل لتخفيف النطق ، ولتقيم تجانساً صوتياً في نطق الكلمات ، كما سوف نجد في قسم خاص من هذا الكتاب

٢- الكلمة

لم يكن عالم الصرف القديمُ يُحسُّ بالحاجة إلى تحـديد مفهـوم الكلمة ، رغم أنها الوحدة التي يقيم عليها بحثه ، فقد وَقَرَ في ذهنه وفي أذهان معاصريه أن الكلمة وحدة لغوية مستقلة في بنيتها الصوتية والصرفية ، وفي دلالتها الذاتية ، وبات هذا المفهوم الذي امتدت به العصور من البداثه التي يُسلّم بها الإنسان تسليماً مطلقاً

غير أن المفهومات الشائعة قد تبدو أكثر الأمور تعقيداً حين توضع تحت مجهر العلم ، وحين يسعى إلى وصفها بلغته الدقيقة المحددة

ومفهوم الكلمات من تلك المفهومات السهلة الوَعْرة ، فما هي ؟ وما حدودها الصوتية والدلالية ؟ وهل هي مستقلة عن غيرها من المنطوقات في النسق الكلامي ؟

قد يكون عسيـراً علينا حقـاً أن نتخيل كـلاماً لا تؤلفـه الكلمات المستقلة في الأصل ، ولكن ذلك لا يرجع إلى حقيقةٍ وواقعٍ ، بل يرتدُّ في

جوهره إلى عادات اكتسبناها على الأيام من جراء إلمامنا بالقراءة والكتابة ، فكثير مما وقَرَ في أذهاننا عن مفهوم الكلمة إنما يرجع إلى تأثير الخط الذي نصورها به ، فهو آناً يساعدنا على فهمها ، وطوراً يسبب لنا اضطراباً في تحديدها ، فقد يتوهم الشُداة مثلاً أن كلاًّ من « حينئذٍ ، وعـمَّن ، وممَّن » كلمة واحدة ، وقد يتوهم من هو أوفر ثقافة منهم أن كلاًّ من « المحراب ، والكتاب ، والقلم » كلمة أيضاً.

والحق أننا لو تصورنا لغة شعب من الشعوب البدائية التي لم تصل بعدُ إلى مرحلة الكتابة ، لأدركنا أن تقطيع السلسلة الصوتية التي تصدر عن المتكلم ليس بالأمر السهل ، لأن تمييز الوحدة الكلامية من غيرها يعتمد على تقطيع المادة الصوتية تقطيعاً واعياً موازياً لتقطيع المادة الفكرية ، إن صح التعبير

وإذن ، لا بد لعلم اللغة من معيارٍ يحدد به الكلمة اللغوية ، أهو المعنى ؟ أهو الصوت ؟ أهو الموقع النحوي ؟

ـ أـ

ونؤثر قبل أن نتحدث عن معايير اللغويين العرب أن نطل إطلالةً شاملة على ما قدمته الدراسات اللسانية في هذا المجال ، ولسوف نعرض المعايير التي اقتُرِحت لتحديد مفهوم الكلمة

١ ـ معيار الدلالة

هـذا المعيار أقـدم المعاييـر في الفكر اللغـوي ، فهو يـرجع إلى محاولات الهنود واليونان القدماء ، وعلى أساسه قامت المعاجم اللغوية ، وفي مجاله بحث الفلاسفة العلاقة بين أصوات الكلمة ومعناها ، والكلمة بحسب هذا المعيار هي التي تدل على معنى ما ، وبذلك تتميز من الصوت

المفرد أو الحرف ، كالباء والحاء والراء وأمثالها ، أما (أرض) و(بحر) و(سماء) فكلمات لأنها ذات دلالة

ذاك هو مفهوم القدماء، إن أن اللسانيين المعاصرين ينكرون هذا المعيار ، ويذهبون إلى أنه عديم الجدوى في تحديد مفهومٍ للكلمة ، لأن المعنى الواحد قد يُحْمل مرةً على متن كلمة واحدة ، وقد يحمل مرةً أخرى على متن كلمتين اثنتين ، ففي العربية مثلاً تعادل الكلمة كحّال الكلمتين طبيب العيون

ونحن لا نجادل في أن المعنى وحده لا يصلح في تحديد الكلمة ، إلا أن هذا لا يدعو أيضاً إلى أهماله البتة ، وما احتج به اللسانيون من دلالة الكلمة (كحال) يتجاهل أسلوب اكتساب الكلمة لدلالتها ، وتطور هذه الدلالة ، كما يتجاهل أسلوب الاشتقاق ونحت الألفاظ بعضها من بعض

٢ ـ معيار الشكل

ورأى لغويون آخرون أن معيار الشكل هو المعيار الدقيق الذي يضبط أبعاد الكلمة ، ويبيّن حدودها ، ولعل اللغوي المعاصر روبنس « R. Robins » أشهر من ذهب هذا المذهب ووضحه ، وفحواه أن الكلمة امتداد صوتي محدد ، يحافظ على شكله واستقراره حيثما وقع في الجملة ، ويشغل فيها وظيفة نحوية ، ويمكن أن تتصل هذه الامتدادات الصوتية بأمثالها في الجملة ، ولكنها تظل محافظةً على شكلها ونسق مكوناتها الجزئية(١)

ولنقدم مثالاً من اللغة العربية يوضح هذا الرأي ، وليكن قول الشاعر الحديث

---

(١) انظر روبنس General Linguistics ص 149 وما بعدها الطبعة الثالثة لندن ١٩٨٠

جئتُ لا أعلمُ من أين ولكني أتيتُ
ولقد أبصرتُ قُدامي طريقاً فمشيتُ
كيف جئت ، كيف أبصرتُ طريقي ؟
لست أدري

نلاحظ هنا تكرار جئت ، وكيف ، وطريق وهي في رأي روبنس امتدادات صوتية حافظ كل منها على شكله ، ونسقه الداخلي ، وهذا يؤكد أنها وحدات صوتية مستقلة ، هي ما يسمى الكلمات

وهذا المعيار لا يخلو من نقص أيضاً ، إذ كيف ننظر إلى الكلمة مثل هذه النظرة الشكلية الصِرْف ؟ فهي صوت ذو وظيفة نحوية فحسب ولست أدري كيف يمكن أن نتصور الكلمة مجرد صوتٍ خالٍ من الدلالة ، بل كيف يمكن أن يكون لها وظيفة نحوية من دون أن يسهم معناها في أداء هذه الوظيفة

إن ما ذهب إليه روبنس يتكل على المذهب الوصفي المغرق في الوصفية ، وقد تجاوزه الدرس اللغوي منذ زمنٍ بعد ما تبين للباحثين أن تحليل الجملة من دون اعتبار الدلالة سيكون تحليلاً سطحياً ناقصاً

٣ ـ معيار ثلاثي

ويرى مَيّيه « Meillet » أن الكلمة تشتمل على جوانب ثلاثة هي الصوت ، والدلالة ، والوظيفة النحوية يقول « نستطيع أن نحد الكلمة بأنها اتحادُ معنىً خاص ، بأصوات مركبة خاصة ، قادرٌ على أن يشغَلَ وظيفة نحوية خاصة »

وعلى الرغم من تكامل هذه المعايير نرى الصورة الكلية تضطرب إزاء بعض التطبيقات ، ذلك أن الحد الذي يتضمنها قد يصح في العبارة كما يصح في الكلمة المفردة ، مثل الشاعر المجيد فهذه العبارة اتحادُ

لمعنى خاص ، بأصوات مركبة ، ويمكن أن تشغل وظيفة نحوية واحترازاً من هذا التعميم حاول بعض اللغويين[1] أن يعدل تعريف ميّيه هذا ، فذكر أن الكلمة « أصغر نسقٍ كلامي تتحقق فيه المعايير الثلاثة »

ولا نريد أن نتتبع هذه المعايير اللسانية إلى نهايتها ، فما تركناه منها لا يختلف عما ذكرناه في نقصه واضطرابه حين نصير به إلى الممارسة والتحقيق ، ولذلك آثر علماء المعاجم ألا يتورطوا في وضع تعريف أو مفهوم للكلمة ، فبنوا عملهم على ما وقر في أذهانِ الناس من مفهوم لها ، وإحساسٍ بها

- ب -

أما النحاة العرب فقد قصروا جهودهم على تحديد مفهوم الكلمة في اللغة العربية ، ولم يحاول واحد منهم أن يقوم بموازنة بين الكلمة في العربية والكلمة في الفارسية أو السريانية مثلاً ، على الرغم من أن عدداً منهم ينتمون إلى إحداهما ، أو كان يعرف شيئاً منها

ولعل هذا المسلك في الدراسة كان سبباً في استقرار مذهبهم في فهم الكلمة ، وإدراكهم المطمئن لحدودها ، فلقد تخلصوا من الحيرة التي وقع فيها اللسانيون المعاصرون في محاولتهم تحديد مفهوم يشمل اللغات الإنسانية كلها ، وهذا مطمح يصعب مناله ، لأن تنوع العلاقات النحوية ، واختلاف الإجراءات الصرفية ، وتباين مسالك التعبير ، مما يجعل تحديد مفهوم الكلمة يختلف بين لغة وأخرى ، يقول أندريه مارتينية « سيكون من العبث أن نحاول تحديد مفهوم دقيق للكلمة يشمل جميع اللغات ، على أنه من الممكن القيام بذلك في إطار لغةٍ خاصة[2] »

---

(١) انظر جان لايونز Introduction to thearitical linguistics ص 200 ، نيويورك ١٩٧٧

(٢) مارتينية Elements de Linguidtique ص ١١٥

ومن الواضح أن اللغويين العرب القدماء لم يُعْنَوْا بتحديد مفهوم الكلمة على الرغم من أنهم تحدثوا عن أجزاء الكلام الثلاثة الاسم والفعل والحرف ، ولكنّ الناظر في كلامهم يُحسُّ أن لديهم إدراكاً خاصاً لها ، يعالجون على هديه ما يعالجون من قضايا اللغة العربية ، وسنقف وقفة قصيرة لنحلل مفهوم الكلمة كما تظهر في مطلع كتاب سيبويه قبل أن نصير إلى كلام المتأخرين فيها

وأول ما يطالعنا في كلامه[1] هو أن في ذهنه ضربين من الوحدات اللغوية الدالة ضرباً يسميه « الكَلِم » ، وآخر يسميه «الزوائد» . أما الأول فهو اسم وفعل وحرف ، ولكل من هذه الأقسام دلالة خاصة وأما الزوائد فليست بكلمات بل هي مجرد أصوات تتصل بأوائل الكلمات أو بأواخرها لتغيير في الدلالة ، كأحرف المضارعة ، ولواحق المثنى والجمع بنوعيه المذكر والمؤنث

وكأن سيبويه بهذا التفريق بين « الكلمة » و« الزائدة » يستشعر معيار الاستقلال الذي يميز به الكلمة من غيرها ، ويُلْمح إلى أنّ الوظيفة الدلالية وحدها ليست معياراً كافياً لتحديد الكلمة

وهناك ملاحظة أخرى هي إلحاح سيبويه في تحديد الفعل العربي على الصيغة ، فالأفعال عنده «أمثلةٌ»[2] أخذت من لفظ أحداث الأسماء[3] ، وبنيت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع »

وهكذا تتحد « الصورة » الصوتية ـ أو الصيغة ـ بالدلالة على الزمان ، ويبقى للجذر اللغوي أن يدل على الأحداث المتنوعة

---

(١) سيبويه الكتاب ١/١٢

(٢) أي صيغ .

(٣) أحداث الأسماء المصادر .

على أنهم لا ينكرون « حرية الاستخدام » ، ولا « إمكانية العزل » فقد تقع الكلمة عندهم موقع الجملة ، كما لو قلنا في جواب سؤالٍ من هذا القبيل أأنت عربي ؟ نَعمْ ، أو : لا إلا أنهم لا يجعلون هذه الظاهرة شرطاً لازماً ، بل يعوّلون على استقلال المنطوق في النطق ، وبهذا تكون اللام الجارة مثلاً مساويةً لاسمٍ مثل رجل ويكون الضمير المتصل كهاء الغيبة وكاف الخطاب مساوياً للفعل وللضمير المنفصل

هذا المفهوم للاستقلال أصح عندي مما تذهب إليه اللسانيات المعاصرة ، فهو يعني أن الكلمة امتداد صوتي خاص يظهر مستقلاً في كل تركيب ينضم إليه ، محافظاً فيه على دلالته المعجمية أو الصرفية

ولتوضيح هذا المفهوم نسوق الأمثلة التالية

ـ لكل امرىء من دهره ما تعوَّدَهُ
ـ هذه الجائزةُ لِمَنْ فاز في المسابقة
ـ لك لا لغيرِك كان قلبي كله

فمن الواضح أن اللام حافظت على وحدتها الصوتية رغم تعدد البنى التي رُكّبت فيها ، فهي أبداً مستقلة اللفظ عما تتصل به من الكلماتُ

(لـ + كل) (لِـ + مَنْ) (لَـ + كَ) (لِـ + غيرِك)

وإلى جانب ذلك حملت في كل تركيب دلالتها النحوية فلم تفقدها في موقع واحد من المواقع ، وهذا الذي رأيناه في اللام نراه في الحروف والأسماء والأفعال كلها، فكل منها يستقل بلفظه، ويستقل بمدلوله.

وثمة مشكلة أخرى تتصل بهذه أو تنجم عنها ، فما المُراد بالمعنى المفرد ؟

النحاة كلهم متفقون على أن « الفردية » هنا لا تعني ما يقابل التعدد ، بل تعني أن جزء اللفظ لا يدل على جزء معناه ، وبهذا يكون

« عـادل » مثلاً كلمة ، ودلالتها مفردة ، لان (عـا) لا تدل على نصف المدلول. وكذلك الفعـل (عَلِمَ) يدل دلألة مزدوجـة: حدث + زمـان. والمعنى مع ذلك مفرد، لأن «عَلِ» وحدها لا تدل على جزءٍ من الحدث، أو جزء من الزمان. ومن ههنا اختلفوا في صياغة الحد، فرجح بعضهم أن تكون الفردية صفة للقول لا للمعنى، لأن فردية المعنى تابعة لفردية القول.

وينجم عن هذا أيضاً مشكلة أخرى أفنعُدُّ اسم علم مثل امرؤ القيس ، وعبدالله ، كلمة واحدة أم كلمتين ؟

الظاهر يدل على أن الدلالة فردية ، لأن « امرؤ » لا تدل على جزءٍ من المسمى وكذلك « عبـد »[1] ومن هنا جعـل النحاة مثـل هذين العلمين كلمة واحدة ، وسموا الجزء الواحد كلمة أيضاً من باب المجاز

ولا أريد أن أناقش هذه المسألة بالتفصيل ، بل سأكتفي بالإشارة إلى أنها ترتد إلى ظاهرة اجتماعية ، هي أسلوب الناس في « التسمية » ، فهم ينقلون العبارة بقضها وقضيضها من دلالة تركيبية إلى مجرد الرمز لمسمى واحد ، ويبقون على سماتها اللفظية والإعرابية ، فمنها ما تكون مركبة تركيباً إسنادياً، كما في : تأبط شراً. ومنها ما يكون تركيبها إضافياً كعبد الله وامرىء القيس ، ومنها ما يكون تقييدياً كالوليد والحارث والعباس

يتبين لنا من هذا كله أن النحاة العرب حـددوا ميدان بحثهم في تعريف الكلمة ، وفي صياغة مفهومٍ لها ، فقد حصروه في اللغة العربية ، ولم يـوسعوه ليشمـل لغات كثيـرة ، وقد أدى هـذا إلى استقرار وعيهم للكلمة ، ورسوخه على امتداد العصور .

---

(١) انظر في هذا : ابن سينا الشفاء . كتاب العبارة ص ٨ تحقيق محمود الخضيري . القاهرة ، بلا تاريخ .

٣ـ أقسام الكلمة ومعاييرها

كيف تُمَيز أقسام الكلمة ؟ وما الأسس التي تساعد في هذا التمييز ؟ وهل يستطيع البحث العلمي الدقيق أن يَمِيزَ أقساماً عامة تصح في جميع اللغات البشرية وتطّرد ؟

الحق أن هذا مبحث وَعْرٌ ، درج نحاة العربية القدماء على أن يجعلوه في الصفحات الأولى من كتبهم ، مما أوحى إلى المتأخرين والمعاصرين أنه من بحوث النحو لا من بحوث الصرف ، وعلى الرغم من تداخل عدة فروع لغوية فيه ، كالصرف والنحو والدلالة ، أراه إلى علم الصرف أقرب ، لأن تمييز أنواع الكلام أو مقولاته يرتد إلى مبحث الكلمة المفردة وتصنيفها ، ولا يتصل بعلمي النحو والدلالة إلا بمقدار ما يعتمدهما في عملية التمييز

آ ـ معايير التمييز

أما الأسس التي تساعد في هذا التمييز فقد اختلفت بين لغة وأخرى ، وهي في جملتها لا تزيد على ثلاثة

١ ـ المعيار الصرفي

٢ ـ المعيار السياقي النحوي

٣ ـ المعيار الدلالي

أما الأول فينظر في بنية الكلمة ، وتصريفها ، وما يَلْحَق بآخرها من لواحق ، وما يُلْصَق بأولها من لواصق ، وينظر الثاني في الوظائف النحوية التي تشغلها في التركيب اللغوي ، وفي طبيعة العلاقات التي تكون لها مع العناصر الأخرى فيه ، وينظر الثالث في دلالتيها: العُرْفية[1] والصرفية

ومن ههنا تنجم وعورة البحث

فكثيراً ما نجد بعض الكلمات ينتمي ـ بحسب هذه المعايير ـ إلى زمرتين ، كأسماء الأفعال في اللغة العربية ، فهي من منظور الدلالة والسياق النحوي كالأفعال ، لأنها تدل على حدث مقرونٍ بزمان ، ويُضمر فيها الفاعل ، وتَنْصِبُ مفعولاً به ، وهي بمنظور المعيار الصرفي أسماء لأن بعضها يُنَوَّن ، مثل أفٍ ، وآهٍ ، وإيهٍ ، وواهاً وبعضها الآخر يصغر مثل رُوَيْدَ وبعضها تدخل عليه لاصقة الاسم (أل) مثل النجاءَكَ أي انجُ

وقد تنعكس الصورة ، فيقتضي المعيار الصرفي أن تكون الكلمة حرفاً ، ويقتضي معيار السياق النحوي أن تكون اسماً ويصدق هذا في أدوات الشرط والاستفهام مَنْ ، وما ، ومتى ، وأضرابها فهي لا تتصرف ، ولا لواحق لها ، وتشبه في صيغها البنيوية الحرف ، ولكنها مع ذلك تسلك في التركيب مسلك الأسماء ، فتشغَلُ فيه وظائف نحوية لا يشغلها غيرُ الاسم ، كأن تكون مبتدأ ، أو خبراً ، أو مفعولاً به ، أو ظرفاً ، أو مفعولاً مطلقاً

---

(١) أفضل استخدام مصطلح الدلالة العرفية أو الذاتية بدلاً من الدلالة المعجمية

والأمثلة على هذا التعارض بين المعايير كثيرة في العربية وغيرها

أما المعايير نفسها فلا تتساوى في قدراتها التمييزية ، ولا تتبوًأ في نظر اللسانيين منازل متساوية ، ولعل الإجماع منعقد على تقديم معيار السياق النحوي على غيره ، ثم يليه المعيار الصرفي ، وأخيراً يأتي معيار الدلالة

١ ـ المعيار الدلالي

تكاد تتساوى اللغات البشرية في التعبير عن المقولات الذهنية ، وتكاد تتساوى أيضاً في المعاني التي تُناط بأقسام الكلمة ، فهناك معانٍ اسمية ترمز لأشياء أو لكائنات حسية أو لذهنيات ، أو تصفها وثمة معانٍ فعلية تدل على أحداثٍ مقرونة بزمان خاص ، وهناك معانٍ حرفية قد تكون أسلوبية كالنفي والنهي والاستفهام والأمر والتحضيض، والتنمي والترجي ، وقد تكون نحوية رَبْطية كالترتيب والمشاركة والتراخي وما أشبهها من المعاني المَنُوطةِ بأحرف العطف العربية ، وكالتعليل والمجاوزة والإلصاق وأشباهها من الدلالات المنوطة بأحرف الجر

وقد استخدم فلاسفة الإغريق ونحاتهم هذا المعيار مقروناً إلى المعيار الصرفي[١] ، وحاكاهم فيما بعدُ نحاة اللاتينية واللغات الأوربية المعاصرة ، أما العرب فقد استخدموه حين عرّفوا أقسام الكلمة تعريفاً نظرياً ، ولكنهم قرنوه إلى معيارين آخرين هما الصرفي والسياقي حين صاروا إلى الممارسة والتحليل ، ومن هنا كانت ممارستهم أصدق دلالة على رؤاهم اللغوية من تعريفاتهم

إلا أن اللسانيين المعاصرين ينكرون الأخذ بهذا المعيار ، قال س

---

(١) انظر أرسطو كتاب العبارة (شرح الفارابي) ص ٢٩ ـ ٣٢ وانظر الكتاب نفسه بترجمة حنين بن إسحاق ص ٦٠

باتر « S. Patter » « إن أقسام الكلمة في أية لغة جديدة ، وفي أي اختبار ينبغي أن تحدد إما بتصريفها ، وإما بوظيفتها في السياق ، ولا تحدد بدلالتها الواقعية أو الوهمية التي يُظن أنها تعبر عنها[1] » وقال ف. بالمير « F. Palmer » « ينبغي ألا نحوج أنفسنا إلى الاستعانة بالتحديد الدلالي ولو كان بوسعنا أن نستخدمه[2] »

ويغلب على الظن أن هذا الاتجاه صادر عن طبيعة اللغة الإنكليزية التي ينتمي إليها معظم الباحثين في اللسانيات المعاصرة ، ذلك أن نظامها لا يَفْرُقُ بين أقسام الكلمة إلا في السياق النحوي ، فليس للكلمة المفردة دلالة اسمية أو فعلية أو حرفية ، فالكلمة Round مثلاً تحتمل ـ في معزل عن السياق ـ أن تكون فعلاً بمعنى يَدُور أو يُدَوِّر ، وأن تكون اسماً بمعنى حَلْقة أو دائرة ، وأن تكون صفة بمعنى دائري أو أسطواني ، وأن تكون ظرفاً بمعنى حولَ

وهذا ما هيأ لبعض اللسانيين المعاصرين في إنكلترا[3] أن يرى من اللازم تصنيف بعض الكلمات في أكثر من زمرة ، فالكلمة Work تصنف في زمرتي الأفعال والأسماء ، وMature تصنف في الأفعال والصفات ، و Before تصنف في أحرف الجر والعطف وفي الظروف والكلمات الإنكليزية التي لا تنتمي إلا إلى زمرةٍ واحدة قليلة ، مثل Season § Sea § Seem § Death ، وكذلك صرح غير واحد من الباحثين ، فذكروا أن كثيراً من الكلمات الإنكليزية لا يمكن أن تنسب إلى فئة من الفئات إلا حين تكون في سياقٍ مّا[4]

---

(١) س. باتر Modern Linguistics ص 145 لندن ١٩٥٧

(٢) ف بالمير Grammar ص 62 إنكلترا ١٩٧٦

(٣) هو روبنس أنظر كتابه : General Linguistics ص 174

(٤) فلور آرتس وجان آرتس Engish syntactic structures ص 8 إنكلترا ١٩٨٢

أما في اللغة العربية فالأمر مختلف ، لأن استقلال معنى الكلمة فيها يقترن باستقلال الشكل ، فالاسم اسم في السياق وفي خارجه ، وكذلك الفعل والحرف ، فالكلمة (رجل) - وهي نموذج لآلاف الكلمات العربية - ذات دلالة اسمية لا فعلية ولا حرفية ، وهذه الدلالة تظهر في السياق وفي معزل عنه ، ولا يمكن أن تقع فعلاً أو حرفاً مهما تصرف السياق

ومن هنا كان النظر في معيار الدلالة غير مُسْتنكرٍ في تمييز الكلمات العربية ، وإن لم يكن معياراً ذا قدرة تمييزية كقدرة المعيارين الآخرين الصرفي والسياقي

٢ - المعيار الصرفي

وهذا معيار لغوي لا يرتبط بالذهن البشري ارتباط المعيار الدلالي ، ولكنه يختلف بين لغة وأخرى ، فأنظمة اللغات ليست سواءً في التصريف

وقد قلنا من قبل إن اليونان كانوا يقرنون المعيار الدلالي إلى المعيار الصرفي ، قال نحويهم ديونيسيوس تراكس « D. Thrax » في تعريف الاسم « إنه أحد أقسام الكلام ، يتميز بأنه يتصرف على وَفْق الحالة النحوية « Case » ، ويدل على إنسان وشيء » ويقول في تعريف الفعل « هو قسم من أقسام الكلام لا يتصرف بحسب الحالة النحوية بل بحسب الزمن والشخص والعدد ، ويدل على نشاطٍ ما[1] »

وكان من ثمرة استخدام هذا المعيار أن نحاة الإغريقيه واللاتينية جعلوا الصفة في فئة الأسماء، لأنها تتصرف كالاسم، فضلاً عن أنها مثله في المعيار السياقي ولا سيما في اللاتينية[2]

---

(١) عن جان لايونز : Introduction ص : 319 وأنظر :دوكروت وتودوروف : Encyclopedic dictionary of the sciences of Language ص 206 أميريكا: ١٩٨١

(٢) دوكروب وصاحبه Encyclopedic ص 206

واعتمده العرب في غير موضع ، وقد ذكرنا قبل قليل أنهم جعلوا أفٍ وأيهٍ وأمثالهما أسماء لأنها لا تشبه في بنياتها بنيـة الفعل ، ولأن لبعضها لواحق الأسماء كالتنوين ، ولواصقها كأل ، وجعلوا ليس فعلاً مع أن دلالتها دلالة الحرف ، لأن صيغتها ولواحقها كصيغة الفعل الماضي ولواحقه

أما اللسانيون المعاصرون فقد قلل بعضهم من شأنه وشأن قدرتـه التمييزية واطرادها ، لأنهم أخذوا يبحثون عن معايير تصنيفيـة تصح في جميع اللغات البشرية ، ولما كانت هذه اللغات متباينة في أنظمتها الصرفية كان هذا المعيار غير ذي غناء قال ف. بالمير « يجب ألا نعطي المعيار الصـرفي قيمة كبيـرة، فليس من المهم أن تكون الأسمـاء ممـا يُجْمـع ويُفْرد ، بل المهم وظائفها النحوية في السياق[١] »

٣ـ المعيار السياقي النحوي:

وهذا المعيار أهم المعايير ، وأكثرها استيفاءً للقدرة التمييـزية بين أقسام الكلمة ، ومع هذا نجد أرسطو يجعله تابعاً للدلالة ، فقد صنف الكلمات بحسب مدلولاتها ، ثم أخذ يتحدث عنهـا ويربط بين دلالتهـا وأسلوب استخدامها ، ويُسْتَوْحى من كلامه أن موقع الكلمة النحوي رهين دلالتها العرفية[٢]

أما العرب فقد استخدموه في وقت مبكر جداً ، إذ نقل سيبويه عن أبي عمرو بن العلاء أن « كم » اسم لا حرف ، وسبب ذلك أنها تقع موقع المسند إليه[٣] وقد غلبوه على معيار الدلالة ومعيار التصريف في غير موضع ، من ذلك أنهم جعلوا الضمائر وأدوات الشرط والاستفهام وبعض

---

(١) ف بالمير Grammar ص 62 وانظر روبنس ص 171

(٢) انظر : أرسطو ، كتاب المقولات ترجمة حنين بن إسحاق ص ٦

(٣) انظر: سيبويه الكتاب ٢/٢١٩

المبهمات كالأسماء الموصولة وأسماء الإشارة ، أسماءً لا حروفاً ، مع أن المعيارين الآخرين يحكمان بغير ذلك

وقد تمسك اللسانيون المعاصرون بهذا المعيار ، لأنه ينسجم مع دعوتهم إلى إيجاد معيار عالمي شامل لجميع اللغات ، وقد رأينا قبل قليل كيف أن بالمير دعا إليه ، وهوّن من شأن المعيار الصرفي وكذلك دعا إليه بعض الباحثين العرب كالمرحوم الدكتور محمود السعران فقال « إن تقسيم الكلمة ينبغي أن تحدده طبيعة الاستعمال في كل لغة[1] »

* * *

تلك هي المعايير ، ولقد رأينا أن بعض اللسانيين يدعو إلى اتخاذ معيار واحد ، ورأينا آخر يدعو إلى اثنين ، أما العرب القدماء فقد أخذوا بثلاثة معايير ، لأنهم صدروا في ذلك، عن اللغة العربية ، ونُظُمها السياقية والصرفية والدلالية

ومع هذا كله أرى من الصعب ـ إن لم يكن مستحيلاً ـ وضع خطة لتقسيم الكلمة تطرد معاييرها ، وتطابق جميع كلمات اللغة ، وسبب ذلك أن أصناف الكلمات يتداخل بعضها في بعض ، ويخترق بعضها حجاب بعض[2] ، وهذا يفسر لك كثرة ما وضع من قوائم تصنيفية مقترحة للغات العالمية كاللاتينية والإنكليزية والعربية

ب ـ أقسام الكلمة العربية

لعلنا نقرب من الواقع اللغوي ، ونُحْسِنُ تطبيق المعايير الثلاثة إذا

---

(١) د محمود السعران علم اللغة ، مقدمة للقارىء العربي ص ٣٨ دار المعارف بمصر ١٩٦٢

(٢) انظر مثل هذا في بلومفيلد Language ص 196

نحن قبلنا التقسيم الثلاثي نفسه ، وحاولنا توزيعه في فئات فرعية ، وذلك كما سوف يبين لك في المحاولة التالية

١ ـ الكلمات الاسمية

يدخل في هذا القسم مجموعة من الزمر الفرعية يختلف بعضها عن بعض بمعيار ، ويماثل بعضها بعضاً بمعيار آخر ، وهي

١ ـ الاسم الصريح ويشمل الاسم والمصدر ، مثل رجل ، وعمل

٢ ـ الصفة: مثل كاتب، ومكتوب، وظمآن، وأكرمُ منك، ومفتاح، ومقعد.

٣ ـ الأسماء المبهمة وهي كثيرة كالضمير ، والاسم الموصول ، واسم الإشارة ، والعدد وكناياته ، وكل وبعض وغير وسوى ومثل وشبه و

٤ ـ الأدوات: وهي مما تتداخل فيها سمات الحرف الصرفية والدلالية، وسمات الاسم السياقية، وهي أسماء الشرط والاستفهام و(كم) الخبرية، وبعض الظروف مثل: إذا، وإذ، ومنذ، ومُذْ، وقَطُّ، و.

٥ ـ أسماء الأفعال وهي ما تداخل فيها سمات الاسم الصرفية ، وسمات الفعل السياقية ، مثل شتانَ ، وهيهات ، وأفٍّ ، وصه ، ومَهْ

٦ ـ أسماء الأصوات وهي حكاية للأصوات، مثل عَدَسْ ، وغاقِ

ولم أذكر هنا « الظرف » ، لأنه يعني في الأنحاء العالمية وظيفة سياقية نحوية لا قسماً خاصاً من أقسام الكلمة ، ولو كان ذكره واجباً هنا لوجب علينا أن نذكر معه مثل سبحان ، ومعاذ ، ولبيك ، وسعديك ، ومثل وحدَك ، وجميعاً ، وطراً ، ومعاً ، وكافة لأن المجموعة الأولى لا تقع إلا مفعولاً مطلقاً ، ولا تقع الثانية إلا حالاً وإنما يُذكر

الظرف في النحو الغربي لأن تقسيم الكلمة يقوم على أساس الوظيفة السياقية ، كما ذكرنا في الفقرة السابقة.

أما الصفة فقذ ذكرتها في أنواع الأسماء لأني قصدتُ منها الصفة الصرفية اسم الفاعل واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل ، واسمي الزمان والمكان ، واسم الآلة ولم أقصد بها وظيفة نحوية يُراد بها النعت ، إنها في تقسيمنا هذا ضرب من ضروب الاسم ، أما في التقسيم الغربي فهي وظيفة سياقية ليس غير ، إنها ثمة تحدد بالموقع لا بخصائص الصياغة والتصريف

وتتفاوت هذه الكلمات الاسمية في استجابتها للمعايير الثلاثة ، وهذا ما سوف تجده مفصلاً عن كل معيار في حقل الزمرة الواحدة

١ - الاسم والمعيار الصرفي

نظر في المعيار الصرفي إلى ثلاثة جوانب هي :تصريف الاسم ، وصيغته البنيوية ، ولواحقه ولواصقه وهذه الجوانب الصرفية تميز الاسم من الفعل والحرف

فما الذي نعنيه بتصريف الاسم ؟

إنه قبوله للتثنية والجمع والتنوين والتأنيث والتصغير والنسب ، ولكن الكلمات الاسمية ليست سواء في قابلية التصرف ، فالأسماء الصريحة والصفات أكثر تصريفاً من غيرها ، والكلمات التي تتصرف تصرفاً تاماً قليلة ، إذ يغلب على كثير منها ألا تقبل واحداً أو أكثر من تلك المقولات الصرفية ، وذلك كما يظهر لك في الجدول التالي الذي نعرض فيه تصريف صفاتٍ وأسماء صريحة

الكلمة	نوعها	تنوينها	تثنيتها	جمعها	تأنيثها	تصغيرها	النسب إليها
رجل	اسم صريح	رجلٌ	رجلان	رجال	(١)	رُجَيْل	رَجُلِيٌّ
صحراء	اسم صريح		صحراوان	صحراوات			صحراوي
نجاح	اسم صريح	نجاحٌ	نجاحان	نجاحات[٢]			نجاحي
عالم	صفة	عالمٌ	عالمان	عالمون	عالمةٌ	عُوَيْلمٌ	
ظمآن	صفة		ظمآنان	ظماء	ظمأى	ظميئان	
مفتاح	صفة	مفتاحٌ	مفتاحان	مفاتيح		مفيتيح	مفتاحي

فإذا صرنا إلى الأسماء المبهمة وما يليها ضعف حظ التصريف في بعضها وانعدم في بعضها الآخر ، فالموصولات ـ أو بعضها ـ تثنى وتجمع الذي ← اللذان ← الذين التي ← اللتان ← اللاتي وأسماء الإشارة تثنى هذا ← هذان فإذا أريد جمعها جيء بلفظ آخر هؤلاء ويصغر من الأسماء الموصولة الذي والتي ، فيقال اللذَيّا واللتيّا ويصغر من أسماء الإشارة ذا ، وتا ، وأولى ، وأولاء ، فيقال ذَيّا ، وتَيّا ، وأُوليّا ، وأوليّاء

---

(١) الفراغ في الجدول يعني أن الكلمة لا تتصرف بحسب مقولته

(٢) المصدر لا يثنى ولا يجمع إلا إذا دل على تنوع الحدث

أما الأبنية الاسمية فتختلف بين الصفات والأسماء الصريحة والمبهمات والأدوات ، وقد أحصى القدماء أبنية الأسماء المجردة والمزيدة ، وأبنية المصادر والصفات أما المبهمات والأدوات فلم يبحثوا فيها لجمودها إلا ما قالوه في أصول الموصولات وأسماء الإشارة

إلا أن هذا الاختلاف في أبنية الأسماء لا يحول بيننا وبين أن نعد الأبنية الصرفية قيمةً خلافية تميز الأسماء من الأفعال خاصة ، فهي جميعاً لا تأتي على مثال فَعَلَ ومزيداتها ، مثل افتعلَ وانفعَلَ واستفعلَ و ولا على مثال يفعلُ وإفعل وما يتفرع عنهما فالأسماء عُنُقٌ وجامعٌ وسفرجل وقنديل وذا والذي وشتان وإيهٍ وغاق وكل ومثل لا مثيل لأبنيتها في الأفعال المجردة والمزيدة

على أن هناك أبنية اسمية تشبه بعض الشبه الأبنية الفعلية ، فالصفات التي تكون على مثال أبيضُ وأكبرُ تتماثل أبنيتها مع بنية الفعل المضارع الثلاثي المبدوء بهمزة إذا كان مفتوح العين ، مثل أَعْلَمُ ، وأسبحُ ، وأنجح . والصفات والأسماء التي على مثال بطل وعَلَمٌ ، تشبه بنيتها ـ ولا تماثل ـ بنية الفعل الماضي الثلاثي المفتوح العين، مثل: دَرَج، وفَتَحَ، ومَنَحَ ولكنها تتميز بالتنوين نكرةً ، وبأل معرفةً أو مخصصة وكذلك تشبه بنية الاسم «جعفر» وأمثاله بنية الفعل الرباعي المجرد: دحرج. ويختلف عنه بالتنوين

وعلى الرغم من قلة هذه المظاهر تستعين اللغة للتمييز بتصريف الاسم تصريفاً يختلف عن تصريف الفعل ، كما مر بنا قبل قليل ، فالصفة أبيض ، تثنى وتجمع وتؤنث وتصغر أبيض ، أبيضان ، بيض ، بيضاء ، أُبيّض. ولكن أشباهها من الأفعال لا يتصرف هكذا ، إذ لا يقال أعلمُ ، أَعْلمان ، أعلمون ، أَعْلمةٌ ، الخ

ويدخل في المعيار الصرفي ـ كما قلنا ـ ما يلحق بهذه الكلمات

الاسمية وما يلصق بها ، وهذه اللواحق واللواصق ذوات دلالات صرفية خاصة ، كالتعريف ، والتأنيث ، والتثنية ، والجمع ، والتمكن ولهذا تُعَدُّ هذه المقولة الصرفية متممة لمقولة قابلية الكلمة للتصريف

وللاسم لاصقة واحدة « Prefix » هي أَلْ وتفيد التعريف عامةً ، وقد تكون زائدة وله أيضاً واسطة واحدة «Infix» هي ياء التصغير مثل قمير ، وشويعر وله لواحق كثيرة « suffix » هي

١ ـ التنوين وله عدة وظائف صرفية: رجل ، نجاح ، حليم ، أفٍّ
٢ ـ ياء النسب دمشقي ، عربي ، مصري
٣ ـ ألف ونون وتفيدان التثنية قمرانِ ، وشاعرانِ
٤ ـ ياء ونون وتفيدان التثنية أيضاً ، قمرينِ وشاعرينِ
٥ ـ واو ونون وتفيدان الجمع قائمون ، وكريمون
٦ ـ ياء ونون وتفيدان الجمع قائمين ، وكريمين
٨ ـ ألف التأنيث التي تصير هاء عند الوقف قائمة وكريمة
٨ ـ ألف التأنيث المقصورة مثل ليلى ، وكبرى ، وظمأى
٩ ـ ألف التأنيث الممدودة مثل ، صحراء ، وسمراء

وتختلف حظوظ الكلمات الاسمية من قبول هذه العلامات ـ أو المورفيمات ـ فبعض الأسماء الموصولة تقبل (أل) وياء التصغير وعلامة التثنية ، ولحقت بها علامة الجمع في لهجات قديمة « نحن اللذون صَبّحوا الصباحا » وتدخل على بعض أسماء الإشارة علامة التثنية وياء التصغير ، وينون بعض أسماء الأفعال أو تلحقه (أل) ، أما الأدوات فلا تقبل شيئاً من هذه العلامات

٢ ـ الاسم والمعيار السياقي

هذا أهم المعايير في تمييز الاسم من الفعل والحرف ، فهو يتميز

منهما بوقوعه في التركيب اللغوي مواقع لا يقع فيها غيره[1] ، إذ يكون مبتدأ ، وخبراً ، وفاعلاً ، ونائب فاعل ، ومفعولاً من المفعولات الخمسة ، وحالاً وتمييزاً ومستثنى ومنادى ، ومجروراً بالحرف أو بالمضاف

وكما تتفاوت الكلمات الاسمية في طواعيتها للمعيار الصرفي كذلك تتفاوت في طواعيتها لهذا المعيار ، فالأسماء الصريحة والصفات وبعض الأسماء المبهمة يمكن أن تقع في معظم هذه المواقع ، وتنفرد المصادر بالوقوع مفعولات مطلقة ، ومفعولاً لأجلها ، وقد تشاركها الصفات وبعض المبهمات في الوقوع مفعولات مطلقة

وتتفاوت الكلمات الأخرى في قابليتها للوقوع في هذه المواقع ، فالضمير مثلاً يمكن أن يكون مبتدأ أو خبراً أو فاعلاً أو نائب فاعل أو مفعولاً به أو معه ، ووقع بعضها منادى في بعض النصوص ، كما يمكن أن يقع مجروراً بالحرف أو بالمضاف أما الأدوات فلا تستوي في هذه القابلية ، فـ « إذ » مثلاً يمكن أن تكون ظرف زمان ، أو مفعولاً به ، أو بدلاً ، أو مضافاً إليه و« كيف » تقع حالاً ، ومفعولاً به ثانياً ، وخبراً ، ومفعولاً مطلقاً أما « إذا ومتى ،وأيان » فلا تكون إلا ظرف زمان[2]

ولا يستعصي على هذا المعيار من الكلمات الاسمية إلا أسماء الأفعال ، فهي كالأفعال لا تقع في موقع إعرابي ، ولهذا صنفها الكوفيون ـ فيما نُقِل عنهم ـ في زمرة الأفعال ، وجعلها أبو جعفر أحمد بن صابر قسماً خاصاً في أقسام الكلمة سماه « الخالفة »[3] ، ولولا اعتراض المعيار الصرفي لكان انتماؤ ها إلى الأفعال أقرب إلى واقع اللغة[4]

---

(١) لا يشاركه في بعض هذه المواقع إلا الجملة وشبهها

(٢) هناك خلاف في «إذا» وقابليتها لأن تكون غير ظرف، لا داعي لذكره هنا.

(٣) السيوطي همع الهوامع ١٢١/٥

(٤) كان من الممكن وضعها في فصيلة الأفعال، إلا أن ذلك يقتضي تصفيتها من سمات

٣ ـ الاسم والمعيار الدلالي

قلنا من قبل إن اللغة العربية تختلف عن اللغات المشهورة الأخرى في أن معاني الكلمات الاسمية تُدْرَكُ ولو كانت في معزِلٍ عن السياق ، وهذا واضح في الأسماء الصريحة والصفات دون سائر الكلمات الاسمية الأخرى

يضاف إلى ذلك أن معاني الأسماء والصفات لها في الذهن الإنساني صور مستقلة ، فنحن نختزن في أذهاننا صوراً للحسيات الطبيعية ، وللمعاني المصدرية كالضرب والمشي والنجاح ، وللموصوفين بصفة ما ، كالشجاع والكريم والأبيض والأسود والطويل والقصير ، فلا تُذكَرُ الكلمةُ حتى تستيقظ في الذهن صورة مدلولها ، وهذا يؤكد ما تذهب إليه اللسانيات المعاصرة[١] من أن العلاقة تقوم بين العلامة اللغوية ومفهومها لا بينها وبين مسمياتها الحسية في الطبيعة ، وقد صرح بذلك أيضاً ابن سينا في كتابه « الشفاء »[٢] وهذه السمة الدلالية للأسماء الصريحة والصفات قيمة خلافية تميزها من الأفعال والحروف ، لأن معاني القسمين الآخرين غير مستقلة في الذهن البشري ، ولا تسمي أشياء لها وجود في الطبيعة ، إذ لا نستطيع أن نتصور حدثاً ما مستقلاً عن محدثه، لأن صيغة الفعل

الأسماء ليزول الاعتراض، ولما كان الاعتراض وارداً على وضعها في أي فصيلة كان الإبقاء على الشائع أكثر منطقية، لأن مخالفته تقتضي أسساً مطردة، وإلا كانت لا مسوّغ لها.

(١) انظر سوسّير Course ص 65 - 67

(٢) ابن سينا الشفاء (كتاب العبارة) ص ١ ـ ٦

نفسها تستدعي ربط الحدث بفاعله[1] وإذا بحثنا الأمر من وجهة لغوية صِرْفٍ بدا لنا معنى الفعل تركيبياً، لأننا لا نقول: كتب. إلا وفي أذهاننا إسناد الحدث إلى محدث، على حين يمكن أن نقول: شجرة، وبحر، وعصا، وعمل، وشجاع، من دون أن يكون في الذهن حاجة إلى نسبة هذه الأشياء إلى أشياء أخرى.

يضاف إلى هذا أن دلالة الأسماء الصريحة وحدها دلالة عُرفية، أي أن كل اسم منها يدل على مسماه بلفظه ، وقد تعارف الناس في بيئةٍ ما على أن يربطوا بينه وبين مفهوم خاص تختزنه أذهانهم ، أما دلالة الفعل فمزدوجة ـ كما سوف نرى ـ فهي عُرْفية صرْفية في وقت واحد

أما الصفات فدلالتها مزدوجة أيضاً ، إلا أن دلالتها الصرفية تختلف عن دلالة الفعل الصرفية ، لأنها تدل على موصوف بصفة ما ، أما الفعل فيدل بصيغه المتنوعة على أزمنة متنوعة

أما سائر الكلمات الاسمية كالمبهمات والأدوات وأسماء الأفعال فَتَمَيُّزُها من الفعل سلبي ، فهي لا تدل على « حدث مقترنٍ بزمان محصَّلٍ »، فإذا استثنينا أسماء الأفعال رأينا معاني الكلمات الأخرى تركيبة ، فهي إما أدوات ربط ، وإما محددة للأسلوب استفهام ، شرط ، تعجب ، وهذه قيمة خلافية مميزة أما أسماء الأفعال فصحيح أنها تدل على حدث وزمان إلا أن دلالتها على الزمان ليست صرفية كدلالة الفعل ، لأن الفعل يدل عليه بصيغته أما أسماء الأفعال فتدل عليه دلالة لزومية ، فإذا قلت صهْ فإن اللفظ لا يدل بصيغته على زمان ما ، بل يدل عليه بمقتضى الأمر ، أي بدلالته العُرْفية

---

(١) د.مصطفى جمال الدين البحث النحوي عند الأصوليين ٦٣ـ ٦٥ بغداد ١٩٨٠

٢ ـ الكلمات الفعلية

الفعل هو ثاني أقسام الكلمة في اللغة العربية ، وقد ميز القدماء بحسب منهجهم التحليلي الذي انتهجوه أنواعاً متعددة منه على وفق معايير ينتمي معظمها إلى علم الصرف ، وينتمي واحد إلى علم النحو ، وهذه الأنواع هي

١ ـ بحسب دلالة صيغته على الزمان

- فعل ماض يدل على الزمان الماضي
- فعل مضارع يدل على الحاضر أو المستقبل
- فعل أمر يدل على المستقبل

٢ ـ بحسب تصريفه

- فعل تام التصرف يأتي منه الماضي والمضارع والأمر
- فعل ناقص التصرف يأتي منه اثنان فقط ، كالماضي والمضارع أو المضارع والأمر
- فعل جامد وهذا عديم التصرف لا يأتي منه إلا صيغة واحدة ماض أو أمر أو مضارع

٣ ـ بحسب أصوله الصوتية

- فعل مجرد حروفه كلها أصلية ، ويخلو من حروف الزيادة
- فعل مزيد فيه حرف واحد أو حرفان أو ثلاثة أحرف زيادة على أحرفه الأصلية
- فعل معتل فيه حرف أو أكثر منه حروف العلة الألف والواو والياء
- فعل صحيح خال من أحرف العلة الثلاثة

٤ ـ بحسب السياق النحوي

ـ فعل متعدٍ   يتعدى فاعله إلى مفعول به واحـد ، أو اثنين ، أو ثلاثة

ـ فعل لازم   لا يتعدى فاعله

ولسوف ندرس هذا كله بتفصيل في الفصول القادمة ، أما الذي يهمنا هنا فهو أن هذه الأنواع تندرج كلها ـ بحسب المنهج التركيبي ـ في قسم واحد من أقسام الكلام هو الفعل

١ ـ الفعل والمعيار الصرفي

تكاد تكون صيغ الفعل أبرز ما يميزه من الاسم والحرف ، فهي صيغ مطردة لا يخطئها القياس ، بعضها خاص بالفعل المجرد ، وبعضها الآخر خاص بالفعل المزيد

ولن ندخل هنا في التفصيلات لأننا سنفرد لها باباً خاصاً في موضع مناسب ، من هذا الكتاب ، بل نكتفي بما يلي

١ ـ فَعُِلَ   هي الصيغة التي تمثل الفعل الثلاثي المجرد ، وتدل على معنى صرفي هو الزمان الماضي   وقد تلحقها الزوائد في أولها أو وسطها أو فيهما معاً ، مثـل   أفعلَ ، وفعَّـلَ ، وفاعـل، وتفعَّل ، واستفعل ،   الخ   وتدل كلها على الماضي

٢ ـ فَعْلَلَ: وهذه صيغة تمثل الفعل الرباعي المجرد، ولها أشباهٌ ستذكر في موضعها. وتدخلها الزوائد أيضاً: تَفَعْلَلَ.   الخ. وتدل كلها على الماضي.

٣ ـ تَفْعُِلُ   وهذه تمثل الفعل الثلاثي المجرد حين يدل على الزمن الحاضر

أو علي المستقبل ، وتلحقها الزوائد ، فيقال يُفْعِل ، ويُفاعِل ، ويتفاعلُ ، ويستفعِلُ الخ

٤ ـ يُفَعْلِلُ وهي تمثل الفعل الرباعي المجرد إذا دل على الحاضر أو المستقبل ، ولها زوائد مثل يتفعلل

٥ ـ افْعُل وهذه صيغة الفعل الثلاثي المجرد حين يدل على معنى الطلب في المستقبل ويزاد فيها فيقال تَفَعْلَلْ الخ

٦ ـ فَعْلِلْ : وهي صيغة الرباعي المجرد حين يدل على طلب في المستقبل ويزاد فيها فيقال : تَفَعْلَلْ . الخ .

وكما يتميز الفعل بهذه الصيغ الصرفية يتميز أيضاً بتصريفه الذي يباين تصريف الاسم ، فهو لا يثنى ، ولا يُجمع ، ولا يصغر ، ولا ينسب إليه ، بل تتحول صيغته من صيغة (فعُل) إلى (يَفْعُلْ) ، و (اِفْعِـلْ)، مثل :

ـ مَدَح ← يَمْدَحُ ← اِمْدَحْ .

ـ حسِب ← يَحْسِبُ ← اِحْسِبْ .

ـ كرُمَ ← يكرُمُ ← اكْرُمْ .

ويستوي في هذا المجرد والمزيد

ويتميز الفعل كذلك بلواحق ولواصق خاصةٍ به ، ولكل فعلٍ لواحق تخصه دون غيره ، وذلك كما يلي

١ ـ **الماضي** تلحق به تاء التأنيث الساكنة التي لا تُبْدل هاءً في الوقف ، مثل راحَتْ ، وقامَتْ ، وحيَّتْ وتاء الفاعل مثل وقفتُ ، وذهبت ، وعلمتِ .

وهناك لواحق مشتركة بينه وبين غيره كواو الجماعة كتبوا ، وألف الاثنين ، كتبا ، ونون النسوة كتبْنَ و(نا) الدالة على الفاعلين كتبْنا

٢ ـ **المضارع** ويعرف المضارع بدخول « لم » و« لما » و« لام الأمر » و« لا » الناهية ، و« لن » وواو الجماعة ، وألف الاثنين ، وياء المؤنثة المخاطبة ، ونون النسوة ، ونونَيْ التوكيد

٣ ـ **الأمر** ليس لهذا الفعل لواحق خاصة به ، فلواحقه كلها مشتركة ، مثل اكتبا ، اكتبوا ، اكتبي ، اكتبْنَ ، عَلّمْنا ، علّمني

٢ ـ الفعل ومعيار السياق النحوي

ويختلف الفعل عن الاسم بهذا المعيار اختلافاً واسعاً ، فهو لا يقع في موقع من مواقع الاسم الإعرابية ، إذ لا يكون مبتدأ ولا خبراً[١] ، ولا مضافاً إليه ، ولا فاعلاً أو مفعولاً ولا شيئاً من هذا القبيل ، ومن أجل ذلك كان معيار السياق النحوي من أقوى المعايير في تمييز الاسم من الفعل ، ومن الحرف كما سوف نرى

٣ ـ الفعل ومعيار الدلالة

للفعل دلالتان متداخلتان يصعب الفصل بينهما ، أما الأولى فهي دلالة عُرْفية معجمية ، وهي معنى « الحدث » ، وأما الثانية فدلالة صرفية هي « الزمان »

وإنما سميتُ الأولى عرفية لأن الفعل يدل عليها بلفظة ، أي بمجموع أصواته التي تعارفت عليها البيئة اللغوية ، وجعلتها علامةً دالة على حدثٍ ما ، فالفعل يدل على ما اشتق منه ، فإن كان مشتقاً من المصدر دَلَّ عليه وفُسِّرَ به ، فالفعل (أكلَ)يعني أحدث أكلاً و(ضرب) يعني أحدث

---

(١) يرى بعض من تأثر بالمنهج البنيوي أن الفعل (ذهب) في قولنا محمد ذهب هو الخبر لا الجملة الفعلية المؤلفة من الفعل والفاعل المضمر ، لأنه لا يقبل تقدير فاعل مستتر في الفعل وسوف نعالج هذا في قسم النحو

ضرباً. وإن كان الفعل مشتقاً من شيءٍ حسي أو ذهني دلّ على الحدث منه وفُسّر به، فالفعل (تحجَّرَ) يدل على حدث التحول إلى حجر، والفعل (أعرق) يعني: دخل العراق. وهكذا

أما الدلالة الثانية فصرفية كما قلنا، لأن الفعل لا يدل عليه بلفظه بل بصيغته[1]، وإليك بيان ذلك

دخل ← يدخُلُ ← اُدْخُلْ.

الفعل بصيغه الثلاث يدل على حدث واحدٍ هو الدخول، وهذا يعني أن اختلاف الصيغة لم يؤدّ إلى اختلاف الدلالة العرفية، لأن هذه الدلالة منوطة بلفظه، أي بنسق أصواته (دَ ـ خَـ ـ لَ) ولكنه يدل وهو بصيغة (فَعَلَ ← دَخَلَ) على الزمان الماضي، ويدل وهو بصيغة (يـفْعُلُ ← يدخُل) على الحاضر أو على المستقبل ويدل وهو بصيغة (اُفْعُلْ ← اُدخُلْ) على المستقبل وهذا يعني أن الدلالة على زمنٍ ما لا ترتبط بنسق الأصوات المكونة للفعل بل بالصيغة، ولما كانت الصيغة واللفظ لا يمكن أن يفصل بعضهما عن بعض كانت دلالتا الفعل متواشجتين لا تنفصلان

٣ ـ الحروف

يطلق المصطلح «حرف» في بحوث اللغة العربية على أحد شيئين الحرف الهجائي كالباء والميم والراء والدال ونظائرها، وعلى أحد أجزاء الكلام الثلاثة، ويقال له حرف معنى، أي حرف مَنوط به معنى خاص تمييزاً له من الحرف الهجائي الذي لا معنى له في ذاته، بل له وظيفة تمييزية كما مر بنا من قبل، وحديثنا هنا يقتصر على حرف المعنى

وحروف المعاني في العربية كثيرة، وهي ثلاثة أنواع

---

(١) وبهذا يتميز من اسم الفاعل الذي لا يدل على الزمان بصيغته

١ ـ أحرف مختصة بالأسماء فلا تباشر غيرها ولا تتصل به ، كأحرف الجر ، وإنَّ، وأنَّ ، وكأنَّ ، ولكنَّ ، وليت ، ولعلَّ

٢ ـ أحرف مختصة بالأفعال دون غيرها ، مثل أحرف الجـزم ، وأنْ ، ولن ، وإنْ

٣ ـ وأحرف لا تختص بهذا ولا ذاك ، بل تدخل على الفعل والاسم مثل: همزة الاستفهام، وهل، وما ولا النافيتين، وأحرف العطف، وكي وإذن.

١ ـ الحرف والمعيار الصرفي

يختلف الحرف في بنيته الشكلية عن الفعل ، وعن الاسم ، فهو لا يخضع لمقاييس خاصة ، ولا ينتظم في صيغ معينة ، وفضلاً عن ذلك فإنّ ما يتألف منه يختلف بين حرف وحرف ، فمنه ما يتألف من صوت واحد كاللام والباء والكاف الجارات ، ومنه ما يتكون من حرفين هجائيين مثل لم، ولن، وأن، ومنه ما يكون على ثلاثة أحرف مثل: ليت، وإذن. ومنه ما يكون على أربعة مثل: لعلّ، وكأنَّ، وحتى، أو على خمسة مثل: لكنَّ.

ومن هذه الأبنية ما يشبه بعض أبنية الأسماء، فالثنائي مثل: لم، ولن، وأن، يشبه من الأسماء ما كان ثنائياً أيضاً مثل: كم، ومَنْ، وما، وبعض الثلاثي من الأحرف يشبه في بنيته بعض الثلاثي من الأسماء، فالحرف (لَيْتَ)، يشبه الاسمين: كَيْفَ، وأَيْنَ. وفي الأحادي من الحروف ما يشبه نظيره من الأسماء، فحرفا الجر: «لِـ» و«بِـ» يشبهان ضمير الغائب في مثل: كتابِهِ، وعتابِهِ. غير أن سائر أبنية الحروف تختلف عن أبنية الاسم العامة، ولا شك أن التمييز بين المتشابهات من الأبنية سوف يعتمد على معيار السياق النحوي، يضاف إلى ذلك كله أن الحروف عديمة التصرف، وليس لها لواحق أو لواصق.

٢ ـ الحرف ومعيارا السياق والدلالة

لا يشغل الحرف وظيفة نحوية في السياق ، فهو بهذا كالفعل ، وكل

ما يقوم به هو أنه يربط بين أجزاء الكلام ، يضاف إلى ذلك أنه ليس له دلالة عرفية ، فهو ليس علامة لغوية لمادة حسية أو معنوية موجودة في الطبيعة أولها صورة في الذهن ، وإنما تقتصر دلالته على معانٍ نحوية أو أسلوبية ، كالجمع والترتيب والتراخي المنوطة ببعض أحرف العطف ، والنفي والشرط والاستفهام والترجي والتوكيد وأشباه ذلك

ج ـ ملاحظات في التقسيم العربي

لعل فيما عرضناه من أجزاء الكلام ما يجلو بوضوح الفرق بين التقسيم العربي للكلمة وتقسيم الأمم الأخرى لها فالعرب كغيرهم مازوا الفعلَ والحرف على أنهما جزءان من أجزاء الكلام ، وإنما انحصر الخلاف بين اللغويين العرب. ولغويي الأمم الأخرى كالإغريق والرومان في تجزيء الاسم ، فالعرب لم يجزئوه إلا في تحليلهم له صيغةً وعملاً وتصريفاً ، لأنهم لم يعتمدوا معياراً واحداً في تصنيف أجزاء الكلام ، أما نحاة الإغريق والرومان ومن حاكاهم من لغويي الأمم المتأخرة كالفرنسيين والألمان والإنكليز فقد أسرفوا في تجزئة الاسم إلى صفة وظرف وضمير ، مما حمل بعض الباحثين على أن يجدوا في هذه التجزئة عناءً لا طائل تحته فقد ضاق فندريس مثلاً بتمييز الصفة من الاسم ، لأنهما في رأيه صادران في اللغات الهندو أوربية عن أصل مشترك ، ولأنهما يتبادلان الدور في كل اللغات ، فليس بينهما ـ من جراء ذلك ـ حد فاصل ، ويمكن الجمع بينهما في فصيلة واحدة[1] وضاق آخر بتمييز الضمير من الاسم ، ودعا إلى جعل الأول فرعاً من فروع الثاني[2] ورأى ثالث أن إفراد الظرف قسماً مستقلاً من جزاء الكلام لا ينهض على أسس ثابتة ، فهو يشكل « في

(١) فندريس اللغة ترجمة د قصاص ود. دواخلي ص ١٥٧ ـ ١٥٨
(٢) أنظر بالمير Grammar ص 63

النحو التقليدي زمرة غير متجانسة ، ويُشك في أن تستطيع أية نظرية عامة في السياق Syntax أن تجمع كل الأشكال الظرفية في زمرة واحدة»[١]

وضاق غير واحد من الغربيين بالتقسيم الثماني الموروث عن الإغريق ، فدعا العالم الأميريكي س. س. فريز « C. C. Fries » في كتابه « بنية اللغة الانكليزية » إلى أن تجعل أقسام الكلام أربعة لا ثمانية هي: الاسم، والفعل، والصفة، والظرفُ. ويختصر فندريس، أجزاء الكلام الثمانية في أنحاء اللغات غير العربية ويكتفي باثنين منها فقط ، يقول « إذا تابعنا السير في عملية الاستبعاد هذه لم يبق لدينا من أقسام الكلام إلا قسمان الفعل والاسم ، وكل ما عداهما ينضوي تحت لواء هذه الثنائية[٢] »

ومهما يكن من قيمة هذين المقترحين فإن الذي يثيرانه هو أن التقسيم الثماني لم يكن مقنعاً لجميع اللغويين

يضاف إلى ذلك أن نحاة العربية صدروا في تقسيمهم عن منهجين تحليلي وتركيبي ، مازوا بالأول فصائل الكلام كلها ، وربطوا بالثاني بين المتشابهات التي يمكن أن تؤلف زمرة واحدة ذات فروع ، ولهذا لم يجدوا بداً من أن يجعلوا الصفة فرعاً من الاسم لأنه مثله في المعايير الثلاثة الصرفي ، والسياقي ، والدلالي وإذا كان لها شبه بالفعل من بعض الجوانب الصرفية ، وفي بعض السياقات النحوية ، فإن العرب آثروا في عملهم أن يعمدوا إلى التغليب ، أي أنهم كانوا يعتمدون غلبة جانب على آخر في الظاهرة ، وكثرة السمات الاسمية أو الفعلية في الكلمة

---

(١) انظر جان لايونز Introduction ص 326

(٢) اللغة: ١٥٨

جذورُ الكلماتِ وأبنيتُها

١ ـ الوحدات الصوتية

٢ ـ الأصلي والزائد من الحروف .

٣ ـ الميزان الصرفي

٤ ـ أبنية الأسماء

٥ ـ أبنية الأفعال

٦ ـ الإلحاق بالبناء

٧ ـ التبدلات الصوتية

١ ـ الوحدات الصوتية

آ ـ أصوات اللغة العربية

تنقسم أصوات اللغة العربية ـ شأن كل لغة ـ إلى قسمين أصوات صامتة « Consonants » ، وأصوات صائتة « Vowels » أما الأولى فمنها ثلاثة أصوات شفوية هي الباء، والميم ، والواو . وصوت واحد شفوي أسناني هو الفاء ، وأصوات ثلاثة من بين الأسنان هي الثاء والذال والظاء، وأربعة أصوات أسنانية لثوية هي: الضاد والطاء والتاء والدال. وتشاركها في المخرج مع اختلاف في اعتماد طرف اللسان على باطن الثنايا، العليا أصوات ثلاثة هي: الزاي والسين والصاد. وهناك ثلاثة أصوات لثوية هي: اللام، والراء، والنون. وثلاثة غارية هي: الشين والجيم والياء. وثلاثة طبقية هي الكاف والغين والخاء. وصوت واحد لهوي هو القاف. واثنان حلقيان هما العين والحاء، وآخران حنجريان هما الهمزة والهاء.

ب ـ صفات الأصوات

وهذه الأصوات لا تختلف في مخارجها فحسب ، بل تختلف أيضاً

في طبائعها وخصائصها ، وأول ما تختلف فيه من ذلك هو سمة الجَهْرِ والهَمْسِ وهما صفتان متقابلتان ، فالمجهور من الأصوات ضد المهموس منها ، وتتحدّد إحدى هاتين السمتين في الصوت بمراقبة الوترين الصوتيين ، فإذا كان الصوت مجهوراً اهتزا اهتزازاً تختلف كميته في الثانية بين صوت وآخر ، وإذا كان الصوت مهموساً لم يحدث اهتزاز ، لأن الهواء المندفع من الرئتين يجد الوترين منفرجين ، فيمر من بينهما دون أن يحدث فيهما اهتزازاً

والأصوات المجهورة في اللغة العربية هي أ ، ب ، ج ، د ، ذ ، ر ، ز ، ض ، ط ، ظ ، ع ، غ ، ق ، ل ، م ، ن هذه من الصامتة ، أما الصائتة فكلها مجهورة، وهي أ ، و ، ي يضاف إليها الحركات الثلاث ، وهي الفتحة والضمة والكسرة

أما الأصوات المهموسة فهي ت ، ث ، ح ، خ ، س ، ش ، ص ، ف ، ك ، هـ

وسنجد في بحثي الإعلال والإبدال أن للجهر والهمس أثراً واضحاً في التجانس الصوتي في داخل الكلمة

وفي العربية ـ كما في غيرها ـ أصوات شديدة ، وتسمى أيضاً انفجارية Plasives ، وأخرى رِخْوة أو احتكاكية Fricatives ، وهذا يرجع إلى درجة انحباس الهواء في لحظة انطلاق الصوت

أما الأصوات الأولى فهي التي ينحبس فيها الهواء في مخرج الصوت لحظة من الزمن ، ثم يندفع محدثاً انفجاراً ، كما هي الحال في الأصوات التالية ب ، ت ، د ، ض ، ط ، ك ، ق ، أ

وفي النوع الثاني من الأصوات لا ينحبس الهواء ثم يندفع ، بل تتقارب أعضاء النطق في المخرج ، فيمر الهواء من منفذ ضيق محدثاً صوتاً

ضعيفاً يشبه الحفيف ، وذلك من جراء احتكاكه بأعضاء النطق ، كما في الأصوات ث ، ح ، خ ، ذ ، ز ، س ، ش ، ص ، ظ ، ع ، غ ، ف

وفي العربية أربعة أصوات **مُطْبقة** ، هي ص ، ض ، ط ، ظ وسميت كذلك لطريقة نطقها وضخامتها ، وذلك أن مؤخر اللسان يرتفع بشكل مقعَّر نحو أقصى الحنك الأعلى ، ويلتصق طرفه بجزء من أجزاء الفم

وإذا لم يكن الصوت واحداً من هذه الأربعة سمي **منْفتحاً** أي غير مطبق وسنجد أن ظاهرة الإطباق هذه ذات أثر مهم في بعض بحوث الصرف ، وهو الإبدال الصوتي

حروف الزيادة

الكلمات في اللغة العربية ذات أُسَر ، فكل منها تنتمي إلى أصل يقوم مقام الجد فمن النصر مثلاً يتفرع كلمات كثيرة ، مثل نصَرَ ، ينصُرُ ، وانتصَرَ ، ينتصرُ ، واستنصر يستنصر إلى جانب أسمـاء الفاعلينَ والمفعولين والصفة المشبهة ، وأسماء الزمان والمكان

وهذا يرجع إلى أن العربية لغة متصرفة يقوم فيها البناءُ أو الصيغة بوظيفة معنوية ـ كما بينا في موضع من هذا الكتاب ـ ولا بد للتصريف من أن يضيف إلى الجذر أحرفاً أخرى حتى بنوع في البناء التنوع المعنوي ، وتسمى هذه الأحرف أحرف الزيادة

وحين استقرى القدماء النصوص الفصيحـة ، اهتدوا إلى أن هـذه الحروف محدودة العدد ، وأنها في دخولها على الكلمات المجردة تؤدي ـ غالباً ـ معاني خاصة تضاف إلى المعنى الأصلي الذي يحمله الجذر ، أو الجد الأول لأسرة الكلمة التي زيد فيها

وحاول القدماء كعادتهم أن يجمعوا هذه الأحرف في عبارات حتى

يسهل حفظها على الدارسين ، فجمعها بعضهم بقوله سألتمونيها ، وجمعها آخر بقوله اليوم تنساه ، وجمعها ثالث في أمان وتسهيل وشاء أبو عثمان المازني ـ أستاذ المبرد ـ أن يجمعها بقوله هَوِيتُ السِّمانَ ، واستطاع أن يضمه إلى بيت من الشعر ، هو قوله

هَــويتُ السمــانَ فشيّبْنَنـي   وما كنت قِدْماً هويتُ السمانا

على أن هذه الأحرف لا تَرِدُ زائدة في كل موضع ، وإنما لها أماكن سنتحدث عنها بتفصيل بعد هذه المقدمة ، ومن الممكن معرفة الزائد بإسقاطه من الكلمة لغير علة ، وبقاء المعنى العام الجامع للكلمات المتفرعة عن الجذر ، وإليك مثالاً يوضح ذلك « احترب القوم »

الفعل احترب، فعل ماض ثلاثي مزيد فيه حرفان ، هما همزة الوصل ، والتاء ، لأنهما يمكن إسقاطهما من الكلمة ، دون أن يتغير المعنى الجامع الذي تشترك فيه جميع الكلمات المشتقة من الحَرْب وعلى هذا الغرار تستدل على زيادة الألف في كاتب ، والميم والواو في مكتوب ، والهمزة والتاء في احْتاج ، وهكذا، على أنه قد يُحذَف حرف من الكلمة لعلة صرفية ، فلا يحكم عليه بالزيادة ، كحذف الواو في مثل يَعِد ، ويَزِن ، ويَفِي ، وحذف الياء في مثل لم يَبِعْ ولم يَبِنْ ، وحذف حرف العلة في مثل اغزُ ، والْهُ ، وابقَ ، وادنُ ، إلخ

وإذا عدت تتأمل أحرف الزيادة وجدتها أحرف علة ، أو ما يشبهها ويدنو منها في طبيعته ، وقد تحدث القدماء عن هذا فأطالوا الحديث ، وهو إلى علم اللغة والأصوات أقرب منه إلى علم الصرف

علل زيادة الأحرف :

والعلل التي من أجلها تزاد هذه الحروف كثيرة ، هي

١ ـ الزيادة لمعنى

وهي أول هذه العلل وأهمها ، لأن اللغة تعبير عن الفكـر، وبهذا تكون عملية الزيادة وسيلةً من وسائل النُمُوّ اللغوي ، فمن الضرب تشتق ضارب ومضروب ، وضَروب ، فتزيد الألف في الكلمة الأولى لتؤدي معنىً خاصاً إلى جانب المعنى العام الذي يؤديه الضرب ، وتزيد الميم والواو في الثانية لتبين مَنْ وقع عليه الضرب ، وتزيد واواً في الثالثة لتبين مَنْ يكثر هذا الحدث

وعلى هذا يزيد المعنى بزيادة الأحرف ، ولا قيمة لكثرة الأمثلة على ذلك، ويكفي أن تعلم أن أحرف المضارعَة من هذا القَبيل ، إذ تبين بها انتقال الحدث من الزمن الماضي ، إلى الزمن الحاضر أو المُستقبل ، كما تدل بها على الفاعل ، أهو مذكر أم مؤنث ، مخاطب أم غائب

٢ ـ الزيادة للإلحاق

على أن ثمة ضرباً من الزيادة لا يؤدي معنىً فرعياً ، بل يقتصر على الأثر اللفظي للكلمة، ويكفي أن نذكرك هنا بالأفعال: بَيْطَرَ، وجَهْوَرَ، وجلبَب، وبالأسماء: قُعددٌ، ومَهْدد، وشَمْلَل، ففيها أحرف زائدة، إلا أنها لم تؤد معنى خاصاً يَزيد على المعنى الذي تؤديه الكلمة المجردة من الزيادة، وإنما اقتصرت على البناء اللفظي الذي يعين الشاعر على اصطياد كلمة القافية، ويعين الناثر على إتمام الفاصلة.

٣ ـ الزيادة لأغراض أخرى

وهناك أغراض أخرى تناط بعملية الزيادة ، منها التمكن من النطق بالساكن ، كزيادة همزة الوصل في أوائل أفعال الأمر ، مثـل اكتب ، العب ، انتصر ، فعلة الزيادة هنا هي استحداث صوت من شأنه أن يعين

المتكلم على النطق بالكلمة ، مع الإبقاء على سكون الحرف الأول منها

وقد تكون الزيادة لبيان حركة لا بد من بيانها في بعض الأحيان مثل لِمَهْ ؟ عَمّهْ ؟ قِهْ ، عِهْ فالعبارة الأولى هي لِمَ ، إلا أن الوقف من شأنه أن يذهب بحركة الميم ، وقد يحدث من جراء ذلك التباس ، ولهذااجتلبت هاء السكت بعدها ليكون الوقف عليها ، وبذلك تُحفظ حركة الميم ، وكذلك الأمر في الكلمات الأخرى

وكذلك تكون الزيادة أحياناً للعوض ، كما ترى في هذه الكلمات عِدَةٌ ، واسم ، وزَنادِقة ، فالكلمة الأولى أصلها وَعْدٌ ، حذفت واوها وعوض عنها بالتاء ، ووزنها عِلَة ، أما الكلمة: اسم، فأصلها سِمْوٌ ، إلا أنها حذفت واوها ، وعوض عنها بهمزة الوصل ، وعلى هذا يكون وزنها اِفْعٌ ، وحين جُمع زِنْديق ، حذفت الياء ، وعوض عنها بالتاء في آخر الكلمة[1]

كيف يعرف الزائد والأصلي ؟

هناك أساليب ثلاثة يعرف بها الحرف الزائد ، هي الاشتقاق أو التصريف ومراعاةُ النظير والكثْرة

أ- الاشتقاق أو التصريف

هذا أهم الأساليب الثلاثة ، ولا يُلجأ إلى غيره إلا إذا جُهل اشتقاق

---

(١) زنديق كلمة محرفة عن كلمة فارسية الأصل ، هي زند كراي ، تعني الرجل الذي لا يؤمن بالله وباليوم الآخر ، وعلى الرغم من ذلك جعلها العرب على سمت كلامهم في الزيادة والحذف

اللفظ ، وهو أن تصرف الكلمة وتقلبها على وجوه كثيرة ، فإن ثبت الحرف فيها في تلك التقاليب كان أصيلاً ، وإن سقط كان زائداً

لنأخذ على سبيل المثال الألف في ضارب فهي زائدة ، لأن تصريف الكلمة يدل على أنها مشتقة من الضرب ، تقول ضرب ، يضرب ، اضرب ، مضروب ، ففي هذه الكلمات لم تثبت الألف ، كما تثبت الضاد والراء والباء ، وهذا يدل على أنها زائدة

ولنأخذ كذلك كلمة عنْبس ، ومعناها الأسد ، فمن تصريفها نستدل على أنها مشتقة من العبوس ،وهذا يعني أن النون فيها زائدة

ب ـ مراعاة النظير

وهناك طريقة أخرى يمكن اللجوء إليها أحياناً ، إذا جُهل اشتقاق الكلمة ، هو التماس النظير للكلمة التي يُشك في زيادة حرف من أحرفها ، فأنت إذا تأملت كلمة عنتر ، وخامرك الشك في زيادة نونها ، استطعت أن تثبت أصالتها ، فتقول إنها على مثال جعفر ، وجعفر اسم رباعي مجرد لا زيادة فيه ، وإذا كان ذلك كذلك كانت النون أصلية لا زائدة

قد تقول ما بالنا حكمنا على نون عنبس ، بالزيادة ، وعلى نون عنتر بالأصالة ، والكلمتان كلتاهما على مثال واحد هو وزن جعفر ؟

ولإزالة هذا اللبس يجدر بك أن تعلم أن كلمة « عنتر » لا يدل على زيادة نونها اشتقاق كما هي الحال في نون « عنبس »

وَلْنأخذ كلمات أخرى ، ولنسلك فيها مسلكاً معاكساً للبرهان على زيادة ما فيها من أحرف ، ولتكن هذه الكلمات

نرْجس وتنْضُب[1] ، وعُنْصَل[2] ، وقرنفُل

أما الأولى فنونها زائدة ، لأنها إن لم تكن زائدة كانت في موضع الفاء من الكلمة ، وكان الوزن فَعْلِل وليس في أوزان الاسم الرباعي هذا الوزن ، فلما عدم النظير في كلمات العربية ، كان ذلك دليلاً على زيادة النون

وأما الثانية فالتاء فيها زائدة فلو لم تكن كذلك لكانت الكلمة على وزن فَعْلُل ، وليس في العربية نظير لهذا الوزن

وكذلك الأمر في عُنْصَل ، فنونها زائدة لأنه ليس هناك وزن فُعْلَل ، إلا في رأي بعض الصرفيين، ومثلها نون قَرَنْفُل، لأنه ليس في الأسماء الخماسية ما هو على وزن: فَعَلُّل.

جـ ـ مراعاة الكثرة

أما الأسلوب الثالث فهو مراعاة الكثير الشائع في لغة العرب ، كأن تكون زيادة حرف من الأحرف شائعةً في موضع ما ، كزيادة الهمزة في أول الكلمة في مثل: أحمر، وأعرج وأحور ، وبهذا تحكم على زيادتها في أفكل[3] وزيادة النون ثالثة في كلمة من خمسة أحرف ، كما في جحنفل[4] وعرندس[5] فإذا ورد عليك شيء من ذلك حكمت عليه بزيادة النون ، لكثرة هذه الظاهرة في لغة العرب

---

(١) شجر تألفه الحرباء
(٢) البصل البري
(٣) الرعدة
(٤) الغليظ الشفة
(٥) الأسد الشديد

تلك هي الطرائق الثلاث التي يعرف بها الأصلي من الزائد ، إلا أن الاشتقـاق أهمها جميعـاً ، فإذا دل على شيء كـان الحكم الفصل في المسألة ، ولا يُلجأ إلى غيره ، وَلْنقدم إليك دليلاً على ذلك

هناك كلمات تأتي على وزن « تِفْعال » ، مثل تِبْيان ، وتِلْقـاء ، وتِضْراب ، وعلى الرغم من أن هذه الصيغة تماثل كلمات أخرى مثل قِرطاس ، وسِرْحان ، فإن التاءات فيها زائدة ، وليست أصلية مثل القاف والسين في الكلمتين الأخيرتين ، وعلة ذلك أن الاشتقاق أو التصريف يدل على هذا ، ويحكم به ، ومن أجل ذلك لم نُقِمْ وزناً لمراعاة النظير ، ولم نحكم على التاءات بالأصالة ، كما حكمنا على قاف قرطاس ، وسين سرحان

ولكن إذا جهل الأصل ولم يعـرف للكلمة اشتقـاق وتصريف ، فحينئذ نلجأ إلى مراعاة النظير كما فعلنا في نون « عنترة » ، أو نلجأ إلى مراعاة الكثرة كما فعلنا في همزة « أفكل »

مواضع زيادة الحروف

أ ـ زيادة أحرف العلة

قلنا من قبل إن الألف والواو والياء ، من أحرف الزيادة ، وهي في الواقع أكثر ما يقع من حروف العربية زائداً

وهناك ضابط عام يحدد زيادتها فإذا رأيت واحداً منها مع ثلاثة أحرف أصلية فصاعداً ، وليس في الكلمة تكرير ، حكمت على أنه زائد ، وذلك كما في قاتل ، ومقتول ، وقتيل أما الواو في قَوْل ، والياء في بَيْع ، فليستا زائدتين ، لأنهما لم تجتمعا مع ثلاثة أحرف فصاعداً ، وكذلك الأمر

في الوشوشة ، والوسوسة ، والصيصية[1] ، لأن في الكلمة تكريراً ، ووزن الأولى والثانية فَعْلَلَةٌ ، ووزن الثالثة فِعْلِلَةٌ

أما **الألف** فلا تقع زائدة في أول الكلمة ، ويرجع هذا إلى علة صوتية ، فهي أبداً ساكنة ، ولا يبتدأ بساكن ، وعلى هذا تقع زائدة في حشو الكلمة وفي نهايتها ، مثل كتاب ، وسلوى

وينوع سبب زيادتها فقد تزاد للتأنيث ، كما في حُبلى ، وسلمى ، وليلى وذكرى و وفي هذه الحال لا يلحقها التنوين وقد تزاد للإلحاق ، مثل أرطىً ومِعْزىً ، وهنا تنون ، لأن الزائد للإلحاق يقابل الحرف الأصلي وتزاد أيضاً لإتمام وزن الكلمة، وبنائها ، فقد علمت أن العربية تؤدي بعضاً من معانيها بالأبنية ، من ذلك قاتل ، وجابر ، وكاتب ، وعالم ، وهي كلها أسماء فاعلينَ على وزن فاعل ، ومثلها رهان ، وضِراب ، وعِراك ، وجِهاد ، وهي جميعا مصادر على وزن فِعال

وأما **الواو** فلم تقع زائدة في أول الكلمة، ولبعض علماء الصرف في ذلك كلام طويل لا يخلو من تكلف[2]

وهي كالألف تزاد للإلحاق ، كما في مثل كَوْثَر وجوهر ، الملحقتين بـ جعفر وتزاد لغير ذلك ، كما في عَجوز ، وصبور ، وضَروب وطروب ، وهي صفات على زِنة فَعول وفي منجنون ، وهو الدولاب والجُرْموق ، وهو الخف الصغير

أما **الياء** فتخالف أختيها ، وتقع زائدة في أول الكلمة ، كياء « أنيت » التي تلحق الأفعال المضارعة مثل يكتب ، ويلعب ، ويربح ، و

---

(١) من معانيها قرن البقر ونحوه والحصن ، وتجمع على الصياصي
(٢) أنظر شرح ابن يعيش للتصريف الملوكي ١٣١

والياء التي تلحق بعض الأسماء مثل يَعملة ، وهي الناقة ، ويلمع ، وهو السراب

وتزاد للإلحاق كما في بيطر ، و

وللبناء كما في قتيل ، وصريع وسعيد ، وعليم

ب ـ زيادة الهمزة

تزاد الهمزة في مواضع من الكلمة ، فقد تكون في أولها ، أو في حشوها أو في آخرها

على أن أكثر هذه المواضع هو أن تقع في أول الكلمة وبعدها ثلاثة أحرف أصلية ، مثل أحمر ، وأعظم ، وإكرام ، ففي كل من هذه الكلمات الثلاث وقعت الهمزة في بدء الكلمة ، وبعدها في الأولى الحاء والميم والراء ، وفي الثانية العين والظاء والميم ، أما في الثالثة فقد جاء بعدها الكاف والراء والميم ، والألف الزائدة لا اعتبار لها

وهذا الموضع لكثرته يعد أصلاً تعرف به زيادة الهمزة إذا جهل اشتقاق الكلمة ، كما ذكرنا من قبل في أفكل ، وكما استدل الصرفيون على زيادتها في مثل إصبع ، وأيدع ، وهو صبغ أحمر ، وأُتْرُجَّة

أما الهمزة في مثل إصطبل ، وإصطخر ، فليست زائدة لأنه جاء بعدها أربعة أحرف أصلية لا ثلاثة

ولم تُزَد الهمزة في حشو الكلمة إلاّ في كلمات مسموعة قليلة ، كشف عنها التصريف والاشتقاق ، من ذلك كلمة شمأل ، في قول امرىء القيس

فتوضحَ فالمقراةِ لم يَعْفُ رسمها لِما نسجتْها من جَنوب وشمألِ

وقالوا أيضاً شأمل والدليل على زيادتها في اللفظين كليهما قول العرب شملت الريح ، إذا هبت شمالاً

أما زيادتها في آخر الكلمة فقياسية للتأنيث ، كما في شعراء ، وأصدقاء وأنبياء ،وأكفياء وكذلك في حمراء ، وخضراء ، وحوراء ، إذا لم نذهب إلى أن الهمزة منقلبة هنا عن ألف التأنيث ، كما سنرى في بحث الإعلال

جـ ـ زيادة الميم

الميم في الزيادة تشبه الهمزة شبهاً قوياً ، فهي مثلها تزاد في أول الكلمة إذا جاء بعدها ثلاثة أحرف أصلية ، وهذا كثير جداً ، مثل ملعب ، ومجروح ، ومقاتل ، و . فهذه الكلمات ـ كما يدل الاشتقاق ـ ثلاثية الأصول ، ووقعت الميم في أوائلها ، على سَنَنِ القياس المطرد في أمثالها

ولكثرة هذه الظاهرة يعمل عليها ما جُهِل اشتقاقه من الألفاظ ، مثل مَنْبِج ، فالميم فيها زائدة ووزنها مَفْعِل ، وإن كانت مجهولة الاشتقاق ، ولكنهم حملوها على الكثير الشائع المطرد من زيادة الميم

وواضح من هذه الأمثلة أن الميم تختلف عن الهمزة في هذا اختلافاً يسيراً ، فهي لا تزاد إلا في أوائل الأسماء الثلاثية الأصول ، أما الهمزة فتزاد في الأسماء والأفعال الثلاثية الأصول.

وقد دل الاستقراء الدقيق لألفاظ العربية على أن الميم لا تزاد في أوائل الأسماء الرباعية المجردة ، إلاّ إذا كانت مشتقة جارية على أفعالها ، فهي مثلاً زائدة في مثل مدحرج ، ومعسكر ، ومطمئن ، لأن كلاً من هذه الأسماء مشتق جار على فعله أما مَرْزجوش ، وهو ضرب من النبات ، فالميم فيه أصلية ، لأنه ليس بمشتق ، بل هو أعجمي معرب ، ووزنه فَعْللول

وكذلك دل الاستقراء على أنها لا تزاد حشواً ولا آخراً ، إلّا أن علماء العربية وقعوا على ألفاظ شذت عن هذه القاعدة ، فقد قالوا درع دلامص ، وأسد هرماس فالميم زائدة في الكلمتين كلتيهما ، إذ يدل الاشتقاق على أن الأولى من الدلص ، والثانية من الهرس ، لأنهم قالوا أيضاً درع دِلاص ، ولأنهم يصفون الأسد بأنه يهرس فريسته

على أن الألفاظ التي زيدت الميم في آخرها شذوذاً أكثر مما زيدت في حشوها ، من ذلك أنهم قالوا زُرْقُم للأزرق ، وحلكم ، للشديد السواد ، وفسحم ، للواسع الفسيح من الأمكنة ، وقالوا دلقم ، للناقة المسنة التي اندلق لسانها ولعابها، وقالوا أيضاً ابنم ، في ابن ، كما في بيت حسان بن ثابت

ولدنا بني العنقاءِ وابنيْ محرق فأكرِمْ بنا خالاً وأكرم بنا ابنما

د ـ زيادة النون

النون من الأحرف التي تقل عن أحرف العلة في استعمالها زائدة ، ومن المستطاع أن نقسم زيادتها إلى قسمين كبيرين

١ ـ زيادة مطردة

تطرد زيادة النون في الأسماء الخماسية ، إذا وقعت فيها ثالثة ساكنة كما في عقنقل وسجنجل ، من قول امرىء القيس

فلما أجزنا ساحةَ الحيّ وانتحى بنا بطنُ خبْت ذي قِفاف عَقَنْقَلِ [1]
مُهَفْهَفَةٌ بيضاءُ غيرُ مُفَاضَةٍ ترائبُها مَصْقُولَةٌ كالسَّجَنْجَلِ [1]

---

(١) العقنقل: المنعقد المتداخل بعضه في بعض
(٢) السجنجل: المرآة ، أو ماء الذهب والزعفران

وكما في عَرَنْدَسة من قول الكميت بن زيد

أطوي بهن سهوب الأرضِ مُنْدَلِثاً   على عَرَنْدَسَةٍ للخَرْقِ مِسبارِ[1]

وتطرد كذلك في صيغة انفعل الدالة على المطاوعة كما في انخذل ، واندخر ، وانهزم

وتطرد زيادتها أيضاً في مواقع من الكلمات تبدو فيها « لاحقة » على طريقة اللصق ، وذلك إذا وقعت بعد ألف التثنية أو يائها ، مثل الرجلان ، والرجلين ، أو واو الجمع أو يائه مثل الطالبون والطالبين ، وإذا كانت للتوكيد ، مثل ادخلنَّ ، أو ادخلَنْ ، أو كانت في نهاية الأفعال الخمسة ، مثل يلعبان ، تلعبانِ ، يلعبونَ ، تلعبونَ ، تلعبينَ ، أو وقعت في آخر الصفات المشبهة كما في مثل غضبانُ ، وسكرانُ ، وجَوْعَانُ ، أو ما يلحق بها من الأسماء غير الصفات مثل مروانُ ، وعثمانُ ، وعدنانُ

كما تطرد زيادتها « سابقةً » في الطريقة نفسها ، أعني اللصق ، في الأفعال المضارعة مثل نكتب ، ونلعب ، ونمرح

٢ ـ زيادة غير مطردة

وفي غير ما تقدم تزاد النون زيادة غير مطردة ، فلا تعرف زائدة أو أصلية إلّا بالاشتقاق والتصريف ، وإذا جهل اشتقاق الكلمة عمدنا إلى مراعاة النظير وذلك كما يُوَضَّح لك في الأمثلة التالية

ـ عنبس النون زائدة لأن الاشتقاق يدل على ذلك إذ هي من العبوس

ـ قِنْفَخْرٌ[2] النون زائدة ، لدلالة الاشتقاق ، فقد جاء عن العرب امرأة قُفاخرية ، أي تفوق النساء

---

(١) العرندسة الناقة القوية الطويلة والخرق الأرض الواسعة

(٢) الفائق في نوعه

ـ نَرْجس   النون زائدة ، لا لأن الاشتقاق يدل على ذلك ، بل لأنها لو كانت أصلية لكانت صيغة الكلمة لا نظير لها في الأسماء الرباعية المجردة ، إذ ليس هناك اسم على وزن   فَعْلِلٌ

هـ ـ زيادة التاء :

وهذا حرف كثير الزيادة ، يظهر تارة على طريقة اللصق في آخر الكلمة ، مثل   مسلمات ، ونائمات ، وضاربات ، أو مثل   حمزة ، وطلحة ، ومجاهدة[1] أو على طريقة اللصق في أولها   مثل تكتبُ ، وتَجَبّرَ ، وتنادى ، وتَجَوْرَبَ و .   وكذلك في مثل   تسليم ، وتقدمة ، وتقدم ، و .

وتقع حيناً في وسط الكلمة ، كما في   احترب الناس ، واستغفري لذنبك

وجميع ما مر بك من الأمثلة، الزيادةُ فيه قياسية، سواء أكان ذلك عن طريق عملية اللصق ، أم كان لبناء الصيغة الصرفية ، غير أن هناك زيادة سماعية ، إذ وقعت التاء زائدة في كلمات لا تخضع فيها للقياس ، من ذلك قولهم   ملكوت ، وجبروت ، ورحموت ، ورهبوت ، فهذه من الملك ، والتجبر ، والرحمة ، والرهبة ، ويقال للحقبة من الدهر   سَنْبَتَةٌ ، ويدل الاشتقاق على أن التاء الأولى هنا زائدة لقولهم أيضاً   سَنْبَةٌ، على وزن   فَعْلَةٌ[2]

و ـ زيادة الهاء

زيادة الهاء في ضربين ، زيادة قياسية ، وزيادة سماعية ليست بمطردة

هذه التاء تسمى أحياناً   هاء التأنيث ، لأنها يوقف عليها كذلك

(٢) الزيادة هنا للالحاق لأنها لا تؤدي معنى خاصاً ، أنظر في الكلام عليها « لسان العرب » (سنب)

أما الأولى فتظهر فيها الهاء صُوَيْتاً خفيفاً يصدر عن أقصى الحَنْجَرَة عند الوقف ، الغاية منه أن يحافظ على حركة الحرف الذي يسبقها ، مثل لِمَهْ ، وعَمّهْ ، فالأصل فيهما لِمَ ، وعَمَّ إلاّ أنهم حين يقفون يسكنون آخر الكلمة، وقد يوقعهم التسكين بشيء من اللبس والغموض ، ولهذا يجتلبون الهاء حفاظاً على الحركة أو المد للوضوح من ذلك قولهم ارْمِهْ ، اغْزُهْ ، قِهْ ، فِهْ ، واعُمَراهْ ، إلخ

وواضح من هذه الأمثلة أنها تلحق الكلمات المبنية دون المعربة ، ما عدا الفعل الماضي ، من ذلك قوله تعالى « فأما من أُوتي كتابَهُ بيمينه فيقول هاؤمُ اقرؤوا كتابِيَهْ ، إني ظننتُ أني مُلاقٍ حسابِيَهْ » (الحاقة ١٩ - ٢٠) فقد لحقت هنا هاء السكت لتحافظ على حركة ياء المتكلم ، ولينسجم ذلك مع فواصل الآيات الأخرى

ويسمح في ضرورة الشعر أن تتحرك هاء السكت هذه بالضم ، كما في قول مجنون ليلى

فقلت أيــا رَبّــاهُ أَوَّل سُؤْلتي لنفسي ليلى ، ثم أنتَ حَسيبُها

أما الزيادة غير القياسية فكقولهم أمهات فهو جمع « أم » وهذا يخلو من الهاء ، لأنه يصغر على « أُمَيْمَة » ، والتصغير ـ كما تعلم ـ يرد الأشياء إلى أصولها

على أنهم يقولون ـ في الأغلب ـ أمات ، لما لا يعقل ، وأمهات ، لما يعقل ، تقول فراخ الدجاج تحتمي بأجنحة أُمّاتِها ، وغصون الأشجار تبقى معانقةً أماتها

ولكن هذا لا يطرد في النصوص الفصيحة ، فقد يأتي الأمر على صورة مغايرة فتكون « أمهات » لِما لا يعقل ، وتكون « أمات » لما يعقل ، قال ذو الرمة

سوى ما أصاب الذئبُ منه وسُرْبَةٌ أطافت به من أمهاتِ الجَوازلِ[1]

فقد استعمل « أمهـات » لما لا يعقل وهو القَطا ، وقال جرير

لقـد وَلَدَ الأُخَيْـطِلَ أُمُّ سَوْءٍ مُـقَلَّدَةٌ مـن الأمّـات عـارا

فاستعمل « الأمات » لِما يعقل[2]

- زيادة السين واللام

١ ـ أما السين فتزاد زيادة قياسية مطردة في صيغة « استفعل » وما تصرف عنها من أسماء الفاعلين والمصادر ، نحو استغفر ، ومستغفر ، واستغفار[3]

٢ ـ وأما اللام فتزاد زيادة غير قياسية في أسماء الإشارة وغيرها ، نحو قولهم ذلك وأولالـك ، في ذاك ، أولاك ونحو زيـدل ، وعبدل ، في زيد ، وعبد

واللام في أسماء الإشارة تضيف معنى فرعياً هو البعد ومن أجل ذلك لا تجتمع مع «ها» التنبيه في كلمة واحدة، لأن «ها» تفيد القرب، وبينهما تناقض ، وإذا وقعا مجتمعين في كلمة شعرية فإن ذلك يرجع إلى الندرة التي لا تُحمل عليها قواعد اللغة

---

(١) الجوازل القطا

(٢) اختلفوا في زيادة الهاء في هركولة ، للجسيمة من النساء ، وفي هجرع ، للطويل الأحمق من الرجال ، فذهب بعضهم إلى أنها زائدة ، وذهب آخرون إلى أنها أصل

(٣) وزيدت زيادة غير قياسية في اسطاع يسطيع ، أي أطاع يطيع وهو من موات الاستعمالات فلا حاجة لذكره

الميزان الصرفي

تتألف الكلمة العربية من سلسلةِ أصوات متتابعة تشكل مادتها الأصلية ، فالكلمة « قمر » مثلاً تتألف من السلسلة التالية

قـ + ـَ + ـمـ + ـَ + ر + ـُ + نْ

والكلمة « بَحْر » تتألف من

بـ + ـَ + ـحـ + ر + ـُ + نْ(1)

إلا أن هذه المادة الأساسية التي تكون نواة الكلمة قد يضاف إليها في تصريفها صوت دخيلٌ أو أكثر دون أن يتغير نَسَقُ السلسلة النواة ، وذلك كما ترى في تصريف الكلتين السابقتين

- قمرٌ ، قمرانِ ، أقمارٌ ، أَقْمَرَ ، مُقْمِرٌ ، مقمرةٌ

- بحرٌ ، بحرانِ ، بحارٌ ، أبْحَر ، مبحرٌ ، استبْحَرَ

---

(1) جسدنا الحركات ليبين موضعها بعد الحرف أما التنوين فقد رسمناه نوناً ساكنة كما ينطق

وواضح من هذين المثالين أن المادة الصوتية الأساسية ثابتة محافظة على تسلسلها ، أما الأصوات الزائدة فمتغيرة ألف ، نون ، ميم ، تاء ، همزة ، سين فإذا كانت الكلمة لا تشتمل إلا على أصولها الثابتة الأساسية قيل لها كلمة مجردة وإن كان فيها زوائد قيل لها كلمة مزيدة

وتنطلق فكرة الميزان الصرفي من قياسية الصيغ اللفظية في اللغة العربية ، إذ لا يوزن إلا ما كان له شكل محدد ، وأصول ثابتة معروفة من المكونات

وتَتَّسِمُ كلمات العربية بصيغها القياسية المطردة ، وتكاد تنفرد بها من دون اللغات المتداولة في هذه الأيام ، فللأسماء فيها « قوالب » صوتية تختلف عن قوالب أفعالها وحروفها ، حتى ليمكن تمييز كل زمرة من مجرد الانتباه إلى صيغها الشكلية، كما مرّ بنا قبل قليل فالكلمة «تأبَّدَ» مثلاً تُعْرَفُ فعلاً من شكلها وصورتها اللفظية من دون أن يُعرف معناها ، كما تحدَّد الكلمة (احتمال) بأنها اسم ، لأن هذه الصيغة اللفظية لا تكون في غير الأسماء

آ ـ الميزان الأساسي

ومن ههنا كانت فكرة الميزان الصرفي طبيعية لمعرفة صيغة كل كلمة ، وإدراك بنيتها الذاتية ، وما فيها من زائد الأحرف وأصيلها ، وقد اختار اللغويون مادة لفظية طيعة لهذا الغرض، تتألف من ثلاثة أحرف هي: ف، ع، ل. أما الفاء فتقابل الحرف الأول من الكلمة المرادُ وزنها، ولذلك يسمى فاء الكلمة. وأما العين فتقابل الحرف الثاني ويسمى عين الكلمة. وتقابل اللام الحرف الثالث ويقال له لامها. ويضبط كل منها بالحركة التي ضبط بها الحرف الذي يقابله في الكلمة الموزونة، وهذا ما تراه واضحاً في أوزان الكلمات التالية:

١ ـ قَرَأَ ← فَعَلَ   ٢ ـ عَلِمَ ← فَعِلَ
٣ ـ كَرُمَ ← فَعُلَ   ٤ ـ شَيْخٌ ← فَعْلٌ
٥ ـ رَجُلٌ ← فَعُلٌ   ٦ ـ حِمْلٌ ← فِعْلٌ
٧ ـ عِنَبٌ ← فِعَلٌ   ٨ ـ عُنُقٌ ← فُعُلٌ

وقد اختار اللغويون هذا الميزان مؤلفاً من ثلاثة أحرف فحسب ، لأن الكلمة الثلاثية هي الغالبة في لغة العرب، ثم تليها الكلمة الرباعية ، ثم الكلمة الخماسية[1] ، فجعلوا ميزان الكلمة الثلاثية هو النواة الأساسية ، ثم أضافوا إليه أصواتاً أخرى لوزن الكلمات التي تزيد بنيتها على ثلاثة أحرف

ب ـ وزن الكلمات المجردة

يتبين لنا مما تقدم أن الفاء والعين واللام لا تقابل إلا الأصول الأساسية في الكلمة ، ولا تقابل الزائد منها بتة، غير أن الكلمات المجردة قد تكون ثلاثية ـ كما مر ـ وقد تكون رباعية ، وقد تكون خماسية ، فهي ـ كما ترى ـ لا تقل عن ثلاثة ، ولا تزيد على خمسة

أما الثلاثية والرباعية فيشترك فيها الأسماء والأفعال ، على حين تنفرد الأسماء بالبِنْيات الخماسية ، إذ ليس في العربية فعل خماسي مجرد

ومن السهل وزن الكلمة الثلاثية المجردة ، لأن الميزان الصرفي وضع على قياس صيغها ، وقد وضعنا في الفِقْرة السابقة مجموعة من الأمثلة نراها كافية للتمثيل عليها

---

(١) تبيّن من دراسة حديثة في جامعة الكويت أن عدد الجذور الثلاثية في اللغة العربية، بحسب ما جاء في «تاج العروس» ـ وهو من أكبر المعاجم العربية ـ يبلغ (٧٥٩٧) جذراً، وأن عدد الجذور الرباعية (٤٠٨١) وعدد الخماسية (٣٠٠). أنظر: «دراسة إحصائية لجذور معجم تاس العروس باستخدام الكمبيوتر». طبع جامعة الكويت.

أما الكلمة الرباعية فيقتضي وزنها أن نكرر أحد أصوات الميزان الأساسية ، أي الفاء أو العين أو اللام ، وقد اختار الصرفيون تكرار اللام لهذا الغرض ، كما يبدو لك في الأمثلة التالية

١ - دحرجَ ← فَعْلَلَ   ٢ - جعفرٌ ← فَعْلَلٌ
٣ - درهم ← فِعلَلٌ   ٤ - قُنفذ ← فُعلل
٥ - ضِفْدِع ← فِعْلِل   ٦ - قِمَطْر ← فِعَلٌّ .

أما في وزن الكلمة الخماسية المجردة فإننا نزيد لامين ، كما يلي

١ - فَرزدق ← فَعَلَّلٌ   ٢ - خُزَعْبِلٌ ← فُعَلِّلٌ
٣ - جَحْمرش ← فَعْلِلِلٌ   ٤ - جِرْدَحْلٌ ← فِعْلَلٌّ [1]

ج - وزن الكلمات المزيدة

على أن استعمال اللغة يؤدي إلى إضافة أصوات زائدة على أصول الكلمات لتغيير في دلالاتها ، أو لإلحاقها من حيث الصيغة بكلمات أخرى ، وأقصد بالأصوات الزائدة حروفَ « سألتمونيها »

إن الجذر « ع ، ل ، م » مثلاً يستعمل مجرداً في عِلْم ، وعَلِمَ ، وعُلِمَ ويستعمل مزيداً في مثل يُعْلِمُ ، وأعلمَ ، وعالَمَ ، وتعلّم ، واستعلم ، وعالم ، ومعلوم ، وعلّام ، ومتعلّم ، و. . الخ

ولوزن مثل هذه الكلمات نضع أصول الميزان الأساسية ، وهي الفاء والعين واللام ، مقابلةً أصول الكلمة الأساسية ، ثم نضيف الزيادة نفسها إلى الميزان. فلوزن الفعل (أخرجَ) نضع الفاء مقابلة للخاء ، ونضع العين مقابلة للراء ، ونضع اللام مقابلة للجيم ، ثم نضيف الهمزة الزائدة ، فيصير الوزن أَفْعَلَ وعلى هذا المنوال نزن الكلمات التالية

---

(١) الخزعبل الباطل والجحمرش: العجوز من النساء والجردحل الغليظ

١ ـ احتملَ ← افتعلَ
٢ ـ استكبر ← استفعلَ
٣ ـ تدبَّرَ ← تفعَّل
٤ ـ الاحتمال ← الافتعال
٥ ـ عربيٌّ ← فَعَلِيٌّ
٦ ـ المرغوبان ← المفعولان

د ـ وزن الكلمات الناقصة

وكثيراً ما يؤدي تصريف بعض الكلمات إلى سقوط أحد أحرفها الأساسية ، إذ قد يسقط من بعضها الحرف الأول أي فاء الكلمة ، ويسقط من بعضها الآخر الحرف الثاني ، أي العين ، وقد يسقط من إحدى الكلمات الحرف الثالث ، أي لامها ، وربما أدى التصريف إلى سقوط الفاء واللام جميعاً وفي هذه الحال نحذف من الميزان الذي يقابل الحرف الساقط من أصول الكلمة الموزونة

١ ـ ما سقطت منه فاؤه

تسقط الفاء من الفعل المثال ـ أي المبدوء بواو ـ في المضارع منه والأمر إذا كان على: يَفْعِل، وكثيراً ما تسقط أيضاً إذا كان على: يَفعَلُ. وذلك كما ترى في تصريف الأفعال التالية:

ـ وَصفَ ← يَصِفُ ، صِفْ
ـ وثِقَ ← يَثِقُ ، ثِقْ
ـ وَضَعَ ← يَضَعُ ، ضَعْ
ـ وَسِعَ ← يَسَعُ ، سَعْ

وكان أصل المضارع من (وصف) يَوْصِفُ ووزنه يَفْعِلُ ولكن لما سقطت الواو وجب إسقاط الفاء من الميزان ، وعلى هذا يكون وَزْنُ الأفعال المضارعة الأربعة يَعِلُ أو يَعَلُ ويكون وزن أفعال الأمر عِلْ ، أو عَلْ

وتحذف الفاء أيضاً من مصادر بعض هذه الأفعال جوازاً ، فنقول : وَصْفُ ، وصِفَةٌ ، ونقول وَضْعٌ وضِعة ووزن هذه المصادر : صِفة ، وِثقة ، وضِعة ، وسِعَة[1] ، عِلة

٢ ـ ما سقطت عينه

وفي تصريف الفعل الأجوف ـ مجردِهِ ومزيدِهِ ـ تسقط عينه إذا التقى ساكنان في كل من ماضيه ومضارعه وأمره فالفعل (قال) نموذج لكل الأفعال الجوف التي عين كل منها واو ، فإذا بني ماضيه على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك حذفت الألف التي هي في الأصل واو ، وصار قُلْتُ ، قُلْنا ، قُلْنَ ومن أجل ذلك يجب حذف العين من الميزان فُلْتُ ، فُلنا ، فُلْنَ

والفعل المضارع منه (يقولُ) ، فإذا جُزم التقى ساكنان ، وحينئذٍ تحذف الواو : لم يَقُلْ ويصير وزنه يَفُلْ أما فعل الأمر : قُلْ . فوزنه فُلْ ويعامل مثله كل فعل واوي أجوف ، مثل حالَ يحولُ حُل ، وذاب يَذُوب ذُب ، وجاد يجود جُدْ

والفعل (باع) نموذج للأفعال الجوف التي عينها ياء ، ودونَك أوزان تصريفاته

- بِعْتُ ← فِلْتُ
- يَبِعْ ← يَفِلْ
- بِعْ ← فِلْ
- يستَبِعْ ← يستفِلْ

وكذلك نفعل في وزن مصادر بعض هذه الصيغ ، فمصدر الفعل

---

(١) ويقال أيضاً : ضَعة ، وسَعة ، على وزن عَلَة

أقالَ أصله إقيال على وزن إفعـال ، مثل إخـراج ، وإكرام ، وإعلام ولكن حذفت ياؤه ، وهي عين الميزان ،وعوضت بتاء زائدة في آخره ، فصار : إقالة ووزنه إفالة أما وزن استقالة فهو : استفالة

٣ـ ما سقطت لامه

أما الفعل المنتهي بحرف علة مثل دعا ، ورمى فإن لامه تحذف من مضارعه المجزوم ، ومن فعل الأمر منه

ـ لم يَدْعُ ، أُدْعُ.

ـ لم يَرْمِ ، اِرْمِ

ولذلك تسقط اللام من موازين هذه الكلمات لم يَفْعُ ، أُفْعُ ، لم يَفْعِ ، اِفْعِ

وهناك أسماء تبدو في ظاهرها ثنائية الوضع ، مثل أب ، أخ ، يدٌ ، دَمٌ ولكنها في التصريف تتحول إلى ثلاثية ، إذ نقول في التثنية وفي النسب ، أبوان أبوي ، وأخوان أخوي ، ويديان يدوي ، ودموان أو دميان دموي فقد لحقت بكل منها واو أو ياء وقعت فيها موقع لام الكلمة، ومن أجل ذلك ذهب القدماء إلى أن اللامات محذوفة من هذه الكلمات حذفاً اعتباطياً لتخفيف نطقها[1] ، وعلى هـذا المذهب لا بـد من حذف لام

---

(١) عدد هذه الكلمات في العربية لا يزيد على سبع وثلاثين كلمة ، ويرى كثير من الباحثين المعاصرين أن هذه الكلمات ثنائية الوضع لا ثلاثية في الأصل ، وهي تمثل في العربية وأخواتها الساميات صيغاً اسمية قديمة انقرض معظمها ، ولكنها في تصريفها تتحول إلى صيغ جديدة بزيادة الواو أو الياء أو الهمزة (أبوان ، يديان ، آباء)

وعلى هذا تكون هذه الزيادات على غير ما ذهب إليه القدماء ، فهي ليست لامات في الكلمات بل أصوات اجتُلبت لتكثيربنية الكلمة الثنائية في التصريف أنظر : برجشتراسر التطور النحوي للغة العربية ٦١ وفليش العربية الفصحى ٥٣

والفرق بين المذهبين أن القدماء درسوا اللغة في حقبة خاصة دون النظر إلى =

الميزان في وزنها ، فهي جميعاً توزن على فَعُ أما وزن أبوان ، وأمثالها فهو فَعَلان لارتداد الواو أو الياء في التصريف

وثمة كلمات أخرى تشبهها في حذف لاماتها ، إلا أن حرفاً دخيلاً زاد فيها تعويضاً عما حذف ، منها سنة ، وشَفَة ، ووزنهما فَعَة ومئة وفئة ، ووزنهما فِعة ولغة وثُبة[1] ، ووزنهما فُعة واسم وابن ، ووزنهما اِفْع

٤ ـ ما سقطت فاؤه ولامه

ومثل هذه الكلمات قليلة ، وهي أفعال أول أصولها وآخرها حرفا علة ، مثل وَفى ، وقى ، ففي الأمر منها تحذف فاؤها ولامها ، فالأمر من (وفى) فِ، ومن (وقى) قِ ووزنهما عِ إلا أن اللغة كثيراً ما تضيف إلى أمثال هذه الكلمات هاء تسمى هاء السكت ، فيقال فِهْ ، وقِهْ ، وعِهْ ، ونِهْ ووزنهما عِهْ

هـ ـ وزن ما فيه إدغام أو إعلال أو إبدال

يطرأ الإدغام والإعلال والإبدال على كلمات عربية كثيرة ، ولكن ذلك لا يؤثر في وزنها ، لأننا نزِن أصلها قبل أن يطرأ عليها التبدل الصوتي

= تاريخها، أي أن دراستهم وصفية تزامنية (سانكرونية) ، أما الثنائيون فتقوم دراستهم على أساسٍ من المنهج التاريخي المقارن (دياكرونية) ، فأي المذهبين أقرب إلى الواقع والحقيقة ؟

من الناحية المنهجية لم تقدم الدراسة التاريخية المقارنة حلاً مقنعاً يقوم على أساس علمي ، لأن اللغة السامية الأم التي انحدرت منها العربية وأخواتها كانت ذات أصول ثلاثية لا ثنائية ، وذلك يعني أن الأصول الثنائية ـ إن وجدت ـ ترجع إلى ما قبل التاريخ ، والوصول إلى معرفتها معرفة علمية مستحيل ، فهل كانت شائعة في جميع الكلمات ؟ هل كانت حالات خاصة ؟ وما تعليل خصوصيتها ؟ ذلك كله غامض لم يفسره الثنائيون وأنظر أيضاً فليش ص ٢٠٢

(١) الثُبة الجماعة وثبى الشيء يثبيه ثبياً إذا جمعه

فالفعل (شدَّ) أصله (شَدَدَ) ، ووزنه قبل الإدغام وبعده: فَعَلَ ومثله تماماً الفعلان عَدَّ ، وسَدَّ وكذلك يكون (افتعل) هو الوزن الصحيح لأفعالٍ مثل اشتدَّ ، وامتَدَّ ، وارتَدَّ أما الصفات مشتدٌّ ، وممتَـدٌّ ، ومُرتَدٌّ ، فوزنها مُفْتَعِلٌ

والفعـل (قال) أصله قَـوَلَ[1] ، لأن مضـارعـه يقـول ، ولأنّ مصدره قَوْلٌ ولكن واوهُ قلبت ألفاً في الفعل الماضي ، ولما كان هذا القلب الصوتي لا يؤثر في الميزان فإن وزنه الفعل قالَ ، هو : فَعَلَ ومثله في هذا الأفعال: عادَ، وسادَ، وجالَ، وحالَ، ودَنا، ورَنا، ودَعا.

وكذلك نزن الفعل (باع) ، لأن أصله بَيَعَ. على وزن فَعَلَ ، ومثله الأفعال بانَ ، وشانَ ، وعابَ ، وقَضَى ، ورمى ، ونَهى

ولما كان الإعلال لا يؤثر في وزن الكلمات التي يطرأ عليها فإننا نزن الكلمات التالية على هذه الصور

الملهى ← المَفْعَلُ.		المنتدى ← المُفْتَعَلُ	
مكانٌ ← مَفْعَلٌ		ضَحّى ← فَعَّلَ	
يَقُولُ ← يَفْعُلُ		يقضي ← يَفْعِلُ	
استباح ← استفعلَ		الغازي ← الفـاعِلُ.	

ويَسْري هذا القانون الصرفي على ما فيه إبدال من الكلمات ، وذلك كما يبين من الأمثلة التالية

ازدانَ ← افتعل	اضطرب ← افتعل
اتّصل ← افتعل	يَدَّبَّرُ ← يَتَفَعَّلُ
اتَّابع ← اتفاعَلَ	اِزَّيّنت ← اتَّفْعلت.

(١) قد يكون هذا الأصل مستخدماً في المـاضي البعيد لبقـاء آثار منـه في بعض الكلمات

يبين لك من هذا أننا نزن أصول هذه الكلمات ، فالفعل اِتّابع . أصله تتابع والفعل يَدَّبر ، أصله يتدبر والاسم المشتق مرتد ، أصله مُرْتَدِدٌ والفعل استباح أصله استبوح[1] ولكننا نزيد في الميزان ما زدناه في الكلمة ، كما فعلنا في اِتّابعَ .

و ـ وزن ما فيه قلب مكاني

من ظواهر اللغة العربية أن هناك كلمات كثيرة تبدلت مواقع أصواتها ، فجاءت الفاء مثلاً في مكان العين ، أو وقعت اللام موقع الفاء

هذا التبدل يؤثر في الميزان فالاسم (جاهٌ) أصله وَجْهٌ ووزن وجه فَعْلٌ فالواو إذن فاء الكلمة ، والجيم عينها ، والهاء ء لامها وفي (جاه) جاءت عين الكلمة قبل فائها ، ولهذا نجرى في الميزان التبدل نفسه ، فيكون وزن جاه ← عَفَلٌ لأنها صارت بعد القلب جَوَهٌ فلما تحركت الواو وقبلها مفتوح قلبت ألفاً ، فصار جاه

وكذلك الكلمة حادي أصلها واحد ، ووزنها فاعل فالواو فاؤ ها ، والحاء عينها ، والدال لامها وعلى هذا تكون (حادي) على وزن عالف لأن الحاء ـ وهي عين الكلمة ـ جاءت في أولها ، ووقعت الدال ـ وهي اللام ـ في الوسط ، أما الواو التي هي فاء الكلمة فقد وقعت في الآخر ، وقلبت ياءً لتطرفها بعد كسرة

والكلمة (قِسِيٌّ) وزنها فُلوعٌ. لأن أصلها قُوُوس على وزن فُعُول، الذي تُجمع عليه الكلمات التي وزنها فَعْلٌ ولكن القلب المكاني أحالها إلى قِسِي فجعل السين ـ وهي لام الكلمة ـ قبل العين التي هي الواو .

---

(١) ذهب بعضهم إلى وجوب وزن الكلمات بصورها اللفظية لا بحسب أصولها

ومثل ذلك أَيِس ، في يَئِس ، فجعلوا العين في موضع الفاء ، وعلى هذا يكون وزنَها عَفِلَ ومثله جَبَذَ ، في جَذَب وامضحلَّ ، في اضمحلَّ والبسابس ، في السباسب ، وآبار ، في أَبْآر.

أبنية الأسماء

أبنيـة الأسماء نـوعان أبنيـة الأسماء المجـردة ، وأبنيـة الأسمـاء المزيدة ، ونحن هنا لن نتحدث إلا عن الأبنية الأولى ، وما يلحق بها ، لكثرة الأبنية في النوع الثاني

والأسماء المجردة أصناف ثلاثة ، هي

١ ـ الثلاثي
٢ ـ الرباعي
٣ ـ الخماسي
فما أوزان كل منها ؟

١ ـ أبنية الاسم الثلاثي

لهذا الاسم عشرة أبنية ، هي كما يلي

١ ـ فَعْلٌ يشترك في هذا البناء ـ كما يشترك في غيره ـ الاسم والوصف ،

فمن الأول ، كلب ، وكعب ، وصقْر ، وفَلْس ، وفهد ، ومن الثاني ضخم ، وشهم ، ونَذل ، وصعب

٢ ـ فَعَل وهو كسابقه ، يكون في الأسماء والأوصاف ، فمن الأولى فـرس ، وطلل ، ورسن ، وجمل ، وجبـل ، ومن الثانيـة بطل ، وحسن ، وحدَث

٣ ـ فعِل مثل ، كَبِد ، وفَخِذ ، وكتف ، من الأسماء ، وحذر وفطن ، ووجع ، من الأوصاف

٤ ـ فَعُل مثاله في الأسماء رجل ، وسَبُع ، وعضد ، وأمثلته قليلة في الأوصـاف وقد سمـع منه حَـدُث وخَلُطَ[1] ، كما سمـع منه يَقُظ ونَدُس[2] والأخيران يستعملان في صيغة أخرى أكثر شيوعاً ، هي يَقِظ ، ونَدِس

٥ ـ فِعْل مثاله في الأسماء جِذْع، وعِدْل ، وحبر ، وفي الأوصاف نِضْو ، ونِقْض[3]

٦ ـ فِعِـل مثالـه في الأسماء إبِـل ، وفي الأوصـاف إبِـد ، أي وحشية

٧ ـ فِعَلَ: مثاله في الأسماء ، عِنَب ، وعوض ، وضِلَع ، وفي الأوصاف عِدَىً ، وزِيم ، أي متفرقة ، قال النابغة الذبياني

بـــاتتْ ثـلاثَ ليــالٍ ثم واحــدةً بذي المجاز تراعي مَنْزِلاً زِيَما

---

(١) الحَدُث: ذو الحديث الحسن والخلط العارف بالأمور المخالط لها

(٢) يقال نَدْس ، وندِس ، ونَدس أي سريع السمع ، فَطِين ، فَهِيم

(٣) النقض: المنقوض.

٨ ـ فُعْل مثاله في الأسماء قُفْل ، وبُرد ، وقُرْط ، وفي الأوصاف ، حلُو ، ومُرّ

٩ ـ فُعُل مثاله في الأسماء عُنُق ، وطُنُب ، وفي الأوصاف سُرُح ، وجُنُب ، وطُلُق[١]

١٠ ـ فُعَل مثاله في الأسماء صُرد ، ونُغَر[٢] ، وربُعَ ، وفي الأوصاف حَطُمَ ، كما في قول الراجز المشهور

قد لفها الليلُ بسوّاق حُطَمْ

* * *

هذه هي الأبنية العشرة التي تأتي عليها الأسماء الثلاثية المجردة ، وقد أهمل العرب بناءين، يمكن أن تقبلهما القسمة، وهما: فِعُل، وفُعِل، فقد ثَقُل على ألسنتهم أن ينتقلوا من الكسر إلى الضم ، ولذلك أهملوا البناء الأول[٣] ، وعلة الثقل هنا أن الكسر ثقيل ، والضم أثقل منه ، فالانتقال منه إليه عسير في النطق، على حين ساغ لهم أن ينتقلوا من الأثقل وهو الضم ، إلى الثقيل وهو الكسر ، في مثل دُئِلَ ، ورُئِم ، لأن ذلك أقل عسراً في النطق

أما البناء الثاني فهو خاص بالفعل المبني للمجهول ، مثل كُتِب ، وعُلِم ، ولم يجيء منه في الأسماء إلا دُئِل[٤] ورُئِم، وقد ذكر بعضهم أنه جاء منه أيضاً وُعِل ، وهو لغة في وَعِل

(١) الطلق الطليق

(٢) الصرد ضرب من الغربان والنغر البلبل

(٣) نقلوا قراءة قرآنية شاذة عن بعضهم ، وهي والسماء ذات الحِبُك أنظر القرطبي ٣٨/١٧

(٤) الدئل دويْبة ، من الدَّالان ، وهو المشي الذي تتقارب فيه الخطا وقد سميت احدى القبائل العربية بالدئل ، وينسب إليها أبو الأسود الدؤلي

وإذا تجاوزنا الاسم الأخير لأنه ليس بأصيل ، ما دامت له صيغة أخرى يعرف بها ، فإنه يغلب على الظن أن دُئِل ورُئِمَ ، اسمان منقولان عن الفعل ، كما نقل يزيد ، ويشكر ، وشَمَّرَ ، وتَغْلِب

ثم إن هذه الأبنية ليست محددة صارمة الحدود ، فبعض الأسماء ـ كما يتبين في الهوامش ـ لها أكثر من بناء ، ولعلماء الصرف في هذا علل واستنباطات، فهم يذهبون إلى أن ما تعددت أبنيته من الأسماء ،إنما كان له بناء أصيل واحد يعرف به ، وبناء فرعي ـ أو أكثر ـ يصاغ عليه ، فما كان ثانيه حرف حلق، مثل زَهْر، وشَعْر وبَحْر، يجوز فيه فتح الحرف الحلقي، فيقال: زَهَرٌ، وشَعَرٌ، وبَحَرٌ. وذكروا أيضاً لبعض الأسماء أبنية فرعية، فقالوا مثلاً: إن: فَخِذ، يأتي أحياناً بفتح الفاء وسكون الخاء: فَخْذٌ. كما ذكروا أنه يقال: فِخْذٌ وفِخِذٌ. وأجازوا في: كَتِف، وكَتْف، وفي عُنُق: عُنْق. وهكذا.

وبعض هذه الأبنية أقل استعمالاً من بعض ، بل إن منها ما لم تستعمله العرب إلا في النادر ، حتى إن سيبويه لم يعرف على بناء فِعِل ، إلا اسماً واحداً هو : إبِل ، ثم ذكر من تأخر عنه ، الوصف إبِد ، إذ يقال أتانٌ إبِدٌ ، أي وحشية ، وذكر آخرون إطِل ، واستدلوا عليه بقول امرىء القيس ، في بعض رواياته

له إطلا ظَبيٍ وساقا نَعامةٍ وإرْخاء سِرْحانٍ وتقريب تَتفُلِ

ويقول الآخر :

لم تُؤزَ خيلهمُ بالثّغرِ راصِدَةً ثجلَ الخواصر لم يَلْحق لها إطِلُ[1]

وربما كان هذا ضرورة شعرية لأن البناء المشهور لهذا الاسم إطْلَ ، بسكون الطاء

---

(١) لم تؤزر : أي لم تكتنز لحما ثجل جمع مفرده ثجلاء ، وهي العظيمة الخاصرة

ونقلوا كذلك عن الأخفش أنه ذكر بِلِزٌ ، للضخمة السمينة ، والبناء المشهور لهذا الاسم بِلِزٌّ ، بتشديد الزاى

ومهما يكن حظ هذه الأسماء المنقولة من الصحة ، فإن ذلك يدل على قلة استعمال البناء فِعِل ، على حين يكثر غيره ولا سيما فَعْل ، وفَعَل

٢ـ أبنية الاسم الرباعي

أهمل العرب من أوزان الاسم الثلاثي ـ كما رأينا ـ وزنين ، وأهملوا من أبنية الاسم الرباعي أضعافاً مضاعفة منها، إذ كانت القسمة تقتضي أن يكون للرباعي المجرد ثمانية وأربعون بناء ، لم يستعمل منها إلا خمسة ، وقيل ستة ، وهي

١ ـ فَعْلَلٌ من أمثلته في الأسماء جعفر ، وجندل ، وفي الصفات سلهب للطويل ، ودَلْظم للناقة الهرمة وسمع عن العرب تأنيث الصفة بالتاء ، من ذلك قول طَرَفَةَ بنِ العبد

وتقصيرُ يومِ الدَّجْنِ والدجنُ مُعْجبٌ
بِبَهْكَنَةٍ تحت الخِباء المُعَمَّدِ

فالبهكنة: صفة للمرأة الحسنة الشكل

٢ ـ فِعْلِلٌ ومن أمثلته في الأسماء دِعْبِل ، وهو بيض الضّفْدعِ ، وزِئْبِرٌ ، وزِبْرِجٌ ، وهو السحاب أو الذهب ، وفي الصفات ، قالوا ناقة دِلْقِمَ ، وهي التي هرمت وتكسرت أسنانها ، وقالوا امرأة عِنْفِصٌ ، وهي البذيئة

قال الشاعر

لـعَـمْـرُكَ مـا لـيـلى بـوَرْهـاء عِـنْـفِص
ولا عَـشَّـةٍ خَـلْخـالُـهـا يَـتَـقَـعْـقَـعُ[1]

٣ ـ فِعْلَلَ من الأسماء درهم وقلعم ، وهو من أسماء الرجال ، ومن الصفات هِجْرَع ، وهو الأحمق ، وهِبْلَع ، وهو الأكول

٤ ـ فُعْلُلُ من أسمائه بُرْثُن ، وفُلْفُل ، وبرقع ، وقنفذ ، ومن أوصافه كُنْدُرٌ : للقصير الغليظ ، وجُرْشُعٌ للعظيم الصدر من الإبل والخيل قال أبو ذؤيب الهذلي يصف الحمر :

فَـنَـكِـرْنَـه فَـنَـفَـرْنَ ، وامْـتَـرَسَـتْ بِـهِ
هَـوْجـاءُ هـادِيَـةٌ وهـادٍ جُـرْشُـعُ[2]

٥ ـ فِعَلٌّ: من الأسماء قِمَطْرٌ ، وصِقَعْلٌ وهو التمر اليابس الذي ينقع في الحليب ، قال الراجز

تَرَى لهمْ حَوْلَ الصِقَعْلِ عِثْيَرَةْ

ومن الأوصاف السِّبَحْلُ ، وهو الضخم من الجمال والضِباب والجَواري ، جاء في الحديث « خير الإبل السبحلُ » وقالت بعض نساء الأعراب تصف ابنتها

سِبَحْلَةٌ رِبَحْلَهْ تَـنْـمِي نـبـاتَ الـنـخـلَهْ

والربحلة وصف من هذا البناء ، ويعني الطويلة ، ويقال رجل

---

(١) عشة ضعيفه هزيلة
(٢) الهادية المتقدمة

رِبَحْل إذا كان عظيم الشأن ، ومنه أيضاً السِبَطْر ، وهو الطويل أيضاً ، وهِزَبْر، وهو وصف للأسد

٦ ـ فُعْلَلٌ وهذا وزن مختلف فيه ، لم يذكره سيبويه ، على كثرة ما ذكر من أبنية الأسماء ، وأول من قال به أبو الحسن الأخفش ومَثَّلَ له به جُخْدَب ، وهو ذكر الجَراد الضخم ، قال الشاعر

لَـهَـبـانٌ، وقَـدَتْ حِـزّانُـهُ يـرفض الجُخْدَبُ فيه فَيَصِرّْ

ويكون: جخدب، وصفاً للغليظ الضخم، قال رؤبة يصف حصاناً:

تـرى لـه منـاكِبـاً ولَـبَـبَـا وكـاهـلاً ذا صهـواتٍ شـرْجَبَـا
شَدّاخَةً ضَخْمَ الضلوعِ جُخْدَبا[١]

* * *

وهذه الأبنية ـ كما في الثلاثي ـ بعضها أقل استعمالاً من بعض، فبناء فِعْلَل مثلاً قليل جداً، حتى إن الخليل بن أحمد نص على أنه لم يأتِ منه إلا أربعة أحرف، وهي: درهم، وهجرع، وهبلع، وقلعم[٢] ، ولكن ابن جني[٣] ذكر منه: قِرْطَع، وهو القمل الأحمر الذي في الإبل، وقِلْفَع، وهو الطين الذي يتشقق بعد أن ينضب عنه الماء، والبناء الأخير يأتي أيضاً على: فِعْلِل، فيقال: قِلفِعٌ، وذكر بعض اللغويين أن اللام فيه زائدة، وعلى هذا يخرج من بناء الأسماء المجردة.

ومما يلفت النظر في أبنية الأسماء هنا، أن العرب استنفدوا معظم ما

---

(١) الشداخة الذي يشدخ الأرض
(٢) انظر لسان العرب (ضفع)
(٣) انظر : المنصف ٢٥/١

يبنى منه الاسم الثلاثي. على حين أهملوا معظم ما يمكن أن يبنى عليه الاسم الرباعي، وعلة ذلك أنهم كانوا يؤثرون الخفة ويجنحون لإبعاد ما يثقل على ألسنتهم.

ويرى بعض اللغويين ـ كأحمد بن فارس ـ أن معظم ما يبنى عليه الرباعي والخماسي إنما هو منحوت، يقول: «اعلم أن للرباعي والخماسي مذهباً في القياس يستنبطه النظرُ الدقيق، وذلك أن أكثر ما تراه منه منحوت، ومعنى النحت أن تؤخذ كلمتان، وتُنْحت منهما كلمة تكون آخذة منهما جميعاً بحظ[1]» ويطبق هذه النظرية على كلمات كثيرة، فالبُحْتُرُ ـ وهو القصير المجتمع الخَلْق ـ منحوت عنده، من: البَتْر والحَتْر، وجعفر منحوت من الجعف ـ وهو الصرع ـ والجفر، وهكذا.

وهناك أبنية تذكرها كتب الصرف القديمة على أنها مما اختلف فيه الباحثون لم نَرَ أن نعرِض لها هنا، لأنها ليست بذات بال، ولأنها كلمات عفّى عليها التطور اللغوي منذ أزمان.

٣ ـ أبنية الاسم الخماسي

كان ينبغي لهذه الأبنية أن تزيد على خمسين ومئة، إلا أنها أقل الأبنية في الأسماء العربية، وعلة هذا ـ كما قدمنا ـ إيثار العرب الخفة في النطق، والنفور من ثقيل الكلمات، وعلى هذا لم يبق منها إلا أربعة أبنية اتفق عليها اللغويون وزاد بعضهم بناءين آخرين، كما سنرى.

---

(١) مقاييس اللغة ١/٣٢٨ ـ ٣٢٩

١ ـ فَعَلَّلٌ: وهو بناء تشترك فيه الأسماء والصفات، فمن الأولى: سفرجل، وفرزدق، وهو قطع العجين، وواحدتها فرزدقة. ومن الثاني: شمردل وتعني القوي الفتي الحسن الخَلْق.

قال المساور بن هند

إذا قلت عودوا عادَ كلّ شمردلٍ
أشَمَّ من الفتيانِ جَزْلٍ مواهِبُهْ

ومثلها الهمردل، وتعني الجمل الضخم، والجنحدل، وهي صفة تعني القصير، قال مالك بن الريب

علامَ تقولُ السيف يثقِل عاتقي
إذا قادني بين الرجال الجَنَحْدلُ

وكذلك الجنعدل، وتعني الغليظ الشديد من الرجال أو الإبل، قال الراجز

قد مُنِيَتْ بناشيءٍ جَنَعْدلِ

٢ ـ فَعْلَلِلٌ وهذا بناء لم يأتِ في الأسماء، ولكن استعمل في الصفات فقط[1] فقالوا صوت، صَهْصلِق، أي شديد، كقول الراجز

قد شيَّبت رأسي بصوت صهصلق

ووصفوا به العجوز الصخابة من النساء وكذلك قالوا امرأة قَهْلَلِسٌ، أي عجوز كبيرة وجحمرش مثلها وزناً ومعنى

٣ ـ فُعَلِّلٌ جاء من هذا الاسم والصفة، فمثال الأول خُزَعْبِلٌ، وهو الباطل، ومثال الصفة قُذَعْمِلٌ للقصير الضخم من الإبل

---

(١) انظر كتاب سيبويه ٢/٣٤١

٤ ـ فِعْلِلٌّ: منه في الأسماء قِرْطَعْبة ، وهي القطعة من الخرقة ، يقال ما له قرطعبة ، أي ليس له شيء. ومنه في الصفات جِرْدَحْـلٌ للغليظ الضخم من الإبل والنساء والرجال

هذه هي الأبنية الأربعة التي اتفق عليها الصرفيون ، إلا أن أحدهم ـ وهو ابن السراج ـ ذكر بناء آخر غيرها ، وهو : فُعْلَلِلٌ ، ومَثَّـلَ له بـ هُنْدَلِعٌ ، وهي بقلة وأنكر الجمهور هذا الوزن ، وذهبوا إلى أن النون فيه زائدة أما البناء المستدرك الثاني فلا لزوم لذكره لاختلاف الصرفيين فيه

* * *

يتبين لنا من هذا كله أن أبنية الأسماء العربية محدودة ، فهي جميعاً تسعة عَشَرَ بناءً ، عَشَرَة منها في الثلاثي ، وخمسة في الرباعي ، وأربعة في الخماسي ، والأبنية الثلاثية تذهب بمعظم الأسماء ، على حين يقل ما يأتي في الرباعي والخماسي ، وبهذا تكون الأسماء في العربية على كثير من الخفة في النطق

وليس هذا فحسب ، فهناك ظاهرة أخرى تتضح لنا فيما قدمناه ، وهي أن أبنية الاسم في العربية محصورة قياسية ، على حين لا ترى في اللغات العالمية الأخرى شيئاً من هذا ، فأبنية الأسماء فيها شتى لا تنضبط ، ولم يحاول علماؤها ما حاوله علماء العربية في هذا الحقل اللغوي

وربما كان هذا راجعاً إلى ما تتميز بـه العربيـة من قدرتهـا على التصرف ، ففي الأسماء المزيدة نجدها تعتمد على الأبنية القياسية ، فبناء يدل على الفاعلية ، وآخر على المفعولية ، وثالث يدل على صفة ذاتيةفي الموصوف ، ورابع يدل على آلة الحدث ، وخامس يدل على مكانه أو زمانه ، وسادس يدل على المفاضلة ، على حين نجد اللغات الأخرى لا تملك من الصيغ القياسية ما يحمل مثل هذه الدلالات الصرفية ، فتضطر

إلى أن تستعين بكلمات أخرى ، أو تلجأ إلى أسلوب اللصق ، وذلك بحسب نظامها الخاص

وإمعاناً من العربية في اعتماد الأبنية القياسية نرى متكلميها يبنون بِفِطَرِهم أسماء جديدة على مثالها ، ويلحقونها بالأبنية التي ذكرنا ، وهي أسماء مزيدة لا مجردة ، إلا أنها بنيت على وزن المجرد لتلحق به ، وهذا يضطرنا إلى إفراد فقرة خاصة نتحدث فيها عن الإلحاق ، وذلك بعد حديثنا عن أبنية الأفعال

أبنية الأفعال

أشرنا من قبل إلى أن اللغة جهاز متكامل من العلامات الصوتية الدالة ، وأن هذه العلامات تخضع في تكوينها وتضامها لنظام دقيق بالغ الدقة ، وأن هذا الجهاز اللغوي يستخدمه الانسان وسيلة للتواصل بينه وبين أبناء جنسه

ولعل النظام الفعلي في اللغات الإنسانية مما يدل ـ ولو دلالةً جزئية ـ على تكامل أنظمتها ، ففي اللغات التي لا تتقيد بالرُتبة ـ كالعربية وأخواتها الساميات ، لا يتميز الفعل إلا بتشكله اللفظي ، أي بصيغته Form ، أما اللغات التي تتقيد بالرتبة ـ كالفرنسية والإنكليزية ـ فيتميز فيها الفعل بالموقع الذي يشغَلُهُ في الجملة ، ومن ههنا كان الفعل في العربية ذا أشكال صوتية محدودة ، فهو يتخذ صوراً نُطقية قياسية مطردة تميزه من الاسم ، والوصف ، والحرف وقد ذكرنا من قبلُ أن من يتعلم العربية يستطيع بعد مدة من مراحل تعلمه أن يميز الفعل من غيره بهذه الصور ، فهو يدرك بسهولة مثلاً أن (ارْبَدَّ) و(يَنْهَدُ) و(يَهيمُ) أفعال ، لا لأنه يعرف معانيها ،

أو لأنه ألمَّ بها من قبل ، أو لأنها واقعة في الجملة بعد المسند إليه ، بل لأن أشكالها اللفظية هي التي تدله على ذلك

فما هذه الصيغ ؟

آ ـ صيغ الفعل الماضي الثلاثي المجرد :

يمثل الفعل الماضي المجرد منطلقاً أصيلاً لتكوين الأفعال المزيدة والأفعال المضارعة ، مثلما تمثل الأسماء الدالة على المذكر منطلقاً لصياغة الأسماء الدالة على المؤنث ، وكما تمثل النكرات منطلقاً لصياغة المعارف غالباً

فالفعل (نَصَرَ) ماضٍ مجرد ، فإذا ألصقنا بأوله حرفاً من أحرف أَنَيْتُ ، وغيرنا بعض الحركات فيه ، تكوّن الفعل المضارع ، أَنْصُرُ ، نَنْصُرُ ، يَنْصُرُ ، تَنْصُرُ وإذا زدنا فيه أحرفاً أخرى تكوّنت منه الأفعال المزيدة انتصَرَ ، تناصر ، استنصَرَ الخ

أما صيغه فلا تزيد على ثلاث ، هي

١ ـ فَعَلَ مثل قَطَعَ ، وصَل ، نجح ، باعَ ، شَدَّ
٢ ـ فَعِلَ مثل علِمَ ، سئم ، مرض ، بخل ، مَلَّ
٣ ـ فَعُلَ مثل كرُم ، كثُر ، حَلُمَ ، نَبُلَ ، طالَ

ب ـ صيغ المضارع من الثلاثي المجرد :

ولما كان الفعل المضارع يصاغ من لفظ الماضي بزيادة لاصقة في أوله ، وتغيير بعض الصُوَيْتات الداخلية التي نسميها « حركات » كان من الطبيعي ألا يكون له إلا ثلاث صيغ أيضاً ، هي :

١ ـ يَفْعَلُ مثل يَسْأَمُ ، ويقطَع ، وينجح
٢ ـ يفعِلُ مثل يصرِفُ ، ويجلِسُ ، ويحبسُ
٣ ـ يفعُلُ مثل يدخُلُ ، وينصُرُ ، ويحلُم

وواضح من هذه الأمثلة أن ثمة تغيُّراً صوتياً يرافق دخول أحرف (أنيت) في صياغة المضارع ، إذ تُسكَّنُ فاء الفعل وقد كانت في الماضي متحركة ، إلا إذا كان ثمة عارض صَوْتي ، كأن يكون الفعل معتل العين مثل قال وباع ، أو مضعفاً مثل شدَّ وردَّ ، أو كان مثالاً واوياً مثل وعد ووصف ففي هذه الحالات يقع ما بعد حرف المضارعة متحركاً لا ساكناً مثل

- يَنامُ ، يقُومُ ، يبيعُ
- يَشُدُّ ، يَعُدُّ ، يَنِمُّ
- يَعِدُ ، يَصِفُ ، يزنُ

ج ـ صيغ فعل الأمر من الثلاثي المجرد :

لفعل الأمر صورتان لفظيتان ، تبدأ الأولى بهمزة وصل ، وتتجرد الثانية منها ، وهو في ذلك تابع للفعل المضارع ، فإن سُكِّنَ في المضارع ما بعد حرف المضارعة بدأ فعل الأمر منه بهمزة وصل ، وإلا جُرِّدَ منها

وله مبدوءاً بهمزة الوصل ثلاث صيغ هي

١ ـ اِفْعَلْ : اِعْلَمْ، اِلْعَبْ، اِرْبَحْ.
٢ ـ اِفْعِلْ : اِجْلِ ، اِضْرِفْ، اِعْدِلْ.
٣ ـ اُفْعُلْ اُدْخُلْ، اُكْتُبْ، اُصْرُخْ.

ونظرة فاحصة في الأمثلة تدلك على أن الهمزة تكسر وتضم بحسب حركة عين الفعل ، فإن كانت العين مضمومة ضمت الهمزة ، وإن كانت مكسورة أو مفتوحة كسرت الهمزة

أما ما يجرد من الهمزة فأمثلته من الأجوف نَمْ ، وقُلْ ، وبِعْ وأمثلته من المضعّف شُدَّ ، ومُدَّ، وعُدَّ وأمثلته من المثال الواوي عِدْ ، وصِف ، وزن ويلحق بذلك خُذْ ، وكُلْ ، وسَلْ

على أنه إذا فك إدغام المضعف ابتدأ بهمزة ، مثل أُشْدُدْ ، وامْدُدْ ، وارْدُد

د ـ الماضي الرباعي المجرد ومضارعه وأمره :

ليس للفعل الماضي الرباعي المجرد إلا صيغة واحدة هي فَعْلَلَ ، مثل دَحْرَجَ ، وزَخرف ، وبرهَن ، وبَعْثَر ، وزمجرَ . وقد كان من الممكن أن يكون هناك صيغ كثيرة.

ويأتي المضارع منه على يُفَعْلِلُ مثل يدحرج ، ويزخرف ، ويبرهن ، ويبعثر ، ويزمجر

أما الأمر منه فصيغته « فَعْلِلْ » مثل دَحْرِجْ ، وزخْرِفْ ، وبرهنْ ، وبعثر ، وزمجرْ

هـ ـ صيغ الفعل المزيد :

وكثيراً ما تستعمل الأفعال مزيدة ، والزيادة فيها تخضع لنظام ثابت مطرد ، لا يطرأ عليه الخلل ، وهذه الصيغ هي[1]

١ ـ أَفعلَ أَخْلَص يُخْلِصُ أَخْلِصْ فعل ثلاثي مزيد فيه حرف
٢ ـ فاعلَ جاوبَ يجاوبُ جاوبْ فعل ثلاثي مزيد فيه حرف
٣ ـ فعَّلَ درَّبَ يدرِّبَ درِّب فعل ثلاثي مزيد فيه حرف
٤ ـ تَفَعللَ تدحرجَ يتدحرجُ تدحرجْ فعل رباعي مزيد فيه حرف
٥ ـ افْتعلَ ارتحلَ يرتحل ارتحل فعل ثلاثي مزيد فيه حرفان
٦ ـ انفعل انكسَر ينكسر انكسِرْ فعل ثلاثي مزيد فيه حرفان
٧ ـ احمرَّ يحمرُّ احمرَّ فعل ثلاثي مزيد فيه حرفان

---

(١) هناك صيغ أخرى قلَّ استعمالها منذ عهد بعيد ، ولذلك لم نذكرها ، بل اكتفينا بما شاع وكثر استعماله

٨ ـ تفاعل   تبادَلَ يتبادل تبادَلْ فعل ثلاثي مزيد فيه حرفان

٩ ـ تفعَّلَ   تقدمَ يتقدمُ تقدَّمْ   فعل ثلاثي مزيد فيه حرفان

١٠ ـ تفيعل   تشيطن يتشيطنُ تشيطَنْ فعل ثلاثي مزيد فيه حرفان

١١ ـ تمفعل : تمسكن يتمسكنُ تمسكنْ فعل ثلاثي مزيد فيه حرفان

١٢ ـ افعلَلَّ   اطمأنَّ يطمئنُّ اطْمئِنَّ   فعل رباعي مزيد فيه حرفان

١٣ ـ افْعَنْلَلَ   احْرنجم يَحْرنجمُ يَحْرنجمُ احرنجمْ[1]   فعل رباعي مزيد فيه حرفان

١٤ ـ استفعل   استغفر يستغفر استغفر   فعل ثلاثي مزيد فيه ثلاثة أحرف

١٥ ـ افعوعل   احدودب يحدودبُ احدودب   فعل ثلاثي مزيد فيه ثلاثة أحرف

---

(١) احرنجم الناسُ   اجتمعوا

الإلحاق

هـذا بحث مهم في علم الصرف ، كـانت تمليـه طبيعـة الأوزان والقوافي الشعرية تارة، وتطور الأصوات اللغوية تارة أخرى ، ومن أجل ذلك نجد معظم الأمثلة كلماتٍ قديمةً لم تستعمل في الماضي إلا استعمالاً ضئيلاً ، وليس لها في الزمن الحاضر متسع لتدخل في الأساليب الحديثة ، غير أن مثل هذا البحث تبقى له قيمته في الدراسات المعاصرة ، لأنه قد يتيح المجال لوضع المصطلحات أو التعريب ، على سَمْتِ ما كان يجري قديماً في توليد الكلمات ، وإنماء الثروة اللفظية

١ ـ معنى الإلحاق

وقد مر بك هذا المصطلح غير مرة في بحث المجرد والمزيد ، وآن لك الآنَ أن تقف على تفصيلاته ، أما القدماء فلم يفردوا له باباً خاصاً ، فيما كتبوه من كتب الصرف ، ولكنهم نثروه في أبواب كثيرة فيها

والإلحاق هو أن يُزاد في الاسم أو في الفعل حرف أو أكثر ، حتى

يصير بناؤه اللفظي مطابقاً لبناء آخر ، في عدد الأحرف ، وحركاتها وسكناتها

ويشترط هنا ثلاثة أشياء أولها أن الزيادة لا تطرد في إفادة المعنى ، والثاني أن الملحق يجب أن يجاري الملحق به في تصاريفه جميعاً ، فإن كان فعلاً تبعه في الماضي والمضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل واسم المفعول ، وإن كان اسماً تبعه في التصغير ، وفي جمع التكسير .والثالث أنه يزاد في الكلمة الملحقة ما زيد في الكلمة الملحق بها

ولتوضيح الشرط الأول نضرب لك الأمثلة الآتية:

لصياغة اسم الفاعل من المصادر الآتية كَسْرٌ ، وكتابة ، وضرب ، نقول كاسر وكاتب ، وضارب ولصياغة اسم المفعول منها نقول مكسور ، ومكتوب ، ومضروب

فأنت ترى هنا أن الألف في كاسر ، وكاتب ، وضارب ، زيدت بعد فاء الكلمة وأفادت بزيادتها معنىً خاصاً ، هو أنها جعلت الكلمة تدل على من قام بالفعل ، بعد أن كانت تدل على مطلق الحدث ، وبهذا تكون الألف قد زيدت زيادة مطردة في إفادة المعنى

وكذلك إذا نظرت إلى زيادة الميم قبل فاء الكلمة ، والواو بعد عينها ، في مكسور ، ومكتوب ، ومضروب ، وجدت الزيادة تطرد في إفادة معنى خاص ، هو أنها جعلت الكلمة تدل على ما وقع عليه الحدث

من هنا نحكم على أن الزيادة لم تكن للإلحاق ، لأنها أفادت بزيادتها معنىً فرعياً أضيف إلى المعنى العام ولكن انظر إلى قول الشاعر

وأنت كثيرٌ يابْنَ مروانَ طَيِّبُ
وكان أبوك ابن العقائلِ كَوْثرا

تَجِدْهُ يقول كوثر ، بمعنى كثير ، والجذر اللغوي لهذه الكلمة هو «ك ث ر» فلماذا زيدت الواو ؟

الواقع أن زيادتها هنا لا تؤدي أي معنى فرعي على « الكثرة » التي يؤديها الجذر نفسه ، وإنما الغاية من زيادة الواو لا تعدو أن تكون زيادة لفظية ليس غير ، هي أن تكون على مثال كلمة رباعية مجردة نحو : جعفر ، وأشباهها

وكذلك لو قلت ضرب سمير أخاه ثم قلت : ضَـرْبَبَ سمير أخاه ، فهل أفادت زيادة الباء في ضربب ، معنىً ما ؟

إنها كزيادة الواو في « كوثر » ، لا تعدو أن تكون زيادة لفظية ، حتى يلحق الفعل ضرب ، بالفعل دحرج ، ويُجارِيَهُ في حركاته وسكناته وعدد أحرفه ومصدره

وتختلف هذه الزيادة التي لا تؤدي معنى ، عن تلك التي يُناطُ بها معنىً خاص، في أنها لا تكون قياسية في جميع أحوالها، كما هي الحال في نظيراتها، وهذا ما سنفرد له فِقْرَةً خاصة، نفصل فيها القول.

هذا هو توضيح الشـرط الأول ، ولتوضيـح الشرط الثـاني نضرب المثالين الآتيين

إذا قلنا إن الفعل ضربب ، ملحق بالفعل دحرج ، أجريناه على تصاريفه جميعـاً ، فنقول يضـربب ، كما نقـول : يدحـرج ، ونقول : ضَرْبَبَةً ، كما نقول دحرجة ونقول مضربِبٌ ، كما نقول : مدحرج ، ونقول مضربَبٌ ، كما نقول مدحرَجٌ

وإذا قلنا إن الاسم ضَرْبَبٌ ، ملحق بالاسم الربـاعي المجرد : جَعْفَرٌ ، وجب أن نجمعه على ضَرابب ، كما نجمـع جعفراً على جَعافِر ، ووجب أن نقول في تصغيره ضُرَيْبِبٌ ، كما نقول جُعَيْفِر .

٢ ـ إلحاق الثلاثي بالرباعي

يزاد في الثلاثي حرف واحد ليلحق ببناء الربـاعي ، ففي الأفعال

يقولون جَهْوَرَ ، وأصله جَهَرَ ، ويقولون دَهْوَرَهُ ، أي قذف به في مَهْواة ، وهو من الفعل دَهَرَهُ ، إذا أصابه بمكروهٍ وأنزل به نازلة ، ومثل هذا قولهم بَقِرَ الرجل ، وبَيْقَرَ ، إذا تحير ، وبَطَرَ الجرحَ وبيْطَره ، إذا شقه ، فهذه الأفعال ألحقت بالفعل الرباعي المجرد: دحرج ، وأمثاله ويكون ذلك بتكرار اللام مثل جلبب ، أو بزيادة الواو ثانية مثل حَوْقَل أو بزيادتها ثالثة مثل جهور ، أو بزيادة الياء ثانية أو ثالثة ، مثل هيمن ، وشرْيف ، أو بزيادة النون وسطاً مثل قلنس ، أو الألف آخراً مثل سلقى

وفي الأسماء يقولون جَدْوَلٌ ، وأصله من الجَدْلِ ، وهو شدة الفتل وقد سمي الجدولِ جدولاً لأنه يبدو مَجْدولاً كالأفعى ، ويقولون مَهْدَدٌ ، وهو المهد ويقولون أرْطىً ، وهو شجر ينبت في الرمل ، قال أحد الأعراب

ألا أيـهـا الـمُـكّـاءُ مـا لـك هـهـنـا
ألاءُ ولا أرْطـى فـأيـنَ تـبـيـضُ

فهذه الأسماء ملحقة بالاسم الرباعي المجرد جعفر ، ويقولون مِعْزَىً، إلحاقاً لها بالاسم دِرْهَم

٣ ـ إلحاق الثلاثي بالخماسي

ولإلحاق الثلاثي بالخماسي يزاد فيه حرفان ، من ذلك قولهم رجل عَفَنْجَجٌ ، أي غليظ جافٍ ، قال الشاعر

وإذْ لـم أُعَـطِّلْ قـوس وُدّي ولـم أضَـعْ
سِـهـامَ الـصِّـبـا لـلمستـميـتِ الـعَـفَـنْـجَـج

واشتقوا منه فعلاً فقالوا عَفَنْجَجَ الرجلُ ، إذا جفا وغلظ ، قال الراجز

فاحْذَرْ ولا تَكْتَرْ كَرِيّاً أعرجا
عِلْجا إذا ساق بنا عَفَنْجَجَا

وهو من العفج ، زيدت فيه النون والجيم المكررة ليلحق بِـ: سفرجل وفرزدق

ومن هذا الضرب أيضاً قولهم عَلَنْدىً ويعني الغليظ الشديد من الخيـل والإبل، فجـذره «ع ل د» زيدت فيـه النون والألف ، ليلحق بالخماسي المجرد سفرجل ، وفرزدق ، قال عمرو بن معد يكرب

أعْـدَدْتُ للحَـدَثَـانِ سـا بـغـةً وعَـدْاءً عَـلَنْـدَى

ومن الأسماء الثلاثية الملحقة بـ سفـرجل ، قـولهم حَبَنْطىً ، أي كبير البطن وهو من حبطَ بطنُه إذا انتفخ وقولهم دَلَنْظىً ، من الدلظ ، وهو الدفع الشديد ، وقولهم ، سرندىً ، من السرد ، وهو المضي قدماً ، والسرندى النمر الجريء

٤ ـ إلحاق الرباعي بالخماسي

وقد يلحقون الرباعي المجرد بالخماسي المجرد، كقولهم: السَّمَيْدَعُ، وهو السيد الجميل، ووزنه: فَعَيْلَلٌ، ومثله: قَفَعْدَدٌ، أي: القصير، ووزنه: فَعَلَّلٌ، وكذلك قولهم: سَبَهْلَلٌ، وهو الفارغ الذي لا عمل له، أو النشيط الفَرِحُ، قال الشاعر:

إذا الـجـارُ لـم يـعـلمْ مُـجـيـراً يـجـيـره
فـصـار حـريـبـاً فـي الـديـار سـبـهْـللا

وقال عمر بن الخطاب إني لأكره أن أرى أحدكم سَبَهْللاً

فهذه الأسماء وأمثالها ملحقة بالخماسي المجرد ، مثـل الفرزدق والسفرجل

٥ ـ الإلحاق بالمزيد

على أنه لا يقتصر الأمر على إلحاق الفعل أو الاسم المجرد بفعل أو اسم مجرد ، فقد يكون الملحق به مزيداً، فالفعل احرنجم ، مزيد بالنون ، وهو لمطاوعة الرباعي المجرد حرجم يقال حرجمتُ الناس فاحرنجموا ، أي جَمَعَتْهم فاجتمعوا وقد ألحقوا به الفعل اقعنسس ، وهو من الجذر : قَعَس ، الذي يعني التأخر والتراجع ، وألحقوا به أيضاً الفعل اسلنَقى ، إذا نام على ظهره ، تقول سلقيته إذا جعلتَهُ يستلقي على قفاه ، وأصله من السَلْق ، وهو الصدم والدفع

ومن الواجب هنا أن يزاد في الملحق ما زيد في الملحق به من حروف الزيادة ، ولذلك لا يقال إن الفعل اعشوشب ، مثلاً ملحق بالفعل احرنجم ، لأن الحرف الزائد فيه الواو ، وهي غير النون الزائدة في الملحق به

٦ ـ القياس والسماع في الإلحاق

والزيادة في الإلحاق نوعان زيادة قياسية مطردة ، وزيادة سماعية لا تطرد

أما الأولى فهي أن تزيدَ في الكلمة الحرف الواقع في موضع اللام ، فتقول في ضرب ، مثلاً ضربب ، وفي شمل شملل ، وفي المهد المهدد ، وهكذا.

وأما الثانية فهي أن يزاد حرف آخر ليس من أصول الكلمة ، كالألف والواو والياء ، مثل أرطىً ، وهَرْوَلَ ، وبيْطَرَ

ومعنى اطراد الأولى وانعدام اطراد الثانية أن الشاعر أو الساجع إذا اضطر استطاع أن يزيد في الكلمة لاماً أخرى ، فيقول جلبب ، أو

ضربب أو شملل ولكنه لا يستطيع أن يقول قياساً جَوْلب ، أو ضَيْرب ، أو شَوْملَ ، أو . .

٧ ـ أحكام الإلحاق

أ ـ الإلحاق والإدغام

تبين لنا مما سبق أن الإلحاق عملية لفظية ، الغاية منها إلحاق بناء لفظي ببناء آخر ، ولذلك يمتنع فيه الإدغام وإن اجتمعت شروطه وأسبابه ، فهم يقولون قُعْدُد[1] ، قال دريد بن الصمة

دعـانـي أخـي والـمـوتُ بـيـنـي وبـيـنَـهُ
فـلـمـا دعـانـي لـم يـجـدنـي بـقُـعْـددِ

فقد اجتمع في الكلمة مِثْلان ولم يدغما ، ومثل ذلك مهـدد ، وشملل ، وضربب ، و . وعلة ذلك أنك لو أدغمت فقلت قُعُدّ ، ومَهَدّ ، وضَرَبٌ ، لفقد البناء اللفظي شكل البناء الملحق به

ب ـ الإلحاق والتنوين

والحرف الزائد للإلحاق في الكلمة ، يقابل حرفاً أصيلاً في الكلمة الملحق بها ، ولذلك تعد الألف الزائدة في مثـل أرطىً ، ومِعْزَىً، كالحرف الأصيل ، فيلحق بها التنوين ، وبهذا تختلف عن الألف التي تزاد للتأنيث ، مثل سلمَى ، وحُبْلى ، فهذه لا يلحق بها تنوين

جـ ـ الإلحاق والتصغير

والحرف الزائد للإلحاق لا يعد زائداً في التصغير ، لأنه ـ كما قلنا ـ يقابل حرفاً أصيلاً، تقول في تصغير أرطىً ، أُرَيْطٍ ، ولكن تصغر سلمى على ، سُلَيْمى وتقول كذلك في تصغير عِلْباءٍ ـ وهو عرق في العنق ـ

---

(١) الجبان الذي يقعد عن القتال

عُلَيْبِيٌّ ، على حين تصغر حمراء وخضراء على حُمَيْراء وخُضَيْراء، وتعليل ذلك أن أرْطىً ، ملحقة بجعفر فكما تقول في تصغير جعفر جُعَيْفِر ، تقول في تصغير أرطى أرَيْطِيٌّ ، ثم تحذف الياء المنقلبة عن ألف الإلحاق لالتقاء الساكنين ، كما تحذفها في قاضٍ ، ومحامٍ أما عِلْباء ، فتصغرها كما تصغر قرطاس ، وأمثالها أي تصغرها على فُعَيْعيل لأنك عددت الألف قبل الهمزة كألف قرطاس ، وسرحان ولذلك تقول في تصغيرها عُلَيْبيّ كما تقول قريطيس ، وسُرَيْحين ويلاحظ أن الهمزة قلبت ياءً ، فزعم اللغويون أنها في الأصل ياء

وإذا كان الملحق به خماسياً مثل سفرجل، فلا يعامل ما يلحق به في التصغير والتكسير معاملته ، ذلك أن الاسم الخماسي يحذف فيهما خامسه ، مثل

سفرجل ← سُفَيْرِج ← سفارج

أما الملحق مثل: غضنفر، فيحذف منه الزائدُ لا خامِسُه، مثل:

غضنفر ← غُضَيْفِرٌ ← غضافر

د ـ الزيادة في أول الكلمة

لا يزاد الحرف للإلحاق في أول الكلمة إلا إذا كان فيها حرف زائد في حشوها ، مثل أَلَنْدَدٌ[١] فالهمزة في أولها زائدة للإلحاق بسفرجل ، لأن النون فيها زائدة في حشوها أما « إثْمِدٌ[٢] » ، فليست همزتها زائدة للالحاق ، لخلوها من حرف زائد في الحشو .

---

(١) ألندد من اللدَدِ يقال عدو لدود إذا كان عنيداً

(٢) الإثمد حجر يتخذ منه الكحل ، وقيل هو الكحل نفسه

التبدلات الصوتية

لكَل لغة قوانين صوتية دقيقة يمارسها المتكلم بعفوية ، من دون أن يحس أنه حيال قواعد قد تكون صعبة التطبيق على غريب لم ينشأ في أحضان اللغة

وللعربية في هذا قوانين مارسها العرب في كلامهم ، وشعرهم ، وخطبهم ، وقد استطاع اللغويون القدماء أن يحيطوا بمعظمها دراسةً ، واستنتاجاً

وربما كان أهم هذه القوانين الصوتية هو أن الأصوات اللغوية يؤثر بعضها في بعض ، فيتبدل صوت بصوت ليحدث من تركيب الصوتين تجانس أو تماثل ، وَلأَضْرِبْ لك بعض الأمثلة لتتضح لك هذه الظاهرة

١ ـ من المعروف أن صيغة « افعتل » في العربية كثيرة الشيوع ، إذ يكاد كل فعل ثلاثي مجرد يقبل أن تصاغ منه هذه الصيغة ، مثل ارتحل ، واجتمع ، وابتعد ، واقترب ، واستمع ، و . وأنت تَرى هنا أن التاء قد حافظت على صوتها في هذه الأفعال ، ولكن لاحظ الأفعال

التالية اضطرب ، اصطبر ، اطرد ، اضطلم إن التاء هنا تبدلت ، وحل محلها صوت آخر قريب منها ، ويختلف عنها ، هو الطاء ، وسبب ذلك أن التاء وقعت في هذه الأفعال بعد أحرف مطبقة هي الضاد ، والصاد ، والطاء ، والظاء والتاء ليست مطبقة ، ولذلك استبدل بها المتكلم حرفاً مجانساً للأحرف السابقة، فجاء بالطاء المُطْبَقَة لهذه الغاية، أو قل: إن التاء تأثرت بما قبلها فجهرت وصُيِّرت مطبقة، وهذا يحولها إلى طاء.

٢ ـ وتأمل أيضاً هذه الأفعال ازدجر ، اذدكر ، ادعَى ، انها أيضاً على صيغة «افتعل»، ومع ذلك تَرى التاء فيها أبدلت دالاً، وسبب ذلك يرجع إلى أن التاء حرف مهموس ، وأن الزاي والذال والدال أحرف مجهورة ، فحين تبدل التاء دالاً يحصل التجانس ، أو قل إن التاء المهموسة تأثرت بالحرف المجهور قبلها ، فجهرت وتحولت بذلك إلى دال

٣ ـ وقد اعتاد العربي القديم أن يحوِّل الواو ياءً في مثل: ميزان، وقيمة ، إذ أن أصل الأولى مِوْزان ، وأصل الثانية قِوْمة ، وسبب ذلك أنه لم يستخف نطق الواو الساكنة بعد كسرة ، لتنافرهما الصوتي ، فقلبت الواو حرفاً يجانس الكسرة ، وهو الياء

٤ ـ وكلما اجتمع في كلمة واحدة ـ وأحياناً في كلمتين متجاورتين ـ صوتان متماثلان في المخرج والسمات ، عوملا معاملة خاصة ، فنحن نقول عدَّ ، ومَدَّ ، من دون أن نعي القانون الصوتي الذي انتهَى بهما إلى هذا الشكل ، إذ أنَّ أصل الأول عَدَدَ ، وأصل الثاني مَدَدَ فكل منهما ـ كما تَرى ـ يتألف من ثلاثة مقاطع قصيرة مفتوحة ، والذي حصل هو أن المقطعين الأول والثاني تحول كل منهما إلى مقطع متوسط مغلق ، فصار الفعلان عَدْدَ ، ومَدْدَ ثم أدغم الصوتان المتماثلان بعضهما في بعض ، ومعنى الإدغام هنا هو أن أعضاء النطق تثبت في المخرج الصوتي ، وقبل أن ينفصل بعضها عن بعض ، تُخْرِجَ الصوت الآخر ، ففي

الفعل « عَدَّ » مثلاً ، التقى طرف اللسان بأصول الثنايا العليا التقاءً محكماً ، فخرجت الدال الأولى ، وقبل أن ينفصل اللسان عن المخرج نبا بالدال الثانية

وهذه الظواهر تشير إلى أن التأثر يحدث على ضربين ، فحيناً يؤثر الصوت السابق في الصوت اللاحق ، ويُسمَّى حينئذٍ « تأثيراً تقدمياً » ، وطوراً نجد الصوت المتأخر هو الذي يؤثر فيما سبقه ، ويسمَّى حينئذٍ تأثيراً رجعياً

فحين قالوا « اذدكر » ، كان التأثير تقدمياً ، لأن الذال المجهورة حولت التاء المهموسة إلى صوت مجهور وهو الدال ولكنهم في بعض الأحيان يقولون اذَّكَرَ ، فتبدَّل الذال دالاً ، وتدغم في الدال الثانية ، وبهذا يكون التأثير رجعياً

وترتد هذه الظواهر إلى قانونين صوتيين، هما قانون المماثلة ، وقانون المخالفة ، فما هما ؟

أ ـ قانون المماثلة

ويعني هذا القانون أن يستبدل المتكلم بالحرف المخالف للحرف المجاور له حرفاً يجانسه ويماثله في الصوت ، كما رأينا في اصطبر ، وازدجر ، واضرابهما ، فالحرف المجهور يحول المهموس إلى مجهور مثله ، والحرف المطبق يحول غير المطبق إلى مطبق ، وهكذا ، سواء أكان التأثير تقدمياً أم رجعياً

ب ـ قانون المخالفة

وهذا القانون عكس السابق ، فكثيراً ما يكون الثقل في الكلمة ناجماً عن تماثل حرفين متجاورين ، وحينئذٍ يكون تخفيفه باستبدال أحدهما حرفاً مخالفاً في المخرج والطبيعة الصوتية ، من ذلك أنهم طوروا نطق الكلمات

التالية « دِنّار ، وقِرّاط ، ودِوّان » ، فقالوا دينار ، وقيراط ، وديوان فأنت تراهم حذفوا أحد الحرفين المدغمين في كل كلمة ، وأتوا بالياء بدلاً منه ، وهذا يعني أنهم استغنوا عن أحد المثلين ، ومدوا كسرة الحرف الـذي قبله ، فاستحالت إلى ياء ، أو صائت طويل ، وهذا يوفر للكلمة صوتاً خفيفاً إذا هو قيس إلى الصوت الذي كانت عليه

وكذلك قالوا قصَّيْتُ أظافري ، بـدلاً من قَصَّصْتُ وقالـوا تظنَّيْتُ ، بدلاً من تظنَّنْتُ ، وفي كل من الكلمتين طبق قانون المخالفة

* * *

والتبدلات الصوتية في اللغة العربية كثيرة جداً ، يدخل بعضها في بحوث الصرف ، ويدخل بعضها في بحوث علم اللغة ، ولذلك سنقتصر هنا على ثلاثة بحوث فقط ، هي

١ ـ الإدغام

٢ ـ الإعلال

٣ ـ الإبدال

الإدغام

إن الفعل « شَدَّ » وزنه فَعَلَ ، ومعنى هذا أن أصله شَدَدَ فما الذي صيره إلى ما نرى ؟

هنا ، قانون صوتي اتبعه العرب في كلامهم ، واستقراه علماء اللغة بعد مراقبتهم النصوص القرآنية والشعرية ، وما كانوا يسمعونه من الفصحاء الذين شافهوهم ، هذا القانون هو « إذا اجتمع حرفان متماثلان في المخرج الصوتي في كلمة واحدة أو ما يشبه الكلمة الواحدة ، أخرجا في النطق مُخرجاً خاصاً ، إذ يدخلون أحدهما في الآخر ، فيلفظون الأول ساكناً والثاني متحركاً » كما رأينا في الفعل السابق فلو كنا كتبناه كما نلفظه لكانت صورته هكذا شَدْدَ

على أنهم لم يقتصروا على الحرفين المتماثلين بل تعدوا ذلك إلى الحرفين المتقاربين فأدغموا إيثاراً للتجانس الصوتي بينهما ، فقالوا ادّعى ، وأصله ادْتَعَى وقالوا امّحى ، وأصله انْمَحى ، وقالوا ألاّ ،

وأصله أنْ لا ، وقالوا مِمّ ؟ وأصله من ما ؟ ومثله عَمَّ ؟ وهو : عَنْ ما ؟

وهناك إدغام لا يظهر إلّا في الصوت، ويصعب على الرسم الكتابي إظهاره ، وذلك أنهم يقولون مَيّعْمل ، أي من يعمل وهو مما يترنم به' قَرأَةُ القرآن ، وقالوا هَتّرى ، وهَتّدري ، أي هل ترى ، وهل تدْري ، وقالوا: هَتَّستطيعُ، أي: هل تستطيع، ومنه قول مزاحم العقيلي:

فَـدَعْ ذا ولـكـنْ هَـتُّـعِـيـنُ مـتـيـمـاً
عـلى ضَـوْءِ بـرْقٍ آخِـر الـليـلِ نـاصـبِ

أي هل تعين ؟

١ ـ نوعا الإدغام

وللإدغام نوعان صغير وكبير

أ ـ الإدغام الصغير

إذا كان أول الحرفين المتماثلين ساكناً في الأصل ، فلا يطرأ على النطق شيء يذكر غير إخراج الحرفين بنَبْوة واحدة للسان وإزالة الوقفة التي تكون في الحرف الأول لو لم يدغم في الثاني ، فإذا قلنا المَدّ والجَزْرُ فإننا لم نغير في لفظ « المد » شيئاً غير ما ذكرناه ، لأن الدال الأولى ساكنة في الأصل والثانية متحركة ، وهذا هو الإدغام الصغير

ب ـ الإدغام الكبير

أما هذا فيكون أول المثلين فيه متحركاً ، فَنعْمِد إلى إسكانه في النطق ، وإلى جعل المثلين على صورة الحرف الواحد في الرسم ، فالفعل شَدَدَ ، سُكنت فيه الدالُ الأولى ، فصار في اللفظ شَدْدَ ، ثم جعل في الرسم شَدَّ ومثله كثير من الأفعال نحو مَدَّ ، عَدَّ ، رَدَّ ، بَتَّ ، تَبَّ ،إلخ

٢ ـ حالات الإدغام

للإدغام حالات ثلاث الوجوب ، والجواز ، والامتناع

أ ـ وجوب الإدغام

يجب إدغام الحرفين المتماثلين إذا جاءا في كلمة واحد ، أو ما يشبه الكلمة الواحدة ، على ألّا يكونا في المواضع التي يمتنع فيها الإدغام ، أو لا يجب ، كما سنرى ، مثل عدَّ يُعُدّ والأصل: عَدَدَ يَعْدُدُ فالفعل الأول ، أسقطنا من داله الأولى الفتحة ، فصارت ساكنة ، ثم أُدرج في النطق ورسمت الدالان على شكل حرف واحد في الكتابة أما الثاني ، وهو « يَعْدُدُ » فقد نقلنا حركة الدال الأولى فيه إلى العين ، فصارت ساكنة ، فأُدرجت في الدال الأخرى ، ورُسمتا كحرف واحد، وهكذا نفعل في مثل دل يدل ، مد يمد ، سد يسد ، وأمثال ذلك

أما قولنا لا رادَّ لقضاءِ الله فأصله لا رادِدَ ، على وزن فاعل فلما طرحنا كسرة الدال الأولى ، سكنت ، فأدغمت في الثانية ، فالتقى ساكنان ، سكون المد في الألف وسكون الدال الأولى المدغمة ، وهذا النوع من التقاء الساكنين جائز ومثله ضالّ ، عادّ ، مادّ ، الخ

أما الإدغام فيما يشبه الكلمة الواحدة فكقولنا سكتّ فالتاء الأولى من الفعل الثلاثي المجرد سَكَتَ والتاء الثانية ضمير المتكلم الفاعل ، ومثل ذلك سكنّا ، وعليَّ ، ولديَّ ، ومعلميَّ ، ومُخْرِجيَّ

وهناك شواذ ليست بذات بال ، لأنها كلها من الكلمات التي ماتت لبداوتها ، مثل قولهم ضَبِبتِ الأرضُ إذا كثرت ضِبابها وطعام قَضِضٌ إذا كان فيه حصى صغار أو تراب وأمثال ذلك

ب ـ جواز الإدغام

ويجوز الإدغام وفكه فيما يلي:

١ ـ إذا تحرك أول المثلين، وسكن الثاني تسكيناً عارضاً للجزم أو شبهه، جاز فك الإدغام وإبقاؤه، كقوله تعالى: ﴿من يَرْتَدَّ منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه﴾ (المائدة ٥) فقد جزم «يرتد»، ولكنه فك الإدغام في قوله: ﴿ومن يَرْتَدِدَ منكم عن دينه فَيَمُتْ وهو كافر فأولئك حَبِطَتْ أعمالهم﴾ (البقرة ٢١٧). وقال في موضع: ﴿ومن يشاقّ الله فإن الله شديد العقاب﴾ (الحشر ٤) وقال في موضع آخر: ﴿ومن يشاقِقِ الله ورسوله فإن الله شديد العقاب﴾ (الأنفال ١٣) أدغم في الأولى، وفك في الثانية، ومثله قول الحارث بن هشام، وهو أخو أبي جهل:

وعلمتُ أني إن أقاتِلْ واحِداً
أُقْتَلْ ولا يضْرُرْ عدوي مشْهدي

فقد فك الإدغام في (يضرر)، ويجوز ـ لولا وزن الشعر ـ أن يدغم

وإذا زال السكون العارض وجب الإدغام، فتقول مُدّا، ولا يجوز أمْدُدا، ونقول لم تَمُدّوا، ولا يجوز لم تَمْدُدوا[١]

٢ ـ أن تكون عين الكلمة ولامها ياءين، وتحريك الثانية لازم مثل حَيِي وحَيَّ، عَيِي وعَيَّ وإذا تحركت الثانية حركة غير لازمة، كحركة الإعراب، وجب فك الإدغام، مثل لن يُحْيِي وكذلك إن سكنت تسكيناً عارضاً للبناء مثل عييت، حييت

(١) وقع في مثل هذا الخطأ قدماء الكتبة، ونبههم على ذلك الحريري في كتابه درة الغواص. انظر ص ٨٧ (طبعة أوروبا)

٣ ـ وإذا كان في أول الفعل تاءان ، جاز الإدغام وفكه ، وفي حال الإدغام يؤتى بهمزة وصل لئلّا يبتدأ بساكن ، مثل تَتَابع اِتّابع وتتبَّعَ واتّبع ومثل تتافه واتّافَهَ وتتفَّهَ واتّفَّهَ

٤ ـ وإذا كان المثلان متحركين في كلمتين مستقلتين جاز الإدغام بتسكين الأول وجاز عدمه ، مثل جَعَلَ لَكَ جَعَلْ لك، فَهِم مِنْهُ. فهمْ مِنْهُ.

جـ ـ امتناع الإدغام

١ ـ إذا كان المثلان في صدر الاسم مثل تَتَرٌ

٢ ـ أن يكونا في اسم على وزن « فُعَلَ » مثل دُرَرٌ ، أو « فُعُل » مثل سُرُرٌ أو « فَعَل » مثل طَلَلٌ ، أو « فِعَل » مثل لِمَمٌ

٣ ـ أن يكونا في اسم أدغم فيه بأول المثلين حرف آخر ، مثل هَلّلَ ، تَشَدَّدَ ، وكقول الحارث بن هشام

وَشَمِمْتُ ريح الموتِ من تِلْقائهم
في مأزِقٍ ، والخيلُ لم تَتَبدَّدِ

٤ ـ أن يكونا في فعل التعجب الذي يأتي على صيغة أَفْعِلْ بِهِ مثل أَحْبِبْ بأيامه

٥ ـ أن يكونا في فعل ماضٍ اتصل به ضمير رفع متحرك مثل مَدَدْت ، مدَدْنا ، شَدَدْتُ ، شَدَدْنا ، ومنه قول الحارث بن هشام

فصَدَدْتُ عنهم والأحبةُ فيهم
طمعاً لهم بعقاب يومٍ سرمد

الإعلال

ما الإعلال

الإعلال مصطلح يستعمل في علم الصرف ويراد منه تغيير يطرأ على حرف علة في الكلمة إيثاراً للتخفيف ، ويشمل قلب حرف العلة ، وحذفه ، وتسكينه

فالفعل قال أصله قَوَلَ ، حصل فيه إعلال بالقلب ، إذ قلبت واوه ألفاً لعلة ستعرفها بعد ، والفعل يَعِد ، أصله يَوْعِدُ ، لأن ماضيه وعد ، حذفت واوه في المضارع فحصل فيه إعلال بالحذف وقولك يقضي القاضي بالعدل ، سكنت فيه ياء الفعل المضارع وياء فاعله ، وأصلهما الرفع ، وذلك تخففاً من ثقل الرفع على اللسان ، وإيثاراً لخفة النطق ، وعلى هذا يكون إعلالهما بالتسكين

وتوضيح ذلك أن الحروف والحركات أصوات تختلف وتتنوع لتؤدي أغراض المتكلم ، وتعبر عن مقاصده ومن الطبيعي أن يؤدي اختلافها وتنوعها إلى إحدى حالين

- الانسجام الصوتي
- التنافر الصوتي

فالحروف الصامتة مثلاً يمكن أن تقع مباشرة بعد أية حركة من الحركات الثلاث الضمة أو الكسرة أو الفتحة سواء أكانت ساكنة أم متحركة ، كالحاء والراء في الكلمات الآتية

أُحْبُ ، اِحْترم، أَحْمَدُ ، قَبُحَ ، فَرح ، سَمَحَ ، جَرْمٌ ، سِرْبٌ، دَرْبٌ ، كَبُرَ ، سحِر ، صَبَرَ

وليس في ذلك أية صُعوبة في النطق ، ولكن أحرف العلة الثلاثة (ا ، و ، ي) تختلف عن الحروف الصامتة ، إذ لا بُد لكل منها من حركة سابقة تجانسه ، فمثلاً لا يمكن أن تسبق الواو الساكنة بكسرة (ـِ وْ] ، ولذلك لا يُقال مِوْزان ، ومِوْعاد ، ومِوْقات ، كما يقال مِنْشار ، ومِفْتاح ، ومِرْقاة ، بل لا بد من قلب الواو ياء تجانس الكسرة ميزان ، ميعاد ، ميقات

وكذلك لا يمكن أن تُسْبق الياء الساكنة مثلاً بالضمة [ـُ يْ] ، إذ لا يُقال مُيْقِن ، ومُيْسِر ، بل تقلب الياء واواً ، فيقال مُوْقِن ، ومُوْسر .

ومع ذلك لو كلفت نفسك قراءة الياء الساكنة بعد الضمة ، أو قراءة الواو الساكنة بعد الكسرة لأمكن ذلك ، واستطعت أن تنطق كلاً منهما ، غير أنك تُحِس بثقل النطق

وهناك حالان لا يمكن أن تُنْطَقا ، وهما وقوع الضمة أو الكسرة قبل الألف ، أي [ـُ ا] و [ـِ ا] فلو أردت تصغير « شاعر » اضطررت إلى ضم الشين للتصغير ، وصار النطق كما يلي شُاْيْعرٌ وهذا متعذّر مستحيل ، ولا بد حينئذٍ من قلب الألف واواً تجانس الضمة ، فتقول : شُوَيْعِر وكذلك تفعل في أمثال هذا ، تقول شُوهِدَ ، وقُوتِل ، وقوبِلَ

ولو أردت أن تجمع « مفتاح » لاضطررت أن تجعل الجمع على « مفاعيل » ، أي لا بد من كسر التاء قبل الألف ، فتكون صورة النطق [مَفَاْتِاْح] وهذا متعذر أيضاً ، ولا بد من قلب الألف ياء تجانس الكسرة مفاتيح

هذا إذا كانت أحرف العلة ساكنة ، أما إذا كانت الواو أو الياء متحركة ، أو كانتا في حالِ إدغام مع مماثل فإن الأمر يختلف ، تأمل الأمثلة التالية

عِوَضٌ ، حِوَلٌ ، عُيَبَة ، سُيَرَةٌ[1]

لقد ثبتت الواو قبل الكسرة ولم تقلب ياء ، وثبتت الياء بعد الضمة ولم تقلب واواً ، لأنهما غيرُ ساكنتين

ويقال اِجْلِوّاذٌ، وافرِوّاطٌ[2] فقد سبقت الواو الساكنة بكسرة ، ولم تقلب ياءً ، لأنها مدغمة على أنهم قالوا أيضاً اجليواذ ، واخريواط

الإعلال بالحذف

مرّ بنا من قبل أن الفعل الماضي المبدوء بالواو أو الياء يسمى في مصطلح علماء الصرف مثالاً ، وفي تصريف هذا نجد الواو خاصة تحذف في الفعل المضارع ، وفعل الأمر ، تقول وعد يعد عد ، وورد يرد رد

غير أن هذا ليس مطرداً في كل فعل أوله واو ، ذلك أن الإعلال بالحذف يجري على سَنَن دقيق في العربية ، وذلك على الشكل التالي

١ ـ ما كان مكسور العين في المضارع حذفت واوه حتماً ، مثل يرد ، ويعد ، ويزن ، ويرم ، ويصف ، و . .

---

(١) رجل عُيَبَة: كثير العيب للناس. ورجل سُيَرَة: كثير السير. فهما صيغتا مبالغة.
(٢) اجلواذ وافرواط: كلتاهما للسرعة في السير.

٢ ـ ما كان مفتوح العين في المضارع له استعمالان ، فإن كان مفتوح العين في الماضي أيضاً حذفت واوه ، مثل يضَع ، ويقع ، ويهب ، و لم يشذ من هذا إلاّ ثلاثة أفعال غريبة نادرة الاستعمال أما إن كان مكسور العين في الماضي فإن واواه تثبت في مضارعه وأمره ، مثل وجِل يَوْجَل ، ووحِل يَوْحَل وشذت منه كذلك أربعة أفعال غريبة حذفت منها الواو .

٣ ـ وإن كان مضموم العين في المضارع ثبتت الواو حتماً مثل يَوْضُؤُ ، ويَوْبُلُ

هذا ما يدل عليه استقراء العربية نفسها ، وللقدماء في هذه الظاهرة كلام طويل ، وعلل غير صحيحة ، رأينا من الأفضل أن نستغني عنها في هذا الكتاب

الإعلال بالتسكين

١ ـ حذف حركة حرف العلة :

تحذف حركة حرف العلة (الواو والياء) إذا كانت ضمة أو كسرة إذا وقع متطرفاً في كلمة ، مثل يدعو الداعي إلى النادي

وعلة هذا الحذف إنما هي إيثار الخفة ، ولهذا لا نحذف الفتحة لخفتها مثل لن يدعوَ الداعي إلى النادي ورأيت الناديَ مكتظاً برواده

ويشترط في حذف حركة حرف العلة أن يكون ما قبله متحركاً كما مرّ بنا ، أما إذا كان ساكناً فلا حذف ولا تسكين كقولك شربت الماء من دَلْوٍ ، ومر بنا ظَبْيٌ شارد

٢ ـ نقل حركة حرف العلة

ويلحق بهذا الاعلال نقل حركة حرف العلة إلى الساكن قبله ،

وإبقاؤه ساكناً بعد النقل مثل يقول ، أصله يَقْوُلُ نقلت حركة الواو إلى القافْ قبلها ومثل يبيع ، أصله يَبْيِعُ ، كيعرض ، نقلت حركة الياء إلى الباء قبلها

وأحياناً ينجم عن النقل والتسكين التقاء ساكنين وحذف أحدهما كما في مَقُول ومَبيع ، أصلهما مَقْوُوْل ومَبْيُوع ، نقلت حركة كل من الواو والياء إلى الحرفين الساكنين قبلهما فالتقى في كل منهما ساكنان ، فحذف أحدهما[1] ، فصار الأول: مَقُول والثاني مَبِيع

الإعلال بالقلب

أولاً قلب الواو والياء ألفاً

تقلب الواو والياء ألفاً إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما فتحة أصلية ، على ألّا يجتمع في الكلمة الواحدة إعلالان[2]، مثل: رمى، أصله: رَمَيَ، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فتحةً أصلية فقلبت ألفاً ، ومثل دعا ، أصله دَعَوَ ، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ، وكذلك قال وباع ، أصلهما قَوَلَ وبَيَعَ وشذ من ذلك قولهم الخَوَنَةُ ، والحَوَكَةُ ، وكان القياس الخانة ، والحاكة[3] ، كما قالوا القادة ، ومثل ذلك في الشذوذ قولهم الخَوَلٌ ، والقَوَدُ ، ويقال رجل حَوِل ، أي كثير الحيلة

---

(١) اختلفوا في المحذوف هنا ، فذهب بعضهم إلى أنه واو مفعول فيكون وزن (مَقول) مَفُعْل، ووزن مبيع مَفِعْل ، وذهب آخرون الى أن المحذوف عين الكلمة فيكون وزن مقول مفول ، ووزن مبيع مفيل

(٢) هناك تفسيرات أخرى ذكرها بعض المستشرقين مثل كانتينو ، وفليش ، وبلاك ، وهي تفسر بعض الظواهر دون بعض ، وإلى أن تظهر نظرية ذات شمول تبقى آراء القدماء هي الصحيحة أنظر آراء المستشرقين في دروس في علم الأصوات العربية كانتينو : ص ١٣٧ وما بعدها ، والعربية الفصحى لهنري فليش ص ٢٠١ وما بعدها

(٣) قيل في جمع حائك « حوكة ، وحاكة »

أما بقِيَ ، وخشي ، ولقِيَ ، وهوِيَ ، وأمثالها من الكلمات ، فلم تقلب ياؤها ألفاً لأن ما قبلها مكسور لا مفتوح . وكذلك صحت الواو والياء في مثل معاوَنَةٌ ، ومعايَنَةٌ ، لأن ما قبلهما ألف ساكنة ، وصحت الياء والواو في الحُطَيْئة ، وضَوْءٌ ، لأنهما ساكنان

وأمَا طَوَى ، فأصله طَوَيَ ، تحركت الياء وفتح ما قبلها فتحةً أصلية ، فقلبت ألفاً ، أما الواو فلم تقلب ألفاً على الرغم من أنها متحركة وما قبلها مفتوح لئلا يجتمع في الكلمة إعلالان[1] ، وكذلك هوى أعلت فيه الياء فانقلبت ألفاً ، ولكن الواو لم تعل ، لئلّا يجتمع إعلالان في كلمة واحدة ، ومثله حوى، وأوَى، وروى.

وأحياناً لا تكون الواو أو الياء ذات حركة وقت الإعلال ، وتقلب ألفاً باعتبار ما كانت عليه إذ كانت متحركة مثل مكان ، أصله مَكْوَنٌ ، نُقِلت حركة الواو إلى الكاف قبلها ، فقلبت الواو ألفاً لانفتاح ما قبلها الآن ، وتحركها في الأصل كذلك مَقال ، أصله مَقْوَلٌ . ومجال ، أصله مَجْولٌ ، وأقام ، أصله أقْوَمَ ، وأجاد ، أصله أَجْوَد ، وأبان ، أصله أبين ، وهكذا

وقد شذت كلمات من هذا مثل استَحْوَذَ عليه ، واستَنْوقَ الجمل وأغْيَلَتْ المرأة ، واستَرْوَحَ المُتْعَبُ ، وأغْيَمَ القومُ ، وأغْولَتِ المرأة ، وأخْيَلَتِ السماء ، فلم تنقل الحركة ، ولم تقلب الواو والياء وكان القياس فيها استحاذ ، واستناق ، وأغالت ،و . . .

هذه هي القاعدة العامة لقلب الواو والياء ألفاً ، إلا أن هناك حالاتٍ لا يتم فيها هذا القلب ، وذلك إذا وقعتا عيناً أو لاماً في الكلمة على الشكل التالي

---

(١) أُعلت لام الكلمة ولم تعل عينها لأن اعلال الطرف ـ كما يقول الصرفيون ـ أهم من اعلال الوسط .

أ ـ إذا وقعتا عيناً

لا تقلب الياء أو الواو ألفاً إذا كانتا عيناً في الكلمة وذلك بالملاحظات الآتية

١ ـ إذا جاء بعدهما ساكن مثل غَيُوْرٌ وطَوِيلٌ وبَيان وسواد و . فقد تحركت هنا الياء والواو وما قبلهما فتحةٌ أصلية ، ولكنهما لم تقلبا ألفاً لأن ما بعدهما ساكن

٢ ـ إذا كانتا في اسم أو مصدر على وزن (فَعَلان) مثل حَيَوان هَيَمان ، زَوَغان ، جَوَلان ، طَيَران ، طَوَفان ، حَيَدان ، دَوَران[1]

٣ ـ أن تكون الواو أو الياء في فعل معتل الآخر على وزن (فَعِل) مثل هَوِيَ ، وحَيِي

٣ ـ أن تكون الواو أو الياء عيناً في فعل أو مصدر الصفة منه على وزن (أفْعَل) ، مثل حَوِرَ ، سوِدَ ، هَيِفَ ، هَيَفٌ ، فالصفات منهـا أحور ، وأسود ، وأهيف ويلحق بهذا اسم التفضيل ، تقول هذا أبين من ذاك وكذلك يلحق به فعل التعجب لأنه يشابهه في الوزن تقول ما أبْيَنَ قوله ، وما أقْوَمَ لسانه ولولا ذلك لكان يجب أن يقال هذا أبانُ من ذاك وما أبانَ قوله وما أقام لسانه . إذ تنقل حركة حرف العلة إلى ما قبله ، ويجري الإعلال كما بينا قبل قليل

٥ ـ أن تكون الواو خاصة في فعل على صيغة « افتعل » ، وفيه معنى المشاركة، مثل: ازدَوَجَ، واجتور. وإذا خلا الفعل من معنى المشاركة أعلت الواو ، كما في الفعل ارتاد ، والفعل اختان ، كقوله تعالى « علم الله أنكم كنتم تَخْتانونَ أنفسكم فتاب عليكم » (البقرة ١٨٧)

---

(١) بعض العرب يعل مثل هذا

٦ ـ ولا تعل الواو والياء فيما كان من الأسماء على وزن فَعْلَل ، لأنهما فيه للإلحاق باسم جعفر ، مثل جَهْوَر ، ومَرْيَم[1]

ب ـ إذا وقعتا لامين

إذا وقعتا لامين فلا تقلبان ألفاً إذا وقع بعدهما ألف ساكنة ، أو ياء مشددة مثل رَمَيَا ، عَصَوان ، فَتَيان ، عَلَوِيّ ، عَصَوِيّ ، وكذلك النزوان ، والغليان

ثانياً: قلب الواو ياء:

تقلب الواو ياء في حالين إذا سبقت بكسرة وهي ساكنة أو متحركة ، وإذا اجتمعت هي والياء في كلمة واحدة

أ ـ قلبها ياء بعد الكسرة:

١ ـ تقلب الواو الساكنة لغير الإدغام ياء إذا وقعت في حشو الكلمة ، وسبقت بكسرة ، مثل ميزان ، وميعاد ، وحيلة ، وديمة فأصل الأولى مِوْزان ، لأنها اسم آلة مشتق من مصدر الفعل وَزَنَ والثانية مصدر للفعل وَعَدَ ، فأصلها مِوْعاد ، وحيلة وديمة أصلهما حِوْلة ودِوْمَة أما إِوَزَّةٌ ، وعِوَضٌ ، فلم تقلب فيهما الواو لأنها متحركة لا ساكنة.

٢ ـ أما الواو المتحركة فتنقلب ياء إذا وقعت متطرفة بعد كسرة ، نحو رضي ، أصله رَضِو ، لأنه من الرّضْوان ، ومثله دُعِي ، وهو مبني للمجهول من الفعل دعا يدعو. ومثله الغازي ، أصله الغازِوُ ، لأنه اسم فاعل من مصدر الفعل غزا يغزو ، والداعي ، مِثْلُهُ ولا يهم أن يقع بعد الواو زيادة لمعنى ، كتاء التأنيث ، وألف المثنى أو يائه ،

---

(١) في (مريم) وجه آخر

تقول رضِيت ، ودُعيتُ ، والداعِيَة والغازِيَة ، ورضيا ، ودُعِيا، والداعِيان والغازيان

٣ ـ وتقلب الواو المتحركة ياء أيضاً في حشو الكلمة إذا جاء بعدها ألف زائدة وما قبلها مكسور ، في مصدرٍ فعلٍ أجوف أعلت فيه الواو إعلالاً ما ، نحو : قيام ، وصيام ، فأصل الأول قِوام ، والثاني صِوام ، أما سِوار فلم تقلب واوه ياء لأنه ليس بمصدر ولم تقلب كذلك واو : جِوار ، لأن الواو لم تعل في الفعل حَاورَ ، ولا واو : حِولَ ـ وهو مصدر الفعل الأجوف حال يحول ـ لأنه لم يأتِ بعدها ألف زائدة ، قال تعالى « خالدين فيها لا يبغون عنها حِوَلاً » (الكهف ١٠٨)

٤ ـ وتقلب الواو المتحركة ياء في حشو الكلمة إذا سبقت بكسرة في جمع على وزن فِعال ، أو فِعَل ، على أن يكون المفرد صحيح اللام ، والواو فيه معلة أو ساكنة ، نحو : ديار ، ورِياح، فأصل الكلمة الأولى دِوار ، والمفرد دارٌ ، فالواو في المفرد معلة لأن الأصل دَوَرٌ. وأصل الكلمة الثانية رِواح ، ومفردها رِيح ، أعلت فيه الواو فانقلبت ياء

أما ثِياب فأصله ثِواب ، ومفرده ثَوْب ، واوه ساكنة ، ومثله حِياض ، وسياط ، ورياض

وكذلك الشأن في الجمع حِيَل ، فهو جمع حيلة ، وقد أعلت في المفرد واوه فصارت ياء ، ومثل ذلك قِيَم ، ودِيَم ، ففي مفرد كل منهما أعلت الواو ، فقلبت ياء لأن أصل قيمة ، قِوْمة، وأصل ديمة دِوْمة

أما طوال ، فلم تقلب الواو فيه ياء لأن مفرده طَوِيل، فالواو فيه لم تعل وشذ قول الشاعر

تَبيَّنَ لي أن القماءة ذِلّةٌ
وأن أعِزاءَ الرجالِ طِيالُها

وأما جواء فلم تقلب الواو فيه ياء ، لأن مفرده جو، وهو غير صحيح اللام قال عنترة

يا دار عبلة بالجِواءِ تكلّمي
وعِمي صباحاً دار عبلة واسلمي[1]

ب ـ قلبها ياء إذا اجتمعت مع الياء

وتقلب الواو ياء وإن لم تقع بعد كسرة ، إذا اجتمعت مع الياء في كلمة واحدة أو ما يشبه الكلمة الواحدة ، وتدغم في الياء الأخرى ، على أن تكون أولاهما أصيلةً ساكنةً في الأصل ، أي أن تكون غير منقلبة عن شيء، أي ألاّ يكون سكونها عارِضاً، مثل: مَرْمِيّ أصله: مَرْمُوْيٌ، لأنه اسم مفعول من الفعل الثلاثي رَمَى ، فيجب أن يكون على وزن مَفْعول ولكن الواو قلبت ياء لاجتماعها ساكنة مع الياء في كلمة واحدة . وكذلك الشأن في : سيّد وهيّن. وقد شذت بعض الأسماء، إذ قالوا: ابن حَيْوَةَ، وقالوا: ضيْوَنَ، وكان القياس: ابن حَيّة، وضَيّنَ، أما عُوين فلم تعل الوّاو، لأنها ليست أصلية، بل منقلبة عن ألف: عاين.

وأحياناً يكون اجتماعهما فيما يشبه الكلمة الواحدة ، مثل معلمِيٌّ ، مدربِيٌّ ، مخرجِيٌّ ، فأصل هذه الكلمات معلمويَ ، مدربويَ ، مخرجوي إذا اجتمعت فيها الواو والياء فيما يشبه الكلمة ، فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء الأخرى

---

(١) الجواء في البيت ليست جمع « جو » ولكنها موضع سمي بلفظ الجمع.

وهذه الكلمات الثلاث مركبة من مضاف ومضاف إليه ، فهي إذاً ليست كلمة واحدة، غير أن المضاف جزء من المضاف إليه ، وأشبه الضميرُ المضاف إليه حرفاً من حروف العلة

وقد تكون الياء التي تجاور الواو ياء التصغير ، كقولنا دُلَيّ ، وجُرَيّ فأصل الكلمة الأولى دُلَيْو ، ولكن لما اجتمعت ياء التصغير مع الواو في كلمة واحدة ، قلبت الواو ياء وأدغمت في ياء التصغير وأصل الكلمة الثانية جُرَيْو ، قلبت فيها الواو ياء للعلة نفسها ، وشذ من هذا تصغيرهم جدول على جُدَيول ، وأسود على أسيود ، وكان القياس جُدَيّل ، وأُسَيّد

جـ ـ قلبها ياء إذا وقعت رابعة أو أكثر

وإذا وقعت الواو طرفاً في الفعل الماضي ، وكانت رابعة أو أكثر ، وما قبلها مفتوح ، قلبت ياء ، على أن تكون منقلبة أيضاً في الفعل المضارع ، تقول زَكّيْتُ ، وأعطيت فالأول من زكا يزكو ، والآخر من عطا يعطو ، إلاّ أنها لما زيد فيهما حرف ، وقعت الواو رابعة ، وهي في المضارع منهما يزكي ، ويعطي ، فقلبت في الفعل الماضي ياء ، ومثلهما أغفى ، وأدنى ، وأعلى

د ـ قلبها ياء في فُعْلى

وإذا وقعت الواو لاماً في اسم على وزن: فُعْلى، قلبت ياء، مثل: الدنيا، والعليا، فالأولى من: دنا يدنو، والثانية من: علا يعلو.

هـ ـ شواذ القلب

قد تقلب الواو ياء لغير علة ظاهرة، كقولهم: غَدْيان، وعَشْيان، وكان القياس فيهما غَدْوان، وعَشْوان، لأنهما من غدوت وعشوت. ومثله قولهم: دامت

السماء تَدِيم دَيْماً، إذا أمطرت مطراً خفيفاً لا برق فيه ولا رعد، وهو من الواو، لاجتماع العرب على : الدوام، وعلى قولهم هو أدْوم من كذا.

وقد يكون بين الواو والكسرة حرف ساكن ، فلا يعْتدون به ، فيقلبون الواو ياء ، كقولنا صِبْيَةٌ ، فأصله صِبْوَةٌ ، لأنه من صبوت أصبو إلاّ أن الصاد في « صبية » مكسورة ، ولا يفصل بينها وبين الواو إلا حرف ساكن ، هو الباء ، والسكون يضعف الحرف ـ كما يقول الصرفيون ـ فلم يَعْتَد العرب به ، ولذلك قلبت الواو ياء لهذا ، وكأنها وقعت بعد كسرة وهذا التحليل يتحسس طبيعة الكلام العربي ، وعفوية النطق فيه

* * *

وهذه الأضرب من الإعلال تنبع من حس لغوي عند العربي ، فهو يؤثر الخفة ولهذا يقلب الواو ياء إذا وقعت موقعاً تثقل فيه لو بقيت دون قلب ، فمن الصعب عليه مثلاً أن يُبْقِيَ عليها ساكنة بعد كسرة في مثل مِيزان ، ومِيعاد ، ومن الصعب أيضاً بقاؤها واواً إذا سبقت بكسرة وهي آخر حرف في الكلمة في مثل دُعِي ، والغازي ، والراضي

ولكن لماذا قلبت الواو ياء في آخر الكلمة ، في مثل دُعِي ، ولم تقلب في حشوها في مثل عِوَض ، وحِوَل ، على الرغم من الملابسات اللفظية الواحدة ؟

إن آخر الكلمة يُعَرَّضُ دوماً للتغير على حين يبقى وسطها محافَظاً عليه ، فالمتكلم الانكليزي لا يكاد يلفظ حرف الراء الواقعة آخراً ، على حين يخرجها إخراجاً كاملاً حين تكون في حشو الكلمة ، وكذلك نرى المتكلم الفرنسي يخفي حروفاً كثيرة في نهايات الألفاظ ،وفي العربية يحمل الحرف الأخير التغيرات الإعرابية ، والحذف ، و ولذلك كان تغيير الواو وإبدالها ياء في مثل دعي ؛ أقرب إلى المنطق اللغوي ، من إحداث هذا التغير في حشو الكلمات

ويَلْفِتُ الانتباهَ في إعلال الواو، قَلْبُها ياء إذا اجتمعت مع الياء في كلمة واحدة فلماذا لا يَحْصُل العكس؟

قلنا إن الغاية من الإعلال إيثار الخفة في الكلام، فالياء أخف من الواو، ومن هنا دفع الحِسّ العفوي المتكلم العربي إلى أن يقلب الواو ياء ويدغمها في الياء الأخرى، فمَـرْمِي، ومَقْضيّ، ومَعْمِيّ، أخف على لسانه من مَرْمُوّ، ومقضوّ، ومعموّ، فإذا كان لا بد من قلب إحداهما وإبدالها بـالأخرى، كـان قلب الواو يـاء أخف من قلب الياء واواً في الكلمات التي من هذا القبيل

ويلقانا هذا في قلب الواو ياء في البناء «فُعْلى» فالكلمة تبدو ثقيلة لو بقيت الواو على لفظها، لأنها مبدوءة بالضمة، وهي أثقل الحركات، فإذا اجتمعت مع الواو في ثقلها، تعثر لسان المتكلم بها، أو ثقلت عليه، فكان قلبها ياء مما يخففها ويسهل النطق بها، فقولك دُنْيا، وعُلْيا، أخف في النطق من دُنْوى، وعلوى

ثالثاً ـ قلب الياء واواً

١ ـ تقلب ياء المفرد الساكنة واواً إذا سبقت بضمة في حشو الكلمة ولم تكن مشدودة، مثل أيْقَنَ، يُوقِنُ، مُوقِن، فالياء من «أيقن» قلبت واواً في يوقن وموقن، لسكونها وانضمام ما قبلها، ومثلها أيقظه يوقظه فهو موقظة.

أما الياء في «هُيام ومُيَسّر» فلم تقلب واواً لأنها ليست ساكنـة، فخالفت أحد الشروط والياء في «بِيض» لم تقلب واواً على الرغم من سكونها وانضمام ما قبلها، لأنها على وزن فُعْـل، ولأنها ليست في المفرد، ومثلها بِيضان وكذلك لم تقلب الياء واواً في قولنا حُيّض، لأن الياء مشددة، فلو قلبت واواً لاجتمعت في كلمـة واحدة واو ويـاء والأولى منهما ساكنة في الأصل، وهذا يؤدي إلى قلب الواو ياء وإدغامها

في الياء الأخرى ، كما تقضي قواعد الإعلال ، فتعود الكلمة من جديد إلى حُيّض ، ولذلك لم تكن بهم حاجة إلى هذه العملية

٢ ـ وتقلب الياء واواً في كل فعل ثلاثي لامه ياء ، إذا أتي به على صيغة (فَعُل) مثل قَضُوَ ، من قضى يقضي ، ونَهُو ، من نهى يَنْهَى ، ورَعُوَ من رعى يرعى[١]

٣ ـ وتقلب الياء واواً إذا كانت لاماً في اسم على وزن « فَعْلَى » ، مثل تَقْوَى فهو من الفعل وَقَى يقي[٢] وكذلك شَرْوى فهو من الفعل شَراهُ يَشْرِيه فشروى الشيء: مثلهُ ، لأن الشيء إنما يُشْرى بمثله .

أما صَدْيا[٣] ، فلم تقلب فيها الياء واواً ، لأنها صفة لا اسم

٤ ـ وتقلب ياء « فُعْلى » واواً إذا كانت عيناً في الاسم لا في الصفة ، مثل طوبى لهم فهو من طاب الشيء يطيب ، وليست هنا مؤنث أطيب » لأنها لو كانت كذلك لوجب تعريفها بأل ، كما تقضي أصول ستعمال اسم التفضيل

أما في الصفة فلا تقلب الياء واواً في هذا الوزن ، بل تستبدل ضمة لفاء كسرة لتجانس الياء ، مثل مِشْيَةٌ حِيكى ، أي فيها تبختر وخيلاء

---

(١) صيغة فعل يفعل تدل في لغة العرب على اكتساب صفة نفسية دائمة ، فإذا قلنا قضى الحاكم بين الخصمين دلت كلمة « قضى » على أنه أطلق قضاءه في وقت مضى ، أما إذا قلنا قضو المحامي فإن معنى الفعل في العبارة يدل على أنه صار قاضياً وهكذا بقية الأفعال

(٢) التاء فيه أصلها واو .

(٣) مؤنث صديان أي عطشان

قلنا في الفقرة السابقة إن الياء عند العرب أخف من الواو ، ولهذا يقلبون الواو ياء في مواضع كثيرة ، إلّا أن هذا لا يعني أن الواو دوماً أثقل من الياء ، وحيثما وقعت، إذ أن الياء أحياناً تقع بعد الضمة ـ كما رأينا ـ وحينئذ يعسر نطقها فتقلب واواً

على أننا نلاحظ في العربية مواضع يجب أن تقلب الياء فيها واواً ، ومع ذلك يحصل العكس ، من ذلك قولهم التغازي ، فهذه الكلمة مصدر للفعل تغازى ، وهو على وزن تفاعل ، وما كان من الأفعال كذلك يكون مصدره على وزنه مع ضم العين منه ، وعلى هذا كان يجب أن يكون مصدر: تغازى تغازُواً، كما تقول في الصحيح، تقاتل تقاتلاً، ولكن الذي حصل إنما هو قلب الواو ياء، وإبدال ضمة الزاي كسرة لِتُجانِسَها، فصار المصدر: التغازي.

ومن البديهي أنهم في مثل هذا المصدر لا يقلبون الياء الأصلية واواً كما في الترامي ، فإذا قلبوا الواو ياءً في مثله ، فأَحْرِ بِهُمْ أن يبقوا الياء على لفظها ، ويبدلوا من الضمة قبلها كسرة للتجانس الصوتي

رابعاً ـ قلب الواو والياء همزة[1] :

الهمزة وإن لم تكن من حروف العلة ، معرضة للإعلال ، ويكثر انقلابها عن حروف العلة كما يلي

أ ـ تقلب الواو والياء همزة إذا تطرفتا بعد ألف زائدة ، مثل سماء ، وقضاء فالأولى منقلبة عن واو ، لأنها مصدر للفعل سما يسمو ، فأصلها سَماوٌ ، إلّا أنها قلبت همزة لتطرفها بعد الألف الزائدة والهمزة

---

(١) جعل الرضي وابن الحاجب هذا المبحث في أنواع الإعلال أنظر : شرح الشافية ٣/٧٦ ، ١٢٧ ، ١٧٣ والظاهرة فيما يبدو قديمة ترقى إلى اللغة السامية الأم ، وهي موجودة في الآرامية والأكدية أنظر برجشتراسر التطور النحوي ص ٣١

في الثانية منقلبة عن ياء ، لأنها مصدر الفعل قضى يقضي ، فأصلها قضايٌ ، فلما تطرفت الياء بعد ألف زائدة قلبت همزة

ولكن إذا ألحِق بطرف الكلمة حرفٌ للتأنيث ، أو للتثنية ، فهل تظل الواو والياء متطرفتين وتجري عليهما قواعد الإعلال ؟

الواقع أن هناك نوعين من الأحرف الملحقة بأطراف الكلمات ، نوع دائم يلازم الكلمة ، مثل هداية ، ونهاية ، ورِماية ، وغَباوة ، وشَقَاوَة ونوع آخر طارىء يزول ، مثل سَقّاءةٌ ، مؤنث سقاء ، وغَزّاءةٌ مؤنث غزّاء هذا في علامة التأنيث ، وكذلك في التثنية ، فهناك مثنى لا واحد له من لفظه ، مثل ثنايان ، وهو الحبل الذي يشد بأحد طرفيه يد البعير ، ويشد بطرفه الآخر اليد الثانية فهذا ليس له مفرد ، فلا يقال ثِناء

فإذا كانت العلامة ملازمة للاسم ، كما في رماية وغباوة وثنايان ، وأضرابها ، فإن الإعلال لا يجري في الواو والياء ، كما هو واضح في الأمثلة ، لأن العلامة الملحقة أبعدتهما عن طرف الكلمة ، فصارتا في حروف الحشو ، ولهذا اختل شرط الإعلال فلم يَحْصُل ، ولكن شذ من ذلك قولهم عَباءة

وأما إذا كانت العلامة طارئة للفصل بين المؤنث والمذكر، أو المثنى والمفرد ، كما في سَقّاءة وسقاء ، وكساءان وكساء ، فإن الإعلال حاصل ، لأن العلامة الطارئة لم تَقْوَ على جعل حرف العلة في الحشو ، بل بقي طرفاً لأنه لم يُعتد بما لحق الكلمة من علامات التأنيث أو التثنية

وينبغي أن نفرق بين الألف الزائدة والألف الأصلية مما يسبق الواو والياء ، فمثل آية ، وراية ، تقابل الألف في كل منهما عين الكلمة ، ووزنهما فَعَلة ، وبهذا لا تجري فيهما قواعد الإعلال ، فلا تقلبان همزة ، فضلاً عن أن التاء فيهما لازمة على غرار « شقاوة ونهاية »

ولقد قلنا في بداية الفقرة (أ) إن الألف والياء تقلبان همزة إذا

تطرفتا بعد ألف زائدة أما الصرفيون فيقولون إن الواو في سماوٌ ، والياء في قضاي ، تقلبان ألفاً ، فيصير اللفظان سَمَاا ، وقَضَاا ، فلما التقت الألفان تحركت الثانية منهما ، فانقلبت همزة ، فصار ذلك إلى سماء وقضاء

أما لماذا قلبت كل من الواو والياء ألفاً في سماو ، وقضاي ؟ فلا يخلو تعليلهم له من افتراض وتكلف ، فهم يذهبون إلى أنهما متحركتان وما قبلهما ألف زائدة والزائد كالعدم فكأن الواو والياء المتحركتين وقعتا بعد فتحة ، ولذلك قلبتا ألفاً على القاعدة الإعلالية المعروفة

فلو أن الألف الزائدة كالعدم ـ كما يزعمون ـ لوجب أن تقلب الواو والياء في مثل رماية وغباوة ، ألفين ، فيقال رمااة ، وغبااة ، فيلتقي حرفا مد ، كما حصل في سماو ، وقضاي

ب ـ وتقلبان همزة بعد الألف الزائدة في اسم الفاعل ، على أن تكونا معلتين في الفعل الماضي ، نحو قائل ، أصله قاول ، فلما وقعت الياء بعد ألف زائدة في اسم الفاعل قلبت همزة ، لأنها معلة في الفعل الماضي قال ومثله بائع أصله بايع ، قلبت الياء فيه همزة لأنها معلة في الفعل الماضي

أما « عاوِرٌ » فقد حافظت فيه الواو على أصلها ، ولم تقلب همزة ، لأنها في الماضي غير معلة ، نقول عَوِر فلان ومثله اسم الفاعل عايِنٌ ، من الفعل الماضي عَيِنَ

جـ ـ وتقلب الواو والياء في الجمه همزة إذا كان على وزن « فعائل » أو ما شابهه ، ووقعتا بعد ألفه الزائدة ويشترط فيهما هنا أن تكونا في المفرد حرفي مد زائدين مثل عجوز وعجائز ، حلوبة وحلائب ، ركوبة وركائب ، كتيبة وكتائب ، صفيحة وصفائح ، صحيفة وصحائف

آما « جَداوِل » فلم تقلب فيه الواو همزة لأنها ليست حرف مد في المفرد « جَدْول » وأما « معايِش » فلم تقلب فيه الياء همزة لأنها ليست زائدة في مفرده ، بل تقابل عين الكلمة ، وكذلك « مصاوِب » جمع « مصيبة » لأن الواو عين الكلمة ، لا زائدة ، ومناوِر ، جمع منارة ، لأنها أصلها مَنْوَرَةٌ[1]

د ـ وإذا وقعت إحداهما ثانيَ حرفَيْ لينٍ في كلمة ، فإنها تقلب همزة بعد ألف الجمع ، إذا كان على وزن « فعائل » أو ما شابهه ، مثل نَيِّف نيائف ، وأول ، أوائل ، وسيِّد سيائد ، سواء أكان اجتماع الياء مع الواو كما في الكلمة الأولى ، أم الواو مع الواو كما في الثانية ، أم الياء مع الواو كما في الثالثة

ملاحظة

تشترك الألف مع الواو والياء في قلبها همزة إذا وقعت بعد ألف جمعٍ على وزن فعائل ، وما شابهه مثل قِلادة قلائد ، ورِسالة رسائل

وتقلب الألف ياء أيضاً إذا وقعت بعد كسرة ، مثل

- مِصْباح ← مصابيح
- مفتاح ← مفاتيح
- مِقْلاد ← مقاليد

وتقلب واواً إذا سبقت بضمة مثل شُوَيْعِر ، وشُوهِدَ ، وقُوبِلَ

---

(١) قال العرب: معائش ومصائب، ومنائر، وقد نسب إلى نافع، وهو مقرىء أهل المدينة. أنه قرأ: ﴿ولقد مكناكم في الأرض وجعلنا لكم فيها معائش﴾ (الأعراف ٧) وقد عد قدماء النحاة هذه اللغة غلطاً من العرب ومن المقرىء، وقبلها بعض متأخريهم، والصحيح أنها كانت قليلة، ولكنها لم تسمع من عربي واحد بل من كثيرين، وما قاله كثير من الفصحاء يصبح لغة صحيحة.

قلب الواو همزة

١ ـ قلب واجب

ينطلق هذا القلب من ظاهرة صوتية ، إذ كان القلب هنا جنوحاً إلى التخفيف ، وهرباً من ثقل اللفظ ، وذلك أنه إذا اجتمعت واوان في أول الكلمة ، وكانت الأولى منهما أصلية غير منقلبة ولا زائدة ، وكانت الثانية غير منقلبة عن ألف (فاعل) أدى اجتماعهما إلى لفظ ثقيل ، كما ترى في محاولتك لفظ الكلمات الآتية

الوَوَاقي (جمع واقيـة) وَوَاصل (جمـع واصلة) الوُوَيْـدي (تصغير الوادي) وُوَيْقة (تصغير واقية)

ولئلا يثقل اللفظ على ألسنتهم ، قلبوا الواو الأولى همزة قلباً واجباً ، فقالوا الأواقي ، وأواصل ، والأوَيْدي ، وأُوَيّقية

وإنما كان اللفظ ثقيلاً في حاله الأولى لأن اجتماع حرفين متماثلين في بدء الكلمة من شأنه أن يؤدي إلى الثقـل ، ومن أجل ذلـك قلت الكلمات المبدوءة هذا البدء ، مثل ببْر[1] ، دَدَن[2] وهي لا تزيد على ست كلمات ، منها ثلاث مُعَرّبة

ثم إن الواو من أثقل الحروف ولهذا تراها كثيرة التحول ، فهي تقلب ياء ، وألفاً ، وهمزة ، وتاء ، و فكيف إذا اجتمعت واوان في بدء الكلمة ؟

٢ ـ قلب جائز كثير

ويجوز قلبها همزة في موضعين

---

(١) الببر نوع من السباع يشبه النمر وهو معرب
(٢) الددن اللهو واللعب

الأول أنه إذا اجتمعت واوان في بدء الكلمة ، وكانت الثانية حرف مد زائدا ، كما لو بنيت فعلاً مبنياً للمجهول من الفعل (واعد) ، والفعل (وارى) ، تقول وُوعِدَ ، وأُوعِدَ ، ووُريَ وأُوريَ

والثاني أن تكون مخففة مضمومة ضمة لازمة ، سواء أكانت في بدء الكلمة أم في حشوها ، مثل وُجوه وأُجوه ، ووُقتت وأُقتت ، وأثْوُب وأثؤب ، وأدْوُر وأدْؤُر

أما إذا كانت الضمة عارضة أو للإعراب فلا يجوز قلبها همزة ، مثل « اشتروا الضلالة » (البقرة ١٦) ومثل : « لا تَنْسَوُا الفضلَ » (البقرة ٢٣٦) ومثل هذا دَلْوٌ ، وهذا غزوٌ .

وإنما جاز القلب هنا لأن الضمة بعض الواو ، وعلى هذا بدا الصوت على شيء من الثقل ، ولكنه أخف من صوت الواوين الكاملين

٣ـ قلب جائز قليل

وسمع قلب الواو المكسورة همزة إذا كانت في أول الكلمة ، مثل إشاح ، إعاء، إفادة ، إلدة

والواو المكسورة ثقيلة في أول الكلمة ، ولهذا كان قلبها في هذه الكلمات هرباً من الثقل ، وجنوحاً نحو الخفة ، حتّى لقد عده أبو عثمان المازني قلباً قياسياً ، ولكن الجمهور يراه سماعاً

وسمع قلب بعض الكلمات المبدوءة بواو مفتوحة همزة ، مثل أناة ، في وناة ، وأجَم ، في وَجَم ، وأحد ، في وحد[1]

---

(١) قد تقلب الياء همزة كذلك ، مثل أُدَيَّة تصغير (يَدٌ) وأصلها يدية وذكروا أن من العرب من يقول أَثرب بدلاً من يثرب

الإبدال

١ ـ الفرق بينه وبين الإعلال

مر بنا أن الإعلال تغيير يطرأ على حرف من حروف العلة ، من تسكين وحذف ، وقلب وهو مشابه للإبدال في الحال الأخيرة منه ، لأن الإبدال هو إزاحة حرف صامت غير معلول ، ووضع حرف آخر محله ، كإبدال تاء (افتعل) طاء ، في مثل اصطبر ودالاً في مثل ازْدَجر ، وكإبدال الواو تاء في مثل اتصل ، وهكذا

٢ ـ إبدال تاء افتعل

يصيب الإبدال تاء افتعل بحسب الحرف الذي قبلها ، أي بحسب فاء الكلمة ، وذلك على الشكل الآتي

أ ـ إذا كانت الفاء ثاء ، مثل ثَأرَ ، أُبْدِلت التاء ثاء وأدغمت في الأخرى اثّأر وأصله اثْتَأرَ

ب ـ وإن كانت فاء افتعل دالاً ، أو ذالاً ، أو زاياً ، أبدلت التاء دالاً ، مثل دعا ، ادَّعى ، وذكر ، اذْدكَرَ ، وزُهِي ، ازْدهى ، ويجوز أن تدغم الذال في الدال فيقال ادَّكَرَ ، كما يجوز أن تدغم الدال في الذال ، فيقال اذَّكَرَ وهذا أضعف الأوجه

جـ ـ وإن كانت الفاء صاداً أو ضاداً أو طاء أو ظاء ، أُبْدِلَتْ تاءُ (افتعل) طاء ، مثل صفا ، اصطفى ، وضجع ، اضطجع ، وطرد ، اطَّرد ، وظلم ، اظطلم ويجوز فيما كانت فاؤه ظاء ثلاثة أوجه أن تبقى الطاء المبدلة من التاء ، فتقول اظطلم ويجوز أن تدغم الظاء في الطاء ، فتقول اطلم ، كما في قول الحجاج

* شاك الكلاليبِ إذا أهوى اطَّفَر *

فقوله اطفر ، أصله اظتفر ، من الظَّفر ، فأبدل التاء طاءً ، فصارت اظطفر ، ثم أبدل الظاء طاء وأدغمها في الطاء الأخرى ، فصارت اطَّفر

أما الوجه الثالث فهو أن تبدل الطاء ظاء ، وتدغم في الظاء الأخرى ، فيقال اظَّلم ، كقول زهير

هو الجواد الذي يعطيك نائله
عفواً ويظلم أحياناً فَيظَّلم

فأصل قوله يظَّلم ، يظتلم ، ثم أبدِلت التاء طاء ، والطاء ظاء ، وأدغمت في ظاء الكلمة

٣ ـ إبدال فاء افتعل

وإذا كانت فاء افتعل واواً أو ياء أبدلت تاء وأدغمت في التاء بعدها ، مثل وصل ، اتّصل ، أصله اوْتصل أبدلت الواو تاء وأدغمت في تاء

(افتعـل) ومثل يسـر ، اتّسر ، وأصله ، ايْتَسـر أبدلت اليـاء تـاء وأدغمت في التاء الأخرى ومثلها وعد ، اتّعد، وعظ ، اتّعظ ، وقى اتّقى

وتتبع المشتقات والمصادر هذه الأفعال في عملية الإبدال ، مثل مُثَّئِر ، ومصـطفى ، ومُدَّكر، ومضـطجـع ، ومتّسـر ، ومتّصـل واثّآر ، واصطفاء ، وادّكار ، واضطجاع ، واتّسار ، واتصال

٤ ـ الإبدال في تفاعل ، وتفعل

وههنا ظاهرة لغوية تدل على تطور العربية في المرحلة الجاهلية، فإن الصيغتين: تَفَاعل، وتفَعّل، سُكّنت فيهما التاء التي في ابتدائها، ولحق بها صُوَيْت خفيف هو همزة الوصل، فصارت على الشكل التالي: اتْفاعل، واتْفَعّل، دون أن تنقرض الصيغتان السابقتان، بل ظلّ الشكلان اللفظيان يعيشان معاً في النصوص الفصيحة، تقول مثلاً: تتابع، وتقول: اتّابع، وفي القرآن الكريم شيء كثير من هذه الظاهرة، من ذلك قوله: «قالوا: إنا تطيّرنا بكم لئن لم تنتهوا لنرجُمَنّكم». (يس ١٨) ومنه: «قالوا: اطّيَّرنا بك وبـمن معك» (النمل ٤٧) ففي الآية الأولى جاء الفعـل على صيغته المـألوفـة الشائعة، وهي: تَفَعّل. وفي الثانية جاء الشكل اللفظي الجديد الذي يدل على تطور الصيغة القديمة: اطّيّرنا. ويقال أيضاً: تدحرج وادّحرج.

وكذلك تجد في القرآن قوله تعالى: ﴿أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها﴾ (محمد ٢٤) ونجد فيه أيضاً: ﴿أفلم يَدَّبَّروا القـول أم جاءهم ما لم يأت آباءهم الأولين﴾ (المؤمنون ٦٨) وفيه غير هذا قوله: ﴿إنما يتذكّر أولو الألباب﴾ (الرعد ١٩) و﴿وما يَذَّكر إلاّ أولو الألباب﴾. (البقرة ٢٦٩).

ولا مجال لاستعراض كل ما جاء فيه من هذه الشواهد الدالة على تلك الظاهرة الصوتية، ولكن يكفينا هذه الآيات: ﴿حتى إذا أخذت الأرض

زُخْرُفَها وازَّينت﴾ (يونس ٢٤). ﴿لا يَسَّمّعون إلى الملأ الأعلى، ويقذفون من كل جانب﴾ (الصافات ٨). ﴿قال: رب لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصَّدَّق وأكن من الصالحين﴾ (المنافقون ١٠) ﴿وإذ قتلتم نفسا فادارأتم فيها والله مخرج ما كنتم تكتمون﴾ (البقرة ٧٢)، ﴿كأنما يَصَّعَّد في السماء﴾ (الأنعام ١٢٥).

فالفعل، ازّيّنت، هو في الأصل: تزيّنت، والفعل: يَسّمّعون، أصله: يتسمّعون. والفعل: أصدَّق، أصله: أتصدق. وادّار أتم، في الأصل: تدارأتم. ويصّعّد أصله: يتصعّد. ولكن الذي حصل أن التاء في هذه الصيغ الفعلية سكنت، ثم أبدلت حرفاً مماثلاً للحرف الذي يليها ثم أدغمت فيه، فلحقتها همزة الوصل ليمكن الابتداء بالساكن.

غير أن الإبدال ذو قانون صوتي، فهو لا يحصل في كل صيغة، بل يحصل حين تكون فاء الفعل تاء أو زاياً أو ذالاً أو دالاً أو صاداً أو ضاداً أو طاء أو ظاء. وإليك الأمثلة والشواهد على كل منها:

تتابع: اتّابع. تزينت: ازَّينت. تذكر: أذَّكر. تدحرج: ادَّحرج. تصعد: اصَّعَّد. تضرّع: اضّرع. تطلع: اطّلع. تظلم: اظّلّم.

تصريف الأفعال

١ ـ الصحيح والمعتل

٢ ـ المجرد والمزيد

٣ ـ الفعل المتصرف

٤ ـ الفعل الجامد

١ ـ الفعل الصحيح والفعل المعتل

هذا تقسيم هامّ للفعل ، يتخذ من مكوناته الصوتية معياراً لتوزيعه في زمرتين

ـ زمرة الأفعال الصحيحة

ـ وزمرة الأفعال المعتلة

وهو تقسيم يدل على رؤية اللغويين العرب وفهمهم لطبيعة أصوات العلة ، وهذه الأخيرة عندهم ثلاثة فقط ، هي الألف ، والواو ، والياء وما لم يكن منها يعد صوتاً صحيحاً

فالفعل الذي يكون في أصوله واحد أو أكثر من أصوات العلة يقال له فعل معتل ، والفعل الذي تخلو منه أصوله يسمى صحيحاً

آ ـ أصوات العلة والحركات :

والحق أن لهذه الأصوات أهمية بالغة في لغات العالم كلها ، لما

تتميز به من وضوح سمعي ، ولما يطرأ عليها من تبدلات ، ولما يتتابها من اختلاف في لهجات المناطق التي تتوزع فيها اللغة وهي من الأصوات التي يصعب إتقانها على غير صاحب اللغة ، فالعربي حين يتعلم الإنكليزية أو الفرنسية لا يكاد يجد صعوبة في تعلم الأصوات الصحيحة ، أو الصامتة ـ بحسب تعبير اللسانيات ـ Consonents على حين تراه يبذل جهداً كبيراً ليتقن محاكاة أصحاب اللغة الأجنبية في نطق الأصوات الأخرى ، وهي التي تسمى في المصطلح الحديث الأصوات الصائتة Vowels أو ما يسمى في مصطلح الصرف العربي أحرف العلة

على أنها لا تقع في العربية على سَمْتٍ واحد ، بل تتنوع وتختلف في طبائعها ، وقد مازَ الصرفيون العرب ثلاث صور نطقية لها ، هي

١ ـ صوت علةٍ ومَدٍّ ولينٍ

وفي هذه الحال يسبق كل منها بحركة تجانسه ، فالألف تسبق بفتحة ، مثل دَعا ، وقضَى والواو تسبق بضمة ، مثل يَدْعُو ، ويدنُو . والياء تسبق بكسرة ، مثل يرمي ، ويقضي

٢ ـ صوت علةٍ ولينٍ خالٍ من المد

وذلك حين تكون هذه الأحرف ساكنة ومسبوقة بفتحة ، مثل حَوْض ، وبَيْتٍ ، ودعَوْتُ ، ورمَيْتُ

٣ ـ صوت علة خالٍ من اللين والمد

وذلك إذا تحركت بعد حركة أو سكون ، مثل حَوِرَ ، ورَضِي ، وحُلْوٌ ، وظبْيٌ

وهذا التوزيع يخلط ـ كما هو واضح ـ بين الأصوات الصامتة والأصوات الصائتة ، لأن الواو والياء في الصورتين الثانية والثالثة تدخلان في زمرة الصوامت ، ويكون مَثلُهما مَثَلَ النونِ والباء والراء مثلاً ، وهما

تختلفان في الخصائص الصوتية وفي المخرج عن الواو والياء الصائتتين ، مثل يقول ، ويميل ذلك أن الصائت يخرج مع الهواء المندفع في المجاري الصوتية فلا يحول دونَه حائل ، ولا يثنيه عن امتداده واستطالته عارض من الفم أو الحلق ، على حين تصادف الياء في الصورتين الأخريين عائقاً في غار الفم ، وتسمى غارية ، وهي بهذا تشبـه الجيم والشين ، وتصادف الواو عائقاً عند الشفتين ، وتسمى شفوية كالفاء والباء

وثمة أمر آخر يجب أن ننبه إليه هنا هو أن الصرفيين العرب أهملوا النظر في الحركات الثلاث الضمة ، والكسرة والفتحة حين لا تكون حركات إعراب ، لأنهم ظنوا أنها لا تؤدي في الكلام أية وظيفة دلالية ، وقد تناقلوا هذا الرأي عن شيخهم الخليل بن أحمد ، إذ زعم « أن الفتحة والكسرة والضمة زوائد ، يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به[1] »

والحقيقة أن ما ذكره الخليل إنما يمثل إحدى وظيفتين تقوم بهما الحركة في اللغة ، فهي أولاً تمكِّن من نطق الجذور الأساسية للوحدات اللغوية ، وهي ثانياً ذات دلالات صرفية تمييزية بالغة الأهمية ، ولتوضيح ذلك نؤثر أن نسوق مثالاً واحداً هو الجذر : ع ، ل ، م فهذا الجذر الذي تؤلفه الأصوات الصامتة لا يمكن أن ينطق ، ولا يحمل أي معنى إذا لم تلحق بعناصره حركات خاصة ، وذلك كما ترى

- عَلِمَ فعل ماض مبني للمعلوم
- عُلِمَ : فعل ماض مبني للمجهول
- عِلْمٌ مَصْدر .

فمن الواضح أن الحـركات هي التي أدت المعـاني الصرفيـة في

---

(١) سيبويه الكتاب ٤/٢٤١ ـ ٢٤٢ وقد توهم بعض المعاصرين فظنوا أن الخليل يقصد حركات الإعراب

الكلمات الثلاث ، ولولا هي لتعذر النطق بالجذر ، كما ذكـر الخليل ، ولخلا من أي دلالة.

يضاف إلى ذلك أن الحركات الداخلية في الكلمة تميز المصـدر والوصف بعضهما من بعض ، وذلك كما في

- حَذَرٌ ← حَذِر
- طَرَبٌ ← طَرِبٌ
- طَحْنٌ ← طِحْنٌ
- عَدْلٌ ← عِدْلٌ

وتميز أيضاً المصدر من الاسم ، مثل

- الجَرْحُ ← الجُرْحُ
- الكَسْرُ ← الكِسْر.
- الخَبْزُ ← الخُبْزُ

وتميز بين المعاني العرفية ، مثل

القُطْنُ معروف والقَطَنُ أسفَلُ الظهر من الإنسان

- الغَبْنُ الغَلَبَةُ والغَبَنُ الموضع الذي يُخفى فيه الشيء

وهذا كثير جداً في متن اللغة

من هذا كله يتبين لنا أن الحركات ليست إلا فونيمات Phonemes في مفهوم اللسانيات الحديثة ، أو حروفاً في المصطلح العربي ، إذ تُناط بها معانٍ تمييزيةٌ وصرفية ، كأي صوت أو حرف ، وليست مجرد أصوات زائدة لتسهيل النطق

إلامَ نرمي بهذا كله ؟

إننا نريد أن نقول إن طبيعة الخط العربي أسقطت من أصوات

العربية ثلاثة، هي ما يسمى بالحركات ، فهي أصوات صائتة لا تختلف عما سماه الصرفيون بأصوات المد إلا بالكمية ، فالفتحة ألف قصيرة الامتداد ، ومثلها الضمة والكسرة في اعتبار الأولى واواً ، واعتبار الثانية ياء

وقد صرح بهذا غير واحد من القدماء ، فقد ذكر الخليل نفسه أن « الفتحة من الألف ، والكسرة من الياء ، والضمة من الواو[1] » ، وذكر ابن جني أيضاً أن « الحركات أبعاض حروف المد واللين ، وهي الألف والياء والواو فالفتحة بعض الألف ، والكسرة بعض الياء ، والضمة بعض الواو[2] » وقال « فقد ثبت مما وصفناه من حال هذه الأحرف أنها توابع للحركات ، ومتنشئة عنها ، وأن الحركات أوائل لها ، وأجزاء منها ، وأن الألف فتحة مشبعة ، والياء كسرة مشبعة ، والواو ضمة مشبعة »

إذن ، ما المسوّغ في تقسيم الفعل إلى صحيح ومعتل ما دام كلُّ فعلٍ لا بد له من صوت صائت ، قد يطول بعضها ، وقد يقصر آخر ؟

الحق أن للقدماء في هذا وجهة نظر سديدة ، هي أن تصريف الأفعال المعلولة - في مصطلحهم - يختلف عن تصريف الأفعال الخالية من أحرف العلة على اختلاف صورها النطقية ، وهذا ما سوف تبينه لك الفقرات التالية، وإنما كان مأخذنا عليهم أنهم تأثروا بطبيعة الخط العربي ، فلم يعدوا الحركات الثلاث أحرفاً في الحروف ، وحاروا في موقعها ، أقبل الحرف هي أم معه أم بعده

---

(١) سيبويه الكتاب ٤/٢٤٢

(٢) ابن جني سر صناعة الإعراب ١/١٩

(٣) ابن جني المرجع نفسه ١/٢٦ - ٢٧

ب ـ الفعل الصحيح

الفعل الصحيح إذن هو ما خلت **أصوله** من الألف والواو والياء ، مهما كانت صورتها في النطق ، وذلك كالأفعال علم ، وقرأ ، وشدَّ

وواضح من هذا أن الصوت الزائد لا اعتبار لـه في التقسيم إلى صحيح ومعتل ، فالفعل « قاتل » صحيح لا معتل ، لأن أصـوله الثلاثة وهي القاف والتاء واللام ، غير معلولة ، وأما الألف فلا اعتبار لها لأنها زائدة وكذلك تكون الأفعـال بَيْطَرَ ، وتَجَـوْرَب ، وتبادل ، صحيحـة أيضاً ، لأن الياء في الأول ، والـواو في الثاني ، والألف في الثـالث ، زوائد أما الفعل تقاضى فهو معتل لأن ألفه الأخيرة أصلية لا زائدة ، وكذلك الفعل « استقال » ، لأن الألف فيه تقابل عين الفعل استفعل

ومعنى هذا أن أصوات الفعل الصحيح كلها من الأصوات الصامتة ، إذا لم نعتدّ بالحركات ، غير أنها ليست سواءً في طبائعها ، فمنها ما هو قريب من أصوات العلة ، كالهمزة ، ومنها ما تحيله قـوانين النطق إلى صوت مزدوج كـالصوت المضعّف ، ومنهـا ما يخلو من سمـات الهمزة والتضعيف

وقد تنبه الصرفيون القـدماء إلى هـذه الفروق بين أصـوات الفعل الصحيـح ، فقسموه ثـلاثة أقسـام السالم ، والمضعف ، والمهمـوز وتحدثوا عن تصريف كل منها بتفصيل

١ ـ الفعل السالم

يسمى الفعـل سـالمـاً إذا صحت أحرفـه ، وخلت من الهمـزة والتضعيف ، كالأفعال كتب وعلم ، ورسم ، وفهم ، و .

وهذا الضرب من الأفعال لا يمسه أي تغيير في إسناده إلى الضمائر ، اللهم إلا ما يلحق حركة البناء على الفتح مع الضمائر المتحركة، وواو

الجماعة حين يكون بصيغة الماضي، وهذا ما يوضحه لك الجدول الآتي:

١ ـ الماضي

عَلِمْتُ، عَلِمْتَ، عَلِمْتِ، علِمْنا، علمْتُما، علمْتُم، علمتُنّ، عَلِما، عَلِمُوا، علِمَتا، عَلمْن

٢ ـ المضارع

أعلمُ، نعلمُ، تعلمين، تعلمان، تعلمون، تعلمن، يعلمان، يعلمون، تعلمان، يعلمن

٣ ـ الأمر

اعلمْ، اعلمي، اعلما، اعلموا، اعلمن

٢ ـ الفعل المهموز

وتحدث اللغويون عن الفعل المهموز، وهو الذي يكون أحد أصوله همزة، كالأفعال أخذ، وسأل، وقرأ فالأول مهموز الفاء، والثاني مهموز العين، والثالث مهموز اللام

وإنما جرى حديث اللغويين في المهموز من الأفعال لأهمية الهمزة في لغة العرب، فهي حرف ثقيل يخرج من الحَنْجَرة، ومن أجل ذلك كان العرب يضطرون فيه إلى ألوان من التحويل، كالتخفيف، والتسهيل، والقلب، والإبدال أضف إلى ذلك أن الخليل كان يعد الهمزة من الحروف الهوائية، ويقرنها إلى أحرف العلة

ولا يختلف الفعل المهموز عن السالم في إسناده إلى الضمائر، إذ لا تتغير بنيته معها، فإذا صرّفت الفعلين قرأ، ودأب، رأيتهما كالفعل علم، من حيث سلامة بنهائهما مع الضمائر

إلا أن هناك خمسة أفعال مهموزة تصرف الفصحاء في بنائها اللفظي ، حين أسندوها إلى الضمائر ، هي

أ ـ الفعلان أخذ ، وأكل

كان القياس أن يقال في صيغة الأمر منهما: أؤْكُلْ، وأؤخُذْ. كما يقال: أؤْبُرِ النّخل. أي لقحه. وكما يقال أؤْثُرْهُ، أي: اتبع أثره ولكنهم حذفوا الهمزة الساكنة التي هي فاء الفعل تخفيفاً ، ثم حذفوا همزة الوصل التي جيء بها في الأصل للتخلص من الابتداء بالساكن ، فصار الفعلان ، خذ ، وكل ، قال الله تعالى « يا بني آدم خُذُوا زينَتَكُمْ عندَ كلِّ مَسجدٍ ، وكُلُوا ، واشرَبُوا ولا تُسْرفوا » (الأعراف / ٣١)

ب ـ الفعلان أمر ، سأل

تحذف الهمزة في فعل الأمر من هذين الفعلين ، وذلك إذا وقعا ابتداء ، أي لم يسبقهما حرف عاطف ، أو حرف استثناء ، أو حرف رابط ، فيقال مُرْ أخاك بالعمل ، وقال تعالى « سَلْ بني إسرائيل كَم آتيناهُمْ من آيةٍ بيّنَة » (البقرة / ٢١٢)

أما إذا لم يقعا ابتداء فالأكثر ألا تحذف الهمزة منهما ، كما في قوله تعالى « وأؤْمُرْ أهلك بالصلاة » (طه / ١٣٢) وقوله « فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون » (الأنبياء / ٧)[١]

جـ ـ الفعل رأى

(١) هناك وجه من التعليل لحذف الهمزة في سل فمن لهجات العرب تخفيف الهمزة ، كأن يقولوا بديت ، بدلاً من بدأت ، وسألني فلان ، موضع سألني فاذا خففت همزة سأل صار في المضارع يسأل وفي الأمر سأل فالتقى ساكنان ، فحذفت الألف المنقلبة عن همزة ، فصار سل

وهذا الفعل لكثرة الاستعمال مع التطور ، حذفت همزته في المضارع والأمر ، إذ كان الأصل في تصريفه أن يقال رأى ، يَرْأى ، ارْأَ

كما يقال نأى ، ينأى ، انأ

ولكن العرب الفصحاء لم يفعلوا ذلك ، بل قالوا رأى ، يرى ، رَ .

وعلى هذا يصرف فعل الأمر مع الضمائر على الشكل التالي

رَ الكتاب يا غُلام ، ورَيَا الكتاب يا غلامان ورَوُا الكتاب يا غلمان ورَيْنَ الكتاب يا طالبات ، ورَيِ الكتاب يا هند وفي المضارع يريان ، وتريان ، ويرون ، وترون ، وترين[1]

هذا إذا كان ثلاثياً مجرداً ، وإذا زيدت فيه همزة التعدية استعمل محذوف العين في صيغه الثلاث الماضي ، والمضارع ، والأمر فقد كان الأصل في تصريفه أن يقال: أراه، يرئيه، أرئِه. كما يقال: أناه، ينئيه، أنئه. ولكن العرب قالوا: أراه. يريه، أره. فحذفوا الهمزة التي هي عين الفعل، جاء في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿لتحكم بين الناس بما أراك الله﴾ (النساء/ ١٠٥ وقوله: ﴿سأريكم دارِ الفاسقين﴾ (الأعراف/ ١٤٥) وقوله: ﴿وأرنا مناسكنا وتُبْ علينا﴾ (البقرة/ ١٢٨). وقوله: ﴿هذا خلق الله فأروني ماذا خلق الذين من دونه﴾ (لقمان/ ١١).

---

(١) قلنا ان هذا الفعل كثير الاستعمال ، ولهذا لم يأت على صورة واحدة في لهجات العرب ، فقد يرد في الشعر مهموزاً على الأصل ، كما في قول سراقة البارقي

أري عيني ما لم ترأياه كلانا عالم في الترهات

وقول الآخر :

احن اذا رأيت جبال نجد ولا أرأى الى نجد سبيلا

وقد يخفف في الماضي ، كقول ركاض بن اباق الدبيري

أريتك ان منعت كلام حبي أتمنعني على ليلى البكاء

٣ ـ الفعل المضعف

وهو ما كان حرفان من أحرفه متماثلين وقد يكون ثلاثياً أو رباعياً ، مجرداً أو مزيداً فيه

فالثلاثي ، مجرداً أو مزيداً ، هو الذي يكون عينه ولامه متماثلين ، كالأفعال مدّ ، وامتدّ ، واستمد ، ورد ، وارتد ، واسترد ، وعدّ ، واعتد ، واستعد

أما الرباعي المجرد والمزيد فيه فهو ما كانت فاؤه ولامه الأولى متماثلتين وعينه ولامه الثانية متماثلتين أيضاً ، مثل هدهد ، ورقرق ، ولألأ ، وترقرق ، وتلألأ

وتصريف الرباعي وإسناده إلى الضمائر لا يغيران شيئاً من بنائه ، أما الثلاثي فله حالات ثلاث في ذلك

الأولى: وجوب فك الإدغام

أنت تعلم أن الإدغام في الفعل الثلاثي المجرد أو المزيد فيه ـ ماضياً أو مضارعاً أو أمراً ـ هو أن يجتمع حرفان متماثلان وأن يسكن أولهما بعد تحركه ، ويبقى الثاني على حركته ، فالفعل شدّ ، أصله شَدَدَ اجتمع فيه حرفان متماثلان متحركان ، فسكن الأول ، وبقي الثاني على حركة البناء ، وهي الفتح ، والفعل يَشُدُّ أصله يَشْدُدُ سكنت الدال الأولى ، ونقلت حركتها إلى الشين قبلها وبقيت الدال الأخرى على حركة الإعراب ، وهي الضمة

فإذا عرض للحرف الثاني سكون عارض للبناء كأن يسند الفعل الماضي إلى ضمير رفع متحرك ، أي إلى التاء أو نا ، أو نون النسوة أو يسند الفعل المضارع ، وفعل الأمر إلى نون النسوة فحينئذ يتعذر النطق بالفعل ، لالتقاء الساكنين ، ومن أجل ذلك تعود الحركة إلى الحرف

لأول ، ويفك الإدغام وجوباً ، مثل شَدَدْتَ ، ومَدَدْنا ، ورَدَدْنَ ، يَرْدُدْنَ ، وارْدُدْنَ

الثانية: وجوب الإدغام

وإذا كان ضمير الرفع مما لزم السكون ، كألف الاثنين وواو الجماعة وياء المؤنثة المخاطبة ، وجب الإبقاء على الإدغام لأنه لم يعرض عارض يوجب فكّه ، مثل الولدان يستعدان ، والأولاد يستعدون وهما استعدا واستعدوا ، وإنكِ لَتَسْتَعدّينَ ، واستعدي يا هند

الثالثة: جواز الإدغام وفكّه

وهذه الحال لا تكون في غير الفعلين المضارع والأمر ، حين يكون الضمير المسند إليه مستتراً والفعل المضارع مجزوماً ، تقول إنك لم تمرَّ بديارنا أو لم تمْرُرْ وتقول مُرَّ بنا، أو : امرُرْ

ب ـ الفعل المعتل

المعتل من الأفعال هو الذي وقع حرف العلة واحداً من أصوله ، فقد يكون فاءه ، مثل وعد ، ويبس ، أو عينه ، مثل قال وباع ، أو لامه مثل دعا ، ورضي ، وربما اجتمع في الفعل الواحد حرفا علّة ، كأن تكون فاؤه ولامه معتلتين ، مثل وفى ، أو تكون عينه ولامه حرفي علة ، مثل هوى. وإليك تفصيل ذلك

١ ـ الفعل المثال

يسمى الفعل المعتل مثالاً إذا كانت فاؤه معتلة ، سواء أكانت واواً مثل وعد ، ورد ، وزن أم ياء مثل يبس ، يئس ، يسر

وفي تسميته مثالاً رأيان ، الصحيح منهما أنه سمي كذلك لأنه ماثل الفعل الصحيح حين يكون بصيغة الماضي ، إذ لم تعلَّ فاؤه ، أو لم تقلب

الواو ياء ، أو الياء واواً ، كما لم تقلب كلتاهما ألفاً ، وبذلك صحّتْ أحرفه ، كما تصح أحرف الصحيح من الأفعال[1]

وتصريف الفعل المثال يحتاج إلى شيء من التفصيل ، فحين يكون يائياً لا يتغير في تصريفه شيء من بنائه ، وإن كان واوياً فله الحالات الآتية

١ ـ المثال الواوي المكسور العين في المضارع

إذا كان المثال الواوي مكسور العين في المضارع حذفت الواو في المضارع والأمر باطراد نحو : وعد ، يعد، عِد ، وَوَزَنَ يزن زِن ، وورد ، يرد، رِدْ، و. .

٢ ـ المثال الواوي المضموم العين في المضارع :

وإذا كان مضموم العين في المضارع ثبتت واوه في صيغه الثلاث باطراد أيضاً[1] ، نحو : وَضُوءَ يَوْضُؤ ، ووَضُعَ يَوْضُعُ، و .

٣ ـ المثال الواوي المفتوح العين في المضارع :

وإذا كان مفتوح العين في المضارع فله وجهان

أ ـ فإن كان الماضي منه فَعِلَ ، مكسور العين ، ثبتت الواو في المضارع ، مثل وَجِلَ يَوْجَلُ[2] وهذا مطّرد لم يشذّ منه إلّا أربعة أفعال

---

(١) أما الرأي الثاني فيذهب إلى أنه سمي مثالاً لأنه ماثل الأجوف في حذف حرف العلة حين يكون بصيغة الأمر فكما يقال بع ، وقل ، يقال رد ، وعد وهذا رأي ضعيف ، لأن المماثلة بين الأجوف والمثال لا تكون إلا اذا كانت فاؤه واواً ، أما إذا كانت ياء فلا تحذف في فعل الأمر ، يقال ايبس وايأس وعلى هذا لا يكون الرأي ذا شمول

(٢) نقل سيبويه عن بعض العرب أنهم قالوا يَجُدُ فحذفوا الواو في هذا الباب . أنظر كتابه ٥٣/٤ ، وهذه اللغة شاذة لا تعترض على اطراد الباب كله ، وقد قال فيها سيبويه « وهذا لا يكاد يوجد في الكلام »

هي وَذِرَ يَذَرُ، ووَسِعَ يَسَعُ ، ووَطِىء يَطَأ ، وَوَثِىء يَثَأُ

ب ـ وإن كان الماضي على فَعَلَ ، أي مفتوح العين حذفت واوه ، مثل وَضَعَ يَضَعُ ، ووَهَب يَهَبُ ، وقد شذ من ثلاثة أفعال ، هي وَسَعَ رزقه يَوْسَعُهُ ، ووَفَهَ يَوْفَهُ ، ووَبَأ يَوْبَأُ

***

هذا الذي قدمناه مبني على استقراء كامل لهذا الضرب من الأفعال المعتلة ، ولكن القدماء يقولون غير هذا ، فهم يزعمون أن الواو تحذف فيما كان في المضارع على يَفْعِلُ ، لئلا تقع الواو بين ياء وكسرة ، في مثل يَوْعِد ويَوْزِنُ ، فإذا سئلوا لماذا تحذف في مثل أعِدُ ، ونَعِدُ ، وتَعِدُ ، ولم تقع بين ياء وكسرة ؟ أجابوا إنما فُعِلَ ذلك ليطّرد الباب ، فألحقوا ما ذكرت بـ : يَفْعِلُ[1] ومثل هذا الجواب واضح التكلف

وهم لا يكتفون بذلك بل ينسبون إلى الشذوذ ما حذفت فيه الواو ولم يكن مكسور العين في المضارع ، مثل يَسَعُ ، ويَذَرُ ، ويَطَأُ ويزعمون أنه كان مكسور العين ، ولكن فتحت لمكان حرف الحَلْق فيه[2] وهذه العلة تخمينية أولاً ، ومنقوضة ثانياً بالفعل يَذَرُ ، فليس فيه حرف من حروف الحَلْق ، ومع ذلك حذفت واوه

٢ ـ الفعل الأجوف

ويسمى الفعل المعتل أجوف إذا كانت عينه حرف علة ، كالأفعال نام ، وسام ، وهام ، ورام

وإنما سمي كذلك لخلو جوفه من الحرف الصحيح كأنّ اللغويين لم

---

(١) أنظر سيبويه ٢ ـ ٢٣٢ ، ومجالس ثعلب ٣٦٠ ـ ط٢ ، وشرح السبع الطوال ٢٨٧

(٢) أنظر كتاب سيبويه ٢ ـ ٢٣٢

يعتدّوا بحرف العلة ، فتخيلوا جوف الفعل خالياً[1] ، وربما سمي كذلك لذهاب جوفه عند الإسناد إلى الضمائر ، مثل قلت ، وهمت

وسواء أكانت عينه واواً أم ياء ، وسواء أكانت باقية على أصلها أم منقلبة إلى ألف أو غيره ، يظل مصطلح « أجوف » مطلقاً عليه كما توضحه لك الأمثلة الآتية

ـ حَوِلَتْ عينه فعل معتل العين بالواو ، وهي باقية على أصلها ، لم يصبها الإعلال ، فالفعل أجوف

ـ غَيِدَ فعل معتل العين بالياء ، وهي باقية لم تعل ، والفعل أجوف

ـ هام فعل معتل العين ، وهو أجوف ، لأن عينه ياء ، وقد أعلت فقلبت ألفاً

ـ قال فعل معتل أجوف لأن عينه واو ، وقد أعلت وقلبت ألفاً

وحرف العلة في الفعل الأجوف لا يحذف في تصريفه واتصال الضمائر به إلّا إذا التقى سكونان سكونه وسكون ما يليه ، وذلك كما ترى في هذه الأمثلة

ـ قلت: أصله: قَوْلْتُ. التقى ساكنان، الواو، واللام، فحذف حرف العلة ، ومثله فُزْت ، ورُمْت ودُمْت ، وبِعت ومِلت ، وهِمْت وكذلك الشأن عند اتصاله بأي ضمير متحرك كالتاء ، نحو : فُزْنَ ، وفُزْنا ، ويَفُزْنَ ، وفُزْنَ

وفي هذه الحال تضم فاء الفعل إذا كان حرف العلة واواً ، وتكسر إذا كان ياء ، كما يتضح لك في ضبط الأمثلة السابقة ولكن تنعكس الصورة

---

١) وله مصطلح آخر ، هو : ذو الثلاثة ، لأنه يصير على ثلاثة أحرف حين يلحق به ضمير الرفع المتحرك ، مثل : قلت ، وبعت ، وقلن ، وبعن

إذا بني الفعل للمجهول ، مثل رِمت وبُعْت[1] فالفعل الأول واوي الجوف فهو : رام يروم ، فلما بني للمجهول مع حذف جوفه لاتصاله بالضمير كسرت فاؤه أما الثاني فهو يائي الجوف ، وقد ضمت فاؤه لأنه بني للمجهول

ـ لم يفز: حذفت عين الفعل وهي الواو ، لالتقاء ساكنين ، الواو ، والزاي

ـ فز: حذفت عين الفعل، وهي الواو، لالتقاء ساكنين.

- اجتورنا: لم تحذف الواو، لأنه لم يلتق ساكنان، ومثله: بايعت، وساوموا ، وبايعا ، وأولت ، ويجْتَوِر ، وجاورنا ، وخافي وخافوا ، ولا تخافي ولا تخافا ، و .

٣ـ الفعل الناقص :

ويقال للفعل المعتل ناقص ، إذا كانت لامه حرف علة ، كالأفعال دعا ، وقضى ورضي ، وقَضُوَ[2] وهذه التسمية تدل على أن اللغويين لم يعتدوا بحرف العلة ، فتخيلوا الفعل ناقص الآخر ، ولعلهم سموه كذلك لحذف آخره في بعض التصاريف

وحرف العلة فيه إما أن يكون أصلياً وإما أن يكون منقلباً عن شيء ، كما ترى في الأمثلة الآتية

- رَقِيَ: هذا الفعل ناقص، آخره ياء أصلية.

ـ حَظِيَ وهذا ناقص أيضاً آخره ياء منقلبة عن واو إذ يقال حظوة

---

(١) أنظر لسان العرب (بوع)

(٢) أي صار قاضياً ، أو اتصف بصفة القاضي

ـ نَهُوَ : وهذا ناقص ، آخره واو منقلبة عن ياء لأن الاسم منه نُهْيَة ، وجَمْعُهُ نُهَى

ـ دعا ناقص آخره ألف منقلبة عن واو

قضى ناقص ، آخره ألف منقلبة عن ياء

وتصريف هذا الفعل لا يختلف عن الفعل الأجوف ، فحيثما يلتق ساكنان حرف العلة ، وما يسند إليه من الضمائر أو ما يليه من ملحقات الفعل ، يحذف حرف العلة ، كما ترى في الأمثلة الآتية

ـ دَعَوْا، دَعَت، يَخْشَوْنَ، تخشينَ، اخشَوْا، فهذان الفعلان ناقصان، ينتهيان بألف منقلبة عن واو في الأول وعن ياء في الثاني ، وقد التقى في تصريفهما ساكنان فحذف حرف العلة وإليك تحليل ثلاثة من متصرفاتها

ـ دعتْ أصل التركيب دَعَاتْ التقى ساكنان ، هما حرف العلة ، وهو الألف المنقلبة عن واو ، وتـاء التأنيث ، وهي ممـا يلحق الفعل ، فحذف حرف العلة تخلصاً من التقاء الساكنين

ـ تخشينْ أصل التركيب تَخْشَـايْنَ ، التقى ساكنـان ، الألف ، والياء التي هي ضمير رفع ، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين

ـ اخشوا أصل التركيب اخْشَاوْا التقى ساكنان فحذفت الألف

ومثل هذا يدعون ويرمون ، وادعي ، وارمي ، وادعوا ، وارموا

وههنا مسألة يجب أن نتنبّه إليها ، فأحياناً يلتبس الأمر على من لم يمعن النظر في الظاهرة ، فإذا قلت الرجال يدعون ، كانت هذه الواو ضمير رفع ، والنون نون الأفعال الخمسة ، ووزن الفعـل يفعون وإذا قلت النساء يدعُوْن كانت الواو حرف العلة في الفعل يدعو وكانت النون نون النسوة ، ووزن الفعل يَفْعُلْنَ

وثمة ظاهرة أخرى هي أن حرف العلة إذا كان ألفاً منقلبة عن واو أو ياء وأسند إلى ضمير الرفع بقي ما قبل الألف مفتوحاً للدلالة على الحرف المحذوف ، مثل اخشَوْا ، ، دعَوْا يتداعَوْنَ ، أما إذا كان حرف العلة واواً ساكنة مثل يدعو ، أو ياء ساكنة مثل يقضي فإن ما قبلهما يضم إذا أسند الفعل إلى واو الجماعة ، تقول يدعُون يقضُون ، ويعطُون ، ويناُدون ، ويكسر إذا أسند إلى ياء المخاطبة ، نحو تدعين وترمين

وثمة ظاهرة ثالثة هي أن الفعل الماضي المعتل إذا كان منتهياً بألف وأسند إلى ضمير رفع غير واو الجماعة كان له حالان

أولاهما أن يكون ثلاثياً وفي هذه الحال تعود الألف إلى أصلها مثلها دَعَوْتُ ، قَضَيْتُ ، بَدَوْنا ، سَعَيْنَ ، دَعوَا ، سَعَيا

والثانية أن يكون فوق الثلاثي ، وفي هذه الحال تقلب الألف ياء أيّاً كان أصلها ، مثل استدعيت واستدعيا ، وتقاضيت وتناجيا

هذا وهناك ظواهر إعلالية لا نريد أن نعرضها هنا ، ونميل إلى عرضها في بحث الإعلال ، وهي مما تعين السليقة على معرفتها

٤ ـ اللفيف

وحين يكون في الفعل حرفا علة يسمى لفيفاً ، وهذا المصطلح جاء من المعنى اللغوي للكلمة ، فاللفيف المجتمع من الأشياء ، فلما اجتمع في هذا النوع من الأفعال حرفا علة سمي لفيفاً

وهو ضربان لفيف مفروق، ولفيف مقرون

أما الأول فما كانت فيه فاء الفعل ولامه معتلتين ، مثل « وقى ، ونى ، وعى ، وفى ، ولي » وسمّي مفروقاً لأن الحرف الصحيح فرق بين حرفي العلة

أما الثاني فهو الفعل الذي اعتلت عينه ولامه، مثل « طوى ،

هوى ، عوى ، قوِيَ » وسمي مقروناً لاقتران حرفي العلة فيه بعضهما ببعض

وفي تصريفهما وإسنادهما إلى الضمير نجد اللفيف المفروق يجمع بين خصائص المثال والناقص إذ تحذف فاؤه في المضارع والأمر ، وتحذف لامه إذا التقى ساكنان سكونها وسكون ما يليها ، تقول في تصريف الفعل « وعى »

وعى ، يعي ، ع يا فتى ، وعيت ، وعَوْا ، وعَيْنَ

ـ يعِيانِ ، يَعُونَ ، عِيا ، عُوا ، عِي

أما اللفيف المقرون فلا يختلف في تصريفه عن الفعل الناقص ، ولا يَمَسُّ عينَهُ تغيير ، تقول في تصريف هوى

ـ هَوَيْتُ ، هَوَيْنا ، هَوَوْا ، هَوَيْن ، هَوَتْ ، هَوَيا

ـ يَهْوُوْنَ ، يَهْوِيانِ ، تَهْوِينَ ، إهْوِ ، إهْوِيا ، إهْوُوا ، الخ

٢ ـ المجرد والمزيد

قلنـا في مقدمـة هذه البحـوث إن علم الصرف ينـظر في بنيـة الكلمات ، ويدرس تغييرها ، وما يطرأ عليها من زيادة ، أو إبدال ، وفي دراسة الفعل العربي ، تحدثنا عن الأفعال الصحيحة ، والأفعال المعتلة ، وسندرس هنا مجرد الأفعال ومزيدها

فلقد تبين للباحثين العرب أن الفعل قسمان فعل مجرد ، وفعل مزيد فيـه ، ورأوا في الفعل المـزيد معـاني فرعيـة تضاف إلى المعنى الأصلي ، فتحدثوا عن كل صيغة ، وما تؤديه من معان فرعية فربطوا بين شكل الفعل ومعناه ربطاً دقيقاً ، تفتقر إليه الدراسـات اللغويـة في غير العربية

١ ـ الفعل المجرد

هو ما كانت أحرفه كلها أصولاً ، لا يمكن إسقاط أي منها لغير علة ، مثل كتب ، وقال ، وباع ، و أما الحرف الذي يسقط لعلة فلا يعد زائداً ، كسقوط الواو في قلت ، والياء في بعت

والفعل المجرد قد يكون ثلاثياً ـ وهو الأكثر ـ وقد يكود رباعياً ، وليس في العربية فعلٍ مجرد يقل عن ثلاثة ، أو يزيد على أربعة

أ ـ الثلاثي المجرد

معظم الأفعال المجردة في لغة العرب ثلاثية الأصول ، تنتظمها ستة أبواب تعتمد السماع ، ولها أقيسة غير مطردة ، وهي

ـ الباب الأول فَعَلَ يَفْعُلُ ، مثل نَصَرَ يَنْصُرُ ، ودَخَلَ يَدْخُلُ وينقاس هذا الباب في المضعف المتعدي ، مثل مدّ الحبل يمده، وفك العقدة يفكها ، وفي الأجوف الواوي ، مثل قال يقول ، وصاغ يصوغ ، وفي الناقص الواوي ، مثل غزا يغزو ، ودعا يدعو

وهذا القياس غير مطرد كما قلنا ، إذ يخرج عليه بعض الأفعال المضعفة مثل بَرَّ الولد أبويه يَبَرُّهُما بفتح عين المضارع فهو مضعف متعدّ ، ومع هذا لم يأت على هذا الباب ومثله حبّه يحِبُه ، بكسر العين ، يضاف إلى هذا أن بعض الأفعال اللازمة من المضعف جاءت عليه ، نحو : تلّ الماءُ يتُلّ ، إذا رشح ، وحج إليه يَحُجُّ ، إذا قصده ، وحذّ الشيءُ يَحُذّ ، إذا انقطع آخره وذرت الشمس تَذُرُّ ، إذا ظهرت أول شروقها وهذا كثير

على أن هناك معنى يطرد عليه قياس هذا الباب ، وهو الدلالة على الغلبة في المفاخرة ، ولكن يشترط ألاّ يكون الفعل واوي الفاء مثل وعد ووصف ، ولا يائي العين أو اللام ، مثل باع ورمى تقول كاتبني فلان ، فكتبتُهُ أكتُبُهُ ، وصارعني فلان فَصَرَعْتُهُ أَصْرُعه ، وهكذا

ـ الباب الثاني فَعَلَ يَفْعِلُ ، مثل ضَرَبَ يَضْرِبُ ، وجَلَس يَجْلِسُ ، وهو مقيس فيما كان مثالاً واوياً ليست لامه حرفاً حلقياً ، مثل وعد يعد ، وصف يصف ، وفيما كان ناقصاً يائياً ليست عينه من أحرف الحَلْق ، مثل رمى يرمي ، وفيما كان مضعفاً غير متعد مثل رنّ يرِن ، ورفّ يـرف ، وجدّ يجِد ، وهو كالباب السابق في عدم اطراد قياسها

ـ الباب الثالث فَعَلَ يَفْعَلَ ويأتي غالباً مما كانت عينه أو لامه حرفاً حلقياً مثل فَتَحَ يَفْتَحُ ، وذَهَبَ يَذْهَبُ ، ووَضَعَ يَضَعُ ، وسأل يسأل وقرأ يقرأ

ـ الباب الرابع فَعِلَ يَفْعَلُ وغالباً ما يكون من الأحداث التي تدل على الألوان ، مثل حَمِر يَحْمَرُ ، أو العيوب الظاهرة ، مثل عرج يَعْرَج ، وعوِرَ يعورَ ، أو الجمال الظاهر مثل حَوِرَ يَحْوَرُ ، وكحِل يكحَل ، أو الفـرح مثل فـرِح يفرح ، وجذِل يجذَل ، أو الامتلاء ، مثل شبع يشبَع ، وشرِبَ يشرَب ، أو الخلو ، مثل فرِغ يفرَغ ، وعطِش يعطَش وقد أتى عليـه بعض الأفعال المضعفـة ، مثل: وَدِدْتُ، وَجَدِدْتُ، بمعنى: نِلْتَ.

ـ الباب الخامس: فَعُلَ يَفْعُلُ، ويأتي مما يدل على اكتساب خليقة ذات دوام مثـل: كَرُمَ يَكْـرُمُ، ولؤم يلؤم، وحسُن يحسُن. ويجوز تحويل أي باب من الأبواب السابقة إليه إذا أريد منه اكتساب خليقة، مثل: قَضُوَ الرجلُ أي: صار قاضياً. وأفعال هذا الباب ـ كما ترى ـ لازمة.

ـ الباب السادس فَعِلَ يَفْعِلُ: مثل حَسِب يَحْسِبُ، ونَعِم يَنْعِمُ، وهو قليل جداً في الفعل الصحيح، كثير في المعتل، مثل: وَثِقَ يَثِقُ.

* * *

هذا الذي قلناه هو الغالب الشائع إلا أننا نجد في العربية أحياناً ما يخرج على هذه الأبواب الستة، من ذلك قولهم: نَعِم، يَنْعُمُ، وفَضِلَ يَفْضُلُ، وحضِر يَحْضُرُ إذ ليس هناك باب تكسر فيه عين الماضي، وتضم عين المضارع.

ويرجع هذا عند اللغويين الثقات إلى تداخل لغات القبائل العربية فالفعل نَعِم، مضارعه: يَنْعَمُ، بفتح العين في المضارع، ويَنْعُمُ، ماضيه نَعُمَ، بضم العين في الماضي، إلّا أن اختلاط القبائل العربية أدى إلى انتقال لهجاتها وتداخلها، فنُتِج عن ذلك لهجة ثالثة أخذت كسر عين الماضي من قبيلة، وضم العين في المضارع من قبيلة أخرى.

على أن هذا الذي ذكرنا لا يعدو ما أثبتناه من الأفعال الصحيحة غير المعتلة كما لا يزيد في المعتلة على قولهم: مِتُّ أمات، ودِمْتُ أدوم. فالقبيلة التي تقول: متُّ أماتُ تأثرت لهجتها بالقبيلة التي تقول: مت أموت فتداخلت اللغتان، ونشأت عنهما لهجة ثالثة في مذين الفعلين[1]

ب ـ الرباعي المجرد

لهذا النوع من الأفعال صيغة واحدة ، هي فَعْلَل ، مثل دحرج وعسكر ، وزخرف. وقد نحتت العرب على هذه الصيغة أفعالاً خاصة من

---

(١) زعم ابن دريد أنها لغة الحجاز انظر كتابه الاشتقاق ص ٦٤

جمل يكثر استعمالها ، فقالت بَسْمَلَ الرجل ، أي قال بسم الله الرحمن الرحيم ، وقالت حَوْقَلَ ، أي قال لا حول ولا قوة إلا بالله

ولم يكتفوا بذلك بل ألحقوا به أفعالاً مزيدة ،[1] هي

١ ـ فَعْلَلَ نحو جَلْبَبَ ، وضَرْبَبَ ، وما شاكلهما ، فقد زيدت الباء الثانية ليلحق الفعل بوزن دحرج ، وإن لم يؤد، معنى فرعياً للفعل جلب أو الفعل ضرب ، كما هي الحال في الزيادة لغير الإلحاق

٢ ـ فَعْوَلَ مثل جَهْوَرَ صوته ، إذا رفعه ، وهو بمعنى جهر ، واشتقاقه من الجهرة زيدت الواو زيادة لفظية

٣ ـ فَوْعَلَ مثل حَوْقَلَ ، وهو غير الفعل المنحوت الذي مر بنا قبل قليل ، ولكنه مشتق على الأرجح من الحَقْلَة ، وهي ما بقي من نفايات التمر ، لأن قولهم حوقل الرجل ، يعني: كبر وضعف ، فصار كأنه خلا من مقومات الرجولة ، ولم يبق فيه إلاّ النفاية ، قال الراجز

يا قوم قَدْ حوقَلْتُ أو دنوت
وبعضُ حِيْقال الرجالِ الموتُ

٤ ـ فَعْيَلَ مثل شَرْيَفَ ، وهو من قولهم شريف الزرع ، إذا قطع شريافه وهو ورقه[2]

٥ ـ فَيْعَلَ مثل بَيْطَرَ ، وهو من البطر ، أي الشق في جلد أو غيره يقال بطر الجرح ، إذا شقه

٦ ـ فَعْنَلَ مثل قَلْنَسَه ، إذا ألبسه القلنسوة

٧ ـ فَعْلَى مثل سلقى ، إذا استلقى على ظهره

---

(١) مَرَّ بنا بحث خاص في الالحاق

(٢) في اللسان شرنف الزرع قطع شرنافه وليس فيه شريف وشرياف وفي التاج شريفه قطع شريافه

٢ ـ الفعل المزيد

يزاد في الفعل المجرد أحرف ليؤدي بها معاني فرعية إلى جانب معناه العام ، وذلك كما يلي

أ ـ الثلاثي المزيد فيه

تحافظ اللغة العربية على خصائصها في الأفعال المزيدة ، إذ تجعل الزيادة هنا مطردة في تأدية المعاني الفرعية

فللثلاثي المزيد فيه حرف أوزان ثلاثة هي

١ ـ أفْعَلَ مثل أكرم وأخرج
٢ ـ فَعّلَ مثل علّم ، وهذّب
٣ ـ فاعل مثل كاتب ، وناضل

وللثلاثي المزيد فيه حرفان خمسة أوزان ، هي

١ ـ انْفَعَلَ ، مثل انخدع ، وانكسر
٢ ـ افْتَعَلَ ، مثل احتدم ، والتطم
٣ ـ افعلّ ، مثل احمرّ ، واصفرّ
٤ ـ تفعّل ، مثل تعلّم ، وتكبّر
٥ ـ تفاعل ، مثل تباعد ، وتشاجر

وللثلاثي المزيد فيه ثلاثة أحرف أربعة أوزان ، هي

١ ـ اسْتَفْعَلَ مثل استغفر ، واستنجد
٨٢ فَعْوَعَلَ مثل اغدودن ، واعشوشب
٣ ـ افعالّ مثل احمارّ ، واخضارّ
٤ ـ افعوّلَ مثل اجلوّذ ، إذا أسرع

وهذه الصيغ ذات دلالات معنوية ، استقراها علماء الصرف من النصوص الفصيحة ، ومن أفواه الأعراب الذين تُرضى عربيتهم وهي على الشكل التالي

١ - معاني أَفْعَلَ

لهذه الصيغة معان تزيد على الستة إلى جانب استعمالها للتعدية فقد تعني الدخول في المكان أو الزمان ، كقولنا أَشْأَمَ إذا دخل الشآم ، وأعرق : إذا دخل العراق ، وأصبح إذا دخل الصباح ، وأمسى إذا دخل المساء ومن شواهد ذلك قول الأعشى في مديح المحلّق

أبا مِسْمَعٍ سار الذي قد فعلتُمُ
فأنجد أقوام به ثم أعرقوا

فقوله أنجد أقوام ، يعني أنهم دخلوا نجداً وأعرقوا دخلوا العراق . وهذا كثير .

وتعني هذه الصيغة أيضاً الصيرورة ، كقول العرب أَلْبَنَ الرجل ، إذا صار ذا لبن ، أفلس إذا صار ذا فلوس ، وتقول أزهر الروض ، إذا صار ذا زهر ، وأثمر الشجر إذا صار ذا ثمر ومنه قول لبيد بن ربيعة

فَعَلَا فروعُ الأيهُقَانِ وأَطْفَلَتْ
بالجلهتين ظِبَاؤها ونَعَامُهَا[1]

أي صارت الظباء والنعام ذات أطفال ، ومن ذلك أقحطت الأرض ، إذا صارت ذات قحط ، وأجرب الرجل ، إذا صار ذا إبلٍ جربى

---

(١) الايهقان : نبات ، والجهلتان جهتا الوادي وضفتاه

ومن معانيها أيضاً الدلالة على مصادفة المفعول به على صفة من الصفات فإذا قلت: رأيت الرجل فأبخلته، عنيت أنك صادفته بخيلاً ومن ذلك قول عمرو بن معد يكرب لمجاشع بن مسعود السلمي: «لله دركم يا بني سليم، سألناكم فما أبخلناكم، وقاتلناكم فما أجبناكم، وهاجيناكم فما أفحمناكم» أي: لم نجدكم بخلاء حين سألناكم، ولا جبناء حين قاتلناكم، ولا مفحمين حين هاجيناكم، ومن هذا المعنى قول الشاعر:

فأصممتُ عَمراً وأعميتُهُ ... عن الجود والمجد يوم الفخار

صادفته أصم وأعمى عن الجود والمجد، ومثله قول الأعشى

وقَصَّر ليله ليزوَّدا

فمضى وأخْلَفَ من قتيلة مَوْعِدا

أي: وجد موعد قتيلة مُخْلَفاً

ومن معانيها أيضاً التعريض، فإذا قلت: أبَعْتُ الشيء، عنيت أنك عرّضته للبيع. قال الأجدع بن مالك الهمداني

ورضيت آلاء الكميت، فمن يَبِعْ

فرساً، فليس جوادنا بمُباعِ(1)

أي: ليس جوادنا بمعرَّض للبيع.

وعلى هذا يكون الفرقُ واضحاً بين الفعلين: بعتُ، وأبعتُ، فإذا قلت: بعتُ الدار، عنيت أنها خرجت من يدك وصارت لغيرك. أما إذا قلت: أبعتُها، فإنك تريد أنها عُرِّضَتْ للبيع

---

(1) رضيت آلاء الكميت: رضيت خصاله وصفاته. والكميت:

وتدل هذه الصيغة أيضاً على الاستحقاق ، وذلك كقولك: أَحْصَدَ الزرع ، إذا استحق الحصاد

وتدل كذلك على السلب والإزالة ، كقولهم أشكيت فلاناً ، أي أزلت شكواه ، وتقول أعجمت الكتاب ، إذا أزلت عجمته

على أننا نجد هذه الصيغة في كثير من المواضع لا تؤدي غير المعنى الذي يؤديه الفعل المجرد ، فالفعل المزيد ، أسرى ، لا يختلف عن المجرد سرى ، يقول امرؤ القيس

سريتُ بهمْ حتى تكلَّ مَطيُّهُمْ وحتى الجيادُ ما يُقَدْنَ بأَرْسَانِ

وقال تعالى « سبحان الذي أسرى بعبدِه ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى » (الإسراء /١) ومثله في هذا الفعل أسقى ، فهو كالمجرد سقى من حيث المعنى ، كما ترى في قول لبيد بن ربيعة

سقى قومي بني بكرٍ وأسقى نُمَيْراً ، والقبائلَ من هلالِ[1]

ومثله أيضاً الفعل أسرع ، والفعل أبطأ ، فهما لا يختلفان عن الفعلين المجردين سَرُعَ وبَطُؤ

٢ ـ معاني فعّلَ

وهذه الصيغة لا تقل استعمالاً عن السابقة ، وهي مثلها تستعمل لجعل الفعل المجرد اللازم فعلاً مزيداً متعدياً ، أو لتزيد متعدياً ، في تعديه إن كان متعدياً في الأصل

أما معانيها فأهمها المبالغة والتكثير ، فإذا قلت طاف فلان في

(١) تأتي « اسقى » أحياناً بمعنى دعا له بالسقيا ، أو جعل له سقيا ، وليس بعيداً أن تكون في بيت لبيد على هذا المعنى

البلاد ، أديت معنى طبيعياً ، أما إذا قلت طوّف فلان في البلاد ، فإنك تشير إلى كثرة وقوع الطواف ومن ذلك قوله تعالى « وغلّقت الأبواب ، وقالت هَيْت لك » (يوسف / ٢٣)

وتقول كَسَرْتُ الحطب ، وقَطَعْتُ الشجر ، فإذا أردت التكثير والمبالغة حوّلت الفعل إلى هذه الصيغة فقلت كسّرت الحطب ، وقطّعت الشجر ، ومثل ذلك قولك جرّحتُ فلاناً ، إذا أكثرت فيه الجراح ، ولكنها تستعمل أحياناً من غير الدلالة على الكثرة ، مثل كلّمته ، وسوّيته ، وصبّحتُ المنزلَ[1]

ومن معانيها الشائعة **نسبة المفعول به إلى صفة من الصفات** ، كما يتضح لك في الحديث النبوي الشريف « من كفّر مسلماً فقد كفر » أي من نسب مسلماً إلى الكفر فقد كفر ، ومثل ذلك قولك جهّلت فلاناً ، أي نسبته إلى الجهل وفسّقته ، أي نسبته إلى الفسق ، وكذّبته ، أي نسبته إلى الكذب

وتستعمل أيضاً لتعبر عن **الإزالة** ، كأن تقول قشّرت التفاحة ، أي أزلت عنها قشرها ، وتقول قذّيت عين فلان ، إذا أزلت عنها القذى ، وقلّمت ظفري ، إذا أزلت عنه القلامة ، ومرّضت فلاناً ، إذا أزلت عنه مرضه

ومن معانيها القليلة أن تستعمل لتعبر عن **التوجّه إلى إحدى الجهتين**، الشرق والغرب كقولهم شرّقْت وغرّبْت ، من ذلك قول النبي ، ﷺ « لا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ، ولكن شرّقوا وغرّبوا »

---

(١) أنظر اصلاح المنطق ١٤٥

٣ ـ معاني فاعل :

وهذه صيغة أخرى للأفعال المزيدة بحرفٍ واحد ، تؤدي واحداً من المعاني التالية

الأول المشاركة أو المفاعلة ويعني هذا أن الفاعل والمفعول اشتركا في الحدث ، كأن تقول ماشيت صديقي فالصديق مفعول به من حيث الموقع الإعرابي ، ولكنه ـ إلى هذا ـ اشترك هو والفاعل في الحدث ، فهو لا يختلف في المعنى والواقع عن الفاعل من حيث القيام بالمشي وهذا المعنى كثير في هذه الصيغة ، من ذلك الأفعال جاذبته الحبلَ أو الحديثَ ، حاسيته الشرابَ أو الموت ـ كما يقول الشاعر ـ وساقيته ، وضاربته ، وسايرته ، وشاركته ، و .

والمعنى الثاني هو المبالغة والتكثير ، على غرار ما رأينا في الصيغة السابقة ، كقولهم ضاعفت الأجر ، أي كثرت أضعافه ، ويقال ناعمه الله ، أي أكثر النعمة له

وربما جاءت بمعنى « فَعَلَ » ، أي بمعنى الفعل الثلاثي المجرد ، كقولنا سافر فلان ، وناولته الكتاب

تلك هي معاني الأفعال الثلاثية المزيدة بحرف

فما المعاني المنوطة بالأفعال الثلاثية المزيد فيها حرفان ؟

١ ـ معاني انفعل

ليس لهذه الصيغة في العربية إلاّ معنى واحد ، هو المطاوعة وتؤدي في اللغة العربية معنى الفعل المبني للمجهول أحياناً

والتعبير عن المطاوعة في هذه الصيغة ينشطر إلى شطرين

أولهما مطاوعة الفعل الثلاثي المجرد ، والثاني مطاوعة المزيد فيه حرف إذا كان على وزن أفعل

على أنه يشترط في القسم الأول أن يكون الفعل علاجياً ، أي يدل على حركة حسية ، تقول قطعت الخيط فانقطع ، وكسرت الزجاج فانكسر ، وفتحت الباب فانفتح ، وهزمنا العدو فانهزم ، و . أما إذا كان الفعل غير علاجي فلا تأتي منه هذه الصيغة ، فأنت لا تقول علمت الأمر فانعلم ، وفهمت الدرس فانفهم ، لأن « علم » و« فهم » ليسا علاجيين

ولا يقف الأمر عند هذا الحد ، بل يتعداه إلى امتناع مجيء هذه الصيغة من بعض الأفعال العلاجية ، فأنت مثلاً لا تستعمل الفعل انطرد ، فلا تقول طردته فانطرد ، على حين تقول دحرته فاندحر وكذلك لا تقول أكلته فانأكل ، وشربته فانشرب ، وسقيته فانسقى ، وبهذا يكون التعبير قاصراً على السماع ، وليس قياسياً

وأما مجيء الصيغة مطاوعةً لـ « أفْعَلَ » فقليل ، وسماعي أيضاً ، من ذلك قولنا ، أطلقت العصفور فانطلق ، وأزعجت الرجل فانزعج

٢ ـ معاني افتعل

وهذه صيغة أخرى للثلاثي المزيد فيه حرفان ، ذات معان متعددة ، منها المطاوعة ولكنها تختلف في ذلك عن الصيغة السابقة فهي مثلاً تطاوع الفعل الثلاثي المجرد « فَعَلَ » سواء أكان علاجياً مثل جمعت الإبلَ فاجتمعت ، أم غير علاجي مثل غممته فاغتمَّ وكثيراً ما تغني عن « انفعل » فيما كانت فاؤه لاماً ، مثل لأمْتُ الجرح فالتأم ، أوراءً مثل رميت الكرة فارتمت ، أو واواً نحو : وصلت الحبل فاتصل ، أو نوناً مثل نفيت الأمر فانتفى ، أو ميماً مثل ملأت الدلو فامتلأ

وتختلف عنها كذلك في أنها تأتي ـ على قلة ـ مطاوعةً لما كان من الأفعال على صيغة « فعّل » ، مثل قرّبت البُعَداء ، فاقتربـوا ، ومثل سويته فاستوى

وهذه الصيغة لا تقتصر على معنى المطاوعة ، بل تتعداها إلى معان أخرى لعلها أكثر استعمالاً ، من ذلك معنى الاتخاذ ، تقـول امتطيت البحر ، أي اتخذته لنفسك مطيّةً وتقول اختتم الرجل ، أي اتخذ خاتماً

وهناك معنى آخر تفيده هذه الصيغة ، هو الجد والطلب ، فإذا قلت كسب الرجل المال عنيت أنه أصاب الكسب ونالـه أما إذا قلت اكتسب الرجل المال فإنك تعني أنه جد ودأب حتى وصل إلى الكسب بعد تهيئة أسبابه ، وبهذا يفهم قولـه تعالى « لا يكلف الله نفسـاً إلاّ وُسْعَها ، لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت » (البقرة ٢٨٦) أي عليها ما جدت في تحصيله من الآثام

ومن معـانيها أيضـاً إفادة المشـاركة والمفـاعلة تقـول اختصم الرجلان ، واختلفا ، واجتورا ، وازدوجا ، أي خاصم كل منهما الآخر ، وخالفه ، وجاوره ، وزاوجه

وتفيد الإظهار في بعض المواضع ، كقولك اعتذرت لفلان أي أظهرت له العذر ، وتقول احتج لخصمه بكذا ، إذا أظهر له الحجة وتقول اشتكى ، إذا أظهر الشكوى ، قال عنترة

في حَوْمَةِ الموتِ التي لا تشتكي غمـراتِهـا الأبـطالُ غيـر تغَمْغُمِ

ويذكر الصرفيون لهذه الصيغة معنى آخر هو المبالغـة، ويضربون له مثلاً الفعل « اقتدر » ويرونه بأنه المبالغة في القدرة

٥ ـ معاني تفعّل

تأتي هذه الصيغة للمطاوعة ، غير أنها تقتصر على مطاوعة « فعّل » ، مثل كسّرت الأقلام فتكسرت ، ونبهت الغافل فتنبّه ، وهذبته فتهذب ، وأدبته فتأدب ، وعلمته فتعلم

وتأتي كذلك لتفيد معنى **الاتخاذ** ، تقول توسدت التراب ، إذا اتخذته لنفسك وسادة ، وتقول تبنّيت فلاناً أو توخّيته ، إذا اتخذته ابناً أو أخاً

وتفيد معنى **التكلف والإظهار** ، تقول تصبرت وتجلدت ، أي أظهرتَ الصبر والجلد ، وتكلفتَ في ذلك ومن هذا قول عمر بن الخطاب من رسالة لأبي موسى الأشعري « ومن تخلّق للناس بما يعلم الله أنه ليس من نفسه ، شانه الله » فقوله تخلّقَ ، يعني أنه تكلف فأظهر ، يعني أنه تكلف فأظهر خلقاً ليس من طبعه وفطرته ، ومثله قول سالم بن وابصة

دعِ التخلّقَ يَبْعُدْ عنكَ أوله
إنّ التخلقَ يأتي دونه الخُلُقُ

معوله التخلق ، مصدر للفعل تخلق ، ومن ذلك قول حاتم الطائي

تحلّم عن الأدنَينَ واستبْقِ وُدَّهُمْ
ولن تستطيعَ الحِلْمَ حتى تحلّما

أي لن تكون حليماً بطبعك إلاّ إذا تكلفت الحلم وأظهرته ومنه أيضاً قول الراجز ، وهو العجاج

وقَيْسَ عَيْلانَ ومَن تَقَيّسا

أي من أظهر أنه من قيس عيلان

وتفيد هذه الصيغة ثلاثة معان أخرى غير ما ذكرناه ، هي

التجنب ، والتدريج ، والصيرورة ، فمن الأول قولك تحرّج الرجل ، إذا تجنب الحرج ، وتهجد إذا تجنّب الهجود ، وتأثّم ، إذا تجنب الإثم ومن الثاني قولك تجرعت الماء إذا شربت جرعة جرعة ، ومثله تحسيت الشراب ومن الثالث قولك تزوج فلان ، إذا صار زوجاً ، وتأيمت المرأة ، إذا صارت أيّماً

٦ـ معاني تفاعل

وهذه تفيد **المطاوعة** كغيرها من الصيغ التي مرت بنا ، ولكنها تقتصر على مطاوعة « فاعل » ، كقولك باعدته فتباعد

وتفيد كذلك **المشاركة** ، كقولهم تجاذبا الحديث ، وتخاصم الرجلان ، إذا تشاركا في مجاذبة الحديث والخصومة وهذا المعنى كثير في دلالة هذه الصيغة ، مثلاً تعانقا ، وتناوحا وتفاهما ، وتبادلا ، وتآزرا ، و . . .

ومن معانيها أيضاً **التظاهر** بالشيء ، تقول تجاهلني الصديق ، إذا أظهر جهله إياك وتقول : تغافل الناس عني إذا تظاهروا لك بالغفلة ومنه قول جزء بن ضرار :

تصامَمْتُهُ حتى أتاني يقينُهُ وأفزع منه مخطئ ومصيب

أي تظاهرت بالصمم

وتعني أحياناً التدريج ، يقال تزايد النهر ، إذا زاد شيئاً فشيئاً ، ويقال : تواردت الشياه ، إذا ورد بعضها بعد بعض

وننتقل بعد هذا إلى صيغة واحدة من صيغ الثلاثي المزيد فيه ثلاثة أحرف ، هي صيغة « استفعل » فما المعاني المنوطة بها ؟

٧ـ معاني استفعل

الواقع أن لهذه الصيغة معاني كثيرة ، منها **الطلب** ، ويكون طلباً حقيقة أو تقديراً نحو : استغفرت الله ، أي طلبت مغفرته طلباً حقاً ، ومثله استكتبت أخي ، أي طلبت كتابته وتقول استخرجت الوتدَ أي طلبت خروجه طلباً مجازياً ، ويعني هذا أنك لم تطلب حقيقة خروج الوتد ، لكن جهدك الذي بذلته في إخراجه يقدر تقديراً بالطلب ، ومنه الفعل يسترفد في قول طَرَفَةَ بن العبد

ولـسْـتُ بـحَـلّالِ الـتّـلاعِ مـخَـافَـةً
ولـكـن مـتـى يـسـتـرفِـد الـقـومُ أرْفِـدِ

فهو يعني يطلبون الرفد ، وهو العطاء

ومن معانيها **التحول والصيرورة** ، كقول العرب « إن البغاث بأرضنا يُسْتَنْسَر » أي أن ضعاف الطير ، وهي البغاث ، تحول في أرضنا إلى نسور ومثله قولهم « اسْتَنْوَقَ الجمل » أي صار الجمل ناقةً وكقولك استحجر الطين ، أي تحول إلى حجر

وتؤدي أحياناً معنى **المصادفة** ، كأن نقول رأيت فلاناً فاستقبحته أي صادفته قبيحاً ومثله رأيته فاستجملته ، أو استبخلته ، أو استكرمته وقد يتداخل هذا المعنى مع معنى قريب منه ، هو **الاعتقاد** ، كقولك إني لأستحسن رأي فلان وأستصوبه أي أعتقد حسنه وصوابه وكذلك لو قلت إني أستكرم فلاناً أو أستبخله

وهناك معنى آخر تفيده هذه الصيغة ، وهو **الاتخاذ** ، ولكنه قليل ،

من ذلك قولهم استلأم فلان ، أي اتخذ اللأمة ، وهي عدة الحرب ، كالدروع وغيرها وكقولهم استأميت فلانة ، أي اتخذتها أمة

وربما جاءت هذه الصيغة بالمعنى الذي يجيء به الفعل الثلاثي المجرد كالفعل استقر ، في قول الشاعر

وألقتْ عصاها واستقرّ بها النّوى
كما قرَّ عيناً بالإيابِ المسافرُ

ب ـ الرباعي المزيد فيه

من طبيعة العربية وخصائصها ألا تزيد الكلمة فيها على ستة أحرف[1]، ومن هنا رأينا الفعل الثلاثي المجرد يقبل الزيادة التي تبلغ ثلاثة أحرف ، وسنجد أن الفعل الرباعي المجرد لا يقبل في الزيادة ما زاد على حرفين ، لئلّا يتعدى في أصوله الأحرف الستة

١ ـ الرباعي المزيد فيه حرف واحد

يزاد في الرباعي المجرد حرف واحد ، فيصير على وزن تَفَعْلَلَ وهو مطاوع للصيغة « فعلل » التي للرباعي المجرد ، تقول دحرجت العربة فتدحرجت ، وسربلته فتسربل

على أن لهذه الصيغة ملحقات تبلغ الأربعة في عدها ، هي

أ ـ تَفَعْوَلَ مثل تَرَهْوَكَ ، والتّرَهْوُكُ الضعف في المشي والتموج فيه وأصل المادة من الرّهْكة ، وهي الضعف ، يقال أرى فيه رهكة ، أي ضعفاً

ب ـ تَفَوْعَلَ: مثل تَجَوْرَبَ ، إذا لبس الجراب ، وتكوثر ، إذا كثر ، قال حسان بن ناشبة

---

(١) باستثناء الضمائر وأمثالها من العلامات أو المورفيمات

أَبَــوْا أن يُــبــيــحُــوا جــارَهُــمْ لِــعــدوِّهِــمْ
وقــد ثــارَ نقــعُ الـمـوتِ حتى تـكَـوْثـرا

جـ ـ تَفَيْعَلَ مثل تشيطن ، إذا فعل الشيطان وتشبه به

د ـ تَمَفْعَلَ مثل تمسكن وتمدرع وتمندل ، إذا تشبه بالمساكين ، ولبس الدرع واتخذ المنديل

وهذه الأفعال الثلاثة مما تَوَهَّمَ فيها العرب أصالة الميم ، وكان الوجه فيها أن يقال تسكّن ، وتدرّع ، وتندّل

٢ ـ الرباعي المزيد فيه حرفان :

ويزاد في الرباعي المجرد حرفان ، فيكون على أحد وزنين ، هما

أ ـ افْعَنْلَلَ وهو مطاوع فَعْلَلَ ، يقال حرجمت الإبل فاحرنجمت أي جمعتها فاجتمعت ومثله في المعنى والوزن قولهم عرزمتها فاعرنزمت وفربعتها فاقرنبعت

ولهذه الصيغة ما يلحق بها ، كالفعل اقْعَنْسَسَ ، إذا تأخر ورجع ، ولم تدغم السين بالسين لأن الفعل ملحق بوزن احرنجم

ويلحق بها كذلك الفعلان احرنبى ، واسلنقى ، ووزنهما افعنلى ، ومعناهما استلقى على ظهره ، وقد يعني الأول تهيأ للغضب والشر

ب ـ افْعَلَلّ وهذا هو الوزن الثاني للرباعي المزيد بحرفين ، مثل اطمأنّ ، واقشعرّ ، وادلهمّ الليلُ ، إذا اشتد سواده ، واسطرّت الناقة ، إذا أسرعت في مشيها وامتدت

أفعال المطاوعة

ولا بد من أن نختم كلامنا على معاني الصيغ بالحديث عن أفعال المطاوعة فقد رأيت عدداً غير قليل منها يدل هذه الدلالة

والمطاوعةهي «أن يدل أحد الفعلين على تأثير، ويدل الآخر على قبول فاعله لذلك التأثير»[1]

ويرى الصرفيون أن الأصل في هذا الباب هو صيغة «انْفَعَلَ»، ولكن قد يأتي في غيرها ليحمل هذه الدلالة، كالصيغ افْتَعَلَ، وتفاعل، وتفعّل من مزيد الثلاثي، وتفعلل، وافعنلل، من مزيد الرباعي

على أنه لا يُشترط أن يكون الفعل المطاوع لغيره مزيداً، فقد يكون ثلاثياً مجرداً، كقولك ألبسته فلبس، وأخرجته فخرج، فالفعلان لبس، وخرج، دل كل منهما على قبول فاعله لتأثير الفعل الذي قَبلَهُ

ويبدو لك من هذه الأمثلة أن الفعلين في المطاوعة متلاقيان في الأصول، إلّا أننا في بعض الأحيان نجد اللغة تستغني عن أحد الفعلين بما يرادفه، من ذلك أن العرب يقولون طردته فذهب وأعطيته فأخذ، فالفعل ذهب حل محل الفعل المطاوع: انطرد، أو اطّرد[2] والفعل أخذ، أيضاً حل محل الفعل انعطى، أو عطا[3]، وليس لهذه الظاهرة غير إيثار الخفة، فإن العرب وجدوا ذهب، وأخذ، أيسر عليهم من الفعلين القياسيين، ويؤديان المعنى نفسه، فاستغنوا بهما عنهما

---

(١) انظر مغني اللبيب لابن هشام (دمشق) ٥٧٥

(٢) انظر: كتاب سيبويه ٢ ٢٣٨

(٣) انظر كتاب المبرد: المقتضب ٢ ١٠٤

وثمة ظاهرة أخرى تتعلق بعلم النحو ، فالفعل المطاوع يقل عن الفعل الذي يطاوعه في التعدية ، فإن كان متعدياً إلى اثنين تعدى إلى واحد ، وإن كان متعدياً إلى واحد جاء لازماً ، كما يوضح لك المثالان

- علّمتُهُ الدرس فتعلمه
- خدعتُ العدوَّ فانخدع

٣ ـ الفعل المتصرف

اشتقت الأفعال من المصادر والأسماء الجامدة لتؤدي أغراضاً تعجز عن أدائها مصادرها وأسماؤها، فالمصدر ـ كما سوف نعرف ـ يدل على حدثٍ ، كالضرب والقتل والمشي ولكنه لا يستطيع أن يقيد هذا الحدث بزمان خاص ، ولا أن يدل على معانٍ أسلوبية كالأمر والنهي ، وكذلك لا يدل الاسم الجامد إلا على مسماه دون تقييد أيضاً ، كالتراب والبحر واليد ولهذا كان لا بد للغة من أن تبتدع ما يسد عجز المصدر والأسماء في الأداء ، فأتت بالأفعال وهي عبارة عن صيغ أو صور لفظية Forms تدل على ما لا يدل عليه المصدر أو الاسم الجامد

وتفصيل ذلك أن الفعل يدل على الحدث الذي يدل عليه مصدره ، لأن مادة المصدر تبقى فيه محافظة على نسقها ، ثم تأتي الصيغ المتنوعة ، وهي

فَعِلَ ـ يَفْعل ـ إفْعل

ليدل كل منها على زمان خاص فـ « الضَرْبُ » مصدر يتكوّن من مادةٍ صوتية هي بحسب نسقها « ضَ رْ بٌ » ويدل بها على الحدث من دون قيد زماني، فإذا صغنا منها «فَعَلَ ← ضرب» أكسبتها الصيغة دلالة جديدة مع الدلالة على الحدث هي: الزمان الماضي، وإذا صغناها على «يفعل ← يضرب» صارت تدل على أن الضرب يقع في لحظة التكلم، أو سيقع بعدها، وإذا صغناها على «افْعِلْ ← اضربْ» دلت على أن الضرب سيقع بعد التكلم.

وهذا يدل على أن الفعل يدل على الحدث بلفظه ، أي بـالمادة الصوتية التي هي حروف مصدره ، أو حروف اسمه الذي اشتق منه ، ويدل على الزمان بصيغته فالصيغة « فَعَلَ » ومزيدتهـا تدل على الماضي ، سواء أكانت بالمادة الصوتية السابقة « ض ر ب » أم بغيرها مثل ق ط ع . و ص ل م س ح ف هـ م والصيغة « يَفْعلُ » ومزيداتها تدل على الحاضر أو المستقبل ، وتدل الصيغة « افْعلْ » على المستقبل فحسب

يضاف إلى هذا أن الفعل المتصرف يمكن أن يبنى للمجهول إذا كان تاماً ، وذلك بتغيير يسير نُجريه في حركات بعض حروفه ، فإن كان ماضياً ضُمَّ أولُه وكسر ما قبل آخره، مثل: عُلِمَ، تُقُوتِلَ، وإن كان مضارعاً ضُم أوله وفتح ما قبل آخره ، مثل يُعلَم ، ويُتقاتَلُ وثمة تفصيلات أخرى سوف نمر بك بعد قليل

ومن خصائص الفعل المتصرف أنه يدخل في أساليب يدل فيها على النهي والأمر ، كأن تباشره « لا » الناهية ، فيقال مثلاً لا تكتُبْ ، ولا تقرأ أو تباشره لام الأمر مثل ليكتبْ فلانٌ وليقرأ

ومن الممكن أيضاً أن نولـد من الصيغة الفعليـة المتصرفـة صيغا أخرى ، إذا كان فعلاً تاماً ، وذلك بـزيادة أحـرف جديـدة إليها ، فمن « فَعَلَ » نصوغ أفعلَ ، وفعَّل ، وفاعلَ ، وغيرها من الصيغ التي مرت بك

وإلى جانب ذلك يمكن أن نشتق من الصيغ الفعلية المتصرفة - أو من مصدرها - أسماءً قياسية ذات صيغ تدل على معانٍ صرفية تضاف إلى الجذر ، كالصيغ فاعل ، ومفعول ، وفعلان ، وفعِلٌ وفعول ، وفعيل ، وأفعل ، و .

وليكن الفعل (علم) نموذجاً للفعل المتصرف ، وإليك تصريفه ؛
- صيغه المجردة علِمَ ، يَعْلَمُ ، اعلَمْ
- بناؤه للمجهول عُلِمَ، يُعْلَمُ
- النهي والأمر لا تعلَمْ ، ليعلمْ أخوك
- صيغه المزيدة أَعْلَمَ ، عالمَ ، علَّمَ ، تعلَّمَ ، تَعالَمَ ، استعلم مع المضارع والأمر من كل منها
- المشتقات عالمٌ ، معلومٌ ، عليم ، علاَّم ، عَلاَّمة ، أعلمُ منه ، مَعْلَمٌ ، مُعْلِمٌ ، مُعَلِّمٌ ، مُعالِمٌ ، متعلّم ، متعالم ، مستعلم ، الخ

والأفعال المتصرفة هي الكثيرة الغالبة على كلمات اللغة العربية ، ولكن بعضها ضعيف التصرف ، فلا تأتي منه الصيغ الثلاث ، ولا يشتقُّ منه أو من مصدره بعض المشتقات ، وذلك كما يبين لك من الجدول التالي

الماضي	المضارع	الأمر	أسلوب النهي	أسلوب الأمر	الصيغ المزيدة	المشتقات
	يَدَعُ	دَعْ	لا تدعْ	ليدعْ	أودع استودع	
	يذر	ذر	لا تذرْ	ليذرْ		
كاد	يكاد					كائد
أوشك	يوشك					موشك
ما زال	ما يزال					
ما فتىء	ما يفتأ					

أما « يدع » فلم يستعمل منه الماضي إلا في نصوص قليلة تبلغ حد الندرة ، ولعله مما انقرض على الأيام ، من ذلك ما جاء في الحديث النبوي « دعوا الحبشة ما ودعوكم» ومثله الحديث الآخر « يا عائشة إن شر الناس منزلةً يوم القيامةِ من وَدَعَهُ الناسُ اتقاءَ فحشه »وكقراءة بعضهم « ما وَدَعَكَ ربك وما قلى » (الضحى ٣) وقد أغنى عنه ـ فيما يبدو ـ الفعل المرادف له تَرَكَ

وأما (يَذَرُ) بمعنى يتركُ فلم يأتِ منه الماضي أيضاً وإنما قيل وَذَرَ اللحم ، بمعنى قطعه وقد أغنى عنه في المعنى الأول الفعل تَرَكَ أيضاً

ويقال لمثل هذه الأفعال أفعالٌ ناقصة التصرف

١ ـ دلالة الفعل المتصرف على الزمان :

في الحديث عن دلالة صيغ الفغل العربي على الزمان لا بد لنا من أن نذكر أن « لحظة التكلم » هي المقياس الذي اتخذه اللغويون العرب لتحديد الماضي والحاضر والمستقبل فالحدث الذي يَحْصُل فيها يقال له الحاضر ، وما تقدم عليها يسمى الماضي ، وما يليها يسمى المستقبل

ومن الأهمية بمكان أن نَفْرُقَ بين الدلالة الصرفية والدلالة النحوية السياقية على الزمان ، فلا نخلط بينهما ، ذلك أن الصيغ فَعَلَ ، وفاعلَ ، وتفاعَلَ وأمثالها تدل على الماضي دلالة صرفية ، إلا أنها قد تدخل في عبارات من التركيب النحوي تفقِد فيها هذه الدلالة ، وتدل عل زمانٍ مغايرٍ ، كالحال أو الاستقبال وكذلك الصيغ يفعل ، ويفتعل ، ويتفاعَلُ ، وأضرابها تدل على الحال ، وتدل اِفْعلْ، ومزايدتها على المستقبل، دون غيره.

إلا أن الدلالة الصرفية هذه عمومية ، فالزمان الماضي يبدأ قبل التكلم بثوانٍ ، ويمتد في أعماق التاريخ إلى ما لا نهاية ، ومثل ذلك المستقبل ومن ههنا تأتي الدلالة النحوية التركيبية لتحدد بوسائل لفظية أو بعلاقات خاصة بين الكلمات زمناً أكثر دقة وتحديداً قد يكون ماضياً قريباً ، وقد يكون ماضياً بعيداً ، قد يكون مستقبلاً دانياً من الحاضر ، وقد يكون نائياً عنه ، بل قد يُحيلُ دلالة (فعل) وأضرابها من الماضي إلى المستقبل أو الحاضر[1]

وهذا لا يعني أن صيغ الفعل العربي عديمةُ الدلالة على الزمان ـ كما توهم بعض الباحثين ـ بل يعني بوضوح أن الدلالة النحوية السياقية تطغى أحياناً على الدلالة الصرفية ليس غير .

على أن هذا التقسيم الثلاثي للزمان ليس موضع إجماع من النحويين ، بَلْهَ المناطقة ، فقد ذهب بعضهم إلى إلغاء الحاضر[2] ، لأنه لا وجود له في الواقع ، إذ ليس ثمة إلا زمنان ماضٍ ومستقبل ، وعلى الرغم مما في هذا التصور من دقة النظر نرى المعيار الذي وافق عليه جمهور اللغويين أقرب إلى النفس والقبول

يضاف إلى ذلك أن بعض النحويين كابن الحاجب[3] ، وكثيراً من علماء الأصول أنكروا أن يكون لفعل الأمر دلالة صرفية على الزمان، وذهب بعضهم إلى أن صيغة «اِفْعَلْ» لا تدل عليه دلالة (فَعَلَ) و(يَفْعلُ) بل إن دلالتها على الزمان لزومية لا صرفية، أي أن الزمان مدلول عليه بالطلب، لأنه لازم له[4].

ولو صح هذا الزعمُ لوجب القولُ بزوال دلالة (يفعل) على الزمان أيضاً حين تسبق بأداة الأمر ، وهي اللام ، أو بأداة النهي وهي (لا)

(١) أنظر كتابنا الواضح في النحو والصرف قسم النحو . ص ٦٨ الطبعة الثالثة
(٢) أنظر : ابن بابشاذ . شرح المقدمة المحسبة ١/١٩٤
(٣) وافق ابن الحاجب النحاة في كافيته ، وخالفهم في مختصره في الأصول.
(٤) أنظر البحث النحوي عند الأصوليين ص ١٥٦

٢ ـ البناء للمجهول :

ومن خصائص الفعل المتصرف أن يبنى للمجهول ، وحينئذٍ تحصل مجموعة تحولات صرفية ونحوية أما الأولى فتخص لفظ الفعل ، وأما الثانية فتخص عناصر التركيب وعلاقاته وإعرابه ، وما بنا حاجة هنا إلى الحديث عن التحولات النحوية ، أما التحولات الصرفية فدونك بيانها

آـ الماضي المبني للمجهول :

لعل أقرب السبل لعرض التحولات اللفظية التي تطرأ على الفعل الماضي من جراء بنائه للمجهول أن نقسمه قسمين:

ـ ما كانت بنيته اللفظية مكونة من ثلاثة أحرف أو أربعة ، سواء أكان مجرداً أم مزيداً

ـ وما كانت بنيته اللفظية مكونة من خمسة أحرف أو ستة

فإن كان من القسم الأول ضم أوله وكسر ما قبل آخره ، مثل عُلِمَ ، وقُضِي ، وغُزِيَ ومثل زُخْرِفَ ، وأُعْلِمَ ، وعُرِّيَ ، وغُودِرَ .

وقد تعرض له عوارض صوتية تحول دون ظهور الكسرة ، أو تنقلها إلى حرف سابق ، وذلك إذا كان الفعل مضعّفاً ، مثل مَدَّ ، وأَمَدَّ . ففي البناء للمجهول يصيران مُدَّ ، وأُمِـدَّ . ومثلهما سُـدَّ ، وعُدَّ ، ورُدَّ ، وأُعِدَّ ، وأُجِدَّ وإذا زال التضعيف ظهرت الكسرة في موضعها من الفعل ، مثل شُدِدْتُ ، وأُمْدِدْتُ

وإذا كان الحرف الذي قبل الآخر ألفاً ، مثل : قال ، وباع ، وأقام ، وأصابَ ، قلبت ألفه ياءً مكسوراً ما قبلها ، فيقال : قيل ، وبيع[1] ، وأُقيم ، وأُصيبَ .

---

(١) كان يقال أيضاً في اللهجات القديمة : بُوع وقُول . أنظر : ابن الحاجب . شرح الوافية نظم الكافية . ص : ٣٥٨ـ ٣٥٩ تحقيق د . موسى علوان . طبع النجف : ١٤٠٠ ـ ١٩٨٠

وإذا كان الفعل الثلاثي على مثال رام يروم ، وباع يبيعُ ، واتصل به ضمير الرفع ، ضم في البناء للمعلوم أوله إن كان واوياً ، وكسر إن كان يائياً ، مثل رُمْتُ ، وبِعْتُ أما في البناء للمجهول فتعكس الصورة ، فيضم أول اليائي بُعْتُ ، ويكسر أول الواوي رِمْتُ ليكون ذلك قيمة خلافية يُعرف بها المبني للمجهول من المبني للمعلوم

وإن كان الفعل الماضي على صيغة فاعَلَ ، مثل قاتل ، وغادر ، وناضَلَ ، قلبت الألف واواً ، فيقال قوتِلَ ، وغُودِرَ ، ونُوضِلَ

وحين يكون الفعل من القسم الثاني ، أي مكوّناً من خمسة أحرف أو ستة ، فلا بد له من أن يكون مبدوءاً بهمزة وصل ، مثل احترمَ ، واستغفر أو بتاء زائدة مثل تعلَّمَ ، وتوقّف فإن كان مبدوءاً بهمزة وصل ضم أوله وثالثه ، وكسر ما قبل آخره ، مثل أُحْتُرِمَ ، أُستُغفِرَ ، أستُعْدي ، أستُزِير ، أسْتُبيح[1] وإن كان مبدوءاً بالتاء ضم أوله وثانيه ، مثل تُعُلِّمَ ، وتُوُقف ، وتُطُلِع ، وتُبُدِل ، إلا إذا كان خماسي التكوين ، وكان ما قبل آخره ألفاً ، فحينئذٍ تقلب ألفه ياءً ، ويكسر ما قبلها للتجانس الصوتي ، فيُحال بذلك دون ضم ثالثه ، مثل اقتادَ ، وابتاع ، ففي البناء للمجهول نقول أقْتيدَ ، أُبْتِيعَ

ب ـ المضارع المبني للمجهول

أما المضارع فأسهل تصريفاً في البناء للمجهول ، إذ يضم أوله ويفتح ما قبل آخره ، مثل يُخْدَعُ ، ويُقَلَّبُ ، ويُستَخدَمُ ، ويُقال ، ويُباعُ ويظهر لك في الفعلين الأخيرين أن الإعلال حال دون ظهور الفتحة ، وكذلك ينقل التضعيف هذه الفتحة إلى ما قبله من الأحرف ، مثل يُشَدُّ ، ويُشتَدُّ ، ويُعَدُّ ، ويُعْتَدُّ

---

(١) قلبت الألف المنقلبة في الماضي عن الواو ياءً ، والأصل أسْتُزِور ، وأُسْتُبوِحَ

٣ـ توكيده بالنون

آ ـ ما نون التوكيد وما وظيفتها

نون التوكيد لاحقة من لواحق الكلمات العربية ، كألف المثنى واو الجمع ونون التنوين وتاء التأنيث وهي نوعان مُثَقَّلة مفتوحة كما في « ولا تحسَبَنَّ الله غافلاً عما يعمل الظالمون » (إبراهيم ٤٢) ومخففة ساكنة كالتنوين ، كما في قول الشاعر

ألا لا يجهلَنْ أحدٌ علينا فنجهلَ فوق جهل الجاهلينا

وما دامت نون التوكيد لاحقة Suffix فلا بد لَها من دلالة صرفية ، وواضح من تسميتها أنها تدل على التوكيد

وقد ذهب بعض الباحثين إلى أنها تدل على المستقبل أيضاً، لأنه رآها لا تباشر الفعل الدال على الماضي ولا على الحاضر ، وليس في هذا ما يدل على صحة مذهبه ، والدليل على ذلك من وجهين

ـ الأول أنها إذا حذفت من الكلام لا يزول من الفعل معنى الاستقبال ، مثل

ـ هل أرينَّكَ ← هل أراكَ ؟
ـ إذهبنَّ ← إذهبْ

ـ والثاني أنها يجوز أن تدخل على الفعل الماضي في حالين من حالاته أن يكون للدعاء مثل دَامَنَّ سعدُك وطالنَّ عمرك وكثرنَّ مالك وأن يقع في حيز الشرط لقول النبي ﷺ « فإما أدركنَّ أحدكم الدجال » والمعروف أن الماضي إذاكان للدعاء كان للمستقبل ، دخلته نون التوكيد أو لم تدخله وكذلك تخلصه أداة الشرط للمستقبل من دون نون

ب ـ الأفعال التي تؤكد

ولا نرى بدأً من استيفاء هذه الفِقْرة من البحث ، ولو بإيجاز ، وإن كان قسم كبير منها ينتمي إلى علم التركيب النحوي لا إلى علم الصرف ، ذلك أن توكيد بعض الأفعال وامتناع غيره تفرضهما طبيعة التراكيب والدلالات النحوية

● أما فعل الأمر فيؤكد جوازاً ، لأنه يدل على الطلب من حيث الأسلوب ، ويدل على المستقبل من حيث الصيغة ، فكما يجوزَ أن تقول اعملْ ، واذهبْ ، واطرحْ يجوز أن تقول اعلَمنَّ ، واذهَبنَّ ، واطرَحَنَّ .

● وأما الفعل الماضي فلا يؤكد إلا في حالين ـ كما مر بنا ـ هما أن يكون للدعاء ، أو أن يكون في حيز الشرط ، فعلاً أو جواباً ؛ وذلك ليكون دالاً على المستقبل

● أما الفعل المضارع فلتوكيده ثلاث حالات جواز ، ووجوب ، وامتناع

إنه يؤكد جوازاً إذا وقع بعد أداة طلب ، كأدوات النهي ، والأمر ، والاستفهام ، والتمني ، والترجي ، والعرض

ـ لا تذهبَنَّ ، ليذهَبَنَّ ، هل تذهَبَنَّ ، ليتك تذهبَنَّ ، الخ
ـ لا تذهب ، ليذهب ، هل تذهبُ ، ليتك تذهبُ ، الخ

ويؤكد جوازاً أيضاً إذا كان في حيز الشرط ، وهذا كثير جداً ، ولا سيما حين تكون أداة الشرط « إنْ » وبعدها « ما » الزائدة ، مثل

ـ « وإما ينزِغَنَّكَ من الشيطانِ نَـزْغٌ فاستعـذْ بالله » (الأعـراف ٢٠٠)

ـ « إما يبلغَنَّ عندَك الكِبَرَ أحدُهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف » (الإسراء ٢٣)

« فإمّا تَرَيِنَّ من البشر أحداً فقولي إني نذرت للرحمن صوماً »
(مريم ٢٦)

وسمع توكيده بعد أداة النفي ، كما في قوله تعالى « واتقوا فتنةً لا تصيبنَّ الذين ظلموا منكم خاصة[1] » (الأنفال ٢٥)

ويؤكد وجوباً إذا كان

- جواباً للقسم.
- مثبتاً غير منفي
- دالاً على المستقبل
- اتصلت به اللام من دون فاصل

كما في قوله تعالى ﴿ تالله لأكيدَنَّ أصنامكم ﴾ (الأنبياء ٥٧)

ويمتنع توكيده إذا لم تتوافر له الشروط السابقة كلها ، كما ترى في هذه الأمثلة

- والله لا يذهب شيخي باطلاً ← منفي
- ﴿ ولئن مُتم أو قتلتم لإلى الله تحشرون ﴾ ← فصل بينه وبين اللام
- إنك لتحسن إلى المحتاج ←لم يقع جواباً لقسم

وهكذا

ج ـ طرائق التوكيد

تختلف أساليب التوكيد باختلاف بنية الفعل المؤكد ، واختلاف الضمائر التي تتصل به ، وذلك كما يلي

---

(١) هناك آراء أخرى . انظر في ذلك ابن هشام مغني اللبيب مبحث « لا »

١ ـ توكيد الفعل الصحيح الآخر

يشمل هذا القسم مجموعة من الأفعال ، بعضها صحيح ، وبعضها معتل ، وهي السالم ، والمهموز ، والمضعف ، والمثال ، والأجوف ، إذ الهم أن تكون لام الفعل صحيحة.

هذه الزمرة من الأفعال تخضع لنظام واحد ، هو أن يبنى الفعل على الفتح ، مثل

ـ لا تذهبَنَّ ، لا تتوضأَنَّ ، لا تَعُدَّنَّ
ـ لا تَعِدَنَّ ، لا ترومَنَّ ، لا تهيمَنَّ
ـ إعْلَمْنَّ ، إقرأنَّ ، مُدَّنَّ
ـ عِدَنَّ ، قولَنَّ ، بيعَنَّ

ولعلك لاحظت أن ياء الأجوف يبيع ، بع ، وواوه يقول ، قل عادتا بعد أن زال التقاء الساكنين الذي أدى إلى حذفهما قبل دخول النون

هذا إذا كان الفعل مجرداً من ألف الاثنين وواو الجماعة وياء المؤنثة المخاطبة ونون النسوة فإذا اتصل به أحدها كان له حكم آخر

فإذا اتصلت به ألف الاثنين مثل يكتبان حذفت من المضارع النون التي هي علامة الرفع ، ثم أُوصل بنون التوكيد . وإن كان أمراً مثل أُكْتبا ، لحقت به نون التوكيد مباشرة ، وفي هذه الحال لا بد من أن تكون نون التوكيد ثقيلة ، إذ لا تستخدم هنا النون الخفيفة[١] ، وذلك لئلا يلتقي ساكنان نون التوكيد ، وألف الاثنين ، ولا بد أيضاً أن تكون مكسورةً لا مفتوحة ، مثل

ـ ليكتبـانّ ، اكتبانٍّ ليَصِـلاَنٍّ ، صِلانٍّ ليقـولانٍّ ، قولانٍّ وإذا

---

(١) أجاز ذلك بعض القدماء انظر : سيبويه ٥٢٧/٣ والخصائص ٩٢/١

اتصلت به واو الجماعة حذفت نون الرفع تخفيفاً أيضاً ، لئلا تتوالى ثلاث نونات وفي هذه الحال يلتقي ساكنان ، هما واو الجماعة وأولى نوني التوكيد ، إذا كانت ثقيلة ، وإذا كانت خفيفة كانت ساكنة أيضاً ، فتحذف واو الجماعة ، وتبقى الضمة دليلاً عليها ، وذلك كما يوضح لك المثال التالي

- تكتمون + نَّ ← توالت ثلاث نونات ، فحذفت نون الرفع
- تكتمو + نَّ ← التقى ساكنان واو الجماعة وأولى نوني التوكيد
- تكتُمُنَّ ← حذفت واو الجماعة لالتقا الساكنين

ومثل ذلك أكتُمُنَّ ، واقرأُنَّ ، وصِلُنَّ ، وشدُّن

وإذا كان الفاعل **ياء المخاطبة** حصلت إجراءات قريبة من تلك ، إذ تحذف نون الرفع من المضارع إذا لم يكن مجزوماً ، وتحذف ياء المخاطبة لالتقاء الساكنين ، وتبقى الكسرة دليلاً عليها ، وكذلك يحصل في توكيد الأمر تقريباً ، يقال لا تذهبِنَّ ، وهل تقرئِنَّ، واقرئِنَّ.

أما إذا كان الفاعل **نون النسوة** مثل: يعملن ، واعملنَ ، فإننا نضيف ألفاً بعدها ، ثم ندخل نون التوكيد مثقلةً مكسورة ، كما نفعل في المثنى تماماً ، نقول هل يعملنانِّ ، واعْملنانِّ هل يقلنانِّ وقلنانِّ لا تمدُدْنانِّ وامدُدْنانِّ وفي هذه الحال تحذف عين الأجوف لالتقاء الساكنين ، ويفك إدغام المضعف للسبب نفسه

٢ ـ توكيد الفعل المعتل اللام

وتجري تغييرات صوتية مشابهة فيما كان معتل اللام ، وهذا يختلف بين ما كانت لامه واواً أو ياءً أو ألفاً منقلبة عن واحد منهما

١ ـ فالواوي اللام مثل يدعو ، ويدنو ، ويرنو ، لا يطرأ عليه من

التغيير غير بنائه على الفتح ، وإضافة نون التوكيد حين يكون فاعله مفرداً ، مثل لا تدعوَنَّ ، وهل ترنوَنَّ ، وتدنوَنَّ

أما إذا كان فاعلَه ألف الاثنين فيقال لا تَر نوانِّ وادنوانِّ وإذا كان فاعله واو الجماعة حذفت لامه وواو الجماعة معاً لالتقاء الساكنين ، مثل لا تدْعُنَّ ، وادعُنَّ وكذلك تحذف نون الرفع كما حذفت مع الصحيح اللام.

وإذا كان فاعله ياء المخاطبة حذفت ياء المخاطبة واللام ونون الرفع أيضاً ، وبقيت الكسرة دليلاً على الياء ، مثل لا تَدْعِنَّ ، وادعِن.

ويقال إذا كان الفاعل نون النسوة لا تدعونانِّ ، وادعونـانِّ إذ ترجع الواو لزوال التقاء الساكنين ، وهي واو العلة ، ولامتناع حذفها للجزم في المضارع والبناء في الأمر لدخول بنون النسوة

٢ ـ واليائي اللام يشبه الواوي إلى حد كبير ، وذلك كما ترى في هذه الأمثلة :

ـ هل تقضيَنَّ واقضيَنَّ ← بني على الفتح وأضيفت نون التوكيد
ـ هل تقضيانِّ واقضيانِّ ← حذفت نون الإعراب ، وأضيفت نـون التوكيد مثقلة مكسورة
ـ هل تقضيانِّ إقضينانِّ ← أضيفت ألف بعد نون النسوة ، ثم جيء بنون التوكيد مثقلة مكسورة
ـ هل تقضُنَّ واقضُنَّ ← حذفت واو الجماعة ، وياء العلة ، ونون الرفع من انمضارع
ـ هل تَقْضَيَنَّ واقضينَّ ← حذفت ياء المخاطبة وياء العلة ونون لرفع من المضارع .

٣ ـ وإن كانت لام الفعل ألفاً حصلت الإجراءات التالية:

- لا تخشَيَنَّ اخشَيَنَّ ← رجعت الألف إلى أصلها اليائي، وبني الفعل على الفتح، وأضيفت نون التوكيد
- لا تخشُونَّ اخشُونَّ ← حذفت الألف، وبقيت واو الجماعة، وضمت للتخلص من التقاء الساكنين، وحذفت نون الإعراب للجزم
- لا تخشَيِنَّ اخشَيِنَّ ← الإجراء نفسه، باستثناء كسر ياء المخاطبة
- لا تخشيانِّ اخشيانِّ ← حذفت نون الإعراب للحزم، وأضيفت نون مثقلة مكسورة
- لا تخشْينانِّ اخشينانِّ ← أضيفت ألف بعد نون النسوة، ثم أضيفت نون التوكيد مثقلة مكسورة

٤ - الفعل الجامد

آ- لماذا يجمدُ بعضُ الأفعال

يمس التطور كلمات اللغة كما يمس الكائنات العضوية الحية ، فقد يغير دلالتها ، وقد ينقلها من شيء إلى شيء آخر يشبهه أو يمت إليه بصلة ، وليس من اللازم أن ينقرض المعنى القديم إذا جدَّ للكلمة معنىً ما ، بل كثيراً ما يتعايش المعنيان معاً ، وحينئذٍ لا يفرق بينهما إلا سياق الكلام

ومن ههنا تنشأ الأفعال الجامدة في اللغة العربية إنها تنجم من تطور الدلالة في بعض الأفعال المتصرفة ، فيبقى المعنى القديم ويظل الفعل متصرفاً ، ويظهر المعنى الجديد وليس لفعله إلا صورة واحدة لا يتحول عنها

لنذكر على سبيل المثال الفعل المتصرف « تعالى »

إنه من التعالي والترفع ، لأنه يرتد إلى الجذر « ع ل و » ، وهو حين

يحمل هذا المعنى الأصيل فيه يتصرف تصرفاً تاماً ، فيأتي منه الماضي « تعالى » والمضارع « يتعالى » ، والأمر « تعال » ويعبّر به عن معنى الأمر ، ومعنى النهي ، فيقال في الأمر « ليتعالَ الإنسانُ على صغائر الأمور » أو « تعال عليها » ويقال في النهي « لا تتعالَ على الناس » وتأتي منه المشتقات الممكنة ، كاسم الفاعل (المتعالي) ، واسم المفعول (المتعالى عليه) وتدخله نون التوكيد ، ويدل بصيغه على الأزمنة الثلاثة ، و

إلا أن التطور أضاف إلى هذا الفعل معنىً جديداً ، ذلك أن العربي القديم استعمله استعمالاً خاصاً ، فعبّر به عن ضربٍ من التأدب في دعوة الآخرين إليه ، فقال تعالَ يا فلانُ أي لتكن ذا علوٍ في مجيئك إلي[1] مثلما حوّلت اللغة الدارجة عندنا في هذه الأيام الفعل « تفضَّلْ » إلى معنى الدعوة إلى الدخول ، أو إلى الإقبال على الطعام ، أو ما أشبه ذلك نقول تفضل بالدخول ، وتفضل إلى الطعام أي لتكن ذا فضلٍ علينا في الدخول أو في تناول الطعام

وهو حين يتضمن هذا المعنى يجمد على صورة واحدة هي صورة فعل الأمر ، فلا يستعمل منه مضارع ولا ماضٍ بمعنى الاقبال ، ولا تعبر منه صيغة عن معنى النهي ، وليس له اسم فاعل ولا اسم مفعول ، ولا يستعمل منه الأمر بالام

وإذن فإن بعض الأفعال العربية اكتسبت على الأيام معنىً جديداً من جراء التطور ، فجمد في معناه الجديد هذا على صورة لفظية خاصة لا

---

(١) ذهب القدماء مذهباً آخر ، قال الزجاجي « وأصله فيما ذكر أهل اللغة أن رجلاً كان في أعلى جبل أو رابية ، وآخر تحته في الحضيض ، فصاح به تعالَ يا فلان أي اعلُ وارتفع إلي هذا أصله ، ثم كثر واستعمل في كل من أراد أن يصيح بآخر ليقبل عليه ، عالياً كان أو غير عالٍ » اشتقاق أسماء الله ٢٧٩

يعدوها ، وهذا هو الذي عناه القدماء حين ذهبوا إلى أن « كلُّ ما لزمه شيء على معنىً ما لم يتصرف لأنه إن تصرف بطل ذلك المعنى ، وصار بمنزلة الأفعال التي تجري على أصولها ، ولم يدخلها من المعنى أكثر من ذلك[1] »

وهذا التلازم بين الانتقال إلى المعنى الجديد وجمود الفعل على صيغة واحدة يشبه ما يحصل في اسم العلم ومدلوله ، فالكلمة نجاح ، مصدر يدل على حدث ، ولكننا حين نسمي به مولوداً أو مولودة يفقد هذا المدلول ، ويصير مجرد رمز صوتي للمسمى به ، وحينئذٍ يجمد على هذا المعنى الجديد ، فلا يدخله مثلاً أداة تعريف، لأنه تحول إلى معرفة بالعلمية ، على حين يتصرف ـ وهو مصدر ـ فيكون نكرة ، ويتحول إلى معرفة ، ويظل يرتبط بالفعل (نجح) ارتباطاً معنوياً لا يزول عنه ، على حين يفقد اسم العلم (نجاح) هذا الارتباط

وينجم عن هذا الجمود نقص في دلالة الفعل ، فالمعروف أن الفعل المتصرف يدل على شيئين أولهما ثابت في جميع أشكاله وصوره ، وهو الحدث وثانيهما متحول بتحول صيغه وصوره الشكلية ، وهو الزمان ، وقد وضحنا هذا في مبحث الفعل المتصرف ، وإذا كان الفعل الجامد لا يتصرف بل يجمد على صورة واحدة ، فإنه ـ من أجل ذلك ـ ناقص الدلالة ، فهو لا يدل على تنوع الزمان ، بل يدل على معنى أو حدث مجرد

ب ـ أنواع الفعل الجامد

والفعل الجامد ثلاثة أنواع، فمنه ما جمد على صورة الفعل الماضي، ومنه ما جمد على صورة المضارع، ومنه ما جمد على صورة الأمر.

---

(١) المبرد المقتضب ١٧٥/٤ وانظر : الفراء معاني القرآن ٢٦٧/١ ، والزجاجي الجمل ١٢١

١ ـ ما جمد على صورة الماضي

ثمة طائفة من الأفعال جمدت على صورة الفعل الماضي ، منها ما هو فعل ناقص ، مثل (ليس ، وعى ، وحرى ، وكَرَبَ ، واخلولق ، ودام) وهذا الأخير تلازمه (ما) ومنها ما يستعمل لانشاء المدح أو الذم ، وهي (نعم ، وبئس ، وحَبَّ) وما يتضمن معناها أحياناً مثل (ساء) ومنها ما يستعمل لإنشاء التعجب ، ويكون جزءاً من إحدى هاتين الصورتين ما أفْعَلَهُ ، وأَفْعِلْ به ومنها ما يستعمل بدلاً من أداة الاستثناء مثل عدا ، خلا ، حاشا

ومن ذلك الفعل قلَّ ، الذي يستعمل للنفي لا لأداء معنى القلة ، يقال قَلَّ رجلٌ يعمل كذا أي لا رجل يعمل كذا وقد تلحق به (ما) الزائدة فيصير : قلما ويشبهه في الجمود ولحاق « ما » الأفعال التالية طالما ، شد ما ، كثر ما

ومن ذلك أيضاً الفعل (كَذَبَ) الذي يستعمل لإنشاء معنى الإغراء ، لا لأداء معنى الكذب يقال كذبَ عليكُم الحجُّ أي عليكم به ومن ذلك أيضاً الفعل (هَدَّ) يقال : إنه لرجل هدَّك من رجل أي أنه فاضل يثقل عليك وصف محاسنه والفعل (سُقِطَ) ، يقال سقط في يده ، إذا ندم وحار في أمره والفعل (تبارَكَ) في مثل قولنا تباركَ الله

٢ ـ ما جمد على صورة الأمر

إن أفعال هذا النوع أقل عدداً من أفعال النوع السابق ، وهي هاتِ ، وتعالَ ، وهَبْ ، وتعلَّمْ ، وهَلُمَّ

أما الفعل « هَبْ » فهو في الأصل فعل أمر من الفعل الثلاثي المتصرف (وَهَبَ) ، ويعني ـ وهو متصرف ـ أعطى من دون عوض ، إلا أن فعل الأمر منه اكتسب معنى جديداً وهو : احْسبْ ، افترضْ فجمد

على صورة واحدة ، يقال هبني فعلت كذا أي افترض أني قلت كذا ، قال الشاعر

فـهـبـنـي قـلتُ هـذا الـصـبـحُ لـيـلٌ
أيـعـمـى الـنـاظـرون عـن الـضـيـاء

وأما الفعل (تعلمْ) فهو في الأصل فعل أمر من الفعل المتصرف تعلَّمَ ، يتعلَّمُ ، تعلَّمْ ويعني ـ وهو متصرف ـ معرفة الشيء وإتقانه بعد بذل الجهد ، فهو فعل مطاوع للفعل عَلَّمَ يقال علمته الدرس فتعلمه إلا أن فعل الأمر منه اكتسب معنى جديداً ، إذ صار يستعمل بمعنى إعْلَمْ فجمد بهذا المعنى على صورة الأمر يقال تعلَّمْ أن للصيدِ غِرَّةً وتعلم أن العمل مريح

وأما (هلمَّ) فكلمة لها استعمالان أولهما ـ وهو لهجة نجد القديمة ـ أن تتصل بها الضمائر ، فيقال هُلُمَّ ، هلما ، هلموا ، هلمي ، هلمُمْنَ وفي هذا الاستعمال تكون فعلَ أمرٍ جامداً أما في الاستعمال الثاني ـ وهو لهجة الحجاز ـ فتلزم صورة واحدة في المثنى والجمع والتذكير والتأنيث ، وفي هذه الحال لا تكون فعلاً بل اسم فعل ، وهي لغة القرآن الكريم ، قال تعالى ﴿ قل هَلُمَّ شهداءكم الذين يشهدون أن الله حرَّم هذا﴾ (الأنعام ١٥٠) وقال ﴿ قد يعلم الله المعوقين منكم والقائلين لإخوانهم هَلُمَّ إلينا ﴾ (الأحزاب ١٨)

وهذا مبني كما ترى على المعيار الصرفي ، دون المعيار الدلالي ، فالمعنى واحد ، وهذا مخالف لموقف الصرفيين من (هاءَ) ، فهو عندهم اسم فعل ، مع أنه قد تلحقه الضمائر في بعض اللهجات هاؤم ، هاؤما

٣ـ ما جمد على صورة المضارع :

إن ما جمد على صورة المضارع يختلف عن غيره بثلاثة أشياء

الأول   أنه لا يعبر عن معنى إنشائي ، كما تعبر معظم الأفعال الجامدة الأخرى

والثاني   أنه يعبر عن الحدث بلفظة نفسه ، على حين كانت الأخرى التي مرت تعبر عن معنى متحوَّلٍ إليه ، أي كان لفظها لا يعبر في الأصل عن المعنى الذي تحولت إليه ، كالأفعال   نعم ، وبئس ، وحبذا

والثالث   أنه لا يخضع لتركيب سياقي خاص يختلف عما كان له من قبل ، على حين تخضع الأفعال في النوعين السابقين لتراكيب خاصة ، فالفعل (قلَّ) المتصرف مثلاً يستعمل في أي تركيب يستعمل فيه أمثاله من الأفعال اللازمة المتصرفة ، ولكن حين يكون جامداً لا بد له من أن يدخل في تركيب خاص جامد لا تصرف له ، هو :

قلَّ + فاعل + جملة تقع موقع الصفة

مثل   قلَّ رجلٌ يعمل هذا   ويختلف التركيب إذا لحقت به (ما)

وفوق هذا كله نجد ما جمد على صيغة المضارع لا يزيد على فعلين لم يذكرهما إلا بعض الصرفيين ، مما يدل على أنهما لم يكونا شائعين متداوَلين ، وهما   يَهِبِطُ ، ويَسْوَى

أما الأول فيعني   يضج ويُحدِث جَلَبة ، كما يعني أن يسوق الراعي إبله بشدة إلى الوِرْد ، والمعنيان متقاربان ، إلا أنهما عُمما بعد تخصيص وأما الثاني فمعناه معنى الفعل   يساوي   ولم يأت منه ماض ولا أمر

ج ـ دراسة بعض الأفعال الجامدة :

١ ـ الفعل «ليس»

هو من أكثر الأفعال العربية جموداً ، إذ ليس له جذر يرجع إليه ، ولم يكن له معنى أصيل ثم تحول إلى معنى النفي ، ولكنه كلمة منحوتة من

كلمتين ، هما لا ، وأيْس أما « لا » فحرف نفي ، وأما « أيس » فاسم يعني الوجود ، ثم كثر استعمال هذه الكلمة المركبة ، فخُففتِ الهمزة ، وحذفت الألف لالتقاء الساكنين ، فصارت لَيْس

ويرى بعض النحويين أنها فعل بسيط غير مركب ، ويزعم أيضاً أنها كانت في الأصل لَيِس على وزن فَعِـل ، بكسر العين ، ثم خففت فسكنت ، وحجته في ذلك أن هذا الباب سمع تخفيفه ، فقيل في عَلِمَ ، عَلْم ، أما فَعَل ، المفتوح العين ، فلم يُسمع فيه التخفيف

وهذا المذهب يضعف بأمرين

أولهما أنها لو كانت على فَعِل ، لوجب أن تكسر فاؤها حين تتصل بضمائر الفاعل ، لأن ما كان معتل العين من هذه الصيغة تكسر فاؤه مع هذه الضمائر ، أوَاوِيّاً كان مثل خاف خِفْت ، أم يائياً مثل هاب هِبْت

والثاني أنها لو كانت كذلك لوجب أن تعل الياء ، لتحركها وانفتاح ما قبلها ، كما أعلت في هاب ، وباع ، وماس

ومهما يَقُلْ أصحاب هذا المذهب في رد هذين الدليلين فإن قولهم لن يعدوَ أن يكون تمحلاً يكشف عن ضعف مذهبهم

والمهم في أمر هذا الفعل أنه يُستعمل في المواضع التي يستعمل فيها الحرف ، فهو يقع موقع «إلاّ» في الاستثناء ، كقول الشاعر

وأصبح ما في الأرضِ مني تقيةً
لناظره ، ليس العظامَ البواليا

أي إلاّ العظام البوالي وكقول الرسول ﷺ « ليس من أصحابي أحد إلاّ ولو شئت لأخذتُ عليه ، ليس أبا الدرداء » أي إلا أبا الدرداء

ويستعمل أيضاً استعمال «لا» النافية، تقول : ليس يُجْزى المسيء هذا لم أمره؟ أي لا يُجزى. واستعمال «لا» النافية العاطفة، كما في قول لبيد ابن ر.

« إنما يُجْزِي الفتى ليسَ الجملُ »

ومن أجل ذلك ذهب فريق من النحويين إلى أن «ليس» حرف لا فعل، فهي - إلى جانب ما قيل - لا تدل بلفظها على حدث، ولا تدل بصيغتها على زمان، وتشبه «ما» النافية في الوظيفة التي تؤديها.

ولكن جمهور النحاة تمسك بظاهر اللفظ، فهي تشبه الفعل الماضي بصيغتها، وتلحق بها الضمائر التي تلحقه، تقول : لستُ، ولستم، ولستما، ولسْنَ، وليسا، وليسوا، واضطروا بعد هذا إلى أن يبحثوا عن أصل الصيغة، فزعموا أنها : فَعِل، كما رأينا، اعتماداً على ظاهرة التخفيف، ولم يستطيعوا أن يقولوا : إنها على : فَعَلَ، كما هو ظاهر اللفظ - لأنه ليس في العربية فعل على هذه الصيغة، والواقع أنها مركبة من : لا، وأيس، كما قرر الخليل بن أحمد، والفراء، ثم استعمل المجموع المركب استعمال الفعل الجامد.

٦ - الفعل «عسى» :

وهذا فعل آخر يجري في مدلوله مجرى الحرف، فهو لا يختلف عن «لعل»، إلا أنه جاء في لفظه على صورة الفعل الماضي، وإن كان لا يدل على ما يدل عليه هذا الفعل، فمن حيث الزمان يدل على الحال، كما يدل عليه الحرف «ما» في حال النفي، والحرف «لعل» في حال الترجي، ومن حيث المعنى يدل على الرجاء والطمع في شيء، وليس في جذره اللفظي ما يحمل هذه الدلالة، إلا أنه تحول مع التطور إلى هذا المعنى، وارتبط به في ذهن المتكلم

ولما كان هذا الفعل جامداً على صورة واحدة من اللفظ اختلف فيه النحاة ، فذهب بعضهم إلى أنه حرف ، وذهب آخرون إلى أنه فعل ، وعلة هذا الاختلاف أنهم نظروا إليه بعيداً عن التركيب الأسلوبي الذي وقع فيه

والحق أن صورته اللفظية تشبه صورة الفعل الماضي الثلاثي ، وتلحقه ضمائر الرفع وتاء التأنيث في بعض لهجات العرب ، فيقال عَسَيا ، وعَسَوْا ، وعَسَيتُ ، وعسين ، وعَسَتْ ، كما يقال مضيا ومضوا ، ومَضَيْتُ ، ومضَيْنَ ، ومضَتْ ، إلّا أن استعماله مجرداً من هذه الضمائر هو اللغة التي كان عليها عرب الحجاز الفصحاء ، وهو اللغة القرآنية ، قال الله تعالى ﴿ لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيراً منهم ، ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيراً منهن ﴾ (الحجرات ١١) فلم يقل في المرة الأولى عَسَوْا ، وفي الثانية عسيْنَ بل حافظ الفعل في الموضعين على صورته الجامدة ولم تلحقه الضمائر

ومهما يكن من أمر هذه الظاهرة ودرجتها من الفصاحة ، فإن الشبه بين « عسى » والفعل الماضي لا يعدو أن يكون لفظياً ، ولا يتعدى ذلك إلى الدلالة

والحق أنه من جملة الأفعال التي صارت على الأيام تستعمل في تراكيب أسلوبية خاصة فجمدت على قوالبها ، ولم تتصرف أصولها في غير هذه التراكيب

وتركيب عسى يتألف من

عسى + اسم + مصدر مؤول

نحو عسى الإرهاق أن يزول على أنه قد يؤخر الاسم إلى ما بعد المصدر المؤول ، فيقال عسى أن يزول الإرهاق [١]

---

(١) قد تحذف «أن» في لغة الشعر ، كما في قول الشاعر

عسى الكرب الذي أمسيت فيه ... يكون وراءه فرج قريب

٣ ـ الفعلان « حرى » و« اخلولق » :

وهذان الفعلان يشبهان « عسى » في الدلالة ، وفي الجمود ، فهما يدلان على الرجاء والطمع ، ويلعان في التركيب الذي تقع فيه ، يقال : حرى الإرهاق أن يزول وحرى أن يزول الإرهاق وكذلك : اخلولق الإرهاق أن يزول ، واخلولق أن يزول الإرهاق .

والذي يدل على التشابه المعنوي في هذه الأفعال هو أنها انتقلت معانيها الأصلية ـ وكانت مختلفة ـ إلى معنى واحد يجمع بينها ، هو الرجاء ، وأنها استعملت ضمن جملة مركبة تركيباً خاصاً لا تحيد عنه ، حين يراد منها معنى الرجاء ـ على حين يختلف تركيب كل منها عن تركيب صاحبه إذا استعمل في المعنى الأصلي له .

ويبدو من استقراء النصوص الفصيحة أن الفعل « عسى » أكثر استعمالاً من الفعلين الآخرين بهذا المعنى ، فلم يستعمل في القرآن الكريم غيره ، ولا نجد في شواهد النحويين شعراً استُعمل فيه « حرى » أو « اخلولق » .

٤ ـ الفعل « كَرَبَ »

وهذا الفعل كغيره من الأفعال التي تحدثنا عن خصائصها في مقدمة هذا البحث ، فهو فعل متصرف إذا استعمل في معناه الأصيل ، ولا يجمد إلاّ في التركيب الذي يقع فيه موقع « كاد » فإذا قلت كرب الليل استعملته متصرفاً ، لأنك عنيت به القرب والدنو ، ومنه تقول : يكرب الليل ، واكربْ يا ليلُ . أما إذا وضعته موضع « كاد » غير مكتفٍ بمرفوعه ، فإنه حينئذ يكون جامداً على صورة الماضي ، تقول : كربت السماء تمطر ، ولا تقول : تكرب السماء تمطر .

٥ ـ الفعل « دام » [1]

هذا الفعل يختلف عن « ليس » بأنه بسيط غير مركب ، وبأنه يستعمل متصرفاً في غير التركيب الذي يجمد فيه ، فأنت تقول دام يدوم دُمْ إلاّ أنه انتقل من هذا المعنى إلى معنى لا يبعد عنه كثيراً ، ودخل ضمن تركيب خاص لا يخرج عنه ، يتألف على الشكل التالي

ما + دام + المبتدأ + الخبر

ويشترط في « ما » أن تكون مصدرية زمانية ، مثل لا تحسد الناس ما دمتَ قادراً على أن تكون مثلهم ففي هذا التركيب لا يستعمل الفعل « دام » إلاّ جامداً على صورة الماضي ، أما في غيره فهو متصرف كالأفعال الأخرى

٦ ـ أفعال المدح والذم

وهذه زمرة جديدة من الأفعال الجامدة ، كان لها معان يختلف بعضها عن بعض ، ثم تحولت إلى معنى إنشائي لا يتقيد بالزمان ، ودخلت في تركيب خاص فجمدت فيه على صورة لفظية واحدة ، فالفعلان نِعْم ، وبِئس ، أصلهما نَعِم يَنْعَمُ ، وبَئِس يَبْأسُ أي أصاب النعيم ، أو البؤس ثم تحول الأول إلى معنى آخر هو إنشاء المدح وتحول الثاني إلى إنشاء الذم ، وتبع ذلك تغيرٌ في البناء اللفظي ، فسكن الحرف الثاني ، وكسر الحرف الأول

ولهذين الفعلين تركيب خاص يقعان فيه ، هو :

الفعل + فاعل محلى بأل الجنسية + المخصوص بالمدح أو الذم

---

(١) غير متفق على جموده ، فقد ذكر له بعضهم مضارعاً ، وممن فعل ذلك من المتأخرين الصبان ، انظر حاشيته على شرح الأشموني ١ /٢٣٠

مثل نعم الرجل أخوك وقد يأتي فاعله مضافاً إلى اسم محلي بأل الجنسية ، نحو : بئس رفيق السوء سمير .

على أن العربية كثيراً ما تستغني عن المخصوص إما لذكره قبل الجملة ، وإما لدلالة السياق عليه ، كما في هذه الآيات القرآنية ﴿ وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل ﴾ (آل عمران ١٧٣) . ﴿ سلام عليكم بما صبرتم فنعم عقبى الدار ﴾ (الرعد ٢٤) ﴿ ستغلبون وتحشرون إلى جهنم وبئس المهاد ﴾ (آل عمران ١٢). ﴿ فأوْرَدَهم النار ، وبئس الورد المورود ﴾ (هود ٩٨)

وقد يأتي الاسم بعدها غير محلي بأل الجنسية ، وفي هذه الحال يكون منصوباً مثل نعم طالبةً أختك ونعم رجلاً أخوك

وهناك أفعال أخرى تتحول إلى معنى المدح أو الذم فتجمد جمود : نعم وبئس ، وإن كانت في معانيها الأصلية متصرفة منها : ساء وجاد ، وكَرُمَ ولؤم ، وفَهُمَ ، وكَتُبَ ، و . وهذه الأفعال عندما تتحول عن معانيها المختلفة إلى معني المدح والذم تجمد على صيغة فَعُلَ ، المضموم العين ، وهذا يظهر في مثل كَرُمَ ، الصحيح العين ، ولا يظهر في مثل ساء ، المعتل العين ، ولكن النوعين سواء في الصيغة

وهذه الأفعال تدخل في التركيب الذي لنعم وبئس ، تقول : ساء الرجل سمير ، وجاد الرجل أخوك ، وكَرُمَ العمل عملك ، الخ غير أنها تزيد على معنى نعم وبئس ، بما يشوبها من معنى التعجب

وهناك الفعل « حَبَّ » الجامد ، الذي يستعمل في المدح ، ولكنه مقيد باستعمال اسم الإشارة بعده [1] ، فلا يقال إلاّ حبذا وإذا أريد به نفي المدح عن إنسان أو شيء ، سبقته أداة النفي « لا » خاصة ، تقول في

---

(١) قد يحذف في ضرورة الشعر .

المدح : حبذا العمل وفي الذم لا حبذا الكسل والذم في هذا التعبير يختلف عن الذم بالفعل بئس فهو هنا سلبي ليس غيرُ ، فكأنك تقول لا أمدح الكسل وهذا واضح في قول من قال

ألا حبـذا أهـلُ المـلا غيـر أنـه إذا ذكـرت مي فـلا حبــذا هيـا

كأنه قال : إذا ذكرت مي فلا أثني عليها ولا أمدحها وهذا في العربية كثيـر ، أعني أن يكون ظـاهر اللفظ سلبيـاً ، ومعناه يـدل على إيجاب

٧ ـ فعلا التعجب :

وهذا معنى إنشائي آخر ، يعبر عنه بتركيب خاص محدد ، لا يتعدى شكلين لفظيين ، هما

١ ـ ما أفعله .

٢ ـ أفعل به .

أما الأول فيتألف من

ما + فعل التعجب + المتعجب منه

نحو : ما أجملَ الربيعَ ، وما أحسنَ المصطافَ والمتربعا

والفعل الواقع في هذا التركيب جامد ، لأن التركيب الذي يقع فيه جامد لا يمسه التغيير وهو منقول عن الاستفهام فكأن المتعجب يسأل « أي شيء أجملَ الربيع » أي يسأل عن السر الغامض الذي أدى إلى هذا الجمال . ولا غَرْوَ في ذلك فإن جمل الاستفهام كثيراً ما تتحول إلى معان أخرى ، كالتقرير ، والإنكار ، والتعجب وهذا مبسوط في كتب البلاغة ، وهو لا يعني أن جملة التعجب نفسها استفهامية ، بـل مثلها مثـل قول جرير :

ألستم خيـر من ركب المطايـا وأنـدى العـالمين بـطون راح

في عدم إرادة الاستفهام

والدليل على أن هذا الفعل جمد لجمود التركيب فحسب ، هو أنه فعل متصرف في غيره ، فالفعل أَكْرَمَ متصرف في قولـك أكرمت أخي ، وأنا أكرمه ، وأكرمْ أخاك ولكنه جامد في قولك ما أكرَمَ أخي وهكذا نستطيع أن نجمد كل فعل متصرف بإدخاله في تركيب التعجب ، إذا كان ثلاثياً تاماً مثبتاً مبنياً للمعلوم قابلاً للتفاوت ، ليس الوصف منه على وزن أفعل

أما الفعل الثاني أفْعِلْ به فيتألف من

الفعل + الباء الجارة + المتعجبُ منه

ويؤدي في تركيبه المعنى الذي يؤديه الفعل الأول في تركيبه أيضاً ، فقولك : أكرمْ بأخي يعني ما أكرم أخي

ويزعم بعض النحويين أن هذا الفعل منقول إلى هذا المعنى الإنشائي عن الخبر ، فالهمزة فيه تفيد الصيرورة ، كما لو قلت : أَلْبَنَ الرجلُ ، أي صار ذا لَبَن . وأَفْلَسَ ، صار ذا فلوس فإذا قلت أكرم فلان . عنيت: صار ذا كرم . ثم حذفت حركة البناء على الفتح ، وصير على صورة فعل الأمر ومن أجل ذلك لزمت الباء في فاعله

وهناك من يزعم أنه فعل أمر وليس ماضياً على صورة الأمر ومرد هذا الاختلاف إلى طِبيعة التركيب الذي جمد فيه الفعل

٨ - الفعل هاتِ :

جمهور النحاة على أن « هات » فعل أمر جامـد ، لم يسمع منـه الماضي ولا المضارع ، واستدلوا على فعليته بأن ضمائر الرفع تلحق به ، وهي لا تلحق بغير الأفعال ، يقال : هاتي يا جارية ، وهاتيا يا رجلان ، وهاتوا يا رجال ، وهاتين يا نساء

وزعم فريق آخر منهم أنه اسم فعل أمر[1] ، وليس بفعل ، وفسروا اتصال ضمائر الرفع به بشبهه بالأفعال ، ولهم أيضاً أن يحتجوا بدليل آخر ، وهو أن هذه الضمائر قد تتصل بما لا خلاف في أنه فعل ، مثل « هاء » فقد ذكر ابن السكيت أنه يقال أحياناً هائي يا جارية ، وهاؤوا يا رجال ، وهَأْنَ يا نساء[2] وعلى هذا يكون لحاق ضمائر الرفع بـ « هات » ليس بدليل كافٍ على فعليته ، في نظر هذا الفريق

والواقع أن مثل هذه الكلمات المحنطة يثير في أذهان الدارسين كثيراً من القضايا اللغوية ، ومن شأن هذا أن يطرح عدداً من التفسيرات التي قد يختلف بعضها عن بعض ، فقد زعم بعض المتأخرين أن التاء هي آخر الكلمة من « هات » وهي ملازمة للكسر ، ورأى آخرون أن التاء في الأصل ساكنة ، ولكنها حركت بالكسر لئلا يلتقي ساكنان ، وذهب فريق ثالث إلى أن الفعل في الأصل معتل الآخر بالياء ، وأصله هاتَى يُهاتي ، فلما جاء بصيغة الأمر بني على حذف حرف العلة ، فقيل هاتِ ، كما يقال ناجِ ، وعاطِ ، ورامِ وعلى هذا لا تكون الكسرة عارضة ، بل أصيلة الموضع

والحق أن الكلمة فعل أمر جامد بحسب ما انتهى إليه استعمالها في المرحلة اللغوية المتأخرة ، أما ما استدل بـه الفريق الآخـر فيمكن رده بسهولة ، فدليلهم الأول مردود عليهم ، فإذا كان يشبه الفعل لفظاً ومعنى ، فلماذا لا نقول إنه فعل ؟ أما لحاق ضمائر الرفع باسم الفعل « هاء » فليس هو اللغة الدارجة ، بل هو لهجة من لهجات بعض القبائل ، أما اتصال الضمائر بـ ـ « هات » فأمر واقع لا يمكن الاستغناء عنه

قلت إن الكلمة بحسب ما انتهى إليه استعمالها في المرحلة اللغوية المتأخرة تدل على أنها فعل ، ولكن هذا لا يمنع أن تكون كلمة نحتت من

---

(١) انظر : شرح المفصل ٤/ ٣٠ ، وحاشية الصبان ١/ ٤١

(٢) انظر تهذيب اللغة ٦/ ٤٧٨

« ها » التنبيه ، و « تي » التي هي اسم إشارة ، غير أن البحث في أصول تكوّن الكلمات يخرج بالدرس اللغوي إلى ميدان الظنون والشكوك ، ويقحمه في متاهات لا يستطيع الخروج منها

على أنه يفهم من كلام بعض النحويين أن « هات » فعل متصرف ، كما أن فريقاً منهم صرح بذلك وجزم به ، فقد ذكروا له فعلاً ماضياً ، وفعلاً مضارعاً ، ومصدراً ، فقالوا هاتىَ يهاتي مهاتاة ، كما تقول ناجى يناجي مناجاة ، ورامى يرامي مراماة ، ونقلوا عن الخليل بن أحمد أن أصله آتِ ، ولكن أبدلت الهمزة فيه هاء كما أبدلت في غيره من الأفعال

والواقع أن هذا الكلام لا دليل قاطع فيه على تصرف « هات » وعلة ذلك أن « هات » يعني أعطِ ، أما « هاتى يهاتي » فقد يعني المشاركة أو المفاعلة في الإعطاء ، وبذلك يكون فعلاً آخر لا علاقة له بالفعل الجامد [1]

ولا أستبعد أن يكون (هاتى يهاتي مهاتاةً) إنما ظهر في مرحلة متأخرة عن (هاتِ) ، مثلما ظهر (حاشى يحاشي محاشاة) في مرحلة متأخرة عن (حاشا)

---

(١) وقد تأتي صيغة فاعل من دون الدلالة على المفاعلة ، مثل ناوَلَ

١ ـ الاسم الجامد والمصادر

٢ ـ الاسم المشتق والمشتقات

٣ ـ المنقوص والمقصور والممدود

٤ ـ الاسم المصغر

٥ ـ الاسم المنسوب

٦ ـ التعبير الصرفي عن العدد

- المثنى ولواحقه
- الجمع وأنواعه

٧ ـ ظاهرة التأنيث في العربية



الاسم الجامد

يمثل الاسم الجامد في حياة اللغة المنطلق الأول لظهورها ، فقبل اللغة كانت العلاقة بين فكر الإنسان والأشياء إنه يرى - مثلاً - عناصر الطبيعة الحسية ، وبعد أن يدرك شيئاً من وظائفها وخصائصها ، يحتاج إلى أن يحدِّث عنها ، ويكشف عن إدراكه لها ، فلا يرى بدأ من أن يستخدم الإشارات الجسدية ليدل عليها وحين بدأ يستخدم العلامات الصوتية رموزاً للأشياء ، ووسيلة للتفاهم ، بدأت اللغة تدخل في حياته ، وتُطوِر فِكرَه ، وتُعينُهُ على فهم الوجود ، وحينئذٍ أخذت العلاقة بينه وبين الكائنات الحسية تتبدل

وتفسير ذلك أن الإنسان يملك قدرة حسية ترتسم فيها صور الأشياء الخارجية ، بحيث يكون لهذه الأشياء وجودان وجود في العالم الخارجي ، ووجود في النفس واللفظ الدال إنما هو صوت مسموع ، أما مدلوله فمرتسم في النفس معنىً ، « ومعنى دلالة اللفظ أن يكون إذا ارتسم في الخيال مسموعُ اسمٍ ، ارتسم في النفس معنىً ، فتعرف النفس أن هذا

المسمـوع لهـذا المفهـوم ، فكلمـا أورده الحس على النفس التفتَ إليه » (١)

وبهذا تكون العلاقة بين صوت العلامة اللغوية المنسوق نسقاً خاصاً وما ارتسم في الذهن من معنى ، وبذلك يتراجع العالم الخارجي ، ويفقِد منزلته في قطبي العلاقة بين الدال والمدلول

وربما كانت أوائل الكلمات التي استخدمها الإنسان علامات للعناصر الطبيعية الأكثر بروزاً في حياته ، كالأرض ، والتراب ، والماء ، والشمس ، والقمـر ، والجبل ، والنهـر ، ولا أعني بذلـك هذه الكلمـات العـربيـة الخاصة ، فربما كانت هذه متطورة الدلالة عن أصول أسبق منها ، ولكن الشيء الذي أرمي إليه هو أن الكلمات الأولى في حياة الإنسان تتعلق بتلك العناصر الحسية من أجزاء الطبيعة

والمهم أن هذه الأسماء مرتجلة ، أي أنها انبثقت من ذهن الإنسان على صورتها اللفظية المستعملة (٢) ـ قد يكون فيها شيء من تأثير أصوات الطبيعة أو غيرها ـ ولم تتولد من كلمة سبقتها في الظهور . فالعلامة الصوتية (شمس) مثلاً ، وهي كلمة سامية قديمة أُطلقت لتكون رمزاً لذاك الجرم الملتهب الذي يضيء الطبيعـة التي حولنـا ، فهي إذن مرتجلة ، ولكن الإنسان ولّد منها كلمات أخرى فيما بعـد ، مثل أشْمس ، وشمّس ، وتشمَّس ، وشامِسٌ ، ومُشْمِس ، ومُتَشمِّسٌ ، فالمولَّدات أسمـاء مشتقة ، والشمس اسم جامد

---

(١) ابن سينا كتاب العبارة : ١ ـ ٦ وانظر : سوسّير courses ص 65 - 67

(٢) نقول هذا على سبيل التقريب لا التقرير ، إذ لا يستطيع أحد أن يجزم أن اسماً جامداً مرتجلاً حافظ على شكله اللفظي منذ ارتجل إلى اليوم ، إذ يغلب على أصوات الكلمات التطور ، ولهذا يكون التحديد الأصح للاسم الجامد هو أنه لم يشتق من غيره ، سواء أتغيرت صورته اللفظية أم لم تتغير

ومن ههنا تكون كلمات اللغة الاسمية على ضربين

- الأول اسم جامد لم يولّد من غيره
- والثاني اسم مشتق ولِّد من غيره أو اشتُق منه

ولا شك أن الاسم الجامد أسبق ظهوراً من المشتق ، لأنه أصل له

- أنواع الاسم الجامد

على أن الاسماء الجامدة ليست كلها حسية ، بل هناك أسماء كثيرة جداً تدل على معانٍ ذهنية صِرْفٍ ، ومن ثَمَّ كانت هذه الأسماء نوعين اسم ذات ، واسم معنى وأضيف إليها نوعاً ثالثاً هو : الاسم المبهم

١ - اسم الذات

هو الاسم الذي يكون علامةً لشيءٍ حسي ذي شكلٍ يَشْغَلُ حيِّزاً في الطبيعة ، كأسماء الأجناس من إنسان وحيوان وجماد ، مثل امرأة ، ورجل ، وحصان ، وحجر ، وغصن

ويُراد بـ « اسم الجنس » هنا ما دَلَّ على واحدٍ من أفرادٍ كثيرين يشتركون معه في السمات والخصائص الجوهرية [1] ، فـ « رجل » مثلاً يدل على فرد من أفرادٍ كثيرين يشتركون معه في الخصائص التالية كائن حي + ناطق مذكر ومثله حصان ، الذي يدل على الحياة + العُجْمة + الذكورة ومثل ذلك امرأة ، ودفتر ، وقلم ، وسيف ، وإنسان

---

(١) مفهوم « الجنس » هنا يختلف عما عند المناطقة اليونان ومن تأثرهم من مناطقة المسلمين ، ويختلف أيضاً عما كان يذهب إليه بعضُ الأصوليين من علماء الفقه أنظر في هذا ابن حزم الإحكام في أصول الأحكام ٣٦٢/٣ القاهرة بلا تاريخ ود محمد السرياقوسي التعريف بالمنطق الصوري ص القاهرة ١٩٨٠

ومن أسماء الذات « الأعلام » ، سواء أكانت منقوله ام مرتجلة ، لأن التسمية تغير جوهر الكلمة ، كما ذكرنا من قبل فاسم العلم « أسعد » يختلف عن اسم التفضيل « أسعد منه » ، واسم العلم « مصباح » يختلف عن اسم الآلة الذي يماثله ، لأنه جمد على صورة واحدة ، وفقد علاقته بجذره الأساسي ، إلا ما يسميه النحاة بـ « لمح الأصل » فإذا كان لم يرتجل في الأصل ارتجالاً كأسماء الأجناس ، فإن نقله من زمرة إلى أخرى يشبه الارتجال ، فالناقل له مرتجل أو كالمرتجل وبحسب هذا المعيار تستوي أسماء العلم المفردة ، مثل أحمد ، وعاصم ، وزيد ، وعمر . وأسماء العلم المركبة مثل عبدالله ، وبعلبك ، وتأبط شراً [1]

٢ ـ اسم المعنى

والصرفيون يَحْصُرون هذا النوع من الأسماء الجامدة بالمصدر ، وسوف نجد أن هناك أسماءَ « معانٍ » غير قليلة ، ليست بمصادر .

أما المصدر فما دَلّ على حدثٍ مجردٍ من الزمان ، والفاعل ، والشكل ، والنوع ، وهذا ما سوف نتحدث عنه بتفصيل في الفقرة التالية ، وذلك مثل قيام ، وقعود ، ونوم ، ونجاح ، وإخفاق ، واحتمال

وقد تنتقل دلالة المصدر من الإشارة إلى حدث مجرد إلى الدلالة على « ذات معنوية » ، كأسماء العلوم والديانات ، مثل صَرْفٌ ، ونَحْوٌ ، وفِقْهٌ ، ومَنْطِقٌ ، وإسْلام

وهناك أسماء معانٍ ليست بمصادر ، مثل شأنٌ ، وفِكْرة ، وذِهْن ، ولُبّ ، وعِلّة ، وسبب ، وأُبوّة ، وأُخوّة ، وأمومة ، ونَفْس ، ورُوح

---

(١) هذا ما ذكره الصرفيون ، وهو يدل على أنهم يربطون بين الدال ومسماه في العالم الخارجي ، وقد ذكرنا من قبل أن هذا العالم يتراجع أمام علاقة الدال بالمدلول . فاسم الجنس يثير في الذهن تصوراً لشيء حسي ، واسم المعنى يثير فيه تصوراً لمعانٍ

ويمكن أن نلحق بهذا مصطلحات الفلاسفة مثل الكَمْ ، والكيف ، والأيْن ، وهي تدل على أفكار مجردة من العدد والهيئة والمكان

٣ ـ الاسم المبهم

وهـذا ضرب آخـر من الأسماء المـرتجلة أو المتطورة الجـامدة، كالضمائر ، وأسماء الإشـارة ، والأسماء المـوصولـة ، وأسماء الشـرط ، والاستفهام ، والأعداد ، وكل ، وبعض ، و

هذه الأسماء لا تحمل دلالةً مباشرة على « ذات » أو « معنى » ، بل تتعلق أحياناً بذوات خاصة مثل هذا البحر ، وهذا الجبل وتتعلق طوراً بأسماء معانٍ مثل هذا العمل وهذه الشهامة

على أن بعضها لا يتعلق إلا باسم معنى ، كضمير الشأن ، وبعضها الآخر لا يتعلق إلا بالذات ، مثل مَنْ الشرطية أو الاستفهامية ، أو الموصولة

المصـدر

إذا صح أن كلمات اللغة تنقسم إلى فصائل تجمع بينها خصائص وسمات مشتركة فإن المصدر ينتمي إلى فصيلة من الكلمات تجمع بين خصائص الفعل والاسم ، فعلى الرغم من أنه يسلك مسلك الأسماء في تنوينه ، وجره ، وقبولـه (ألْ) ، والإسناد إليـه ، نراه يـدل على حدث كالفعل ، ويتعدى ذاته إلى فاعل ومفعولٍ به ، كـالضرب ، والقـراءة ، والابتعاد ، والإقدام ونـراه أيضـاً يشتمل على أحـرف فعله في معظم الحالات ، سواء منها ما كان من جذر الفعل الأساسي وما كان من أحرف الزيادة فيه ، مثل كرُمَ كرماً ، وأقبل إقبالاً ، وانكسر انكساراً ، واقترب اقتراباً ، واستنكر استنكاراً [1]

وقد يعترض ذلك من قوانين الإعلال ما يُحدِث تغييراً مّا في بنية المصدر الظاهرية دون أن يخل بهذه القاعدة في صياغة المصدر ، مثل

(١) حين يطلق المصدر من دون تقييد بوصف أو إضافة يقصد به المصدر الأصلي ، دون المصدرين الميمي والصناعي ، ودون مصدري المرة والهيئة

قال قولاً ، وباع بيعاً ، وقضى قضاءً فالألف في الفعل (قال) تقابلها الواو في مصدره ، وألف الفعل (باع) تقابلها الياء ، وألف (قضى) تقابلها الهمزة

وفي بعض الأحيان تنقص عن بنية الفعل ، مثل ناضل نضالاً ، وجاهد جهاداً فقد سقطت من المصدر الألف الواقعة بعد فاء الفعل ، فزعم الصرفيون أنها مقدرة فيه تقديراً ، وأن الأصل نيضالاً وجيهاداً ، وأنها قلبت ياء ـ فيما قدروه ـ لسكونها وانكسار ما قبلها ، واستدلوا على ذلك بأنها قد تثبت أحياناً

وقد يكون الاختلاف في بنيتي الفعل والمصدر أكبر من هذا ، كما في مثل سلّم تسليماً ، ووعد عِدَةً . ففي المصدر الأول سقطت اللام التي زيدت في الفعل ، وسقطت من الثاني الواو التي تقابل فاء الفعل ، فذهب الصرفيون إلى أن التاء في (تسليم) عوض من اللام ، وأن التاء في (عدة) عوض من الواو .

الحق أن معظم المصادر تشتمل على حروف أفعالها ، ولكنها تختلف عنها في الصيغة اللفظية ليكون ذلك قيمة خلافية يتميز بها بعضها من بعض ، فكثيراً ما يشتمل المصدر على أصوات تزيد على أصوات الفعل ، كما في أفعل إفعالاً ، وفعّل تفعيلاً ، وإذا اعتبرنا الحركات ولم نتأثر بطبيعة الخط العربي بدا لنا الاختلاف بين لفظي المصدر والفعل أكثر اتساعاً

ولنكتفِ بما انتهينا إليه من أمر الظواهر اللفظية في المصدر ، ولننظر في دلالته التي أومأنا إليها قبل قليل

وأول ما يبدو لنا في هذا المبحث أن دلالة المصدر عُرفية ذاتية لا صرفية ، وتفسير ذلك أن المصدر اسم للحدث ، وليس لصيغته وشكله أية دلالة ، ومن أجل ذلك يدل على حدث مجرد من الزمان ، والمكان ،

والفاعل ، والعدد ، والجنس فالمصدر (رَكْضٌ) لا يدل على غير الحدث المعروف ، لأنه لا يدل على زمن الركض ، ولا مكانه ، ولا فاعله ، ولا عدد الراكضين ، ولا على جنسه ، أمذكر هو أم مؤنث .

يضاف إلى ذلك كله أن « حدث » المصدر ذهني ، أي هو معنى مجرد ، لا ذات حسية مجسمة إنه لا يدرك بالحواس ، لأنه غيرُ محدد النوع ، والماهية ، والكمية ، بل يُجرَّدُ من آلاف الحوادث المتشابهة والمختلفة إنه - باختصار - مفهوم ، وليس من عناصر الطبيعة المشاهدة . فحدث الركض قد يكون من إنسان أو من حيوان ، قد يكون من زيد أو من عمرو ، قد يكون سريعاً أو بطيئاً حتى السرعة والبطء لهما درجات كثيرة متفاوتة ، ولكن المصدر « ركضٌ » لا يشير إلى شيء من هذا ، بل يدل على « مفهوم » مجرد للركض ليس غير .

وهو في هذا يشبه دلالة الاسم حين يدل على جنس ، أو على مفهوم عام ، فحين نقول « بيت » ، يتكون لدى السامع « مفهوم » مجرد عن البيت ، غير محدد بالمادة التي تكونه ، كأن تكون حجراً أو إسمنتاً أو خشباً ، وغير محدد بحجم خاص ، كأن يكون كبيراً أو صغيراً ، وغير مقيد بمواصفات خاصة ، كأن يكون مزيناً أو مجرداً من ألوان الزينة ، أو كأن يكون ضمن حديقة أو في شارع ، ومثل ذلك الأسماء طاولة [١] ، كتاب ، مدرسة ، إنسان .

ولا بد لنا هنا من أن ننبه إلى ضرورة التمييز بين معنى المصدر العرفي هذا والمعنى النحوي الذي يكتسبه من التركيب ، ولا شك أن المعنى النحوي لا يقع في علم الصرف ، لأنه معنى سياقي من اختصاص علم النحو ، كمعاني التوكيد ، وبيان النوع ، وبيان العدد ، التي تدرس في مبحث المفعول المطلق ، وكنيابة المصدر عن ظرفي الزمان والمكان ، أو

---

(١) أدخلها مجمع اللغة العربية بلفظها في معجمه الوسيط .

وقوعه صفة أو حالاً موقع المشتق ، أو تمييزاً مفسِّراً بعد بعض المبهمات ، أو حلونه محل فعله في الأمر أو النهي ، فهذه كلها معانٍ نحوية تركيبية ، تدرس في أبواب شتى من علم النحو ، ولا تمت إلى علم الصرف بأية صلة .

مصادر الفعل الثلاثي المجرد

في غير باب من أبواب الصرف نـرانا مضـطرين إلى الفصل بين الثلاثي وغير الثلاثي ، وذلك كما يحصُلُ في مباحث الميزان الصرفي ، وصياغة المشتقات ، وتصريف الأفعال ، وتشكّل المصادر . وليس هذا من قبيل ما يصطنعه العالم المختص أحياناً من وسائل لتسهيل البحث [1] ، بل هـو في معظمـه مما اقتضـاه نظام المفـردات العربيـة التي ترتكـز على « الثلاثية » التي تغلب على أبنيتها ، والتي توجه تصريفها وجهةً تختلف عن وجهة التصريف في غير الثلاثي من الكلمات

وربما كان هذا الفصل في مبحث المصدر أوضح من غيره دلالةً على نظام العربية ، وتمييزه بين الثلاثي وغيره ، فمصادر الفعل الثلاثي تختلف عن مصادر غيره في العدد والنوع ، إذ يُرْبي عدد صيغهـا على خمس وثلاثين صيغة ، وقد يكون لبعض الأفعال عدة مصادر ، فالفعل (لقي) له عشرة مصادر [2] ، ومثله الفعل (ساء) [3] ، وللفعل (ذكر) أربعة هي ذِكْرٌ ، وذُكْرٌ ، وذِكْرى ، وتَذْكار . ومصادر الفعـل (نعب) هي نَعْبٌ ، ونعيبٌ ، ونعابٌ ، وتنْعاب

أما من حيث النوع فهي - في معظم حالاتها - لا تتّبع قياساً أو نظاماً حاسماً كما يتبع غيرها ودونك قائمة منها لتقف على تنوعها وكثرتها

---

(١) باستثناء ما يُصطنع في مبحث الميزان الصرفي

(٢) أنظر : السيوطي المزهر : ٢/٨٣ .

(٣) أنظر : لسان العرب (سَوَأ) .

« لَعِبٌ ، شِبَعٌ ، حِفْظٌ ، كَثْرةٌ ، شِـدّة ، جَلَبَةٌ ، ذِكـرى ، هُدىً ، قِرىً ، قَبول ، ذَهاب ، غُفْران ، عِرفان ، رِوايـة ، تَهْلُكة ، شيخـوخة ، بُلَهْنِية ، فضيحة ، كَراهية ، غُلُبّة ، تُدْراً ، سُودَدٌ ، أَكْلٌ ، طُلوع ، لمعان ، بكـاءٌ ، زئير ، زراعـة ، سماحـة ، صيـامٌ ، حُمْـرة ، بُـطولـة ، تَعَبٌ ، شُرْبٌ . »

هذه هي جمهرة الصيغ التي تتشكل بها مصادر الفعـل الثلاثي ، ومعظمها ـ كما قلنا ـ لا يتبع نظاماً حاسماً ، وقليل منها يخضع لمعايير دلالية ليست مطردة ، وقد حاول بعض النحويين أن يربط بينها وبين شكل الصفة المشبهة التي من جذرها ، فلم يبلغ ما أراد من الاطراد [١] ، كما سوف نبيّن لك في المِوضع المناسب من البحث .

وقد وضعنا المصادر القياسية ـ كما تسمى عنـدهم ـ في السطرين الأخيرين من القائمة السابقة ، وعدة صيغها كما هو واضح اثنتـا عشرة صيغة ، وإليك الحديث عنها

١ ـ فَعْلٌ :

هذه أهم صيغة لمصدر الثلاثي المجرد ، ولعلها أكثرها شيوعاً في الكلام ، حتى جعلها بعضهم قياسية ، فذكر الفراء أن كلَّ فعلٍ لا يُعْرف مصدره يمكن أن يُصاغ على « فَعْل » محاكاةً للّهجة الحجازية القديمة [٢] ، والحق أن المصادر جاءت منها على ضربين قياسي وسماعي

أما القياسي فقد يكون مصدراً لفعلٍ متعدٍ ، وقد يكون مصدراً لفعل لازم ، فإذا كان الفعل متعدياً ولم يدل على حِرفة أو صناعة كان مصدره على (فَعْل) قياساً ، مثل عَرْض ، وبَذْل ، وخَلْق ، وصَرف ، وأَمْن

(١) ابن مالك . شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ٧١٩ ـ ٧٢٠

(٢) أنظر : الرضي شرح الشافية : ١٥١/١

وإذا كان الفعل لازماً ومن باب « فَعَلَ » معتل العين كان من هذه الصيغة قياساً أيضاً مثل حام الطائر حَوْماً ، وذابَ الشحمُ ذوباً ، وراب اللبنُ رَوْباً ، وجار عن القصد جوراً ، ومال إليه ميلاً

وأما السماعي فكثير ، وقد جاء من جميع الأبواب ، فمن (فَعَلَ) اللازم غير معتل العين صَبْر ، وعَدْل ، ورعد ، وصَدٌّ ، وجرْيٌ ، ومن (فعِل) ضحِك ضَحكاً، وضحِي ضَحْواً ، وجلِعَ جَلْعاً ، ومن (فَعُلَ) ظَرُفَ ظرفاً ، وضعُف ضَعْفاً

ولا يعني القياس هنا أن الفعل ليس له إلا مصدر واحد هو (فَعْل) ، فكثير من الأفعال لها غيرُ مصدر ، بعضها على القياس ، وآخر لا قياس له ، فالفعل (قادَ) متعدٍ ، وقياس مصدره فَعْل ولكن هذا لم يَحُل دون ظهور مصدرين آخرين هما قِياد ، وقِيادة ومثله صاغ صَوْغاً وصياغة ، وصانَ صوناً وصيانة

والفعل « ضاق » لازم معتل العين مفتوحُها ، وله مصدران أحدهما (ضَيْق) وهو قياسي ، والثاني (ضِيق) وهو سماعي ومثله ضاء ضَوْءاً وضياءً ، وقام قَوْماً وقياماً ، وفاظ فيظاً وفُيوظاً

٢ ـ فُعُول

وهذه الصيغة في الأفعال اللازمة كالصيغة السابقة في الأفعال المتعدية من حيث الكثرة والشيوع ، وتأتي عليها المصادر من صيغتين فعليتين ، هما فَعَل ، وفعِل

أما «فَعَلَ» فمعيار القياس فيها دلالي لفظي. إذ يُشترط في الفعل ألا يكون دالاً على واحد من ستة معانٍ ، هي المرض ، والصوت ، والامتناع ، والسير ، والاضطراب أو التنقل ، والحرفة أو الوِلاية لأن ما دل على أحد من هذه المعانى كان لمصدره قياس آخر وأما معيار اللفظ

فَيَشْتَرِطُ أن يكونَ الفعل صحيحَ العين غير معتلها ، لأن قياس المعتل ـ كما مر بنا ـ هو : فعْل فإذا استوفى الفعل هذين المعيارين جاء مصدره على « فُعول » قياساً ، مثل شرُود ، وقُعود ، وطُلوع ، وشموخ ، ومُكوث ، وركوع ، وسجود

وأما « فَعِلَ » فقياس مصدره « فُعول » إذا كان يدل على حركة حسية يُبْذل فيها شيء من الجهد ، مثل صُعود ، وقُدوم ، ولُصوق

وقد خرج على هذه الصيغة بعض الأفعال ، لأن قياس المصدر من الفعل الثلاثي غالب لا واجب ، من ذلك قولهم شَمَسَتِ الدابةُ شموساً ، فجاؤوا بالمصدر على هذه الصيغة وهو يدل على امتناع ، ومنه أيضاً قولهم شنت القربةُ تَشِنُّ شناً أي يبست فجاء المصدر على « فعْل » وقياسه «فُعول» لأنه مستوفٍ معياري الدلالة واللفظ. ومثله: عَدَلَ عن الأمر عدْلاً وعَدالةً وقالوا : عَصِبَ القوم به عَصْباً ، إذا اجتمعوا حوله فهو مصدر علاجي حركي ، ومع ذلك جاء على « فَعْل » لا على « فُعول » كما جاء على هذه الصيغة مصادر أفعالٍ متعديةٍ لا لازمة ، مثل جحد الأمر جَحْداً وجحوداً ، وورد الماء وُروداً ، ولزمه لزُوماً كما جاء من « فعُل » مثل ضَمُر ضموراً ، ومن « فَعَلَ » المعتل العين ، مثل فاظ فيظاً وفُيوظاً

٣ ـ فَعَلان

وتَرِد هذه الصيغة مصدراً للفعل اللازم إذا دلَّ على اهتزاز واضطراب أو تنقل ، فمن حركات الاهتزاز غَلَيان ، فَوَران ، خفقان ، فَيَضان ، طَوَفان ، لمعان وقد يكون الاضطراب نفسياً مثل هَيَجان ، وهَيَمان ، وجَيَشان النفس ومن حركات التنقل طيران ، وحَوَمان ، وجَوَلان ، ودَوَران ، وفَوَحان ، ومَيَلان ، وصَوَلان وهي جميعاً مصادر أفعال لازمةٍ إلا

« شَنَآن » ، فهو مصدرٌ لفعلٍ متعدٍّ ، وهي أيضاً من « فَعَلَ » إلا غثيـان ، فهو من فعِل

٤ ـ ٥ ـ فُعال وفَعيل:

وتشترك هاتان الصيغتان في أنهما مقيستان فيما دَلَّ على صوت من مصادر الفعل الثلاثي اللازم ، مثل صُراخ ، ونُباح ، وعُواء ، وبكاء ، وصَهيل ، وزئير ، وزفير ، ونحيب ، وهديل ، ونَعيب ، وفحيح ، ونهيق ، وطنين ، ونقيق ، وحفيف ، وأزيز ، وصليل[1]

ثم تفترقان ، فتكون « فعال » مقيسة فيما دَلَّ على مَرضٍ ، مثل صُداع ، وسُعال ، ورُعاف ، وزُحار وتكون « فَعيل » مقيسة فيما دَلَّ على سيرٍ ، مثل ذَميل ، ووَجيف ، ودَبيب ، ورَحيل وهي كما ترى مصادر أفعال لازمة من باب « فعَلَ »

٦ ـ فِعالة:

وتقاس هذه الصيغة لمصدر الفعل اللازم أو المتعدي إذا دلّ على صناعة أو ولاية ، فمن مصادر الفعل اللازم سِفارة ، وتجارة ، ووزارة ، وإمارة ومن مصادر المتعدي زراعة ، وخياطة ، وجباية ، وحِياكَة

وجاء من غير الصناعة والولاية أيضاً مثل قراءة ، وكتابة ، ورِعاية ، وخيانة ، وصيانة ، وديانة ، ورِياضَة

٧ ـ ٨ ـ فَعالة وفُعولة:

تشترك هاتان الصيغتان في أنهما لمصدر الفعل اللازم إذا كان على « فَعُل » ، مثل فَصاحة ، وسَماحة ، وبَدانة ، وسُهولة ، وصُعوبة ، وعُذوبة ، وقد حاول ابن مالك[2] أن يربط كلًّا منهما بصيغة الصفة

---

(١) ومن ذلك أيضاً مُواء ، وخُوار ، وهزيم الرعد ، ونشيش اللحم

(٢) ابن مالك شرح عمدة الحافظ ٧١٩ ـ ٧٢٠

المشبهة التي تشتق من المصدر أو الفعل ، فإن كانت الصفة على وزن « فعيل » جاء المصدر على « فعالة » ، مثل ظرافة ، ونضارة ، وقراءة ، وشناعة ، وصَباحة وإن كانت الصفة على « فَعْل » كثر مجيء المصدر على « فُعولة » ، مثل عذوبة ، و.

وهذا القياس ليس بمطرد بل غالب ، إذ يخرج عليه بعض المصادر ، مثل ضخامة ، فالصفة المشبهة منه ضَخْم ، لا ضخيم ومثل بطولة ، ومُلوحة فالصفة من الأول بَطَل ومن الثاني مِلْح وقالوا نَزارة ، والصفة منه نَزْر

وجاء « فعالة » أيضاً من « فَعِلَ » ، مثل سَعادة ، وشَقاوة ونقاهة ، ولباقة ، وضراعة ، وشهادة وكذلك « فعولة » مثل يُبوسة وجاءا أيضاً من « فعَلَ » مثل غَضاضة وغُضوضة

٩ ـ فُعْلة

وإذا كان الفعل من باب « فَعِل » لازماً ، ودَلَّ على لونٍ كان قياس مصدره « فُعْلة » مثل: خُضْرة ، وزرقة ، وحمرة ، وصفرة ، وسمرة ، ودُهمة وجاء منها غيرُ الألوان ، مثل جُرْأة ، ونُصْرة ، وغُرْبة

١٠ ـ فِعال:

وهذه الصيغة قياسية لمصدرِ فعلٍ لازمٍ من باب « فَعَلَ » إذا دلَّ على امتناعٍ ، مثل طِماح ، شِماس ، نِفار ، جِماح ، شِراد أو لمصدر فعلٍ معتل العين ، مثل قِيام ، وصيام ، وصِياح ، وغياب ، وإياب وجاء منه « إباء » وهو مصدر فعلٍ متعدٍ

١١ ـ فُعْل

تكثر هذه الصيغة مصدراً لفعل لازم من باب « فَعُل » مثل جُبْن ،

وقُبح ، وخُبْث ، وضُعْف. أو من باب « فَعِل » مثل سُقْم ، ونضج ، وسُخط، ويُبْس. وقد يكون من فعلٍ متعدٍ من هذا الباب، مثل: شُرْب ، ووُدّ وتكون عليها أحياناً مصادر « فَعَل » لازماً مثل كُفر ، وجُوع ، ومُكْث ، أو متعدياً مثل شُكْر ، وشُغل

١٢ـ فَعَلٌ

المصادر التي تأتي على هذه الصيغة كثيرة ، ومعظمها من أفعال لازمة بابها « فَعِلَ » إذا لم تدل على لون ، أو حركة حسية علاجية ، أو على صفة ثابتة ، مثل وَجَلٌ ، وبَطَرٌ ، وفَرَح ، وغضَب ، وأسىً ، وطوىً . ودل بعضه على داء ، مثل وَرَمٌ ، ووجَع ، ومرض ودل بعضه على صفة ثابتة ، مثل عَجَفٌ وجاءت مصادر على هذه الصيغة من باب «فعُل»، مثل شَرَفٌ ، وشَظَفٌ ، ورَغَدٌ كما جاء من باب « فعَل » ما يدل على السير ، مثل خَبَبٌ وكذلك جاء من « فعِل » المتعدي مثل عَمَلٌ ومن « فَعَل » المتعدي مثل طَلَب[1]

مصادر الثلاثي المزيد

تختلف هذه المصادر عما مرَّ بك في أنها قياسية مطّردة ، ذات صيغ معلومة ، يندر الخروج عليها ، ودونك تفصيلَ الحديث عنها

آـ مصادر المزيد فيه حرف :

إن الأفعال الثلاثية المزيدَ فيها حرفٌ واحد لها صيغ ثلاث ، هي أفعل ، وفاعَلَ ، وفَعَّلَ

---

(١) جاءت مصادر على وزن «مفعول» مثل مَيْسور ، ومعسور ، ومعقول ، ومرفوع ، وموضوع ، ومجلود ، ومفتون ، ومحلوف . وجاءت أخرى على وزن « فاعل » مثل : عافية ، وباقية ، وعاقبة ، وقالوا قم قائماً أي قياماً ومنها ما جاء على وزن « فعلاء » مثل : سراء ، وضراء ، وبغضاء وجاء بعضها على وزن « فُعْلى » مثل : يُسْرى ، وعُسْرى وهذه من أوزان الصفات المشتقة ، كما سوف ترى

أمّا « أَفْعَلَ »

فالمصدر منه على « إفْعال » ، إذا كـانت عين الفعل صحيحـة لا معتلة ، مثل إعلام ، وإكرام ، وإخراج ، وإبدال ، وإسهام

فإن كانت عين الفعل معتلة ، كان المصدر على وزن « إفالة »[1] ، لأن العين تحذف لما يطرأ عليها من قواعد الإعلال والتقاء الساكنين ، مثل إعانة ، وإزالة ، وإرادة ، وإعاشة ، وإبانة

وأما « فاعَلَ »

فلها مصدران ، هما مُفَاعلة ، وفِعال . مثل جـاهدة مجـاهدةً وجِهاداً ، وقاتل مقاتلة وقِتالاً ، وناضل مناضلة ونضالاً ، وعالج معالجـة وعِلاجاً ، وراغم مراغمة ورِغاماً ، وعاند معاندةً وعِناداً

على أن الصيغة الأولى أكثر استخداماً ، وتكاد الثانية لا تستعمل في بعض الأفعال ، كما في مثـل آزر مؤازرة ، وقاوم مقـاومة ، وسـاهم مساهمة ، وناوأ مناوأةً ، وجاوب مجاوبة ، وياسر مياسرة ، ويامن ميامنة

وأما « فَعَّلَ »

فمصدرها القياسي « تفعيل » لفعلٍ ذي لامٍ صحيحة ، غير معتلة ولا مهمـوزة ، مثـل تسليم ، وتعميم ، وتحـريم ، وتشغيـل ، وتعليم ، وتهذيب ، وتدريب

وقد يشاركه في بعض الأفعال « تَفْعِلة » مثل: ذكّر تذكيراً وتذكرة ، وجرّب تجريباً وتجربة

---

(١) يرى بعضهم أن المحذوف ألف المصدر لا عين الفعل ، وعلى هذا الرأي يكون الوزن إفَعْلَةً

(٢) وأحياناً « فِعّال » مثل كذّبوا كِذّاباً وكلّمته كِلّاماً ، وحمّلته حِمّالاً وقد ينوب اسم المصدر مثل صلى صلاة ، وزكى زكاة ، ووصّى وَصاة

وإذا كان معتل اللام كان مصدره على « تفعِلة » ليس غير ، مثل : توعية ، وتزكية ، وتنقية ، وتصفية وإذا كان مهموز اللام جاء مصدره ـ في الغالب ـ على « تفعلة » أيضاً ، مثل تبرئة ، وتخطئة ، وتهنئة . وربما جاء على « تفعيل » مثل تخطيء ، وتبريء ، وتنبيء

وهناك أفعال ثلاثية مزيد فيها حرف ، يلحق بناؤها ببناء الفعل الرباعي ، مثل فَعْلَلَ ، وفَيْعَلَ ، وفَعْوَل ، وفوعلة فمن الأول : جلْبَبَ ومصدره جَلْبَبةً ومن الثاني سَيْطَرَ، ومصدره سيطرة ؛ ومن الثالث : دهور ، ومصدره دهورةً ، ومن الرابع جورب ، ومصدره جوربة .

ب ـ مصادر المزيد فيه حرفان أو ثلاثة :

الأفعال المزيد فيها حرفان أو ثلاثة إما أن تبدأ بهمزة وصل ، وإما أن تبدأ بتاء ، فما ابتدأ بهمزة كان قياس مصدره أن يكسر ثالثه وتُزاد ألفٌ قبل آخره ، كما ترى في الجدول التالي

- احتملَ ← احتِمال
- انخدع ← انخداع .
- ارتمى ← ارتِماء
- احمرَّ ← احمِرار .
- استعمل ← استِعمال
- اعشوشَبَ ← اعشيشاب

وما ابتدأ بتاء جاء مصدره على وزن ماضيه مع ضم ما قبل الآخر ، كما في الجدول التالي

- تحدَّث ← تحدُّث
- تجلبب ← تجلبُب
- تحيَّر ← تحيُّر .

تمسكن ← تمسكُن

- تجورب ← تجورُب

إلا إذا كان خامسه حرف علة ، مثل : تعالَى ، وترامى ، فحينئذٍ تبدل الضمة كسرة مثل التعالي والترامي والتباهي

مصادر الرباعي مجرداً ومزيداً

مصدر الرباعي مقيس أيضاً ، فإن كان مجرداً مثل دحرجَ ، وطمأن ، وبعثر ، وغربل ، ولعثم ، وزعزع . جاء مصدره على « فَعْللة » مثل دحرجة ، وطمأنة ، وبعثرة ، وغربلة ، ولعثمة، وزعزعة

وقد أتى بعضه على « فِعْلال » ، مثل سَرْهَفَ سِرْهافاً ، وزلزل زِلزالاً ، وقلقل قِلقالاً

وما كان من مزيده مبدوءاً بتاء طبق عليه القانون السابق في مزيد الثلاثي ، أي جاء بأحرف الماضي مع ضم رابعه ، سواء أكان مضعفاً أم لم يكن ، مثل : تدحرُج ، وتبعثُر ، وتزعزُع ، وتقلقُل

وما كان مبدوءاً بهمزة وصل كُسر ثالثه ، وزيدت ألف قبل آخره ، مثل احرنجم احرنجاماً ، واطمأن اطمئناناً ، واشمأزّ اشمئزازاً ، واقشعرّ اقشعراراً[1] .

المصدر الميمي

المصدر الميمي كالمصدر الأصلي من حيث الدلالة العُرْفية على الحدث ، ولكنه يختلف عنه بشكله ، فهو أولاً مصدر يخضع لنظام عام في تشكّله اللفظي بالقياس إلى مصدر الثلاثي الذي لا نظام له - كما رأينا -

---

(١) أما مثل طُمأنينة وقُشَعْريرة ، فهو اسم مصدر لا مصدر انظر /٨٥

وهو ثانياً يشتمل على ميم زائدة في أوله وليس على زِنَةِ (مُفاعلة) أو (مفعول) ، وهذا هو سرُّ تسميته بالمصطلح المذكور

على أن النظام العام في تشكله ليس بمطَّرِد ، إذ كثيراً ما تنحرِف عنه المصادر الميمية ، وهذا ما سوف تعرفه بعد قليل

أما أشكاله الصياغية فهي

آ ـ مَفْعَلٌ

يصاغ على هذا الشكل من فعل ثلاثي مجرد ، ويشترط فيه ألا يكون مثالاً واوياً صحيح اللام تحذف واوه في المضارع والأمر ، ولا أجوف يائياً مكسور العين في المضارع . وذلك مثل مَأْكل ، ومَشْرَب ، ومَغْنَم ، ومَقْدَم ، ومَضرَب ، ومَقْتَل ، ومَلام ، ومَقال ، ومَدار ، ومَسرى ، ومَهْوى ، ومَجَرّ ومَفَرّ

وقد تلحق هذه الصيغة التاء فيقال مَفْسَدَةٌ ، ومبخلة ، ومَجْبَنة ، ومَخبثة ، ومحبة ، ومودة ، ومَلامة ، ومَساءة ، ومهانة ، ومخافة ، ومقالة (١)

وخرج على هذا النظام مصادر كثيرة ، منها مَعْجِز ، ومَطْلِع ، ومَنْطِق ، ومَعْصِية ، ومَعْرِفة ، ومَغْفِرة ، ومَهْلِكة ، ومأدُبة ، وميراث ، وميعاد ، وميثاق

ومن هذه الشواذ ما جاء على القياس أو النظام العام ، مثل معجز ومَعْجَز ، ومطلِع ومطلَع ، ومأدبة ومأدَبة ، ومهلُكة ومَهلكة ، ومَحمِدة ومحمَدة ، ومظلِمة ومظلَمة ، ومَعْتِبة ومَعْتَبة ، ومَحْسِبة ومَحْسبة ، ومضِنّة

---

(١) جعلها مجمع اللغة العربية قياسية في جلسته سنة ١٩٧١ في القاهرة

ومَضَنَّة ومنها ما لم يجيء إلا على الكسر ، مثل مَغْفِرة ، ومَعْصِية ، ومَحْمِية ، ومَعِيشة

ب - مَفْعِل

وإذا كان الفعل الثلاثي المجرد مثالاً واوياً صحيح اللام تسقط فاؤه في المضارع فإن مصدره الميمي يجيء على « مَفْعِل » ، مثل مَوْعِد ، ومَوْصِل ، ومولد ، وموقِف وأتى قليل منه على « مَفعِلة » ، مثل مَوْعِدة ، ومَوْجِدة

وكذلك يكون على هذه الصيغة إذا كان أجوف يائياً مكسور العين في المضارع ، مثل مَحِيض ، ومَسِير ، ومَشيب ، ومَمِيل ، ومجيء ، ومَصير

ح - على وزن مضارعه المبني للمجهول:

وإذا زاد الفعل على الثلاثة ، مجرداً أو مزيداً ، جاء مصدره الميمي على زِنة فعله المضارع المبني للمجهول ، بإبدال حرف المضارع ميماً مضمومة وفتح ما قبل الآخر ، كقوله تعالى ﴿ ولقد جاءهم من الأنباء ما فيه مزدجَرٌ ﴾ (القمر ٤) أي ازدجار وقوله ﴿ وقل ربِّ أدخلني مُدْخَل صدقٍ وأخرجني مُخْرج صدقٍ ﴾ (الإسراء ٨٠) أي إدخال صدق وإخراج صدق ومثله قوله ﴿ ومزقناهم كلَّ مُمَزَّق ﴾ (سبأ ١٩) أي كل تمزيق وقوله ﴿ إلى ربك يومئذ المستقر ﴾ (القيامة ١٢) وقوله ﴿ وسيعلم الذين ظلموا أيَّ مُنْقَلَب ينقلبون ﴾ (الشعراء ٢٢٧) ومن ذلك أصاب مُصاباً ، وأقام مُقاماً ، وأَسْدى مُسْدىً ، وقاتَلَ مُقاتَلاً ، واشتكى مُشْتكىً ، وتجرَّعَ مُتَجرَّعاً ، وعوَّل مُعوَّلاً ، وأقسم مُقْسَماً (١)

---

(١) وقفت بعد كتابة هذه البحوث على كتاب للأخ الزميل الدكتور فاضل السامرائي ،

مصدر المرة[1]

يُستخدم المصدر أحياناً ليعبر عن معنىً صرفيٍ خاص هو الدلالة على أن الحدث وقع مرة واحدة ، ولا بد له في هذه الحال من أن يستعينَ بوسيلةٍ خاصة ذات قدرةٍ تعبيرية تتجاوز قدرة المصدر الأصلي الذي يدل دلالة عرفية على الحدث ، ويخلو من أي دلالة صرفية والمعروف أن الدلالات الصرفية تكون غالباً بالصيغ ، واللواحق ، واللواصق فما الذي يسلكه مصدر المرة في هذا ؟

آ ـ من مصدر الفعل الثلاثي

يشتق مصدر المرة على وزن « فَعْلَة » من مصدر الفعل الثلاثي المجرد ، ويشترط فيه أن يكون فعلاً تاماً غير ناقص ، وأن يكون حسياً ، وقابلاً للتكرار فلا يدل على ما يثبت من الأوصاف أو يدوم

- بعنوان « معاني الأبنية في العربية » ، فوجدته يفرق بين المصدر الميمي والمصدر الأصلي ، من حيث الدلالة فقد ذكر أن في المصدر الميمي عنصر « الذات » بخلاف المصدر الأصلي ، وأنه يغلب عليه الدلالة على معنى النهاية ويضرب لتعزيز رأيه أمثلة موفقة حقاً ، منها المصير والصيرورة ، والمآب والإياب وعلى الرغم من دقة هذه النظرة أراها لا تطرد ، وازن مثلاً بين العبارتين التاليتين لا تدعِ المَلامَ يفسد العلاقة بينك وبين أخيك ← لا تدعِ اللومَ وبين إن في هذا الإجراءِ لمظلمةً لأخيك ← إن في هذا الإجراءِ لظلماً
انظر د . فاضل السامرائي معاني الأبنية في العربية ص ٣٤ وما بعدها الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ /١٩٨١ م

(١) هذا المصدر اسم مشتق لا جامد ، ومع ذلك اضطررنا إلى وضعه هنا مع الأسماء الجامدة ، لأنه مصدر ، ولأن وضعه مع الأسماء المشتقة يؤدي إلى فصل بحوث المصدر فصلاً غيرَ حميد ذلك ما اضطرنا إلى وضعه في هذا الموضع ، والاكتفاء بالإشارة الهامشية هذه

والجدول التالي يوازن بين المصدر الأصلي ومصدر المرة ، من حيث الصياغة والدلالة

- سجدتُ سجوداً ← سجدت سَجْدَة.
- فتحت الصندوقَ فتحاً ← فتحته فَتْحةً
- شربتُ من الماءِ شرْباً ← شربت منه شَرْبَةً
- ضاع في السوق ضياعاً ← ضاع فيه ضَيْعةً

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى ﴿ فنظر نظرةً في النجوم ﴾ (الصافات ٨٨) وتقول مُطِرْنا هذا العامَ مَطْرَةً ، ولم يمرضْ أبي في حياته إلا مَرْضَةً ورجت الأرضُ رَجَّةً وهجع العاملُ هَجْعةً

على أن هناك مصادر أصلية أتت على (فعلة) أصلاً ، من ذلك توبة ، وبغتة ، ودعوة ، وصيحة ، ورأفة ، ورحمة وفي هذه الحال تنعدم الدلالة الصرفية على المرة ، ولا بد من الاستعانة بكلمة ذات معنىً عرفي تدل على المرة ، تقول دعاه دعوةً واحدة وصاح صيحة واحدة وبغته بغتةً واحدة وتاب توبةً واحدة [1]

أما الفعل (كان) فلا يقال منه كَوْنه ، لأنه ناقص ، ولا يأتي من الفعل (حَسُن) حَسْنَةً ، لأنه غير قابل للتكرار لدلالته على وصف ثابت ومثله الأفعال حَوِرَ ، وطال ، وظَرُف ، وكرُم ، وخَضِر ، ولا من الفعل علمَ ، لأنه فعل قلبي لا حسي علاجي ، ومثله فهم، ووَعى

ولما كان هذا المصدر يدل على المرة كان من الممكن تثنيته وجمعه ، تقول جرعتُ من الماءِ جَرْعَتَيْنِ وسجدتُ لله سَجْدتينِ وقال تعالى ﴿ فاجلدوا كلَّ واحدٍ منهما مئةَ جلدةٍ ﴾ (النور : ٢). وتقول

---

(١) وصف مصدر المرة نفسه في قوله تعالى ﴿ فيميلون عليكم ميلةً واحدة ﴾ (النساء ١٠٢) وفي قوله فإذا نفخ في الصور نَفخةً واحدةً ﴾ (الحاقة ١٣)

ركعت ثلاثَ رَكَعَات. ولا يقال في المصدر الأصلي :جرعتُ الماءَ جَرْعين ولا سجدت لله سجودين إلا إذا أريد به التنوع ، كما في قول رابعة العدوية

أحـبُّـكَ حُـبَّـيْـنِ حُـبَّ الـهـوى
وحُـبّـاً لأنـكَ أهـلٌ لـذاكـا

وشذ من ذلك قولهم حججتُ حِجَّةً ، ورأيته رِئْية ، ورؤيـة ، وأتيته إتيانةً ، ولقيتُه لقاءةً واحدة (١)

ب ـ من مصدر فعلٍ فوق الثلاثي:

وإذا كان الفعل فوق الثلاثي حافظ المصدر على صيغته ، وأضيفت إليه التاءُ لاحقةً ، يقال تزخرفتُ الـدُمْيةُ تـزَخْرُفـةً ، وتدحـرجت الكرةُ تدَحْرُجةً، وانطلق الركب انطلاقة، واضطرب الموج اضطرابـةً، وانقشع الغيمُ انقِشاعةً.

وحين يكون للفعل مصدران أحدهما قياسي أو شائع ، والثـاني سماعي أو قليل الاستعمال، يجيء مصدر المرة من أولهما، تقول: كذبتُهُ تكذيبةً لا كِذّابةً لأن الأول قياسي والثاني سماعي وتقول قاتلته مقاتَلةً واحدةً لا قِتالةً لأن الأول أكثر شيوعـاً من الثاني ، وكـلاهما قياسي

وإذا كـان المصدر الأصلي ينتهي بـالتاء مثـل إعانـة ، وإرادة ، واستجابة ، واستتابة ، وصف بما يدل على المرة مثل أعنتـه إعانـة واحدة واستجاب إليه استجابةً واحدة وهكذا

---

(١) انـظر سيبويـه ٨٧/٤ والقامـوس المحيط (حجج) وانـظر أيضاً ابن خالويه ليس في كلام العرب ص ٣٥

ذلك كله يشير إلى أن مصدر المرة يستعين في دلالته الصرفية على المرة بالصيغة وبالإلحاق

مصدر الهيئة أو النوع

وهذا نوع آخر من المصادر [1] يستخدم ليبين سِمات الحدث النوعية عند وقوعه ، فكما يحتاج الناس إلى التعبير عن عدد المرات لوقوع الحدث ، يحتاجون كذلك إلى التعبير عن صفاته ونوعه فإذا قلنا فلان هادىء المشْية عَنَيْنا أن مَشْيَه حين يمشي هادىء وإذا قلنا إنه حَسَنُ القِعْدَة عنينا أن قُعوده حين يقعد حَسَنٌ وهكذا [2]

ويصاغ هذا المصدر على وزن «فِعْلة» لفعلٍ ثلاثي مجرد تام غير قلبي ، بل هو فعل علاجي حسي فمن المصدرين الأصليين قَتْلُ ، وذَبْحُ يقال قِتْلةً وذِبْحة كما جاء في الحديث النبوي « إذا قتلتُم فأحسنوا القِتْلة ، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذِبحة » [3] ويقال من الطعام فلان حسنُ الطِعْمة ومن الركوب حسن الرِكبة ومن الموت مِيتةٌ مشرفة ومن هذا المصدر أيضاً غِمة ، وشِقْوة ، وجِلْسة ، ودِعْوة ، وشِبْعة

وقد خرج على هذا النظام بعض المصادر ، فقد نُقل عن المتكلمين من أبناء اللغة هذه العبارات اختمرتِ المرأة خِمْرةً واعتم الفارس عِمّةً وانتقبت المرأة نِقْبةً ، وارتعد جسدُهُ رِعْدةً

وإذا كان المصدر الأصلي على وزن « فِعْلة » ، مثل شِدّة ، ورِدّة ، وخِدْمة ، وجِنة فلا بد حينئذٍ من الاستعانة بالسياق النحوي ، كأنْ نَصِفَ

---

(١) يرى برجشتراسر أن اسمي المرة والهيئة انفردت بهما اللغة العربية دون غيرها من اللغات ، حتى أخواتها الساميات أنظر : التطور النحوي ص ٦٧

(٢) أنظر ابن سيده المخصص ١٥٨/١٤

(٣) أنظر سنن النسائي ٢٢٧/٧ دار إحياء التراث العربي

المصدر ، أو نضيفه ، أو نضيفَ إليه ، مثل رَدَّهُ رِدَّةً قبيحةً . وشدَّ الحبلَ شدَّةَ الحديدِ وخدمتُ بلادي أحسن خِدْمة [1]

وإذا كان المصدر لفعل غير ثلاثي مجرد حافظ على صيغته نفسها ، ولذلك لا بد من الاستعانة بالسياق النحوي للتعبير عن نوع الحدث الواقع ، كما مَرَّ سابقاً ، نقول ابتدأنا العمل ابتداءً حسناً واسترحنا في المصيف استراحةً تامة وتمايل الغصن تمايُلَ الثَّمِل ولا تكن كثيرَ التشاؤمِ ، قليلَ التحمُّل

المصدر الصناعي

تسمية هذا الاسم مصدراً لا تخلو من تجاوز للواقع اللغوي ، ذلك أنه يتشكل بزيادة اللاحقة « يَّة » إلى آخر الكلمة المفردة ، أو العبارة المركبة ليدل على « مفهوم » مجرد يدل على الخصائص والسِمات التي يشتمل عليها الشيء ، مثل شِعريّة ، وشاعرِيّة ، وماهيّة ، واتّكالية ، وكيفيّة

ولتوضيح ذلك نرى أن نقدم المثل التالي

إذا نظرتَ في معنى الوَصْف « شاعر » أدركت أنها تدل على ذاتٍ مجردةً هي إنسانٌ يبتدع الشعر ، أي على « جِنْس » بمفهوم اللغويين ولكن هذا الجنس « موجود حِسّي » في الأصل فإذا ألحقت بالوصف هذه اللاحقة « يّة» قلت شاعرِيّة وحينئذٍ تصير إلى مَعْنى مجرد مطلق هو « مفهوم الشاعر الكلي » ، أي مجموعة السمات والخصائص التي يتصف

---

(١) يُستعان أحياناً بالسياق النحوي دون مصدر النوع ، من ذلك قوله تعالى ﴿ إن لك في النهار سَبْحاً طويلاً ﴾ (المزمل ٧) وقوله ﴿ فعَصَوْا رسول ربهم فأخذهم أَخْذَةً رابية ﴾ (الحاقة ١٠) وقوله ﴿ يا أيها الذين آمنوا توبوا إلى الله توبة نصوحاً ﴾ (التحريم: ٨) وواضح مما تقدم أن بعض هذه المصادر أدى معنى المرة صَرْفياً ، ومعنى النوع نحوياً ، كما في « أخذة رابية »

بها من يسمى شاعراً وبهذا كانت وظيفة اللاحقة هنا هي نقل الدلالة من « ذاتٍ مجردة » أو جنس ، إلى « معنى مجرد » أو مفهوم كلي [(١)]

وتدخل هذه اللاحقة على كثير من أنواع الكلمات الجامدة والمشتقة ، ولكن يشترط فيها أن تكون أسماءً [(٢)] ، كأن تكون اسماً جامداً مثل إنسانية ، وأسلوبية ، وشعرية أو مصدراً دالاً على الحدث ، مثل نظرية ، وفرضية ، وارتجالية ، وانهزامية ، وتقريريّة ، ووصولية أو وصفاً مثل شاعرية ، ومَعْلومية ، وأفضلية وصيغ أيضاً من الأدوات فقيل كمية ، وكيفية ، ومن الضمائر ، مثل هُويّة ، وأنانية ومن عبارة ، كقولهم ماهيّة ، ورأسمالية فإن الأول صيغ من العبارة ما هو ، وصيغ الثاني من رأس المال

وصاغوه أيضاً من الكلمات الأجنبية ، فتارة يلحقون «يّة» باسم noun أجنبي ، كقولهم : رومانسية ، وكلاسيّة ، وسِرْيالية ، وديكتاتورية ، وطوراً يلحقونها بصفة Adjective مثل رومانتيكية ، وكلاسيكية ، وديموقراطية ، وأرستقراطية

وقد ورد في العصور السالفة كلمات غير قليلة من هذا الاسم ، فقد جاء في الحديث النبوي « إنَّ الرَّهْبانية لم تكتب علينا » [(٣)] و « إنك امرؤ فيك جاهلية » [(٤)] ووردت فيه عصبية ، وعُمِيّة [(٥)] ، واستخدمَ الفلاسفة وعلماء الكلام مصطلحاتٍ كثيرة مصوغة منه ، منها العِلّية ، والآنيّة ، والمعلومية ، والكمية ، والكيفية ، والماهية ، والإنيّة ، والهُويّة ، واللمِيّة ،

---

(١) لعل هذا هو الذي حمل المتأخرين على أن يُسموا هذا الاسم مصدراً ، فهو اسم معنى كما رأيت ، ولكنه لا يدل على حدث إذا صيغ من مصدر أصلي

(٢) صاغه فلاسفة المسلمين القدماء من الحرف ، فقالوا إنّيّة

(٣) أنظر المعجم المفهرس لألفاظ الحديث ٢/٣١٢

(٤) نفسه : ١/٣٩٤

(٥) نفسه : ٤/٢٣٦

كما استخدم النحاة « العَلَمية » وكثر استخدامه في العصر الحديث كثرة تلفت النظر من ذلك القومية ، والاشتراكية ، والأقلية ، والأسلوبية ، والانتهازية ، والرجعية ، والتقدمية ، وسلبية ، وإيجابية ، و.

ويحسن هنا أن نميز بينه وبين الاسم المنسوب حين يكون مؤنثاً ، مثل هذه راية عربية وتلك خطوة إيجابية وإن كان فيما مرَّ بك ما يوحي بالفرق بينهما

والحق أن المعنى وحده هو الذي يميز بين النوعين ، فالاسم أو المصدر الصناعي يدل على معنى مجرد مطلق ، على حين يدل الاسم المنسوب على صفة خاصة ترتبط بشيءٍ ما وازن بين هذه المزدوجات من الجمل

- هذه سِمةٌ أُسلوبية في شعر المتنبي
- الأسلوبية علم يدرس الأسلوب ويحدد خصائصه

٢
- إن الركون إلى مواعيد العدو خطوة سلبية
السلبية اليوم تعيش في دماء الناس

٣
- إن الأعمالَ الارتجالية غالبة علينا
- إن الارتجالية قد تُودي بالمجتمع

ويختلف هذا الاسم عن اسمي المرة والهيئة في أنه لا يتشكل تشكلاً خاصاً ، فليس له صيغة صرفية يستعين بها على أداء هذا ، بل يستعين ـ كما رأيت ـ بظاهرة « اللصق » المتبعة في اللغات اللصقية القليلة التصريف ، على غرار ما تجد مثلاً في اللغة الإنكليزية في مثل Human (إنسان) ، و Humanity (إنسانية) بمعنى الاتصاف بالخصائص البشرية ، ومثل Free (حر) و Freedom (حرية)

الاسم المشتق

١ ـ ما الاشتقاق

يعني الاشتقاق في الدراسات اللغوية قدرة اللغة على توليد كلمة أو أكثر من كلمة أخرى تمثل الجذرَ الأساس لِما يشتق منها ، كأنْ نشتق من الكلمة « كتابة » الكلمات التـالية كتب ، كـاتب ، مكتوب ، كتّـابٌ ، كتوبٌ ، مِكتابٌ ، كَتَبَةٌ ، كُتّابٌ وكأنْ يُشْتَق من الكلمة الإنكليزية Norm الكلمات التالية Normalو Normally ، و Normalcy ، و Normality ، و Normalize

وواضحٌ من المثالين أن ثمة أسلوبين مختلفين للاشتقاق ، الأول ما يمكن أن نسميه « الاشتقاق الصياغي » ، ويعني صياغة بِنْياتٍ أو أشكال جديدة تختلف عن بِنْية الجذر مع المحافظة على حروفه ، وعلى نسقها الأصلي ، فلا يتقدَم حرف ولا يتأخر . والثاني الاشتقاق اللصقي ، وهو يعني المحافظة على الجذر كما هو ، وإضافة لواصق أو لواحق إليه من شأنها أن تؤدي المعاني الصرفية المقصودة

ولسنا هنا في صدد المفضالة بين الأسلوبين ، فلكل لغة نظام خاص ذو كفاية تامة لأداء أغراض الفكر البشري ، ولكن لا بد لنا ـ مع ذلك ـ من وصف كلٍ من الأسلوبين

أما الاشتقاق اللصقي فهو مجرد إضافات صوتية تراكمية إلى الجذر
Reason → Reasonalbe → Reasonablly…

وأما الاشتقاق الصياغي فهو صَبٌّ الجذر في أبنية جديدة تقتضي زيادة أصوات ، أو تغيير أصوات ، وبهذا يتخلص الجذر من تراكم الزيادات التي تدل على بعض المقولات اللغوية كالفعلية ، والاسمية ، والمصدرية ، والوصفية ، والظرفية لأن نظام اللغات التي يقوم 'شتقاقها على « صياغة بِنىً جديدة » ـ كاللغة العربية ـ إنما تعطي كلاً من هذه المقولات شكلاً بنيوياً يميزه في كثير من الأحيان من غيره

ويدل الاشتقاق الصياغي على أن بنية اللغة تتوسع كما تتوسع الشجرة بفروعها الجديدة ، وهي في توسعها تظل بنية واحدة حية ، كل فرع فيها يستمد حياته وقيمته من الجذر الأساسي ، وهو في الوقت نفسه يزيده ثراءً وغنى بما يضيف إليه من قدرات جديدة ، ويبقى الجذر مصدر إشعاع ، لديه من القدرة على العطاء ما لا ينفد ، ويظل محافظاً على وجوده وأصالته ، ويتميز بسهولة من الكلمات الدخيلة لما يلتف حوله من الفروع التي صدرت عنه

٢ ـ آلية الاشتقاق العربي

لا بد لنا في هذا الكشف عن آلية الاشتقاق العربي من أن نَفْرقَ بين شيئين ، أولهما الواقع اللغوي الذي امتد قروناً قبل اكتشاف السمة الاشتقاقية التي تتميز بها العربية باعتبارها قدرةً تولد بها كلمات جديدة على وَفق صيغ ثابتة متعددة والثاني وصف اللغويين وتقعيدهم لهذه الظاهرة ، واختلافهم في تحديد الأصل الذي تصدر عنه المشتقات ففي بعض

الأحيان لا يتطابق هذان الشيئان ، وربما كانت ظاهرة الاشتقاق أوضح ما يُساق من أمثلةٍ على انفصالهما فعملية التقعيد تنحو في التراث العربي نحواً ذهنياً مثالياً ترمي إلى جعل الاشتقاق عملية ذات نظام مطرد ، على حين تدل الوقائع على أن الاشتقاق يصدر عن عفوية المتكلمين ، ويبعد عن الاطراد في النظام والمصدر

آ ـ أصل المشتقات عند القدماء

إن آراء القدماء في دراسة هذه الظاهرة تتسم بثلاث سمات ، هي

١ ـ اعتماد التصور المجرد ، أو الفرضيات الذهنية

٢ ـ إهمال النظر الاستقرائي الشامل في متن اللغة

٣ ـ انعدام الأساس العلمي في تحديد ماهية الاشتقاق ، وآليته ومن أجل ذلك اضطربت ، وتناقضت ، وهذا ما سوف تراه

إنهم لم يذكروا بصراحة أن ثمة أصلاً واحداً تصدر عنه جميع المشتقات ، وإنما ذكر البصريون منهم أن المصدر أصلٌ للفعل ، وذكر الكوفيون أن الفعل أصل للمصدر ، وتعددت آراؤهم في الأصل الذي تؤخذ منه المشتقات ، كاسم الفاعل وأضرابه ، فذهب بعضهم إلى أنه الفعل[١] ، وذهب آخرون إلى أنه المصدر[٢] ، وترجح فريق ثالث بين

(١) من هؤلاء ابن دريد ، وابن السراج ، والسيرافي ، وابن جني ، وابن عصفور ، وابن القوطية ، وابن القطاع . أنظر الاشتقاق ٥٢٣ ، وجمهرة اللغة ٣٧٠/٣ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ والأصول في النحو ١٤٤/١ وشرح الكافية ١٨٤/٢ ، والخصائص ٣٤/٢ ، وشرح الجمل ١٠٠/١، ٥٦٦ والأفعال ص ١ (ليدن ١٨٩٤) ، والأفعال ٥/١ (حيدرآباد ١٣٦٠ ـ ١٣٦١)

(٢) منهم الرضي ، وابن الصائغ ، والرازي ، والصبان ، وابن هشام أنظر شرح الكافية ١٨٤/٢ والأشباه والنظائر للسيوطي ١١٩/٢، وحاشية الصبان ، علي الأشموني ٢/٣ ، والعلم الخفاق لمحمد صديق خان ، ص ٦ ، (القسطنطينية ١٢٩٦) وشذور الذهب ٣٨٥ (الطبعة العاشرة ١٣٨٥ ـ ١٩٦٥)

هـذا وذاك ، فتارة يـذكرون أن المشتقـات مأخـوذة من الفعل ، وطـوراً يصرحون بأخذها من المصدر ولنضرب على ذلك مثالاً من أبي القاسم الزجاجي ، وابن يعيش

آ ـ قال الزجاجي

١ ـ « العليم والعالم صفتان مشتقتان من العلم » [١]

٢ ـ « فأما النعتُ فقد يكون اسماً مشتقاً من فِعْلٍ » [٢]

٣ ـ « ومنها أسماء مشتقة مأخوذة من الأفعال ، نحو أسماء الفاعلين والمفعولين » [٣]

ب ـ وقال ابن يعيش

١ ـ « إن المصـدر هو « الأصـل ، ومـا عـداه من الأمثلة مـأخـوذ منه» [٤]

٢ ـ « كما أُخذ (ضاربٌ) من (ضَرَبَ) [٥]».

٣ ـ « اسم المفعـول في العمل كـاسم الفاعـل لأنـه مـأخـوذ من الفعل » [٦]

وإذا استقرينا آراءهم في اشتقاق الفعل وجدناهم يذكرون المصادر التالية له

المصدر + الجوهر + الحرف + اسم الصوت - اسم الفعل + صوت الطبيعة + الصفة

---

(١) اشتقاق أسماء الله ص ٧٥

(٢) نفسه ٤٦٦

(٣) نفسه ٤٨٧

(٤) شرح المفصل ٤٣/٦

(٥) نفسه ٤٨/٣

(٦) نفسه ٨٠/٦

أمـا المصدر فقـد ذكره سيبـويه في مـطلع كتابـه ، وأجمع عليـه البصريون ، قال ابن جني « إنا قد أحطنا علماً بأن الفعل إنما يشتق من الحدث لا من الجوهر »[1] وأما الجوهر فقد جاء التصريح باشتقاق الفعل منه على ألسنة كثيرين ، قال ابن السراج « لأن العرب قد تشتق أفعالاً من أسماءٍ غيرِ مصادر ، نحو قولهم استحجر الطينُ ، واستلحموا إنما ذلك من اللحم والحجر ، وكذلك استنوقَ الجملُ ، وترجلتِ المرأةُ وهذا أكثر من أن أحصيه لـك »[2] وقال ابن جني في اشتقـاق الفعل من الحرف « وأيضاً فإن كثيراً من الأفعال مشتق من الحروف »[3] وقال في اشتقاقه من اسم الصوت « وقد كثر اشتقاق الأفعال من الأصوات الجارية مجرى الحروف »[4]

وذكرت المعاجم العربية أن العرب اشتقوا أفعالاً من « صهْ ، وأُفٍّ ، وأوه » وأمثالها من الأسماء التي سمي بها الفعل ، مثل صَـهَّ القومُ ، وصهْصهتُ بهم ، وأوَّهَ ، وتأوّه ، وأفَّ ، وتأفَّفَ

ونقلوا عن الخليل قوله « كأنهم توهموا في صوت الجندب استطالة ومـداً فقالـوا صرَّ ، وتـوهمـوا في صـوت البـازي تقـطيعـاً فقـالـوا صـرْصـر »[5] وذهب ابن جني إلى أنهم قـالـوا خَضَم في أكـل الرطب ، و قضم ، في أكل اليابس ، محاكاة للصوت الذي يصدر عن الحدث في الطبيعـة[6] ويستوحى من هـذا أن بعض الأفعال تـرتجل ارتجالاً ، أو تشتق من أصوات العناصر الطبيعية

---

(١) الخصائص ٢/٣٤

(٢) رسالة الاشتقاق ٢٤ ، والتسهيل ، لابن مالك ١٩٦ ، والمزهر ١/٣٥٠ ، و ١/٢٨٧

(٣) الخصائص ٢/٣٤

(٤) نفسه ٢/٤٠.

(٥) نفسه ٢/١٥٢

(٦) نفسه ٢/١٥٧ وما بعدها.

أما اشتقاق الفعل من الصفة فمثاله غَـرْبَلَ ، المشتق من اسم الآلة غِرْبال ، وقَلَّدَ ، من القِلادة ، وسَوَّرَ ، من السِوار وأولَمَ ، من الوليمة ، وساكَ أسنانه ، من السِواك

أما الصفات الصرفية ، أو المشتقات ، فجماع ما قالوه من أصول اشتقاقها يبلغ أربعة أصول ، هي

الفعل + المصدر + الاسم الجامد + الصفة

وقد تحدثنا من قبل عن ترجح كثير منهم بين الفعل والمصـدر ، وأشرنا إلى مظان أقوالهم ، أما تصريحهم بأن بعض الصفات قد تشتق من اسم جامد فله أمثلة كثيرة ، من ذلك أنهم ذهبوا إلى أن الصفات الدالة على النسب إنما تشتق من الجوامد ، مثل رجلٌ لابنٌ ، وتامِرٌ ، وعانب ، أي ذو لبن وتمر وعنب ، وذئب قَفِرٌ ، من القفر [١] وذكروا أيضاً أن بعض أسماء الآلة مشتق من الجوامد ، كالمِخدَّة ، والمِزْود ، والمِصْدغة ، والمِرْفقة فهي مشتقة من الخد ، والزاد ، والصُدْغ ، والمـرفق [٢] يضاف إلى هذا أنهم قالوا باشتقاق « فَعَّال » حين تدل على حرفة ، من الاسم الجامد ، مثل خَشَّاب ، وحَدّاد ، وجَمّال ، وزَجّاج ، وسَيّاف ، فهي مشتقة عندهم من الخشب والحديد والجمل والزجاج والسيف

بـل ذهب بعضهم إلى أن الصفة قـد تشتق من الصفة ، فـذهب الأزهري إلى أن « عَجِل » مشتقة من « عاجِل » ، و « حذِر » مشتقة من « حاذر » [٣]

---

(١) انظر الخليل العين ٢/١٥٩ وابن قتيبة أدب الكاتب ٢٥٢

(٢) ابن السراج رسالة الاشتقاق ٢٥ ومجلة مجمع اللغة العربية البحوث والمحاضرات ص ٣٥٥ المؤتمر ١٩٦١/١٩٦٢ بحث للأستاذ محمد بهجة الأثري في اسم الآلة

(٣) انظر اللسان (رجل)

وواضح مما تقدم أن آراء القدماء تؤكد أن ثمة تبايناً بين عمليتي التنظير والتحليل ، فهم في الأولى يعتمدون التعميم ، وقد يكون استقراؤهم ناقصاً ، وفي الثانية ينفذون بحسهم الصادق إلى لُباب الظاهرة ، ومن هنا يكون ما جاء في تحليلاتهم أصدقَ نظرةً ، وأقرب إلى الحقيقة مما جاء في تنظيرهم

ب ـ طبيعة الاشتقاق العربي

والحق أن الاشتقاق في العربية عملية معقدة متشابكة العلاقات ، وقد زادها التطور اللغوي قبل نزول القرآن الكريم تعقيداً ، فهناك أفعال ليس لها مصادر ، مثل عسى ، وليس ، وكاد ، وأوشك ، وهناك مصادر ليس لها أفعال ، مثل رُجولة ، وسُبحان ، ومَعاذ ، ورويداً ، ولبيك ، وهذاذيك وهناك أيضاً صفات صرفية لا أفعال لها ولا مصادر ، مثل بـرْد مُرَجَّل [١] ، والقَحْرُ ، والقحْلُ ويعنيان الكبير سناً ومنها أيضاً أرجلُ منه ، وراجِلٌ ، وأحْنَكُ منه ، وثمة صفات أخرى لها مصادر ولكن ليس لها أفعال ، مثل أحمر ، وأبيض إذ ليس في اللغة حَمِر ، ولا بَيِضَ [٢] ومن ذلك القَحْمُ من الرجال [٣] ، وهو الكبير السن

وليس هذا بغريب في لغةٍ ذات عراقة وقدم ، انحدرت من اللغة السامية منذ أزمان سحيقة ، واختلطت بغيرها من اللغات ، قبل ظهور الإسلام وبعده

وإذا تجاوزنا ما فعله هذا التطور في كلمات العربية ، بدت لنا عملية الاشتقاق نفسها غير خاضعة لنظام مُطَّرِد ، فليس هناك أصل واحد ترتد إليه

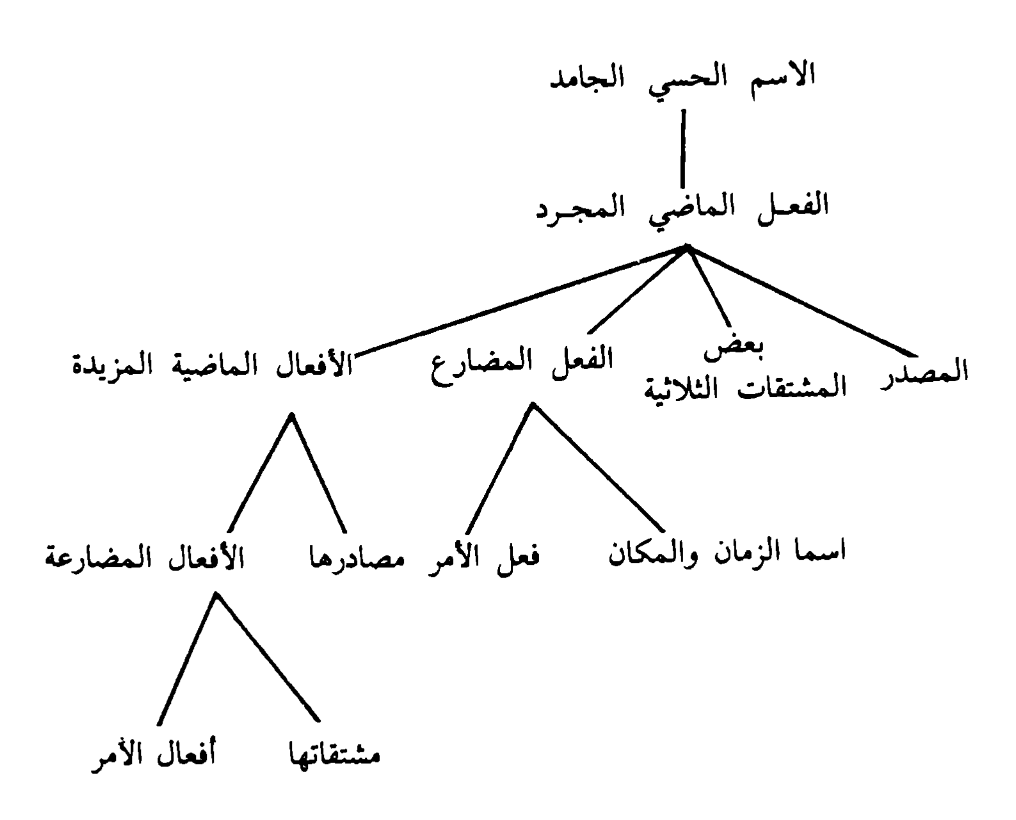
---

(١) أي فيه صور كصور الرجال انظر اللسان (رجل)

(٢) انظر اللسان (بيض)

(٣) المصدر : قَحامة ، وقُحومة وهذا يؤكد أن ثمة فعلاً من هذه الصفة على وزن فَعُل يَفعُل ولكنه انقرض استعماله

المشتقات ، وإن كان هناك تشجيران قد يمثلان جزءاً كبيراً من عملية الاشتقاق ، أولهما يمثل ما اشتُق من الجذر الحسي ، مثل حجر ، وشجرة ، وبحر ويمثل الثاني ما يشتق من الجذر المعنوي مثل عِلْم ، ونجاح ، وظنّ



هذا هو المسار العام للاشتقاق من الجذور الحسية ، وهناك طبعاً شواردُ مر بنا بعضها ، وسوف يمر بنا أكثر في حديثنا عن المشتقات والواضح في هذا التشجير أنه يعتمد البنية الصياغية لا الدلالة ، ويتضح منه أيضاً أن الاشتقاق عملية متشعبة لا بسيطة كما تصورها القدماء ، فمن قال منهم بالاشتقاق من المصدر اعتمد الشرح المعجمي ، فالملعب ، في الدلالة مكان اللعب والمدخَل مكان الدخول والقاتل فاعل

القتْلِ والمقتول منفعل القتل غير أن هذا المعيار الدلالي لا يستقيم على شرح المشتقات بالمصادر في كثير منها ، فالمفؤودُ مثلاً هو المصاب بفؤاده ، والمصدور المصاب بصدره ، وهذا كثير جداً في مشتقات اللغة ، ويُضطرٌ من يعتمد معيار الدلالة أن يجعل أصل المشتقات ثُنائياً ، فهو مرة المصدر ، وهو مرة أخرى الاسم الحسي

يضاف إلى هذا أن هناك مسائل يفسِّرها معيار البِنْية ويعجز عن تفسيرها معيار الدلالة ، من ذلك اقتران وزن اسمي الزمان والمكان بحركة عين المضارع من الثلاثي المجرد وزيادة همزة الوصل وغيرها في المصادر إذا كانت هذه الزيادات في الفعل الماضي ، قال ابن السراج « ذلك أن هذه المصادر منها ما يدخلها ألف الوصل ، وألف الوصل تخص الأفعال ، فإنما جرت هذه المصادر على أفعالها ، لأن هذه الزوائد دخلت على الفعل لمعنىً ، فلم يكن بُدٌّ من إجراء المصدر واسم الفاعل عليها »[1] ومن ذلك أيضاً التماثل بين عيني المضارع والأمر في الثلاثي وسريان قوانين الإعلال على المصادر إذا كانت أفعالها معتلة ، مثل

- قام ← قيامٌ أعلت الواو في المصدر (قِوامٌ ← قيام) لاعتلالها في الفعل
- قاومته ← قِوامٌ صحت الواو في الفعل فصحت في المصدر
- إماتَهُ ← إماتة أصله إمْوات وأعلت الواو في الفعل فأعلت في المصدر
- أَعْوَلَ ← إعوال صحت الواو في الفعل فصحت في المصدر

ومن ذلك أيضاً مطابقة اسمي الفاعل والمفعول من حيث الصياغة

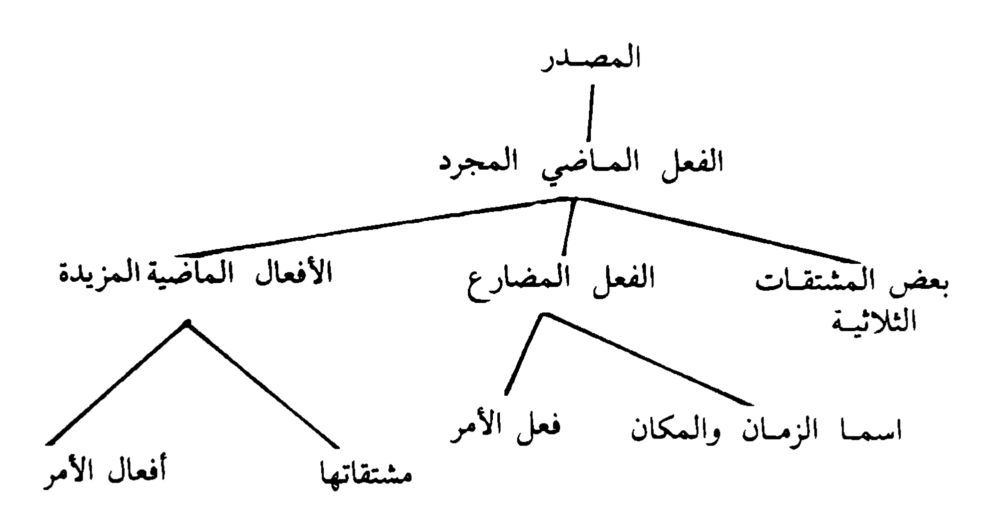
---

(١) رسالة الاشتقاق ص ٢٥

للفعل المضارع فوق الثلاثي يستخرِج ← مُسْتخرِج ويُسْتَخْـرَجُ ← مُسْتَخْرَج

ذلك كله يسهل تفسيره بمعيار البنية ، على حين لا يجد معيار الدلالة أي تفسير

على أننا قلنا إن هذا التشجير يمثل غالبية العملية الاشتقاقية من الجذر الحسي ، فإذا كان الاشتقاق من الجذر المعنوي صعِد المصدر إلى قمة المشجر ، وصار هو منطلق المشتقات ، وصـار التشجير على هـذه الصورة



٣ ـ الصفة الصرفية والصفة النحوية

يستخدم كل من علمي الصرف والنحو المصطلح « صفة » [١] بمعنى خاص به ، يختلف عن المعنى الذي يقصد إليه الآخر ، وبهذا يكون هناك صفتان

---

(١) وقد يقال في الصرف أيضاً وصف ويقال في النحو كذلك نعت

ـ صفه نحويه او نعت
ـ صفة صرفية أو « وصف »

أما الصفة النحوية فوظيفة تشغلها الكلمة في الجملة ، أو هي ـ إن شئت ـ معنىً نحوي تشبه المفعول به ، والتمييز ، والحال ، والخبر ، ولا يمكن أن تكون إلا ومعها موصوف سابق لها ، تقول هذا كتاب مفيد ، وذاك عمل ناجح فالصفة « مفيد » تحدد الكتاب وتقيده ، إنه ليس مجرد كتاب ، بل هو كتاب محدَّد بالإفادة

والذي يدلك على سمة التقييد في الصفة النحوية هو إدخال النفي على الجملة ، وذلك كما ترى في الجملتين التاليتين

ـ ما هذا كتابٌ
ـ ما هذا كتابٌ مفيدٌ

ففي العبارة الأولى نُفي أن يكون المشار إليه كتاباً ، فقد يكون دفتراً أو أوراقاً مجمعة ، ولهذا يمكن أن تقول

ـ ما هذا كتاب بل دفتر

أما في الجملة الثانية فلم يُنْفَ كونُهُ كتابا ، بل نفي كونُهُ مفيداً وبهذا يكون النفي في أولى الجملتين متجهاً إلى جنس المشار إليه، ويكون في الثانية متجهاً إلى صفته، ومن أجل ذلك لا يقال:

ـ ما هذا كتابٌ مفيدٌ بل دفتر
بل يقال
ـ ما هذا كتاب مفيدٌ بل رديءٌ

وهذا كله يدلك على أن الصفة النحوية « وظيفة » ، أو « علاقة » تركيبية

أما الصفة الصرفية فلا علاقة لها بالتركيب ، لأنها ليست وظيفة ، بل

هي « صيغة » لفظية إنها الكلمة نفسها لا الموقع الذي تشغله في الجملة ، ولا العلاقة ، ولا الوظيفة وتتميز الصفة الصرفية بسمتين :

١ ـ انها أولاً اسم مشتق لا جامد

٢ ـ وهي ثانياً ذات صيغة لفظية خاصة تناط بها دلالة

وهي بهذا تشبه الفعل ، إذ لها دلالتان

ـ دلالة عَرْفية لوجود أحرف الجذر فيها

ـ ودلالة صرفية تتوحّد في بعضها ، وتزدوج في بعضها الآخر . فالصفة أبيض. تدل على موصوف بالبياض أما الصفة «مسافر» في قولنا : إني مسافرٌ فتدل على موصوف بمعنى الحدث وهو السفر ، وعلى الحال أو الاستقبال

وعلى هذا تكون الصفات الصرفية « أبنية » أو « صيغاً » تناط بها دلالات صرفية إلى جانب دلالاتها العرفية التي تستمدها من أحرف الجذر ، فقد تدل صيغها على موصوف بمعنىً مّا على سبيل الفاعلية ، مثل ذاهب ، وكريم وقد تدل عليه على سبيل المفعولية ، مثل مفهوم وقد تدل على موصوف به على نحوٍ أفضل من غيره ، مثل أكرم ، وأنبل كما قد تدل على زمان الحدث أو مكانه أو آلته ، مثل مَسْبح ، ومفتاح ، ومِبْرد [١]

والصفات الصرفية التي سوف نتحدث عنها في الصفحات التالية هي اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل ، واسما الزمان والمكان ، واسم الآلة

---

(١) تبلغ كلمات اللغة العربية ـ بحسب إحصاء حمزة الأصبهاني ـ ١٢/٣٥٠/٠٥٠ كلمة ، منها ٧٠,٠٠٠ كلمة مشتقة عن كتاب الاشتقاق والتعريب عبدالقادر المغربي ص ١٢ ـ ١٣

اسم الفاعل

١ ـ ما هو وما دلالته

إن اسم الفاعل أهمُّ الصفات الصرفية ، لا في علم الصرف فحسب بل في علم النحو أيضاً ، وذلك لكثرة استخدام صيغته في الكلام ، ولشدة شبهه بالفعل المضارع من حيث الصيغة والدلالة

أما الصيغة فسوف نتحدث عنها في فِقْرة خاصة ، وأما الدلالة الصرفية فهي مزدوجة

١ ـ حدث طارىءٌ

٢ ـ فاعل يُحدث الحدث بنفسه أو يكون شيئاً يقوم فيه الحدث وذلك مثل مُخْرِجٌ ، ومُنْكَسِرٌ أما الأول فيدل على حدث ، هو الإخراج وهو من دون شك حدثٌ طارىء لا يدومُ ، ويدل أيضاً على الفاعل ، وهو الإنسان الذي يُخْرِجُ وأما منكسر ، فإنه يدل على الحدث ، وهو الانكسار ، ويدل على ما قام فيه الحدث ، فليس هو الذي أوقع حدث الانكسار ، بل هو الشيء الذي قام فيه الانكسار

ويكتسب اسم الفاعل في السياق دلالة أخرى هي الزمان تأمل معنى « مُخْرِجٌ » في قوله تعالى ﴿ وإذ قتلتم نفساً فادّارَأْتُمْ فيها ، والله مُخرِجٌ ما كنتم تكتمون ﴾ (البقرة: ٧٢). إنه يدل على حدث هو الإخراج وعلى فاعله ، وهو الله ، وعلى زمانه ، وهو المستقبل ومثل ذلك قوله ﴿ وكلبُهم باسطٌ ذِراعيْهِ بالوصيد ﴾ (الكهف ١٨) فهو يدل على حدث ، هو : بَسْطُ الذراعين وعلى الفاعل ، وهو الكلب ، وعلى الزمان ، وهو الحال أو حكاية الحال ، كما يقول النحاة

فإذا جُرِّد اسم الفاعل وعُزِل عن التركيب بقيت له دلالته المزدوجة التي لا تنفك عنه الحدث ، والفاعل

وواضح مما تقدم أن ثمة شبهاً بين اسم الفاعل والفعل المضارع في الدلالة الصرفية ، ويزيد ذلك وضوحاً عندك أننا إذا قلنا

- إنك ناجحٌ هذا العامَ

أمكن أن تضعَ موضعَ (ناجح) الفعل المضارع (تنجح) من دون أن يتغير المعنى ، فتقول

- إنك تنجح هذا العام

وبذلك يكون (ناجح) مساوياً للفعل (تنجح) من حيث الدلالة ، ومن حيث الموقع في الجملة

ولكن على الرغم من هذا كله نجد بينهما فارقاً دقيقاً ، فصيغة الفعل المضارع تدل على تجدد الحدث ووقوعه شيئاً فشيئاً أما صيغة اسم الفاعل فدل على قرار الصفة في صاحبها لا على تجددها ووقوعها شيئاً فشيئاً ، وازن بين هذه الثنائيات

- الطفلُ نائمٌ ← الطفلُ ينامُ.
- الملح ذائب ← الملح يذوبُ
- الشمس غائبة ← الشمس تغيب

سيتضح لك من الموازنة أن اسم الفاعل يدل في كل عبارةٍ على حدث تمَّ وقوعه ، أما الفعل المضارع فتدل صيغته على حدثٍ يتوالى ويقع شيئاً فشيئاً [1]

٢ ـ اشتقاقه وصوْغُه

ويشتق اسم الفاعل من الفعل المتصرف ، ولا يشتق من فعل جامد ، وله صيغ كثيرة متنوعة ، هي

آ ـ من الثلاثي المجرد

يشتق اسم الفاعل من الفعل الثلاثي المجرد على وزن « فاعل » ، ويتفاوت هذا كثرةً وقلةً بحسب صيغة الفعل أو بابه في الماضي

- فإن كان الفعل من باب « فَعَلَ » كثر اشتقاق اسم الفاعل منه ، سواءٌ أكان لازماً أم كان متعدياً ، فمن الأول تائب ، ونائم ، وسائح ، وقائم ، وذاهب ، وعابث ومن الثاني عابد ، وشاكر ، وكاتب ، وضارب ، وقاتل ، وجارح ، وقابض
- وإن كان من باب « فَعِلَ » كثُر أيضاً اشتقاق اسم الفاعل منه إن كان متعدياً ، مثل حامِد ، وعالم ، وراكب ، وحافظ ، وفاهم أما إذا كان « فَعِلَ » لازماً فإن مجيء اسم الفاعل منه قليل جداً ، من ذلك سالِم ، وطامع ، ويائس ، ونادم ، وفارح

وقد تطرأ على صيغة « فاعل » عوارض صوتية تنشأ من ظاهرة إعلال أو التقاء ساكنين ، أو من ظاهرة إدغام ، وذلك كما توضح لك الأمثلة التالية

---

(١) أنظر المزيد في هذا عبدالقاهر الجرجاني دلائل الإعجاز ص ١٢٢ دمشق ١٤٠٣ ـ ١٩٨٣

- بائعٌ — مشتق من الفعل « باع » وأصله « بايِعٌ » أبدلت ياؤه همزة لوقوعها بعد ألف « فاعل » الزائدة ومثله مائل ، وسائر ، وصائر ، وعائب ، ودائن ، وبائن ، وبائد ، وسائح

- قائلٌ — مشتق من الفعل « قالَ ». أصله قاوِلٌ ، أبدلت واوه همزة لوقوعها بعد ألف « فاعل » ومثله تائب ، وجائر ، وجائل ، وعائد ، وعائج ، وبائر [1]

- قاضٍ — أصله « قاضيٌ » استثقلت الضمة على الياء فحذفت للتخفيف ، فالتقى ساكنان الياء والتنوين ، فحذفت الياء للتخلص من التقاء الساكنين [2] ومثله ساعٍ ، ورامٍ ، وناهٍ ، وناءٍ ، وكافٍ ، وعاصٍ ، وطامٍ

- داعٍ — أصله « داعِوٌ » قلبت الواو ياءً لتطرفها وانكسار ما قبلها ، فصارت « داعيٌ » فحدث لها ما حدث لقاضٍ ومثلها دانٍ ، ورانٍ ، وبادٍ ، وسامٍ ، وقاسٍ

- رادٌّ — أصله « رادِدٌ » [3] التقى صوتان متماثلان فأدغما ، فسكن أولهما وأدغم في الثاني ومثل حادٌّ ، وحارٌّ ، ومادٌّ ، وشادٌّ ، وبارٌّ ، وجادٌّ ، وعادٌّ ، وسادٌّ

(١) لا يقال مائت من مات بل ميت غير أن المناطقة استعملوا (مائت) بمعنى قابل للموت كما في رسائل إخوان الصفا ٣٩٠/١ إذ قالوا في تعريف الإنسان إنه حي ناطق مائت وهذا معنى جديد أضافه الفلاسفة لصيغة اسم الفاعل أنظر الزجاجي اشتقاق أسماء الله ٢٣٧

(٢) هذا إذا كان مرفوعاً أو مجروراً فإن كان منصوباً أو محلىً بأل ، أو مضافاً ثبتت الياء قاضياً ، القاضي ، قاضي الجماعة

(٣) لا نعني بالأصل هنا أن (رادّ) كانت تنطق رادد في زمن ما ، بل نعني أن الأصل العام في كلمات اللغة ألا تكون مدغمة ، وإنما يقع الإدغام في بعضها نتيجة لقانون صوتي خاص

هذا هو النظام العام الذي تسير به اللغة العربية في صياغة اسم الفاعل من الفعل الثلاثي المجرد ، ولكن خرج عليه بعض الصفات ، من ذلك صفتان جاءتا على غير « فاعل » ، وهما مُعِمّ ، ومُلِمّ ، فالأول من « عمَّ الناس بمعروفه ». والثاني من يَلُمُّ ، الثلاثي [١]

وجاءت صفات على وزن « مَفْعول » بدلاً من « فاعل » ، مثل محصول ، بمعنى حاصل ، ومسقوطة ، بمعنى ساقطة وقالوا جاريةٌ مغنوجة ، ومكان مَهول ، ورجل مرطوب ، وحجاب مستور ، ووعده مأتي [٢] وهي كلها بمعنى فاعل

وجاء على « فاعِل » ولكن من غير الثلاثي المجرد ، بل من المزيد فيه حرف على وزن « أفْعل » ، مثل يافِع ، من أيفع الغلامُ ، إذا شب وترعرع وقالوا من أعشب عاشب ، ومن أمحل ماحل ، ومن أبقلَ باقل، ومن أورس الشجرُ وارس ومن أغضى الليل غاضٍ ، ومن أقرب القومُ قارب ، ومن أودقت الناقة وادِقٌ

ب ـ مما زاد على الثلاثي

وإذا زادت مكونات الفعل على ثلاثة أحرف ، مثل دحرج ، وزخرف ، وتدحرج ، وتزخرف ، وعاتب ، وأكرمَ ، صيغ اسم الفاعل منه على وزن مضارعه المبني للمعلوم ، إذ يُبدل حرف المضارعة ميماً مضمومة ، ويكسر ما قبل الآخر [٣] ، مثل مُدَحْرِجٌ ، ومُزَخْرِفٌ ، ومُتدحرِج ، ومُتزخرِف ، ومُعاتِب ، ومكرمٌ

---

(١) أنظر اللسان (عمم)

(٢) أنظر الخفاجي شفاء الغليل ٢٤٤ القاهرة ١٣٧١/١٩٥٢

(٣) ولكن قيل فرسٌ نَتوجٌ ولم يُقَلْ مُنْتِج وقالوا من أَنْتَنَ مِنْتِنٌ ، ومُنْتُنٌ ، ومُنْتِنٌ

وهكذا لا تتوحد صيغ اسم الفاعل من فوق الثلاثي ، كما توحدت من الثلاثي ، بل تجاري شكل الفعل المضارع ، لأنها تشتق منه كما رأينا

وكذلك تطرأ على صيغته عوارض صوتية من جراء ظاهرة إعلالية ، أو من التقاء ساكنين ، وذلك كما ترى في الأمثلة التالية

- مُعِدٌّ أصله « مُعْدِدٌ » مثل مُخرِج ، ومُكرِم ، ومُدْرِك ، ولكن التقى مثلان صوتيان في كلمة واحدة ، فنقلت حركة أولهما إلى الساكن قبله ، فسُكن وأدغم في الثاني ومثله مُجدٌ ، ومحبّ ، ومُجِلٌ ، ومُسِرٌ ، وممدّ

- مُعْتَدٌّ أصله « مُعْتَدِدٌ » ، مثل مرتحل ، ومرتجل ، ومكتئب ، سكنت أولى الدالين ، وأدغمت في الثانية ومثله مُحتَلٌّ ، ومرتَدٌّ ، وممتد ، ومُرْبَدٌّ ، ومُحْتج

- مُرِيدٌ أصله «مُرْوِدٌ» مثل: مُخْرِج، ومُسْعِدٌ، ومكرم، استثقلت الحركة على الواو، فنقلت إلى الساكن قبله، فقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها. ومثله: مُخيف، ومُجير، ومُعين.

- مُخْتارٌ أصله « مُخْتَيِرٌ » قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها

- مُشْتاقٌ أصله « مُشْتَوِقٌ » قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها

- مُعْطٍ أصله « مُعْطِوٌ » ، قلبت الواو ياءً ، فصارت « مُعْطِيٌ » ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين ، كما مَرَّ في قاضٍ ، ومثله مُعْلٍ ، ومتجافٍ ، ومُتَعالٍ ، ومُتَحَدٍّ ، ومُسْتَعْدٍ ، فيما كانت لامه ياءً أو واواً

ج - صيغ أخرى لاسم الفاعل

جاء في متن اللغة ما يخالف النظام السابق ، وهو قليل ، وقد عده الصرفيون شاذاً كعادتهم ، لأنه خرج على النظام العام للصياغة ، أما الصيغ الشاذة فهي

١) فعيل

يكثر مجيء اسم الفاعل على هذه الصيغة ، فيكون بمعنى « مُفْعِل » أو « مُفاعِل » أو « مُفْتَعِل » أو مثل شفيق ، وأليم ، ونذير ، وعجيب ، فهـذه بمعنى مُفْعِـل أمـا خليط ، ورفيق ، وعشيـر ، وصـديق ، وجليس ، وعديل ،وخصيم، ورقيب ، وحليف ، وحسيب ، وضجيع ، فهي كلها بمعنى مفاعِل ، ولا يأتي منها « فاعل » بالمعنى المقصود منها وقالوا فقير بمعنى مفتقر ، وبديع بمعنى مبدع أو مبتدع ، وبشير بمعنى مُبَشِّر.

٢) مُفْعَل

وجاء بعضٌ من أسماء الفاعلين على «مُفْعَل» ، وكان النظام القياسي أن تكون الصيغة مكسورة العين لا مفتوحة ، مثل مِسْـك مُفْعَمٌ ، إذا ملأت رائحته المكان وقالوا رجل مُسْهَبٌ ، إذا كان يطيل الكلام وقالوا: رجل مُحْصنٌ. إذا كان متزوجاً. ورجل مُعَمٌّ ومُخْوَلٌ، إذا كان كثير الأعمام والأخوال..

٣) صيغ أخرى

وقالوا فرس نَتوج ، ولم يقولوا مُنْتِج وقالوا مِنْتِنٌ ، ومُنْتُنٌ ، وقالوا: عاشب ، من أعشب ، وقد ذكرنا أمثال هذا من قبل

٣- صيغ مبالغة اسم الفاعل

قلنا من قبل إن من جملة الوسائل التعبيرية التي تستعين بها اللغة العربية على الأداء وسيلة « الصيغة » ، وصيغ مبالغة اسم الفاعل واحدة من عشرات الأمثلة على ذلك ، فهي « صور » Forms لفظية خاصة تضيف معنىً صرفياً زائداً على معنى اسم الفاعل ، هو الكثرة والمبالغة في الوصف فإذا قلتَ هذا رجل صابرٌ عنيتَ أنه يتصف بالصبر ، ولكنكَ لم تحدد بـ « صابر » درجة صبره من حيث الكثرة والقلة ، لأن صيغة « فاعل » لا تدل بذاتها على « الكمية » أما إذا قلت إنه صبور . فإن صيغة « فَعول » تضيف معنى الكثرة والمبالغة إلى صَبْرِ الرجل ، فالفرق بين « صابر » و « صبور » إنما هو في الكمية

وصيغ المبالغة كثيرة ، تتفاوت فيما بينها في كثرة الاستعمال وقلته ، وربما كان أكثرها استعمالاً فَعّال ، وفَعول ، ومِفْعال ، ومِفْعَل ، وفَعيل ، وفِعّيل ، وفُعَلة ، على حين يقل استعمال غيرها مثل فَعِل ، وفاعول ، وفَيْعول ، وفعال

ويغلب على الظن أن الدلالة على المبالغة طارئة على كثير من هذه الصيغ ، وليست أصيلة فيها ، فمعظمها كانت له دلالة خاصة في الأصل ، غير أنها نُقلت عن طريق المجاز إلى معنى المبالغة ، ثم نُسي الأصل ، وتحول المجاز إلى حقيقة ، كما حصل ـ ويحصل ـ في كثير من مفردات اللغة ، ومن هنا اكتسبت هذه الصيغ دلالة المبالغة وأضافتها إلى دلالتها الأصيلة ، وهذا هو السر في أننا نجد صيغة « فَعّال » تدل على الحرفة والصناعة مرة ، وعلى المبالغة مرة أخرى ونجد صيغتي « مِفْعَل ، ومِفْعال » تدلان على آلة الحدث في موضع ، وعلى المبالغة في موضع آخر ، وهذا ما سوف يبينهُ الحديثُ المفصَّلُ عن كل صيغة

١ ـ فعّال

هذه الصيغة من أكثر صيغ المبالغة استعمالاً ، مثل : عَلّام ، وبتّار ، وقطّاع، وفتّاح، ورزّاق، ومنّاع. قال تعالى : ﴿ولا تطعْ كُلَّ حَلّافٍ مَهين، هَمّازٍ مَشّاء بنميم ، مَنّاع للخيرِ معتدٍ أثيم﴾ (القلم ١٠ ـ ١٢) . وجاء منها في القرآن الكريم غفار ، وكفار ، وتواب ، وفعّال ، وسَمّاع، وأكّال ، وجاء في غيره أشياء كثيرة منها

وقد تلحقها التاء لتزيدها مبالغة ، مثل عَلّامة ، وفهّامة ، ولَحّانة ، ونسّابة ، ومَدّاحة ، ونوّاحة ، ورحّالة ، ومَنّاحة ، وصَخّابة [١]

وتشتق هذه الصيغة ـ كما تدلك الأمثلة السابقة ـ من فعلٍ ثلاثي مجرد ، كالأفعال علم ، وبتر ، وقطع ، وفتح ، ورزق ، ومنع ، وأمثالها [٢] غير أن هناك بعض الصيغ جاءت من الثلاثي المزيد فيه حرف ، وهو أفْعَلَ مثل دَرّاك ، من أدرك ، وفحّاش ، من أفحش ، وقصّار ، من أقصر ، ورَشّاد ، من أرشد ، وحَسّان ، من أحسن ، وحساس ، من أحس ، وسأّار ، من أسأر [٣]

وسر الدلالة على المبالغة في هذه الصيغة أنها تدل على تكرار ، فالقَتّال هو الذي قَتَل مرة بعد مرة ، والوَهّاب ، هو الذي يتكرر منه تقديم الهبات ولا يسمى الإنسان ضَرّاباً إذا ضربَ غيره مرة واحدة [٤] وسبب

(١) تختلف هذه التاء عن علامة التأنيث مثل نَفسٌ أمّارة بالسوء ، أو نفس لَوامّة

(٢) ذهب أبو القاسم الزجاجي إلى أن (فعّال) مشتقة من (فعّل) اشتقاق أسماء الله ٤١٧

(٣) انظر السيوطي المزهر ٢/٧٧

(٤) على أن الاعتباطية في صوغ الأشكال والبنى اللغوية لم تدع هذه الصيغة بمنجاة من الخروج على النظام ، فقد أطلقت (فعّال) ولم يُرَد بها التكرار ، فقد جاء في « لسان العرب » ما يلي

« ولطم رجل من العرب رجلاً ففقأ عينه ، فسمي سَمّالاً حكى الجوهري قال قال أعرابي فقأ جدنا عين رجل ، فسُمينا بني سَمّال ». اللسان (سمل)

ذلك أن « فَعّال » تدل في الأصل على حِرفة أو صناعة ، مثل نجار ، وحداد ، وعطار ، أي من يزاول النجارة والحدادة والعِطارة ويلازمها ، فلما استعملت للمبالغة أفادت الملازمة والتكرار ، فالرجل الكذاب هو الذي يتكرر منه الكذب ، حتى لكأنه يتخذه حرفة وصناعة وكذلك الأمر في غدّار ، وسَرّاق ، وبَطّاش ، وسَفّاح ، وجَرّار [1]

٢ ـ فَعول

وهي كثيرة الاستخدام أيضاً ، منها ظَلوم ، ونَؤُوم ، وصبور ، وأكول ، وضروب ، وكفور ، وعطوف ، وغفور

ويستوي في هذه الصيغة المذكر والمؤنث إذا عُرف الموصوف ذكراً أو سياقاً ، قال تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا توبوا إلى الله توبةً نَصوحاً ﴾ (التحريم ٨). ويقال امرأة عَجوز ، وهمة طموح، وناقة خَذول ، أو هَيوج ، وامرأة وَدودٌ . قال أحد الأعراب « اللهم ارزقني ضِرْساً طَحوناً ، ومَعِدةً هَضوماً».

---

(١) يرجح هذا أن صيغة « فَعّال » جاءت في العربية والعبرية والآرامية للحرفة ، ولم تستعمل للمبالغة في غير العربية [أنظر د حامد عبدالقادر مجلة مجمع اللغة العربية ص ١٤٤ البحوث والمحاضرات ١٩٦٦/١٩٦٧]
وهذا يرجح أن معنى المبالغة طارىء على الصيغة لا أصيل فيها ويرجح ذلك أيضاً أن معنى المبالغة ذهني نفسي ، والدلالة على الصناعة والحرفة حسية ، وانتقال الدلالة من الحسي إلى المعنوي الذهني غالب في تطور الدلالة
على أن المستشرق هنري فليش يرى أن استخدام (فَعّال) بمعنى صاحب حرفة دخيل على العربية بتأثير الآرامية ودليله على ذلك أن هذه الصيغة لم ترد في القرآن والشعر القديم إلا للمبالغة [أنظر العربية الفصحى ٧٩]
وليس هذا الدليل بكافٍ ، ففي المعاجم العربية كلمات من هذا القبيل ، فإذا لم يرد بعضها في القرآن ، أو في الشعر ، فلأن القرآن والشعر لم يشتملا على جميع ألفاظ العربية ، لأن اللغة فيهما لغة أدبية لا تتناول شؤون الناس اليومية ومهنهم

ويتضح من الأمثلة التي ذُكرت لهذه الصيغة أنها تختلف عن « فَعّال » ، فبعضها يفيد التكرار ، مثل ضحوك ، وضروب ، وكفور ، وغفور ، وشَرود، وقَتُول ، وبعضها يدل على دوام الفعل واستمراره من الموصوف بها ، مثل ظلوم ، وصبور ، وعطوف ، وحنون وبعضها يدل على قدرة أصيلة للقيام بالفعل ، مثل خذولٌ ، وعَفُوٌّ، ونَفور ، وطحون ، وهضوم

٣ ـ ٥ ـ مِفْعال ومِفْعيل ومِفْعَل

هذه صيغ ثلاث متشابهة في البنية ، ولعلها في الأصل صيغة واحدة انقسمت بفعل التطور هذا الانقسام ، كما ذهب إلى ذلك بعض اللغويين [١]

وقد جاءت صيغ المبالغة كثيرة من مِفعال ، ومِفْعل ، من ذلك مِقدام ، ومِسعار ، ومِنحار ، ومدرار ، ومِعْطاء، ومغوار ومِسْعر ، ومِصْقع ، ومِجْهر ، ومِرْقع [٢] ، ومِقْول أما مفعيل فمن أمثلتها مِعطير ، ومسكين ، ومنطيق

وقد ربط بعض القدماء بين مِفعال ومِفعل ، حين تكونان للمبالغة ، وبينهما حين تكونان اسمي آلة ، فقد نقل السيوطي هذا الرأي عن نحوي سماه ابن طلحة ، فقال « وادعى ابن طلحة تفاوتها في المبالغة ، ففَعول

---

(١) ذهب الخليل إلى أن (مِفْعل) أصلها مِفعال انظر ابن سيدة المخصص ١٤/١٩٩ وذهب د مصطفى جواد إلى أن مفعيل أصلها مفعال دراسات في فلسفة النحو والصرف ص ١٢٨ بغداد بلا تاريخ عن معاني الأبنية في العربية د فاضل السامرائي ١١٢

(٢) مصقع يذهب في كل صُقع ومجهر من جهر الصوت ومِرْقع يرقع الكلام بعضه ببعض

لمن كثر منه الفعل ، وفَعّال لمن صار له كالصناعة ، ومِفْعال لمن صار له كالآلة » [1]

وعلى هذا يكون معنى المبالغة طارئاً على هذه الصيغ في الأصل ، فقولهم مسعر حرب ، أو مسعار حرب يفيد أن الموصوف كالآلة التي تُسعر بها الحرب ، وحين يقولون امرأة مئناث أو مذكار ، يقصدون أنها كالآلة التي تنتج الإناث أو الذكور

ويستوي في « مفعال » المذكر والمؤنث من حيث اللفظ ، إذا عرف الموصوف ، يقال امرأة مِحْماد ، أي كثيرة الحمد وامرأة مذكار أو مئناث ، وفتنة مِهْياج ، وامرأة مِتْلاف ، ومِخْلاف

٦ ـ فَعيل

وهذه من صيغ المبالغة المعروفة ، غير أنها أقل استخداماً في هذا المعنى من الصيغ السابقة ، باستثناء مِفْعيل ومن أمثلتها عليم ، وسميع ، وقدير ، وحفيظ

وهي تختلط بالصفة المشبهة وتلتبس بها ، حين تكون الصفة المشبهة مماثلة لها في الصيغة ، مثل حليم ، وكريم والفرق بينهما من وجهين

١ ـ تشتق صيغة المبالغة من فعل ثلاثي مجرد متعدٍ ، وتشتق الصفة من فعل ثلاثي مجرد لازم على فَعُل ، أو فَعِل ، ومن (فَعَلَ) إذا كان مضعّفاً ،

٢ ـ صيغة المبالغة ترتبط بصيغة « فاعل » ، فسميع ، ترتبط بسامع ، وقدير ، بقادر ، وحفيظ ، بحافظ وترتبط أيضاً بمفعول الحدث الذي يدل عليه جذرها فـ « عَليم » مثلاً ترتبط بالشيء الذي يُعْلَمُ ، وتشبه

(١) همع الهوامع ٢/٩٧ «السعادة»

أن تكون حدثاً طارئاً أما الصفة المشبهة فتدل على صفة ذاتية تبلغ أن تكون طبيعة في صاحبها ، مثل حليم ، وبخيل ، أو خلقاً فيه ، مثل طويل ، وقصير ولهذا بالغ ابن طلحة حين ذهب إلى أن « فعيل لمن صار له كالطبيعة »[1] فهو بهذا يجعلها ملتبسة الدلالة بالصفة المشبهة[2]

٧ـ فِعّيل

وهذه صيغة عريقة في العربية ، لها مثيل في اللغة الآرامية[3] ، وفي هذا ما يؤنس بقدمها في لغة العرب ومن أمثلتها صِدّيق ، وسِكّيت ، وصِمّيت ، وشرِّيب ، وظِلّيم ، وعِشّيق ، وفِخّير ، وعِبّيث ، وفِسّيق[4]

وهي من حيث الشكل قريبة من « فَعّال » ، ومن حيث الدلالة لا تدل على التكرار فحسب ، بل تضيف إليه الوَلوع بالشيء ، فالصّديق هو الكثير الصدق ، والمولع به والمداوم عليه ، والشِّرّيب ، هو من يشرب المسكرات بكثرة ويداوم على شربها ، وكذلك الفِخّير ، من حيث كثرة الفخر والولوع به ، وقل مثل ذلك في الصفات الأخرى.

---

(١) انظر: السيوطي همع الهوامع ٢/٩٧

(٢) قد تتحول صيغة المبالغة إلى صفة مشبهة ، وهذا ما سوف نتحدث عنه في موضعه

(٣) هي في الآرامية على « فَعّيل » بفتح الفاء لا بكسرها ، وهي الصيغة المستعملة في معظم العاميات العربية يقولون فلان حَسّيب ، وطَبّيخ ، وكَسّيب ، وشَرّيب ، وأكّيل أنظر مجلة مجمع اللغة العربية البحوث والمحاضرات ١٨٥ (١٩٦٦/١٩٦٧)

(٤) تأتي هذه الصيغة مبالغة لاسم الفاعل ، ومبالغة للصفة المشبهة وقد خلط الذين كتبوا فيها بين الطرفين ، فجعلوا سكير ، وضِليل ، وخمير ، مثلاً من مبالغات اسم الفاعل ، مع أنها مشتقة مما تشتق منه الصفة المشبهة

وإلى هذا ذهب ابن قتيبة حين قال « ولا يقال ذلـك لمن فعل الشيء مرة أو مرتين ، حتى يكثر منه ، أو يكون له عادة » [١]

وكان القدماء يذهبون إلى أن هذه الصيغة سماعية ، ولا يجيزون أن تبنى من كل فعل ، بل يُقتصر فيها على ما استُعمِل قديماً ونُقل إلينا ، إلا أن مجمع اللغة العربية في مصر أجاز قياسها [٢]

٨ ـ فُعَلَةٌ

وهذه كثيرة جداً في مبالغات اسم الفاعل ، وغالباً ما تدل على صفة ذميمة في صاحبها مثل هُمَزة وهو الذي يكثر من همز الناس ، أي اغتيابهم ، والغض منهم ومثلها في المعنى لُمَزة أما الضُحَكة ، فهو الذي يكثر منه الضحك من النـاس ، واللُعَنة هـو الذي يلعن النـاس بكثرة والخُذَلة الكثير الخَذْل والعُذَلة الكثير العذل ويقال رَجُلٌ وُكَلَة، وتُكَله ، إذا كان يكِل أمره إلى غيره

٩ ـ صيغ قليلة الاستعمال [٣]

وهناك صيغ أخرى قليلة الاستعمال إذا قيست إلى الصيغ السابقة ، منها فَعِل ، مثل حذِر ، وعَـرِم ، وطعِم ، ولَبِس ، وفَرِق وكثيـراً ما تتداخل مع مثيلتها التي تكون صفة مشبهة ، مثل فَرِح ، وفطن والفرق بينهما كالفرق بين « فعيل » صيغةَ مبالغة ، و « فعيل » صفةٌ مشبهة

---

(١) أدب الكاتب ٢٥٥

(٢) انـظر مجلة مجمع اللغـة العـربيـة البحـوث والمحـاضـرات ص ١٨٥ (١٩٦٦/١٩٦٧)

(٣) قالوا امرأة سِمْعَنَّة ، وسِمَعْنَة ، أي سمّاعة وقالوا: إن الرحمـن، أبلغ من «رحيم ». وهناك صيغ للمبالغة لا تخضع لقياس في الأسماء الرباعية والخماسية وقالوا رجل مُسُكٌ ، وفُرُجٌ، وسُهُدٌ ، وفرس فُرُطٌ ، وكلها تفيد المبالغة

ومن هذه الصيغ « فاعول » ، وقد جاء منها فاروق ، وجاسوس ، وحاصود ، وناطور ، وباكور ، وهو الذي يَكْثُر منه التعجل في المجيء

ومنها أيضاً « فَيْعول » ، مثل حَيْسوب ، وهو الحذِق في الحساب ، والمكثر منه

وقالوا على « فَعال » رَجُلٌ فَساقٌ ، أي كثير الفسق

١٠ ـ المبالغة بزيادة التاء

وهذا أسلوب آخر تتبعه اللغة في أداء معنى المبالغة ، وهو ان تضيف إلى بعض الصفات تاء لغير التأنيث ، وتحمِّلها معنى صرفياً هو المبالغة ، فإذا لحقت هذه التاء صيغة « فاعل » التي لا تدل على المبالغة في الأصل أكسبتها هذا المعنى ، مثل رَجُلٌ عارفةٌ أي عنده مزيد من المعرفة ورجل داهية ، أي بلغ الغاية في الدهاء ومثل ذلك راوية ، وطاغية وإذا لحقت هذه التاء صيغة من صيغ المبالغة أكسبتها مزيداً من الدلالة على المبالغة ، كما في مثل

- عَلّام ← عَلّامة
- نسّاب ← نسّابة
- فَروق ← فَروقة [1]
- مِعْزاب ← مِعْزابة [2]

---

(١) الفروق ، والفاروق الشديد الفزع . وتعني الفاروق أيضاً الذي يفرق بين الحق والباطل وهما من الفعل فرِقَ يَفْرَقُ فهو : فرِقٌ ولعل القول بأن فَروق صفةَ مشبهة غير بعيد

(٢) المعزابة هو الذي يبعد بإبله للمرعى

اسم المفعول

١ ـ ما هو وما دلالته

اسم المفعول هو الصفة الصرفية الثانية ، فهو اسم مشتق كـاسم الفاعل ، ويدل على شيئين أيضاً إذا كان بمعزل عن السياق ، هما

- ـ حدث طارىء لا يدوم
- ـ من يتصف به على سبيل المفعولية لا الفاعلية

مثـــل مَعْلوم ، ومكتـوب ، ومحــزون ، ومَسْلوب ، ومُنْتَــدَبٌ ، ومُصَفّىً

وقد يكتسب في التركيب دلالة صرفية أخرى هي الزمان ، كقول عمر ابن الخطاب للشاعر الذي أفحشَ في الغزل « وَيْلَكَ ، إنكَ لمقتول » أي سوف يقتلك سادتُك بسبب هذا الغزل الفاحش فهو كما ترى يدل على المستقبل وقد يدل على الحال كقولنا لا يزال المجرمُ مَوْقوفاً

٢ ـ اشتقاقه وصوغه

يُشتق اسم المفعول من الفعل المتصرف ، سواء أكان لازماً أم متعدياً ، فإن كان لازماً ذكر بعده جار ومجرور ، مثل مَدْنُوٌّ منه ، ومَعْفُوٌّ عنه ، ومُسْتجارٌ به ، ومَعْطوفٌ عليه

آ ـ من الثلاثي المجرد

يشتق اسم المفعول من الفعل الثلاثي المجرد ، ويُصاغ على وزن « مَفْعول » ، مثل مَضْروبٌ ، من ضَرَب ، ومفهومٌ ، من فَهِم ، ومَحْدودٌ ، من حَدَّ ، ومقبول ، من قَبِلَ

ولكن قد يطرأ على بعض أحرف الكلمة إعلال إذا كان اسم المفعول مشتقاً من فعل معتل ، وذلك على الشكل التالي

ـ من فعل أجوف

وهذا الفعل إما أن تكون عينه ياءً مثل باع ، وقاس ، وعاشَ وإما أن تكون واواً مثل قال ، وساقَ ، وقادَ

فإن كانت ياءً كان نموذجه الذي يُقاسُ عليه غيرُه هو « مَبِيعٌ » ، أما أصلُه فمَبْيُوعٌ ولكن استثقلت الحركة على الياء فنقلت إلى الساكن قبلها ، فالتقى بعد ذلك ساكنان الياء والواو ، فسقطت لام الاسم لخلوها من الوظيفة الدلالية ، وبقيت الواو ، ثم كسرت الباء فقلبت الواو الساكنة ياءً فصارت مَبيع ونقيس عليه مَقيس ، ومَعيش ، ومَدينٌ ، ومَشيدٌ ، ومَهِيلٌ ، ومَهيبٌ ، ومَعيب [١]

وإن كانت عين الفعل واواً ، مثل قالَ ، كان نموذجه الذي يقاس

---

(١) من اللهجات العربية التي انقرضت في الفصيحة وبقيت في العاميات أن يقال في اليائي مَخْيُوط ، ومَبْيُوع ، ومَدْيُون ، بدلاً من مَخِيط ، ومَبيع ، ومَدِين ، .

عليه هو : « مَقُول » ، مثل مَسُوقٌ ، ومَقُودٌ ، ومَلومٌ ، ومَرومٌ ، ومَصُوغٌ ، ومَغوصٌ عليه ، ومَنُومٌ فيه [1]

- من فعل ناقص

وهذا النوع من الأفعال أيضاً إما أن يكون يائي اللام ، وإما أن يكون واويها ، فإذا كان من النوع الأول مثل رمى ، وقضى ، ونهى كان نموذج اسم المفعول منه « مَرْمِيّ » ، مثل مَقْضيٌّ ، ومَنْهِيٌّ عنه ، ومَفْشِيٌّ عليه وإن كان واوياً كان نموذجه « مَدْعُوّ » ، مثل مَدْنُوٌّ منه ، ومَعْدُوٌّ عليه ، ومَعْفُوٌّ عنه

- صيغ أخرى من الثلاثي

على أنه قد تكون صيغة اسم المفعول من الفعل الثلاثي المجرد على غير « مَفْعول » ، كأن تكون واحدة من الصيغ التالية

١ - فعيل

وهذه الصيغة كثيرة جداً في اسم المفعول ، وتدل فيه على أحد معنيين فإما أن تكون بمعنى « مفعول » فحسب ، وإما أن تضيف إليه معنى المبالغة [2]

فمما جاءت فيه دالةً على ما تدل عليه « مفعول » صريع ، وذبيح ، وقتيل ، ودفين ، ووليد ، وقرين وهي أفعال لا تقبل التفاوت ، فليس ثمة تكرار للذبح ، أو للولادة ، بالقياس إلى المذبوح والمولود

---

(١) ندر في اللهجات القديمة تصحيح الواو ، ونقل عنهم شيء قليل ، مثل ثوب مَصْوُون ، وفرس مَقْوُود ، ومِسْك مَدْوُوف (مبلول)

(٢) كما أن لاسم الفاعل صيغاً للمبالغة كذلك لاسم المفعول وللصفة المشبهة صيغ تدل على المبالغة

ومما جاءت فيه دالةَ على المبالغة حميد ، وجريح ، وطحين ، ورجيم ، وهشيم ، ولعين ، وكريه ، وطريق

فـ « حميد » أبلغ دلالة من « محمود » ، وكذلك « جريح » أبلغ من « مجروح » ، فلا يقال جريح ، إلا لمن كان جرحه بليغاً على حين يقال مجروح ، لمن جُرِح أي جرح [1] ويقال مطروق ، لمن طُرِق مرةً أو مرتين ، ولكن يقال طريق ، لما اعتاد الناس طرقه وأكثروا ، وهكذا تكون « كريه » أبلغ دلالة من مكروه ، ومثلها طحين ومطحون ، ورجيم ومرجوم ، ولعين وملعون ، وهشيم ومهشوم

على أن « فعيل » تختلف عن « مفعول » في دلالة صرفية أخرى ، فهي لا تدل إلا على اكتمال الحدث وانتهائه ، إذ لا يقال جريح إلا لمن جُرِحَ ، ولا يقال قتيل إلا لمن قتل ولكن قد يقال مقتول لمن لم يقتل بَعْدُ ، ولكن سوف يتم قتله في المستقبل ، كما رأينا في كلمة عمر للشاعر الغَزِل وكذلك الشأن في مَعْدوم ، ومَجْروح ، ومطحون ، وأمثالها [2]

٢ ـ فَعُول

وهذه صيغة أخرى لمبالغة اسم المفعول ، وهي قليلة الاستعمال بهذا المعنى إذا قيست إلى الصيغة السابقة « فعيل » ، أو إلى نظيرتها في اسم الفاعل منها رَكوب ، ولَبوس ، وزبور ، وحَلوب ، وجَزور ، وأُمُونٌ

---

(١) أنظر ابن هشام شذور الذهب ١٠٢

(٢) يستوي في هذه الصيغة المذكر والمؤنث إذا حُدد الموصوف ، يقال امرأة جريح ، وقتيل وبعضها لحقته التاء مثل صفة حميدة ، وخصلة ذميمة ، وشاعرة شهيرة ، وبعض هذه الصفات تتحول من الوصفية إلى الاسمية إذا لحقتها التاء ، مثل ذبيحة ، للشاة أو البقرة التي تصلح للذبح ومثلها النطيحة ، والمضيرة ، والضحية وهذا يشبه نقل اسم الفاعل أيضاً إلى الاسمية ، كالعافية أنظر في هذا سيبويه الكتاب ٦٤٧/٣

٣ - فُعْلَةٌ

وهي صيغة ثالثة للمبالغة في اسم المفعول ، مثل رَجُلٌ صُرْعَةٌ أي يصرع كثيراً ورجل هُزْأةٌ أي يُهْزَأ به بكثرة ومثله ضُحْكة ، لمن يضحك منه ، ولُعْنَة ، لمن يُلْعن ، وسُبَّة ، لمن يُسَبُّ

وقد تستخدم هذه الصيغة لمجرد الدلالة على ما تدل عليه « مفعول » مثل أُكْلة ، ومُضْغة ، وغُرْفة ، ونُهْبة ، ونسخة ، ونُخْبة

٤ - فِعْلٌ

وما وصل إلينا من أمثلة هذه الصيغة لا يدل على مبالغة ، مثل ذِبْحٌ ، أي مذبوحٌ ، وطِحْن ، أي مطحون ومثلهما حِمْل ، وسِمْع ، ومِسْخٌ ، وقِطْفٌ ، وطِلْبٌ ، ونِضْوٌ ، وقِدٌ ، وحِبٌ

٥ - فَعَلٌ

وهذه الصيغة تدل على ما تدل عليه « مفعول » ، ومن أمثلتها قَنَصٌ ، وسَلَبٌ ، وجَلَبٌ ، وَوَلَدٌ ، وعَدَدٌ ، وحَلَبٌ ، ولَقَطٌ ، ويقال رَجلٌ نَكَلٌ ، أي يُنكَّلُ به ، وإبِلٌ هَمَلٌ ، أي مهملة [1]

٦ - فاعِلٌ

ولا يُسْتدل على أنها تدل على « مفعول » إلا بالسياق ، مثل « راضية » في قوله تعالى ﴿ فهو في عيشة راضية ﴾ (القارعة

---

(١) وهناك صيغ أخرى قليلة الاستعمال تدل على « مفعول » مثل رجُلٌ جُدٌ ، أي مَجْدودٌ عظيم الجدَ وأرضٌ غُفْلٌ ، أي مُغْفَلة، وشيُ نكْرٌ ، أي منكر وبابٌ فُتُحٌ أي مفتوح ، وسيف إصليت ، بمعنى مُصْلت ، وأرض مِخْلال ، أي مَخْلول فيها ، ورجل مِشْناء ، أي مشنوء وكأسٌ دِهاقٌ ، أي مُدْهَقة ، وذلك إذا أُتْرِعت ، وبعض هذه الصيغ من غير الثلاثي كما ترى أنظر لسان العرب (مواد الكلمات السابقة)

٦) أي مَرْضِيّة ومثل « دافق » في قوله ﴿ خُلِقَ من ماءٍ دافق ﴾ (الطارق ٦) أي مدفوق ويقال طريق سالك ، أي مسلوك وتراب سافٍ ، أي مسْفي ، وسِرٌ كاتم ، أي مكتوم ، وميت ناشر ، أي مَنْشور قال الأعشى

لو أسندتْ ميْتاً إلى صدْرِها
عاشَ ولم يُنْقَلْ إلى قابِرِ
حتى يقول الناسُ مما رأوا
يا عَجَباً للميّتِ الناشِرِ

٧ ـ استخدام المصدر بمعنى « مفعول »

وقد يستخدم مصدر الفعل بمعنى اسم المفعول ، كقوله تعالى ﴿ ولا يحيطون بشيءٍ من علمه ﴾ (البقرة ٢٥٥) أي من معلومه ، وقوله ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيدَ وأنتم حُرُمٌ ﴾ (المائدة ٩٥) أي لا تقتلوا المصيد وقوله ﴿ فلما تجلّى ربُّهُ للجبلِ جعله دَكّاً ﴾ (الأعراف ١٤٣) أي مدكوكاً. وجاء في الحديث النبوي « من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رَدٌ ﴾ أي مَرْدود ومثل ذلك بغدادُ الهوى ، أي المَهْوَى ، وعِشْقي الأدب ، أي مَعْشوقي وهذا خَلْقُ الله أي مخلوقه وهذا غرسُ فلانٍ ، أي مَغْروسه [1]

ب ـ اشتقاقه من فوق الثلاثي

وإذا زادت أحرف الفعل على ثلاثة جاء اسم المفعول على وزن مضارعه المبني للمجهول ، بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة ، وفتح ما

---

(١) هناك صيغة تدل في الأصل على مفعول، ولكن الاستخدام جعلها مَشُوبةً بالاسمية ، فهي اسم ـ صفة ، إن صح التعبير ، وهي صيغة « فُعال » أو « فُعالة » ، مثل دُقاق ، وحُطام ، ورُفات ، وفُتات ، وقُلامة ، وسُلالة ، وهُشامة ، وبُشارة ، وجُدادة

قبل الآخر ، مثل مُتَرْجَمٌ ، ومُزخرَفٌ ، ومُستخرَجٌ ، ومُصَفَّحٌ ، ومُلَفَّقٌ ، ومُعْتدى عليه ، ومُسْتجار به

ويطرأ على صيغ هذا الباب عوارضُ صوتية كالإدغام والإعلال ، كما يظهر لك في الأمثلة التالية

- مُخْتار أصله « مُخْتَيَرٌ » ، قلبت الياء ألفاً ، لتحركها وانفتاح ما قبلها ومثله مُسْتَعان أصله «مُسْتَعْوَنٌ» نقلت حركة الواو إلى العين الساكنة ، ثم قلبت الواو ألفاً ومن ذلك مُعاد ، ومُعان ، ومُشادٌ به ، ومحتاجٌ إليه ، ومُرادٌ
- مُعَدٌّ أصله «مُعْدَدٌ». التقى مِثلان في كلمة واحدة ، فأدى ذلك إلى الإدغام ، إذ نقلت حركة الدال الأولى إلى العين ، وأُدْغمت في الدال الثانية ومثله مُخْتَلٌّ ، ومُسْتَرَدٌّ ، ومُجلٌّ ، ومُجَدٌّ ، ومُعْتَدٌّ به

وقد خرج على هذه القاعدة بعض أسماء المفعولين ، فجاء منها على وزن « مفعول » - كما في الثلاثي - مثل أقره الله فهو مقرور وقالوا مبروز ، من أبرز [1] ، وجاء منها على « فَعُول » مثل رَسول ، بمعنى مُرْسل ، وناقة ذَلول ، أي مُذَلَّلةٌ مُروّضة على الركوب وجاء منها على وزن « مُفْعَل » والفعل ثلاثي ، مثل مُفْأَمٌ ، من فُئِم

(١) يقال أبرز الكتاب ، إذا نشره

الصفة المشبّهة

١ - ما هي وما دلالتها

هي الصفة الصرفية الثالثة ، تدل على واحدةٍ من الصفات الثلاث التالية

١ - خِلْقةٍ جسدية ثابتة في صاحبها ، مثل طويل ، وأسمر ، وقصير ، وأحور ، ودَميم ، وأعرج

٢ - طبيعةٍ أو جِبِلّة فُطِرَ عليها ، فهي راسخة فيه ، مثل شُجاعٌ ، وجبان ، ودَمِث ، وكَرِيم ، ووَقُور ، وشَهْم[1]

٣ - صفة عارضة لا تثبت في صاحبها ، لأنها ليست بخلقة فيه ، ولا هي طبع ، مثل جَوْعان ، وسكران ، ومريض ، وبعيد

---

(١) قد تزول هذه الجبلة بفعل الزمن ، إلا أن التعبير عن هذا التغير يحتاج إلى قرينه من الكلمات ، نقول كان جَباناً فشجُعَ ، وبخيلاً فكرُم ، وقبيحاً فحسنَ

وهذه المعاني الثلاثة ـ فيما يبدو لي ـ لا تدل عليها صيغ الصفة المشبهة ، بل يدل عليها جَذْر الفعل الذي تشتق منه[1]

وحين أطلق اللغويون المصطلح « صفة مشبهة » لم يكن المعيار الصرفي وحده في أذهانهم ، بل كان يَعْضُدُه معيار نحوي ، فقد لاحظوا أن هذه الصفة الصرفية تشبه اسم الفاعل من ناحيتين صرفية ونحوية ، فهي من الناحية الصرفية تدل على موصوف بالحدث على سبيل الفاعلية لا المفعولية ، وتلك هي دلالة اسم الفاعل العامة وهي كذلك تتصرف مثله في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث وهي من الناحية النحوية تسلك في التركيب مسلكاً قريباً من مسلك اسم الفاعل ، فهي تحل محل الفعل ، وترفع فاعلاً فإذا قلنا فلان حسنٌ عملُه كان التقدير فلان يَحْسُنُ عمله وهذا مجرى اسم الفاعل في التركيب ، وإن كان أقرب منها إلى الفعل

ومن أجل ذلك سماها اللغويون صفة مشبهة باسم الفاعل ، وقد يختصرون فيحذفون ذيل المصطلح ، فيقولون صفة مشبهة

وعلى الرغم من وجهي الشبه هذين نرى الصفة المشبهة تتميز من اسم الفاعل بشيئين

أولهما أنها لا ترتبط بمفعول حدث أو ما يشبه مفعوله ، لأنها صفة ذاتية أو خلقة في صاحبها ، وليست حدثاً واقعاً على شيء ، ومن أجل ذلك لا ترتبط بأحد الأزمنة الثلاثة الماضي ، والحاضر ، والمستقبل[2]

---

(١) قال ابن مالك في الصفة المشبهة « لأن دلالتها على معنى ثابت غير لازمة لها ، ولو كانت لازمة لها لم تُبْنَ من عرض ، وطرأ ، ونحوهما » ص ١٠٥٥ شرح الكافية الشافية تحقيق عبدالمنعم هريدي مكة ١٤٠٢ ـ ١٩٨٢

(٢) حين يقول الصرفيون إنها تدل على الحال يعنون أنها ثابتة في صاحبها وقت الإخبار عنها انظر ابن يعيش شرح المفصل ٦/٨٢ ـ ٨٣ والسيوطي الأشباه والنظائر ٢/٢٠٦

فالصفة « كريم » مثلاً تختلف عن اسم الفاعل « مُعين » ، إنها تدل على أن صاحبها ذو كرم ، وأن هذا الكرم لا يقترن بزمن ، فهو كريم الآن ، وفي أي وقت ، فالكرم فيه طبع وفطرة أما « معين » فيدل على حدث وفاعله ، ويرتبط بمفعوله إنه معين أخاه على فعل الخير أو ما يشبه مفعوله إنه معين لأخيه على فعل الخير وهذا يعني أنه يرتبط بأحد الأزمنة الثلاثة ، لدلالته على حدث

والشيء الثاني الذي يميزها من اسم الفاعل أنها يمكن أن تضاف إلى فاعلها في المعنى ، تقول فلان كريمُ الأصل ، عريض المنكبين ، طويل القامةِ أما اسم الفاعل فيمكن أن يضاف إلى مفعوله، مثل مُعينُ الناس ، وجابرُ العَثَراتِ ، وآخذُ المال

١ ـ اشتقاقها وصوغها

للصفة المشبهة في العربية ثلاثة أنواع

(١) صفة مشبهة أصيلة ، وهي ما اشتقت من فعل ثلاثي مجرد لازم ، وجاءت على الصيغ المعروفة التي سنتحدث عنها ، بعد قليل وإلى هذا النوع ينصرف الذهن عند إطلاق المصطلح

(٢) صفة مشبهة غير أصيلة ، وهي ما اشتقت من أفعال غير ثلاثية ، ودلت على صفة ثابتة أو مستمرة في صاحبها

(٣) صفة مشبهة مُحَوَّلة وهي في الأصل إما اسم فاعل ، وإما اسم مفعول، تحول كل منهما إلى صفة مشبهة.

١ ـ الصفة المشبهة الأصيلة

تشتق الصفة المشبهة من الفعل الثلاثي المجرد ، ويغلب عليه أن يكون من أحد البابين

ـ فَعِلَ   اللازم

ـ فَعُلَ   اللازم

وجاء بعضها من « فَعَلَ » كما سوف نرى   وإنما كثر اشتقاقها من (فَعِل) لأنه يدل غالباً على الأدواء الباطنة ، والعيوب الظاهرة ، والجمال المرئي   وهذه الدلالات إنما تختص بالصفات الذاتية ، ولا ترتبط أفعالها بمفعولات خاصة

وكذلك تدل أفعال الصيغة « فَعُلَ » على اكتساب صفات ذاتية تكون طبيعة وجبلة في صاحبها ، مثل   جَبُنَ ، إذا صار جباناً ، وحَسُنَ ، إذا صار حسناً ، وقَبُحَ ، إذا صار قبيحاً

أما «فَعَلَ» فغالباً ما يكون متعدياً، وهذا يعني أنه يرتبط بمفعول به، ويدل على حدث غير ذاتي في الموصوف، وإذا كان لازماً دل على حدث علاجي أو على حدثٍ لا يرتبط بالذات، مثل: دخل، وخرج، وقام، وقعد، ومشى، وذهب. وندر أن يدل على معنى ذاتي مثل: شاب، وخاب، وذاب.

ويبلغ عدد صيغ الصفة المشبهة زُهاءَ خمس عشرة صيغة ، ودونك بيانها

١ ـ أَفْعَلُ

تشتق هذه الصفة غالباً من فِعْلٍ ثلاثي لازمٍ من باب « فَعِلَ » ، وتدل على

ـ لون   مثل   أحمر وحمراء ، وأخضر وخضراء ، وأغبر وغبراء ، وأشهب ، وشهباء ، و

ـ جمال جسدي ظاهر   أحور وحوراء ، وأحوى وحواء ، وأدعج ودعجاء ، وأهيف وهيفاء ، وأكحل وكحلاء

ـ عيب جسدي ظاهر أعمى وعمياء ، وأطرش وطرشاء ، وأبكم وبكماء ، وأصلع وصلعاء ، وأصم وصماء

عيب خُلُقي نفسي أحمق وحمقاء ، وأرعن ورعناء ، وأهوج وهوجاء[1]

٢ ـ فَعْلان

تدل هذه الصيغة ومؤنثها « فَعْلى » على صفة عارضة ، وتشتق من « فَعِلَ » ، وندر اشتقاقها من « فَعَلَ » مثل جَوْعان

ويدل بعضها الآخر على حرارة الوجدان والامتلاء بها ، مثل غضبان ، وحزنان ، وثكلان ، ووَلْهان ، وحيران ، ولهفان ، وغيران ، وخزيان ، وهيمان ، وندمان على حين يدل بعض منها على امتلاء فقط ، مثل ملآن ، وريّان ، وشبعان

وهناك صفات تقرب في دلالتها من الصفات السابقة ، مثل سكران، ووَسْنان ، ويقظان ، وعجلان ويَنِدُّ قليل منها عن هذه المعاني ، مثل ضحيان ، وسَيْفان (ممشوق كالسيف) ، وجَرْبان

ومعظمها يؤنث على «فَعْلى»، مثل: عطشى وسكرى وغيرى وحيرى وجوعى، ولكن قليلاً منها يؤنث بالتاء، مثل: ضَحْيانة، وندمانةٌ، وسيفانة. بل قد يكون لبعضها صيغتا تأنيث، إحداهما بالتاء، والأخرى بالألف، مثل: شبعان: شبعى وشبعانة. وملآن: ملأى وملآنة. وقد يجيء «فَعْلى» وليس له مذكر من لفظه، مثل: وَحْمى.

---

(١) قد تشتق من (فَعَلَ) مثل أشيب وشيباء ، وأميل وميلاء وهناك (أفعل) بلا (فعلاء) مثل غلام أمرد ولا يقال مرداء وهناك العكس أيضاً ، مثل حسناء ، وشوهاء ، وهطلاء ، وعجزاء ، ولا يقال أحسن ، وأشوه ، وأهطل ، وأعجز

٣ - فَعِيلٌ

وهذه من أهم الصيغ التي تصاغ عليها الصفة المشبهة ، وأكثرها عدداً في كلمات اللغة العربية ، وهي مثل « أفعل » تدل غالباً على صفة ثابتة فطرية أو خلقة في صاحبها ، مثل كـريم ، ونبيل ، وظـريف ، وطويل ، وقصير ، وجميل ويأتي المؤنث منها بالتاء ، مثل طويلة ، وجميلة وبهذا تتميز من صيغة مبالغة اسم المفعول ، كجريح وقتيل

وهي لكثرتها وشيوعها تُشتق من الأفعال الثلاثة فَعُلَ ، وفَعِـلَ ، وفَعَل وإن كان الأكثر اشتقاقها من الأول ، ثم الثاني ، ثم الثالث

أما أمثلة ما اشتق من (فَعُلَ) فكريم وعـظيم وحليم ووسيم وقبيح ونظيف وفصيح وبليغ وثقيل وبطيء وعسير ويسير وكثير.

وأما ما اشتق من «فَعِلَ» فمنه: مريض، وبخيل، ونشيط، ورشيد، وسعيد، وفقيه، وسَقيم، وحَزِين.

وأما اشتقاقها من « فَعَل » فيقتضي أن يكون الفعل مضعفاً ، مثل رقَّ فهو رقيق ، وجَلَّ فهو جليل ، وقلَّ فهو قليل ، وقرَّ فهو قرير ومن ذلـك أيضاً عفيف ،ودميم ، ولبيب ، وشحيـح ، وخفيف ، وجديـد ، وغضيض ، وسديد

وقد تتحول إليها صيغ مبالغة اسم الفاعل ، مثل عليم ، وسميع ، وقدير وذلك حين تنفك عن الارتباط بمفعول الحدث ، وتصير صفة ذاتية في موصوفها ، ويُنَزَّل الفعلُ الذي اشتُقت منه منزلة الفعل اللازم فالصفة « عليم » إذا كانت تعني كثرة العلم بشيءٍ مّا ، كانت صيغة مبالغة ، كما لو قلت إنك لعليمٌ بشؤون البحث ولكنها إذا عَنتْ أن العلم طبيعته أو خلقة في صاحبها ، وانفكت عن العلاقة بـ « فاعل » صارت صفة مشبهة ، مثل هو عليم وكذلك يُنْظَر إلى سميع ، وقدير ، وأمثالهما

٤ - فَعِلٌ

وهذه صفة كثيرة الاستخدام أيضاً ، ويَشيع اشتقاقها من فِعْلٍ على وزن « فَعِلَ » ، مثل فرِحَ فهو فرِحٌ ، وطرِب فهو طَرِبٌ ، وتَعِب فهو تَعِبٌ ومن ذلك فَطِنٌ ، وبَطِر ، ودنِفٌ ، وسَلِسٌ ، ومَرِن، وخجلٌ ، ودَمِث ، وشرِه ، ووَجِل ، وعَم ويقل اشتقاقها مما كان على « فَعُلَ » مثل: خَشُنَ فهو خَشِنٌ، ونَجُس فهو نَجِسٌ، وسَمُجَ فهو سمِجٌ. وندر اشتقاقها من «فَعَلَ» اللازم، مثل: جَدَلَ الشيءُ، صلُبَ، فهو جَدِلٌ[1]

ويتضح من هذه الأمثلة أن كثيراً منها يدل على صفة عارضة لا تثبت في صاحبها ، مثل فرِحٌ، وخَجِلٌ ، ووَجِل وأن منها ما يدل على صفة ثابتة قائمة في صاحبها ، مثل :لَحِزٌ ، وخشِن ، وسمِج ، ومرِنٌ، وعَمٍ[2] ، وفطِن ، ولهذا عبَّرت عما تعبر عنه « فعيل » و « أفعل » أحياناً ، واختلطت بهما ، مثل عَسير وعَسِرٌ ، وحزين وحَزِن ، وأثيم وأَثِم وقالوا حدِب وأحدب ، وجرِب وأجرب ، وحمِق وأحمق ، وكدِر وأكدر[3]

وقد تختلط هذه الصيغة أيضاً بصيغ المبالغة ، ويُفْرَقُ بين القبيلين بأن صيغة المبالغة مثل: حذر، ترتبط بمفعول الحدث، فإذا قلت لي للمبالغة: هذا حذِرٌ منك. عنيت أنه كثير الحذر مني. أما إذا قلت إن فلاناً حذِرٌ، وعنيت أن الحذر فيه طبع وخلقة، فإن «حذر» حينئذٍ ليست صيغة مبالغة، بل صفة مشبهة.

---

(١) جاء بعض هذه الصفات على « فَعُلٌ » ، مثل نَدُسٌ ونَدِسٌ ، أي حاذق وحَذُرٌ وحذِرٌ ، ويَقُظ ويَقِظ ، وفطُنٌ وفطِن ، وعَجُلٌ وعَجِل ولا يدخل في هذه اللغة رَؤُفٌ ، لأن « رَئِفٌ » مشتقة من رئِفَ أما رَؤُفٌ ، فمشتقة من رَؤُفَ ، وقد تكون اختزالاً لِـ « رَؤوف »

(٢) عَمٍ من عمى البصيرة ويقال من عمى البصر أعمى

(٣) أنظر سيبويه ١٧/٤ وما بعدها للزميل الدكتور فاضل السامرائي رأي آخر في هذا أنظر معاني الأبنية ص ٨١ وما بعدها

٥ ـ فَعْلٌ

وهذه الصيغة كثيرة جداً في أبواب الصفة المشبهة ، وتدل على صفة ثابتة غير متحولة ، مثل عَذْبٌ ، وصعْبٌ ، ولَدْنٌ ، ووَغْـد ، وضَخْم ، وفخْم ، وبر ، وفَظٌّ

ويغلب عليها أن تشتق من فعل ثلاثي على وزن «فَعُلَ»، وهذا هو سـر دلالتها على الثبـوت ، مثل سهْـل ، وشَهْم ، ورخْص ، وعَبْلٌ ، ونَهْدٌ ، ورَطْبٌ ، ونَذْلٌ ، وجَعْد

وجاءَت من باب « فَعَلَ » المضعف ، مثل رثٌّ ، وعَفٌّ ، وطَبٌّ ، وغَضٌّ ، وكَلٌّ ، وجَلٌّ وقد يكون الفعل غير مضعف ، مثل شَيْخ

وقليل منها جاء من « فَعِلَ » مثل سَبْطٌ ، ووَعْرٌ ، وسرْحة

٦ ـ فُعال[1]

ومجيء الصفة المشبهة على هذه الصيغة ليس بالكثير ، ويغلب عليها أن تشتق من باب « فَعُلَ » ، ولهذا تدل على صفات ثابتة ، مثل شُجاع ، وفُرات ، وأُجاج ، وزُعاق (وهو ماء مرغليظ)

٧ ـ فَعال

وما جاء على « فعال » يريد على ما جاء على « فُعال » ، فمن باب « فَعُل » قالوا رَزان ، وحصان ، وجبان ، وجواد ، ورداح ، ومن باب «فعِلَ» قالـوا: صناع، وقَـراح، وكعاب، وشَحـاح، ووساع. وقـالوا من «فَعَلَ»: رجاح. وهي من حيث الدلالة تدل على صفة ثابتة.

٨ ـ ١١ ـ فَعَلٌ ، وفِعْلٌ ، وفُعُلٌ

من الصفات ما يكون على « فَعَلٌ » مثل حَدَثٌ ، وحسنٌ ، وبَطَلٌ ،

(١) سوف يمر بنا بعد قليل أن هذه الصيغة تستعمل أيضاً لمبالغة « فعيل »

وصنَعٌ ، وخَلَقٌ ، وصَرَحٌ ، وسَمَدٌ ، وغَمزٌ ، ويَسَرٌ ، ونَبَهٌ. ومنها ما يكون على «فِعْـل» مثل: نِكْسٌ، ورِخْـوٌ، ومِلْح، و صفْـر، وخِفّ، أو على «فُعْل»، مثل: صُلْب، وقُحٌّ، وسُخْنٌ، وحُلْو، ومُرٌّ، وحُرٌّ. أو على «فُعُلٌ» مثل: «جُنُبٌ، وسُرُحٌ، وسُجُعٌ، وجُزُر، وأُنُف».

١٢ - ١٣ - فيْعِلٌ ، وفَيْعَلٌ

جاء من الصيغة الأولى سيّد ، وطيب ، وجيد ، وميت ، وهيّن ، وليّن وجـاء من الثانية : فيصَلٌ ، وصَيْـرف ، وعيْثم ، (وهو الضخم الطويل)

١ - فَعول

وهذه قليلة في الصفة المشبهة إذا قيست إلى « فعيل » أو « فَعِل » مثلاً ، جاء منهـا وَقـور ، ورؤوف ، وحصـور ، ورَدُوح (أي عجزاء)

١٥ - فاعِلٌ

وهذه كثيرة جداً في صيغ الصفة المشبهة ، ولكنني أرجأت ذكرها لالتباسها بصيغة اسم الفاعل الأساسية ، وهي تشتق من « فَعُلَ » و « فَعِل » و« فَعَل » ولذلك تدل على صفة ثابتة تبلغ أن تكون خلقة في صاحبها ، وبهذا تتميز من اسم الفاعل ، كما سوف نرى

ومما جاء من « فَعُـلَ » فاحم ، وصـارم ، وعاقـر ، وضـامـر ، وحامض ، ومارد ، وطاهر ، وباسل ، وفارس ، وكامل ، وخالص ، ونابه ، وغاضرٌ ، وحامِز

وجـاء من « فَعِل » الـلازم راشد ، وثـاكل ، وسـادر ، وحاذق ، وساغب ، وتالف ، وصادٍ ، وناشط ، وباخل

وجـاء من « فَعَلَ » مـاهر ، ونـابغ ، ومـاتع (وتعني شـديـد الحمرة ، أو طويل)

وتختلط هذه الصيغة كذلك بصيغة اسم الفاعل ، مثل سارق ويفرق بينهما بالدلالة الصرفية ، فإن أريد ربط السرقة بشيء مسروق فالصيغة اسم فاعل ، مثل سارقُ المالِ ، وسارقٌ أخاه وإن أريد بالكلمة الدلالة على أن إنساناً ما يتصف بالسرقة ، وأنها صفة ذاتية فيه ، فالكلمة صفة مشبهة وحينئذٍ يعامل فعلها معاملة الفعل اللازم ، أي هو ممن يسرق ، ومثل ذلك عالم ، وجاهل ، وعاقل[1]

***

تلك هي صيغ الصفة المشبهة الأصيلة ، وهي - كما رأيت - ليست قياسية بالمعنى الذي رأيناه في اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والذي سوف نراه في أسماء الزمان والمكان والتفضيل والآلة ، بل إنها إلى الاعتباطية أقرب

يضاف إلى ذلك أن بعض الأفعال يشتق منه أكثر من صفة واحدة ، فمن الفعل « عَفَّ » اشتقت ثلاث صفات عفٌّ ، وعفيف ، وعَفّان ومن « لَهِفَ » قالوا لهِفٌ ولهفان ومن « طبَّ» قالوا طبيب ، وطب ومن « ضحي » قالوا ضحٍ وضحيان ومن « نَذُلَ » جاء نَذْلٌ ونذيل ، ومن « جَلَّ » جاء جَلٌّ وجليل ، ومن « حزن » قالوا حزن ، وحزين ، وحزنان ومن « أثِمَ » قالوا آثِم ، وأثِم ، وأثيم ، وأثوم ، ومن « رَحُب » قالوا رَحْب ورحيب ، ومن « تَلِف » قالوا تلِفٌ وتالف

١٦ - صيغ مبالغة الصفة المشبهة

وللصفة المشبهة - كما لاسمي الفاعل والمفعول - صيغ تفيد

---

(١) ذهب بعضهم إلى أن « فاعل » لا تأتي من « فَعُلَ » ، وما جاء منها مثل طاهر ، وفاره ، إنما هو من لغة أخرى ، إذ يقال طَهُرَ وطَهَرَ ، وفرُه وفرَه ، وعلى هذا يكون طاهر وفاره ، من طَهَرَ ، وفَرَهَ انظر المصباح المنير ١٠٦٨

المبالغة ، أهمها صيغتا « فُعال »[1] ، و« فُعّال » وكلتاهما تستعمل مبالغةً لمعنى الصيغة « فعيل » ، وقد تستعمل إحداهما مبالغة لغير « فعيل »

فإذا قلنا رجلٌ طويلٌ نسبنا إلى الرجل صفة الطول ، وجعلناها فيه خلقة ، ولكنه إذا كان ذا طولٍ مبالغٍ فيه عجزت « فعيل » عن أداء معنى هذه المبالغة ، فحينئذٍ نعدِل عنها إلى « فُعال » ، فنقول رجُلٌ طُوالٌ وإذا كان الرجل مفرط الطول عجزت « فعال » أيضاً عن الأداء ، وحينئذٍ نقول رجل طُوّال ، بالتشديد

وبهذا يكون ثمَّ ثلاث منازل للوصف

فعيلٌ ← فُعالٌ ← فُعّالٌ

وأمثلة هذه المنازل كثيرة ، مثل جميل ، وجُمال ، وجُمّال وعظيم وعُظام وعُظّام، وكبير وكُبار وكُبّار، وخفيف وخُفاف وخُفّاف، وكريم وكُرام وكُرّام، وظريف وظُراف وظُرّاف[2]

وقد تأتي « فُعال » أو « فُعّال » مبالغة لغير « فعيل » ، مثل ضُخام ، مبالغة ضَخْم ، وحُسّان ، مبالغة حسن ، وقُرّاء ، مبالغة قارىء[3]

وقد جعل بعض القدماء هاتين الصيغتين قياسيتين في مبالغة « فعيل » ، قال ابن خالويه « كل (فعيل) جائز فيه ثلاث لغات ؛ فعيل ، وفُعال ، وفُعّال[4] » ويبدو أن القدماء جميعاً على هذا ، قال ابن جني « فـ

---

(١) مر بنا أن « فعال » تكون صيغة من صيغ الصفة المشبهة ، مثل شجاع ، وفرات ، ويبدو أنها تستعمل للمبالغة حين يُعْدَل إليها من « فعيل »

(٢) أنظر في هذا الخصائص ٣/٢٦٦ - ٢٦٨ ، و ٣/٤٦ وأدب الكاتب ٤٤٠ - ٤٤١

(٣) القُراء الناسك المتعبد

(٤) ابن خالويه ليس في كلام العرب ١٣٠

(فُعال) وإن كانت أخت (فعيل) في باب الصفة ، فإن (فعيلاً) أخص بالباب من (فُعال) ، ألا تراه أشد انقياداً منه ، تقول جميل ، ولا تقول جُمال ، وبطيء ، ولا تقول بطاء ، وشديد ، ولا تقول شُداد ، ولحم غريض ، ولا يقال غُراض فلما كانت (فعيل) هي الباب المطرد وأريد المبالغة عدلت إلى (فُعال)[1]» .

وإلى جانب هاتين الصيغتين هناك صيغة تَرِدُ في اسم الفاعل ، وفي الصفة المشبهة ، هي صيغة « فِعيّل » ، وقد ذكرنا أمثلة لها في اسم الفاعل ، أما أمثلتها في الصفة المشبهة فهي سِكّير ، مبالغة سَكِرٌ ، وخِمّير ، مبالغة خَمِر ، وشِرّيث ، مبالغة شَرِث (متشقق) ، وضِلّيل ، مبالغة ضَليل ، وشرّير ، مبالغة شَرِير أو شَرّ[2]

٢ ـ الصفة المشبهة غير الأصيلة

وفوق ذلك هناك صفات مشبهة سماعية ، يشتق بعضها من فعل ثلاثي مجرد ، ويشتق بعضها الآخر من غيره ، وهي كثيرة ، منها القمطرير ، وهو الغليظ الشديد والسرمد ، وهو الدائم الباقي ، والفضفاض ، وهو الواسع الكثير ، والدُعْبوب ، وهو النشيط أو الأحمق وهي كثيرة

ومنها ما جاء من فوق الثلاثي ولكنه وافق صيغة من صيغ الصفة المشبهة ، مثل فقير ، من افتقر ، وشديد ، من اشتد ، ورفيع من ارتفع ويشترط هنا أن يكون معناها (ذو فقر ، وذو شدة ، وذو رفعة) أما إن عنت مفتقر ، ومشتد ، ومرتفع فهي أسماء فاعلين

---

(١) ابن جني الخصائص ٣/٣٦٧ ـ ٣٦٨

(٢) جمع المرحوم الدكتور إبراهيم أنيس واحدة وسبعين كلمة على هذه الصيغة ، دون أن يميز فيها بين اسم الفاعل والصفة المشبهة أنظر مجلة مجمع اللغة العربية ص ٢٧٩ السنة ١٩٦٣/١٩٦٤

٣ـ تحول اسمي الفاعل والمفعول إليها

يرى جمهور الصرفيين أن اسم الفاعل يتحول إلى صفة مشبهة في إحدى حالين

١ ـ إذا دل على ثبوت ودوام، مثل أنت عالم، وهو عاقل، وذاك قاتل
٢ ـإذا أضيف إلى فاعله، مثل واضحُ العبارة ، ظاهرُ المعنى ، جاحظ العينين ، معتدل القامة ، منبسط الأسارير

وأن اسم المفعول يتحول إليها إذا أضيف إلى نائب الفاعل ، مثل مشبوبُ الضياءِ، ميمونُ النقيبةِ، مبارَكُ اليدِ، محترَمُ الرأي

والحق أن المعيار الأول ـ وهو يعتمد الدلالةَ ـ غير سوِيّ ولا مطرد ، لأن الدلالة لا تصلح أن تكون وحدها معياراً في التمييز بين الصفات ، ويبين عجزها في هذه المسألة ، فبعض ما يُعد صفة بإجماع الصرفيين ، مثل جوعان ، وظمآن ، وسكران أقل دلالة على الثبوت والدوام من بعض ما يعد اسم فاعل بإجماعهم أيضاً ، مثل خالد ، وعادل ، ومستمر ، ومستقيم

إن الدلالة على الثبوت أو الحدوث ترجع ـ في رأيي ـ إلى جذر الكلمة التي تشتق منها الصفة ، فالكرم ، والنحول ، والطهارة ، والجهل ، والبخل ، تدل على ثبوت ، فإذا اشتقت منها صفات حملت دلالتها الثابتة ، مهما كانت صيغتها نحيل وناحِل ، وطهور وطاهر ، و جهول وجاهل ، وبخيل وباخل إلا إذا ربطنا بعضها بشيء خاص ، كما لو قلنا هو جاهل بصيانة سيارته

وأما المعيار الثاني وهو إضافة اسم الفاعل أو اسم المفعول إلى مرفوعه ، فقد أوقع الصرفيين في مأزقين

الأول أن الصفة المشبهة عندهم لا تشتق إلا من فعل ثلاثي مجرد ، وهذا المعيار يضطرهم إلى أن يَعُدوا مثل مستقيم المنهاج ، وأضرابه صفة مشبهة ، ويخرجوا على الأصل الذي استَقْرَوْهُ من نصوص اللغة

والثاني أن بعض هذه المشتقات يرتد إلى فعل متعدٍ ، وهذا يعني أنه قد ينصب مفعولاً به ، على حين تشتق الصفة المشبهة من فعل لازم ، ولا تنصب مفعولاً به وفي هذه الحال يحملهم هذا المعيار على اطراح الدلالة ، وتجاوز العلاقات الصحيحة بين عناصر التركيب ، واعتبار المنصوب شبيهاً بالمفعول به

وزادت معاييرهم اضطراباً حين قالوا بتحول اسم المفعول إلى صفة مشبهة حين يضاف إلى مرفوعه ، فذلك يغير دلالة الصفة المشبهة الصرفية ، فهي بحسب تحديدهم لها تدل على موصوف بالمعنى على سبيل الفاعلية ، وبذلك سميت « صفة مشبهة ». ولكنها بحسب هذا المعيار يجوز أن تدل على موصوف بالمعنى على سبيل المفعولية

وأغرب من ذلك أنهم يجعلون مرفوعه إذا وقع في التركيب فاعلاً لا نائباً عن الفاعل ، كما لو قلنا فلان محمودةٌ سيرتُه [1] وفي هذا تجاوز صريح للعلاقات النحوية

٢ ـ تحول الصفة إلى اسم فاعل

وتتحول الصفة المشبهة إلى اسم فاعل إذا دلت على حدوث ، أو ارتبطت بشيء خاص ، ولم تعد صفة ذاتية أو خلقة في صاحبها ، فالصفة «ضيّق» مثلاً في قولنا فلان ضيّقُ الصدرِ تدل على صفة ذاتية في صاحبها ، ولا ترتبط بشيء أو بحالة خاصة، ولا تقترن بزمان أما إذا أردنا أن نجعل ضيق الصدر يرتبط بشيء خاص ، فحينئذٍ تتغير دلالتها ، فلا

---

(١) هذا تركيب محول عن فلانٌ محمودُ السيرةِ

يكون ضيق الصدر جِبلّة في الموصوف به ، بل يكون أمراً عارضاً لا يظهر إلا في حال خاصة ، وحينئذٍ تصاغ الصفة الصرفية من الفعل ضاق ، على زنة فاعل لأنها صارت اسم فاعل ، كما قلنا وذلك كما في قوله تعالى ﴿ فلعلك تارك بعض ما يُوحى إليك، وضائِقٌ بـه صَدْرُكَ ﴾ (هود ١٢). فأنت ترى كيف عدل من (ضيّق) إلى (ضائق) ليبين أن ضيق الصدر عارض يتعلق ببعض ما يوحى

وبحسب هذا المعيار تتحول كريم ، إلى كارم ، وحسن ، إلى حاسن ، وطمِعٌ ، إلى طامع ، وسيّد ، إلى سائد ، وجواد ، إلى جائد

ولكن هذا ليس بواجب ، فقد جاء في القرآن ﴿ ثم إنكم بعد ذلك لميتون ﴾. (المؤمنون ١٥) وقوله ﴿إنك ميت وإنهم ميتون﴾. (الزمر ٣٠)، وقوله ﴿أفما نحن بميتين إلا موتتنا الأولى ﴾ (الصافات ٥٩). فالصفة ميت ، أو ميتين في هذه الآيات اسم فاعل ، لا صفة مشبهة ، لأنها دالة على حدث لم يقع ، بل سوف يقع ، وهذا يعني أنها تقترن بالزمان الخاص ، ثم إنها لا تدل على وصف قائم في الموصوف وقت الإخبار عنه ، بل تدل على حدث سوف يقوم بأناسِيّ وعلى الرغم من هذا لم يستخدم القرآن (مائت)، بـل أبقى على صيغة الصفـة المشبهة «فيعل».

اسم التفضيل

آ ـ دلالته

لا يختلف اسم التفضيل عن الصفات الصرفية التي مرت بنا من قبل ، فهو مثلها مشتق لا جامد

آ ـ ويدل غالباً على المفاضلة بين إثنين ، أو أكثر ، في صفة يشتركان فيها ، ويُعْرفان بها ، ولكن أحدهما فَضَلَ فيها الآخر ، كقولنا

ـ النَّمِرُ أَشْرَسُ من الأَسَدِ
ـ عليٌّ بن أبي طالب أقوى من عنترة

فالشراسة صفة مشتركة مشهورة في النمر والأسد ، غير أنها في أولهما أكثر مما هي في الثاني   والقوة صفة مشتركة في علي وعنترة ، ولكنها في علي أكثر   ومثل هذا قول الشنفرى يفاضل بين نفسه والوحوش التي ألفها وألفته ، يقول

وكــلُّ أبــيٍّ بــاســلٌ غــيــر أنــنــي
إذا عــرضَــتْ أولــى الــطرائــدِ أبْــســلُ

وقد أفادت اللغة من هذه السمة الدلالية في اسم التفضيل ، فطوَّعَتْهُ ليدل على تجسيد صفةٍ في شيءٍ مّا بتفضيله على ما عُرف بها أو شُهِر ، فيقال أبرد من الثلج ، وأقسى من الحجارة ، وأشد من الحديد ، وأهدى من القطا ، وأبعد من النجم ، وأثقل من الجبل ، وأطيش من فراشة ، وأجمع من نملة ، وأحرُّ من الجمر ، وأخيب من القابض على الماء[1]

ب ـ وأحيانـاً تكون المفاضلة في صفة نسبية غير بيّنةٍ ولا مشهورة في المفضَّل والمفضل عليه ، كأن يقال

ـ الهِرُّ أقوى من الفأرِ

فالهر والفأر لا يتميزان بالقوة ، كما يتميز الأسد والنمر في الشراسة ، ولهذا يكون المقصود من التفضيل أن القوة في الهر تزيد على القوة في الفأر ، ومثله

ـ الليلُ أطولُ من النهار

فليس الطول صفة مشتركة معروفة في الليل والنهار، كصفة القوة في عليٍّ وعنترة

ومثل هذه العبارات يمكن تحويلها إلى معنى عكسي ، نقول مثلاً
ـ الفأر أضعف قوة من الفأر
ـ النهارُ أقصرُ من النهار

فنجعـل المفاضلة في الضعف لا في القـوة، وفي القصـر لا في

---

(1) جاء كثير من هذه العبارات وأشباهها أمثالاً أنظر الميداني مجمع الأمثال ١/١١٥، ١٥٦، ١٨٨، ٢٢٢، ٢٥٧، ٢٦٠

الطول ، ونؤدي المعنى نفسه ومثل هذا التصرف لا يمكن أن يحصل في المعنى السابق ، إذ من الخطأ في الأداء أن نقول أخف من الجبل ، وأقرب من النجم ، وأضعف من عنترة ، وأهدأ من النمر ، وأضل من القطا

ج ـ وأحياناً تكون المفاضلة بين شيئين في صفة تتناقض مع ما يتصفان به في الواقع ، كقوله تعالى ﴿ قال رَبِّ السجْنُ أَحَبُّ إليَّ مما يدعونني إليه ﴾. (يوسف ٣٣) وقول الرسول ﷺ « لأن يجلِس أحدكم على جمرةٍ خيرٌ له من أن يجلس على قبر ». وقول الراجز
«والموتُ من بعض الحياةِ أهوَنُ».

والذي ترمي إليه أمثال هذه العبارات عكس ما تؤديه ظواهرها ، إذ قوله تعالى رب السجنُ أقل بغضاً إلي مما يدعونني إليه الحديث جلوسُ أحدكم على جمرة أقل شراً من جلوسه على قبر وتأويل الرجز الموت أقل صعوبة من بعض الحياة

د ـ وأغربُ ما يُناط باسم التفضيل من المعاني هو المفاضلة بين شيئين في صفةٍ يعرف بها أحدهما ، ويعرف الآخر بعكسها ونقيضها ، مثل:
- الصيفُ أحرُّ من الشتاء [(١)]
- العسلُ أحلى من الخل

فالمفاضلة بين الصيف والشتاء في الحرارة لا مسوِّغ لها في الظاهر ، وكذلك لا مسوغ للمفاضلة بين العسل والخل في الحلاوة فالشتاء بارد لا حار ، والخل حامض لا حلو

---

(١) ذهب الغلاييني في كتابه «جامع الدروس العربية» إلى أن المقصود بهذا التفضيل أن حر الصيف أشد من برد الشتاء وهذا غريب منه ، فإذا تأول هذه العبارة على هذا الوجه ، فكيف يؤول الشواهد التالية وفعل مثله أحمد الحملاوي في شذا العرف ص ٨٦

وقد ورد مثل هذا الاستعمال في أفصح اللغات ، قال تعالى ﴿ أفمن يمشي مُكِبّاً على وجهه أهدى أم من يمشي سوِياً على صراطٍ مستقيم ﴾. (الملك: ٢٢). وقال ﴿ أوَ جئتكم بأهدى مما وجدتم عليه آباءكم ﴾ (الزخرف: ٢٤). فالذي يمشي مكباً على وجهه يُعطِّل بصره ، وتتبهَّمُ عليه الأبعاد ، فهو ضالّ لا مهتدٍ والذي وجدوا عليه آباءهم زيغ وانحراف عن العقيدة فلا هداية فيه

وعلى مثل هذه الظاهرة يُحمل قول أبي تمام

السيفُ أصدَقُ إنباءً من الكتب
في حَدِّه الحد بين الجد واللعبِ

فقد كان الشاعر على يقين من كذب كتب المنجمين وتخريصها وتلفيقها ، ومع ذلك نراه يفضل عليها السيف بصدق الإنباء

هـ ـ وقد يفقد اسم التفضيل معناه الأساسي ، وفي هذه الحال يجرد من «أل»، ولا يضاف إلى نكرة، ويتخذ أحد معنيين

ـ معنى اسم الفاعل كما في قوله تعالى ﴿ ربكم أعلم بكم إن يشأ يرحمكم وإن يشأ يعذبكم ﴾. (الإسراء ٥٤). وقوله ﴿ ربكم أعلم بما في نفوسكم ﴾. (الإسراء ٢٥) أي عالم بكم وبما في نفوسكم ومن هذا أيضاً قول الأحوص

يا بيتَ عاتكةَ الذي أتعزَّلُ
حذَرَ العدى، وبك الفؤاد مُوكَّلُ
إني لأمنحكَ الصُدودَ وإنني
قسماً إليك مع الصدود لأَميلُ

أي المائل إليك وقالوا «الناقصُ والأَشَجُّ أعدلا بني مروان».
أي عادلان فيهم [1]

- معنى الصفة المشبهة كما في قوله تعالى ﴿وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده، وهو أهون عليه﴾ (الروم ٢٧)، أي هيّن عليه وقال الفرزدق

إن الـذي سـمـك الـسـمـاءَ بـنـى لـنـا
بـيـتـاً دعـائِـمُـهُ أعـزُّ وأطْـوَلُ

أي دعائمه عزيزة وطويلة
وعلى ذلك يُحمل قول أبي نُواس

كـأنَّ صـغـرى وكُـبْـرى مـن فـقـاقـعـهـا
حـصـبـاءُ دُرٍّ عـلـى أرضٍ مـن الـذهـبِ

أي صغيرة وكبيرة ويحمل عليه أيضاً قول النحاة جملة صغرى، وجملة كبرى، وقول العروضيين فاصلة صغرى وفاصلة كبرى

ب - اشتقاقه وصوغه

يشتق اسم التفضيل - كغيره من الصفات الصرفية - من الفعل، وليس له إلا صيغة واحدة في التذكير هي أَفْعَلُ، مثل أكبر، وأعلم، وأسمى، وأعلى، وأشَدُّ، وأَجَلُّ وصيغة واحدة أيضاً في التأنيث هي فُعْلى، مثل كُبْرى المدن، وصُغْرى الأخوات، وعُظْمى الملكات

---

(١) الناقص هو : يزيد بن عبدالملك والأشج هو عمر بن عبدالعزيز
(٢) استعمال المؤنث في اسم التفضيل قليل، حتى إن أسماء كثيرة منه لم يسمع لها مؤنث، مثل أكرم، وأغلظ، وأعنف، وأسمى، وأندى، و. على أن مجمع اللغة العربية جعل تأنيث اسم التفضيل قياسياً انظر البحوث والمحاضرات ص ١٦٩، سنة ١٩٦٦/١٩٦٧

على أن هناك إسمين فقط خرجا على هذه الصيغة ، واستُعملا من دون همزة، هما خَيْرٌ ، وشَرٌ قال تعالى ﴿ لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيراً منهم ﴾ (الحجرات ٤٩) وقال ﴿ أولئك شَرٌ مكاناً وأضل عن سواء السبيل ﴾ (المائدة: ٦٠) [١] وقد قيل أخيرُ منه ، وأشَرُّ منه ، في لغة رديئة لا يُعتد بها لقلتها

ج - شروط صوغه

على الرغم من شيوع اسم التفضيل وكثرة استخدامه في اللغة نراه يختلف عن الصفات الصرفية الأخرى في اشتقاقه ، فهو أكثر منها قيوداً ، وأكثر خروجاً على هذه القيود إنه لا يصاغ على وزن «أَفْعل» إلا من فعل ثلاثي مجرد، متصرف، تام، مثبت، مبني للمعلوم، قابل للتفاوت، لا تأتي الصفة منه على وزن «أفعل».

ولا تؤلف هذه الشروط نظاماً ثابتاً راسخاً في صياغة اسم التفضيل ، فالواقع اللغوي يطلع علينا بأشياء كثيرة تخرج عليها ، ولا يطرد منها إلا ثلاثة، هي تصريف الفعل ، وكونه مثبتاً ، وكونه قابلاً للتفاوت [٢]

---

(١) تذكر بعض الكتب أيضاً (حَبُّ) أي أحب وليس له شاهد إلا قول الأحوص ، وربما كان هناك شيء منه عند غير الأحوص ، ولكنه مع ذلك يبقى ضرورة شعرية نادرة الوقوع في تركيب الكلام ، وكل ما جاء في الشعر والنثر هو (أحب)، كقوله تعالى ﴿ليوسُف وأخوه أحبُّ إلى أبينا منا ﴾. (يوسف: ٨) وقالت ميسون

لبيتٌ تخفق الأرواحُ فيه أحبُّ إليَّ من قصرٍ منيفِ
ولُبْسُ عباءةٍ وتَقَرُّ عيني أحبُّ إليَّ من لبس الشفوفِ

وعلى هذا لغتا الشعر والنثر اللذين يحتج بهما ، كقوله (ص) «زيد أحب الناسِ إلي ، ما حاشا فاطمة»

أما بيت الأحوص الذي تمسك به الصرفيون ، فهو :

وزادَني كلفاً في الحب أن مُنِعَتْ وحَبُّ شيءٍ إلى الإنسان ما مُنِعا

(٢) جاءت أسماءٌ للتفضيل مشتقة من أسماء جامدة وغير جامدة ، مثل أَحْنَك الشاتين ، وآبَلَ منك ، وألَصُّ منه ، وأوَّلُ منه فهي مشتقة من : الحنك

١ ـ من الثلاثي المجرد

هذا هو الشائع الكثير في نصوص اللغة ، مثل أطيب ، وأكرم ، وأسمى ، وأصدق ، فهي من الأفعال الثلاثية طابَ ، وكرُم ، وسما ، وصدقَ

على أنه اشتق من غيره أيضاً ، ولا سيما من الفعل الثلاثي المزيد فيه إذا كان على وزن «أفعل» مثل أتقنَ ، وأخطأ ، وأضاعَ ، وأكرمَ ، وأعطى ، وأحسنَ، وأصاب، وأقسطَ، وأولمَ، وأقفرَ، يقال إنك أتقنُ للعمل من أخيك ، وهو أخطأ لهدفه منك ، وأضيع لفرصه ، وأنت أكرم لأبيك منه ، وأعطى للمال من غيرك، وأحسن منهم إلى الناس، وأصوبُ رأياً، وأقْسَطُ ، وأوْلَمُ، وهذه الأرضُ أقفرُ من غيرها ويستوي في هذا أن تكون الهمزة للتعدية أو لغيرها ، خلافاً لما اشترطه بعض الصرفيين

وصيغ اسم التفضيل أيضاً من فعل مزيد غير «أفعل» ، ولكن هذا قليل جداً ، مثل هو أفقر منك ، وأسْوى ، وأشَدّ فهي مشتقة من افتقر[1]، واستوى ، واشتد وقالوا أيضاً أخصـر من ذاك أي أكثر اختصاراً، اشتقوه من اختُصِر

٢ ـ من الفعل المتصرف

ويشترط في الفعل الذي يُشتق منه إسم التفضيل أن يكون متصرفاً ، بل تام التصرف، مثل أعظم، وأحلم، وأصبر، وأحسن، وأقبح، من الأفعال عظمَ ، وحَلُمَ ، وصبر ، وحَسُن ، وقَبُحَ ، وكلها متصرف أما الأفعال نِعْمَ ، وبئس ، وعسى ، وليس ، فلا يُشتق منها لأنها جامدة ،

= والإبل ، واللص ، والأول وليس لهذه الكلمات أفعال

(١) قال الميداني «لما وجدوه على (فعيل)ـ يريـد فقيرـ تـوهموه من بـاب فَعُلَ أو حملوه على ضده ، فقدروه من باب فَعِلَ أو حملوه على فعيل ، بمعنى مفعول». مجمع الأمثال ٨٣/١

ولا يشتق كذلك من الفعلين يَذَرُ ، ويَدَعُ ، لأنهما ناقصا التصرف ، كما عرفت من قبل

ولم يخرج شيء من كلمات اللغة على هذا الشرط ، إلا إذا جعلنا مما اشتق من الأسماء خارجاً عليه، مثل أحنك منه ، وآبل منك ، و.

٣ـ من الفعل التام

لا يؤخذ إسم التفضيل من الفعل الناقص ، أي من كـان، وكل أخواتها من أفعال المقاربة والرجاء والشروع لأن مسلك هذه الأفعال في التـركيب اللغوي مسلك الأدوات ، فهـو يستعمـل ليضيف معنى فـرعيـاً للجملة ، وعلى الرغم من أنه كان في الأصل فعـلاً تامـاً لازماً يكتفي بمرفوعه ، يصبح بعد أن ينقص غير مكتفٍ بهذا المرفوع ، لزوال علاقة الإسناد بينه وبين مرفوعه، ولا بد له من إسم آخر يعقبه حتى يتم إسنادُ الجملة ، ولهذا قلت إنه يسلك مسلك الأدوات ومن أجل ذلك لا يأتي منه اسم التفضيل ، لأن التفاضل فيه لا معنى له

على أن إبن مالك أجاز أن يقال هو أشد كوناً [1] ولا أرى لذلك وجهاً يُسيغه في الكلام الطبيعي

٤ ـ من الفعل المثبت

إن صيغة اسم التفضيل لا تؤدي معنى النفي ، فهي إنما تستعمل لإثبات الوصف لا لنفيه ، ثم إن النفي معنى أسلوبي تركيبي لا صرفي ، ولذلك لا تدل عليه صفة أو صيغة ، ومن ههنا لا يمكن أن نصوغ اسم تفضيل يتضمن معنى النفي إلى جانب المفاضلة تصور أن زيداً وسعيداً « لا يحبان » العمل ، وأن أحدهما يَفْضُلُ الآخر في ذلك ، فكيف يمكن أن نصوغ اسم تفضيل للمفاضلة بينهما من الفعل المنفي «لا يحب». فهل

---

(١) انظر كتابه شرح عمدة الحافظ ص ٧٥٧ وما بعدها

نقول زيدٌ لا أَحَبُّ للعمل من سعيد ؟ ذلك غير ممكن ، لأن مثل هذا التركيب خطأ [1] ، وهل نقول : زيد أحبُّ للعمل من سعيد ؟ إذا قلنا هذا ، أفدنا معنى مناقضاً للواقع ، لأننا فضلنا زيداً على سعيد في حب العمل لا في كراهيته ومن أجل ذلك نلجأ إلى استخدام فعل مضادٍ للفعل المنفي ، فنقول زيد أكرهُ للعمل من سعيد فنصوغه من الفعل «كره» وهو فعل مثبت لا منفي، ولكنه يساوي العبارة المركبة لا يُحب أي أنَّ كَرِهَ = لا يُحب

٥ ـ من الفعل المبني للمعلوم :

والأصل في اسم التفضيل أن يصاغ من فعل مبني للمعلوم ، كما مر في الأمثلة السابقة ، وسبب ذلك أننا ننسب به الوصف إلى فاعله ، فحين نقول حاتم أقرى الناس للضيف ننسب إلى حاتم وصفاً على سبيل الفاعلية ، فهو الذي يقري الضيوف أكثر من غيره

ولكن الواقع اللغوي يخرج على هذا النظام في بعض أسماء التفضيل [2] ، فقد جاء من الفعل جُنَّ ، أَجَنُّ منه ، ومن زُهِيَ أزهى منه ، ومن شُغِلَ ، وشُهِر ، وظُلم ، وعُني ، وعُرِف ، وخيف ، ورُجي فقالوا أشغل من ذات النحيين ، وهو أشهر من غيره وأعرف ، وهو أظلم من قتيل كربلاء وهو أعنى بحاجتك منه وهو أرجى للخير من غيره وهو أخوف من عنترة قال كعب بن زهير

فَلَهْوَ أخوفُ عندي أن أكلمَّهُ
وقيل إنك مَنْسوب ومسؤول

---

(١) لأنّ «لا» إذا لم تكن عاملة أو للنهي أو للدعاء وجب تكرارها في التركيب

(٢) جاء في «مجمع الأمثال» عشرات الأمثال صيغ فيها اسم التفضيل من فعل مبني للمجهول انظر على سبيل المثال ١/ ٥٠، ١٨٧، ٣٧٦، ٣٨٥.

٦ـ من الفعل القابل للتفاوت

ومن البديهي أن تقوم المفاضلة في وصف يتفاوتُ في القلة والكثرة ، أو في الشدة والضعف ، فالشجاعة مثلاً ليست متساوية في جميع من يتصفون بها ، ومثلها القوة ، والعلم، والصدق، والكذب، والوقار، والحِلم، والكبر، والصغر ولكن هناك صفات لا تفاوت فيها كالصفات التي تدل على الموت ، والعمى، والصمم، لأنها متساوية في جميع المتصفين بها، إذ لا يستطيع الذهن البشري أن يتصور أن أحد الأموات أكثر موتاً من غيره، ولا أن يكون أحد العمي أشد عمى من نظرائه، وكذلك الأصم. ولهذا لا يقال زيدٌ أموت من خالد، أو أعمى منه، أو أصم منه

غير أن هناك أفعالاً ، تحتمل الأوصاف منها أكثر من وجه ، كالفعل «قعد»، فإن أردت منه حصول القعود وماهيته فعلا تفاوت فيه، كقولك: قعد زيدٌ وسعيدٌ لأن القاعدين كليهما سواء في حصول القعود واكتماله ، ولذلك لا يقال زيد أقعدُ من سعيد أما إذا أردت منه عدد مرات القعود ، وأنه يحصل من زيد أكثر مما يحصل من سعيد ، جاز حينئذٍ التفضيل منه ، لأن التفاوت في إحداثه ممكن ومثله «النوم»، فقد يراد منه مجرد حصوله واكتماله، وقد يراد منه تكرره، فإن أريد الأول فلا تفاوت فيه، لأن النيام فيه سواء ، أما إن أريد الثاني فمن الجائز أن يقال: هو أنومُ منك

وعلى هذا لا يمكن أن نقول إن الشمس اليومَ أطلعُ منها أمسِ ، أو : أغيب لأن اكتمال الطلوع أو الغياب لا تفاوت فيه، إذا كنا نعبر عن حقيقة لا عن مجاز

٧ـ مما كان الوصف منه على وزن «أفعل»:

ولما كان نظام أية لغة يقوم على القيم الخلافية لإزالة اللبس ، ودفع الإبهام ، كان من الطبيعي ألا يُصاغ اسم التفضيل من فعل تشتق الصفة

المشبهة منه على وزن «أفعل»، كالأفعال: حوِرَ، وعرِجَ، وعَوِر. لأن هذا الوزن يطابق وزن إسم التفضيل، وهذا يوقع في لَبْسٍ وإبهام. فلو كان نظام اللغة لا يمنع ذلك لالتبس علينا بعض الجمل، مثل

- هذا أسمر من بني النجار
- هذا أحورُ من بني النجار
- هذا أغرُّ من بني النجار

فلو كانت هذه الصفات أسماء تفضيل لكان المعنى هـذا أكثر سُمْرةً ، وحوراً ، وغرةً ، من بني النجار ولو كانت صفات مشبهة ـ وإنها لكذلك ـ كان المعنى هذا من بني النجار ، وهو أسمر ، أو أحور ، أو أغر فحتى لا يحصل مثل هذا التداخل في المعنى قضى نظام اللغة ألا يصاغ اسم التفضيل مما هذه سبيله من الأفعال

هذا هو الأصل ، إلا أن السياقَ النحوي ، ومُقامَ الكلام ، أحدَهما أو كليهما ، من شأنه أن يدفع اللبس ، ويزيل الإبهام ، وحينئذٍ لا يمنع النظام أن يصاغ اسم التفضيل من مثل تلك الأفعال من ذلك أنه قد يُصاغ من أفعال تدل على العيوب النفسية القابلة للتفاوت ، كالحُمْق ، والرعونة ، والهوج ، واللدد فيقال هو أحمق من ذاك ، وأرعنُ منه ، وأهوج ، وأَلَدُّ قال تعالى ﴿ ويُشهِدُ الله على ما في قلبه وهو ألدُّ الخصام ﴾ (البقرة: ٢٠٤)

وكذلك جاء اسم التفضيل من بعض الألوان ، قال الرسول ﷺ يصف جهنم لصحابته « أتُـرَوْنها حمـراءَ كنارِكم هـذه ، لهي أسوَدُ من القار »[(١)] وقال يصف الحوض في الجنة «. ماؤه أبيضُ من اللبن ،

---

(١) انظر شرح الموطأ ١٥٦

وريحه أطيبُ من المسك »[1] ونسب هذا البيت إلى طَرَفَةَ بن العبد وإلى غيره من قدماء الشعراء

إذا الـرجـالُ شـتَـوْا واشـتـدَّ أكـلُهُـمُ
فـأنـت أبـيـضـهـم سِـرْبـالَ طـبـاخِ

د ـ ما خالف الشروط

وهذه الشروط ليست سواءً في عملية الاشتقاق والصياغة ، بل يختلف بعضها عن بعض ، فقد يخلو الفعل من بعضها فيتعذر صوغ اسم التفضيل منه البتة ، كما لو فقد الفعل شرط التصرف ، أو كان ناقصاً [2] ، أو منفياً وقد يخلو من بعضها الآخر ويمكن صوغ المفاضلة منه بأسلوب غير مباشِر ، كما سوف نرى

فإذا خالف الفعل شرط الثلاثي المجرد، أو شرط كون الصفة منه على وزن «أفعل»، أمكن أن نأتي منه بمعنى المفاضلة باستخدام اسم التفضيل من الفعل «كَثُر» أو مما في معناه، ثم نأتي بمصدر الفعل المخالف منصوباً بعده على التمييز، مثل هذه النارُ أكثر اشتعالاً من تلك وهي أشدُّ حُمْرةً وزفيراً

وواضح من هذا أن المفاضلة لم تكن في سمةٍ من سمات الصفة ، بل كانت في ماهيتها ودرجتها ولنا أن نستخدم هذه الوسيلة أيضاً فيما اجتمعت له شروط الصياغة ، كأن نقول حاتم أكثر كرماً من عُرْوةَ. وعليٌّ أشد قوةً من عنترةَ

وإذا خالف الفعل شرط البناء للمعلوم جاز أن يستخدم الأسلوب السابق إذا أُمِنَ اللبس ، أما إذا لم يؤمن فلا يجوز ، لا يمكن مثلاً أن

---

(١) انظر المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي (بيض)
مر بنا أن ابن مالك يجيز أن يقال : هو أشد كوناً

يقال زيد أكثر ضرباً من سعيد بمعنى أن زيداً يُضْرب أكثـر مما يضرب سعيد لأن المعنى الذي يفهم من ظاهر العبارة أن الضرب يقع من زيد وسعيد لا عليهما ومن أجل ذلـك لا يُستعمل إلا فيمـا أُمِن فيه اللبس ، كأن نقول هو أكثر شهرة ، وأشد زُهُوّاً ، وأكثر عناية ، وأكثر جنوناً وقد مر بنا أن هذه الأفعال جاء منها اسم التفضيل مباشرة ، فقيل أشهر منه ، وأزهى ، وأعنى ، وأجن

أما إذا خالف الفعل قابلية التفاوت فلا يمكن أن تقع المفاضلة من ماهية الوصف ودرجته ، إذ كيف يحصل هذا وهو لا تفاوت فيه ؟ ولكن يجوز في هذه الحال أن تقع في سمة من سمات الوصف ، كأن يقال زيدٌ أفجعُ موتاً من سعيد وبشارٌ أقبح عمىً من أبي العلاء فالمفاضلة هنا في أثر الموت لا في درجته ، وفي شكل العمى لا في مَداه

هـ ـ استعمال اسم التفضيل

ونرى ـ إتماماً للبحث ـ أن نتحدث عن مسلك اسم التفضيـل في التركيب اللغوي ، وإن كان مثل هذا الموضوع إلى النحو وعلم اللغة أقرب منه إلى علم الصرف ومجموع ما يقع فيه اسم التفضيل من الحالات أربع ، هي

١ ـ أن يكون مجرداً من « أل » والإضافة
٢ ـ أن يكون معرفاً بـ «أل ».
٣ ـ أن يكون مضافاً إلى نكرة
٤ ـ أن يكون مضافاً إلى معرفة

١ ـ المجرد من (ألْ) والإضافة :

إذا عَرِيَ اسم التفضيل من «أل» والإضافة لزم حالاً واحدةً ، هي الإفراد والتذكير ، ووقع بعده المفضل عليه مجروراً بـ «مِنْ»، فلا يطابق ما

يصفه أو يخبر عنه بالعدد والجنس ، كما تبين الشواهد التالية

- ﴿ ليوسف وأخوه أحبُّ إلى أبينا منا ﴾ (يوسف ٨)
- ﴿ وللآخرة خيرٌ لكَ من الأولى ﴾ (الضحى ٤)
- ﴿ والباقيات الصحالحات خيرٌ عند ربك ثواباً وخيرٌ أملاً ﴾ (الكهف: ٤٦)
- ﴿ أصحاب الجنة يومئذٍ خيرٌ مستقراً وأحسنُ مَقيلا﴾ (الفرقان ٢٤)

ففي الآية الأولى أخبر عن مثنى ، وفي الثانية عن مؤنث ، وفي الثالثة عن جمع مؤنث ، وفي الرابعة عن جمع مذكر ، وهو في حالٍ واحدةٍ أحبُّ ، خير أي مفرد مذكر ، لم يطابق ما أخبر عنه في العدد، ولا في الجنس

وقد يحذف المفضل عليه و (مِنْ) من ظاهر العبارة، لدلالة السياق عليهما ، كما حصل في الآيتين الأخيرتين ، وكما في قوله تعالى ﴿ ذلكم أقسطُ عند الله وأقومُ للشهادة ، وأدنى ألا ترتابوا ﴾ (البقرة: ٢٨٢) وفي قوله: ﴿ فكان قاب قوسين أو أدنى ﴾. (النجم ٩)

وفي هذه الحال يتم معنى اسم التفضيل بالمفضل عليه المجرور بـ «من» مثلما يتم معنى المضاف بالمضاف إليه ، وكما يتم معنى الاسم الموصول بصلته ، ولذلك يجب أن يذكر قبله لا بعده أسوةً بالمضاف إليه، وصلة الموصول، كما يجب ألا يفصل بينهما بفاصل

هذا هو الأساس النظري لهذه الظاهرة ، وقد صدق في معظم النصوص التي وصلت إلينا ، وفي بعضٍ منها ـ وهو قليل جداً ـ وقع الفصل بينهما بالظرف ، أو بالنداء ، قال كثير عَزَّةَ

منيعُ الدارِ أشجَعُ حينَ يُبْلي
لدى الهيجاء من ليثٍ بغابِ

وقال جرير

لـم ألـقَ أخـبـثَ يـا فـرزدقُ مـنـكـمُ
لـيـلًا وأخـبـث بـالـنـهـار نـهـارا

وفي بعض منها أيضاً تقدم المفضل عليه على المفضل ، كقول جرير

إذا سـايَـرَتْ أسـمـاء يـومـاً ظـعـيـنـةً
فـأسـمـاءُ مـن تـلك الـظعـيـنـةِ أمـلحُ

وهذا وأمثاله لا يعتد به لقلته [١]

على أن هناك حالةً لم يتنبه إليها أحد من النحاة القدماء قبل أبي علي الفارسي ، وهي أن المفضل عليه قد يتقدم وجوباً على المفضل «وذلك إذا كان اسم استفهام، أو مضافاً إلى اسم استفهام، مثل ممن أنت أحلم ؟ ومن وجهِ مَنْ وَجْهُكَ أجمل»[٢].

٢ ـ إسم التفضيل معرف بـ «أل»:

وحين يكون اسم التفضيل مقترناً بـ «أَلْ» يطابق في العدد والجنس ما يصفه أو يخبر عنه ، أو يتعلق به إعرابه ، ويمتنع حينئذٍ أن يقع بعده المفضل عليه مجروراً بـ «مِنْ»، وهذا ما توضحه الشواهد أو الأمثلة التالية

﴿وجعل كلمة الذين كفروا السُفلى﴾ (التوبة: ٤٠).

ـ ﴿أفل الكوكبان الأصغران والنجمتان الصغريان﴾

ـ ﴿ ولا تَهِنُوا ولا تحزنوا وأنتم الأَعْلَوْن ﴾ (آل عمران: ١٣٩)

---

(١) فعل مثل هذا في العصر الحديث أحمد شوقي في قوله المشهور :

سـلامٌ مـن صـبَـا بَـرَدَى أرَقُّ
ودَمْـعٌ لا يـكـفـكـف يـا دمـشـقُ

(٢) انظر : ابن مالك شرح عمدة الحافظ ٧٦٥

- « أكرمت الجامعة طالباتها الفضليات».
- ﴿وله المثل الأعلى في السماوات والأرض﴾ (الروم: ٢٧).

٣ـ اسم التفضيل مضاف إلى نكرة

وحين يضاف إلى نكرة يلزم الإفراد والتذكير، ولا يؤتى بعده بالمفضل عليه مجروراً بـ «مِنْ»، كقوله تعالى ﴿ولا تكونوا أول كافرٍ به﴾. (البقرة: ٤١). وكقول النابغة للخنساء: «أنتِ أشعرُ ذاتِ ثديين». وتقول أنتما أكرمُ عالميْنِ وهم أذكى طلابٍ

٤ ـ مضاف إلى معرفة

وإذا أضيف إلى معرفةٍ جاز أن يطابق ما يتعلق به في الجنس والعدد، وجاز أن يلزم الإفراد والتذكير فقد طابقه في قوله تعالى ﴿وكذلك جعلنا في كل قريةٍ أكابر مجرميها ليمكروا فيها﴾ (الأنعام ١٢٣) ولزم الإفراد والتذكير في قوله ﴿ولتجدنَّهم أحرص الناسِ على حياة﴾ (البقرة: ٩٦). ووقع الاختياران في قول الرسول ﷺ «ألا أخبركم بأحبكم إليَّ، وأقربكم مني مجالس يومَ القيامة أحاسنكم أخلاقاً. .» و «أحسنكم. .».

اسما الزمان والمكان

آ ـ ما هما وما دلالتهما :

تشتمل اللغة العربية على صفة صرفية تشبه الصفات الأربع السابقة في أنها اسم مشتق ، وأنها ذات صيغ لفظية تناط بها دلالة خاصة [1] قد تكون «مكان الحدث»، مثل مَجْرى ، في قولنا انحدرتِ المياهُ في مجرىً ضيّق ، أو تكون «زمان الحدث»، مثل مُنْصَرف، في قولنا الساعةُ الثانيةُ مُنْصَرَفُ الباعة فإذا دلت الصيغة على مكان الحدث قيل لها اسم مكان، وإذا دلت على زمانه، قيل لها اسم زمان

وهذه الصفة الصرفية تختلف عما يسمى في علم النحو ظرفاً ، أو ما يُطْلق عليه المصطلح نفسه اسم زمان أو مكان، وأوجه الاختلاف هي

---

(١) هذا في علم الصرف ، أما في علم النحو فإنها تختلف عن اسمي الفاعل والمفعول وعن الصفة المشبهة واسم التفضيل ، فهي لا تشبه الفعل مثلها ، ولا تعمل عمله

١ ـ أن دلالة الظرف على الزمان أو المكان دلالة عُرفية ذاتية ، مثل صباح ومساء وفوق وتحت أما دلالة هذه الصفة فصرفية لا عرفية ، والفرق بين النوعين أن الدال في الظرف هو الجذر اللغوي ، أما الدال في الصفة فهو الصيغة

٢ ـ وأن الصفة لا تدل على مكانٍ أو زمانٍ مجرد ، كما تدل الظروف ، بل ترتبط دلالتها على أحدهما بحدث خاص يدل عليه جذرها اللفظي ، مثل هذا مَرْبَطُ خيولنا فاسم المكان «مَرْبَطُ» ذو دلالة مزدوجة متراكبة ، فهو ليس مكاناً محضاً ، مثل فوق وتحت وغرفة وبيت ، بل هو «مكان الربط» دون غيره

٣ ـ وأنها اسم مشتق من الفعل ، وليس اسماً جامداً كأسماء الزمان والمكان في علم النحو ، وهي من أجل ذلك ذات صيغ قياسية يغلب عليها الإطراد ، أما الظروف النحوية فلا قياس لصيغها ، ولا تشابه في أوزانها فوق ، صباح ، عشية ، الخ

٤ ـ وأن صيغتها الصرفية لا تدل على الزمان أو المكان بذاتها، بل إنها تحتمل أحدهما، ولا بد من اعتماد السياق النحوي لتحديد المراد أزمان هو أم مكان فالصيغة «مَفعِل» مثلاً، إذا عزلت عن السياق ، أمكن أن تكون زمان الحدث أو مكانه، مثل مَوْعِد. ولا بد من تدخل التركيب لتحديد أحدهما، فهي اسم مكان في قولنا

ـ الحديقةُ العامةُ مَوْعِدُنا

وهم اسم زمان في قوله تعالى

ـ ﴿ موعِدُكم يومُ الزينة ﴾ (طه ٥٩)

وعلى هذا لا بد من أن يكون في السياق ما يدل على أن المراد «اسم مكان» مثلاً، كالتوجّه في قوله تعالى ﴿ ليس البرَّ أن تولوا وجوهكم قِبَلَ المَشْرِق والمغرِب ﴾ (البقرة: ١٧٧) أو الحديث الصريح عن

المكان ، كقوله ﴿ أصحاب الجنة يومئذٍ خيرٌ مُسْتقراً وأحسنُ مَقِيلاً ﴾ (الفرقان: ٢٤)، وقول الشنفرى

وفـي الأرضِ مـنْـأىً لـلكـريـم عـن الأذى
وفـيـهـا لـمـن خـافَ الـقِـلى مُـتـعَـزَّلُ

وقول الصِّمّة القشيري

بـنـفـسـي تـلك الأرض ، مـا أطيـب الـرُّبـا
ومـا أحـسـن الـمـصـطـاف والـمُـتـرَبَّـعـا

فالمشرق مكان الشروق ، والمغرِب مكان الغروب ، والمستقَرُّ مكان الاستقرار والمقيـل مكان القيلولـة والمنأى مكـان النأي والمتعزل مكان التعزل ، والمصطاف مكان الاصطياف ، والمتربع مكان التربع ، أي مكان النزول والإقامة أيام الربيع وقد دلت القرائن على أنها أسماء أماكن لا أسماء زمان

وكذلك الشأن في دلالة الصيغة على زمان الحدث ، لا بد لها من قرينة سياقية ، كقوله تعالى ﴿ إن مَوْعدَهم الصبحُ ﴾. (هود: ٨١) أي زمن موعدهم الصبح

وتدل نصوص اللغة على أن استعمال هذه الصفة للدلالة على مكان الحدث أضعاف استعمالها للدلالة على زمانه ، وقد شـاعت في حياتنـا كلمـات كثيرة تـدل على أماكن الأحـداث ، مثـل مَلْعَبٌ ، ومسبـح ، وملجـأ ، ومَصْرِف ، ومَجْلِس ، ومـوقِف ، ومَقْهى ، وملهى ، ومشتى ، ومجرى ، ومدرسة ، ومحطة ، ومستشفى ، ومنتدى ، ومتنزّه ، الخ

ب ـ الاشتقاق والصياغة

يشتق اسمـا الزمـان والمكان من الفعـل المضـارع لا من الفعـل الماضي ، لأنهما ـ كما سوف نرى ـ يُصاغان من لفظه وقد اشتقت أسماء أماكن من أسماءٍ جامدة ، وهذا ما سوف نتحدث عنه بالتفصيل

أما الصيغ التي يأتيان عليها فترتبط بالمظاهر التي يكون عليها لفظ الفعل المضارع ، مما يقوي مذهب الذين يرون أن المشتقات تؤخذ من لفظ الفعل نفسه ، لا من مصدره ، ويمكن توزيع هذه الصيغ في ثلاث صيغ ، هي مَفْعَل ، ومَفْعِل ، ووزن اسم المفعول من الفعل الذي تزيد عدة حروفه على ثلاثة

١ ـ مَفْعَل

يصاغ اسم المكان أو الزمان على «مَفْعَل» إذا أخذ من فعل مضارع مفتوحِ العين أو مضمومِها ، وهذا ما يكشف عنه الجدول التالي

ـ مَسْبَحٌ	←	يَسْبَحُ	ـ مَلْعَبٌ	←	يَلْعَبُ.
ـ ملجَأٌ	←	يلجَأُ.	ـ مَرْتَعٌ	←	يرتَعُ.
ـ مَقْعَدٌ	←	يقعُدُ	ـ مكتَبٌ	←	يكتُبُ.
ـ مَعْبَرٌ	←	يعبُرُ.	ـ مَطْلَعٌ	←	يَطْلُعُ.

ويصاغ على «مَفْعَل» أيضاً إذا كان الفعل معتلَّ اللام، وفي هذه الحال لا تهم حركة عين الفعل ، كما في الجدول التالي

ـ مَرْعى	←	يَرْعى .	ـ مَنْأى	←	يَنْأى.
ـ مشتى	←	يشتو.	ـ مبدى	←	يبدو.
ـ مجرى	←	يجري	ـ مأوى	←	يأوي

وإذا كان الفعل المضارع من فعل ماضٍ أجوفَ واويٍ انقلبت فيه الواو ألفاً ، جرى الإعلال نفسه في صيغة اسمي المكان والزمان فانقلبت الواو فيهما ألفاً ، وذلك في مثل

ـ زار	يزور	←	مَزارٌ.	أصله	مَزْوَرٌ
ـ قام	يقوم	←	مقام	أصله	مَقْوَمٌ

ـ كان	يكون	←	مكان	أصله	مَكْوَنٌ
ـ جال	يجول	←	مَجال	أصله	مَجْوَلٌ

ومثل ذلك منار ، ومَدار ، ومَرادٌ ، ومعَادٌ ، ومَنام

وإذا صيغ اسم الزمان أو المكان من فعل مضعّف لحق الإدغام به ، مثل

ـ رَدَّ يَرُدُّ ← مَرَدّ

ـ شدَّ يشُدُّ ← مَشَدّ

ـ هبَّ يهُبُّ ← مَهَبّ

ـ حَلَّ يَحُلُّ ← مَحَلّ

ومن ذلك مَقَصّ ، لمكان القص ، أو زمانه ومَـدَبّ ، لمكان الدبيب أو زمانه

وكثيراً ما تلحق بـأسماء الـزمان أو المكـان تاء التـأنيث ، مثل مدرسة ، ومحَطة ، ومَقْبرة ، ومَطْبعة ، ومَرْقبة ، ومشْتاة ، ومفازة ، ومَغارة

٢ ـ مَفْعِلُ

ويُصاغ اسم المكان أو الزمان على «مَفْعِـل» إذا أخذ من فعـلٍ مضارعٍ مكسور العين ، مثل مَنْزِل ، ومَجْلِس ، ومَصْـرِف ، ومَهْبط ، ومحبِس ، ومضرِب ، ومقبِض فالأفعال المضارعة التي اشتقت منها هذه الصفات الصرفية هي ينزِلُ ، ويصرِف ، ويجلِس ، ويهبِط ، ويحبِس ، ويضرِبُ ، ويقبض

ويصاغ على «مَفْعِلٍ» أيضـاً إذا كان الفعـل مثالاً واويـاً ، مثل موعِد ، ومورِد ، وموقف ، وموضِع ، وموئِل ، وموقِع أما إذا كان الفعل مثالاً يائياً فيكون اسم المكان أو الزمـان على «مَفْعَلٍ» مثـل مَيْسَرٌ ، ومَيْقَظُ

ويطرأ على الصيغة إعلال بالنقل والتسكين حين يكون الفعل أجوفَ يائياً ، كما يحصل في الفعل المضارع المشتق منه ، مثل مَقِيلٌ أصله مَقْيِلٌ نقلت حركة الياء إلى الساكن قبلها ، فسكنت وكذلك يقال مَبيتَ ، ومَصيف ، ومَسيل ، ومَميل [١]

* * *

ووقع في المادة اللغوية بعض الشواذ ، فجاءت صفات على (مَفعِل) وكان النظام أن تكون على (مَفْعَل)، مثل مشرِق ، ومغرِب ، ومنبِت . ومسجِد ، ومطلِع ، ومسقِط ، ومسكِن ، ومنسِك وكل هذه الصفات مشتقة من أفعالٍ مضارعة مضمومة العين إلا أن بعضها جاء على القياس ، مثل مطلَع ، ومسقَط ، ومسكَن ، ومنسَك [٢]

وجاء بعضها على «مَفْعَل» وكان يلزم أن يكون على «مفعِل» مثل مَدَبٌ ، من الفعل يَدِبُّ ومَزَلّةٌ ، من الفعل يزِلُّ وقالوا موضَعٌ ، من يضَع

٣ـ مَفْعَلة لاسم المكان :

قد يشتق اسم المكان خاصةً ، دون اسم الزمان ، من اسم ثلاثي جامد على وزن «مَفْعَلة». فمن السبع ، قالوا أرضٌ مَسْبَعَةٌ أي تكثر

---

(١) قد يكون لبعض الأفعال المضارعة صيغتان إحداهما بكسر العين ، وأخرى بفتحها أو ضمها ، كالمضارع من الفعل حَلَّ يقال يَحُلُّ ويَحِلُّ وفي هذه الحال يكون لاسم الزمان أو المكان صيغتان أيضاً مَفْعَل ، مثل مَحَلّ ومَفْعِل ، مثل مَحِلّ

(٢) ذهب بعضهم إلى أن (مسجد) ليس اسم مكان للسجود ، بل هو اسم للبيت الذي يصلى فيه أما مكان السجود فهو مَسْجَد ورَدّ آخرون هذه الشواذ إلى اختلاف اللهجات ، فذكروا أن مثل مطلِع ، لغة نجد ، ومَطْلَع ، لغة الحجاز

فيها السباع ومن الذئب قالوا أرض مَذْأبة ومن الأسد ، قالوا مأْسَدة

وقد رأى مجمع اللغة العربية في القاهرة أن يجعل هـذا قياساً، فأجاز أن يشتق اسم المكان على وزن «مَفْعلة» من أسماء الأعيان «الثلاثية الأصول للمكان الذي تكثر فيه هذه الأعيان ، سواء أكانت من الحيوان أم من النبات ، أم من الجماد »[1] مثل مَسْمَكة ، ملحمة ، مبطخة ، مَتْربة ، ومَتْبَرة ، ومَفْعـاة أي مكان يكثر فيه السمك ، أو اللحم ، أو البطيخ ، أو التراب ، أو التبر ، أو الأفاعي وقالوا مَحْياة ، للمكـان الذي تكثر فيه الحيّات ، ومَقْثَأة ، للمكان الذي يكثر فيه القِثّاء ، ومَحْصاة ، للمكان الذي يكثر فيه الحصى

وإذا كان الاسم الجامد رباعياً مثل ثعلب ، وعقرب ، وضِفْدِع ، وأرنب ، وأردت أن تشتق منه اسم مكان للغرض نفسه ، فلا بُدَّ لك من أن تأتي به على وزن اسم المفعول من لفظه ، فتقول مثلاً أرض مُثَعْلَبَةٌ ، أو مُعَقْرَبة ، أو مُضَفْدَعة[2] ، أو مُؤَرْنبة وتقول في الاشتقاق من الاسم الخماسي أرض مُسَفْرجة أي يكثر فيها السفرجل

على أنهم كانوا يستغنون عن هذا بقولهم أرض كثيرة الثعالب ، أو العقارب ، أو الضفادع ، أو الأرانب ، أو السفرجل

٤ ـ صياغتهما كاسم المفعول :

وإذا لم يكن الفعل المضارع مصوغاً من فعل ماضٍ ثلاثي مُجَرَّد ، جاء اسم الزمان أو المكان على صورته حين يكون مبنياً للمجهول ، وذلك

---

(١) أنظر المعجم الوسيط المقدمة ص ١٢ الطبعة الأولى

(٢) أنظر : سيبويه .. الكتاب ٩٤/٤

بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وفتح ما قبل الآخر ، كما نصوغ منه اسم المفعول ، وهذا ما يوضحه لك الجدول التالي

- يُسْتَشْفى ← مُسْتشفَى - يُسْتودع ← مُسْتَوْدَع
- ينخفض ← مُنْخَفَض - يُنعطف ← مُنْعَطف
يُلتقى ← مُلْتقى - يُتنزَّه ← مُتنزَّه.
- يُصلّى ← مُصَلّى - يُدَحْرَجُ ← مُدَحْرَج
- يُفْتَرَق ← مُفْتَرَق - يُصطاف ← مُصْطاف

اسم الآلة

احتاج الإنسان إلى الأدوات والوسائط منذ فجر حياته ، واستعملها في أغراض شتى ، وكلما تقدم الزمن ازدادت من حوله الأدوات وتطورت ، ورأى نفسه ملزماً بوضع أسماءٍ لها ، يرتجلها حيناً ، ويشتقها من كلمات أخرى أحياناً ، فكان من جراء ذلك أن زادت لغته ثراءً بأسماء هذه الأدوات والوسائط

ولما كان هذا مبلغُها من الأهمية عنده تعددت في ذهنه مفهوماتها وأنواعها ، وتنوعت في حياته وظائفها ، فجسد كل مفهوم باسم يخصه ، وإن كانت هذه المفهومات تتداخل أو تتقاطع في معظم اللغات والأذهان البشرية

ففي اللغة العربية كلمات كثيرة لتجسيد مفهومات الأدوات والوسائط والآلات ، من ذلك أداة ، ووسيلة ، ووسيطة ، وآلـة ، وجهاز وفي معجم اللغـة الانكليزيـة نجـد هـذه الكلمـات Tool ، و Device ، و Instrument ، و Apparatus وتتداخل معاني هذه الكلمات في كلٍ من

اللغتين ، ولكن من الممكن أن نجرد منها معنيين نصطلح عليهما بهَذْي من اللغة ووقائع الحياة الاجتماعية ، أولهما أداة ، وثانيهما آلة

أما الأداة أو الوسيلة Tool فهي التي يستعين بها الإنسان على معالجة شيء ، ولا بد له معها من بذل جهد عضلي ، فهي وسيطة تعينه على عمل معين ، كالمطرقة ، والمفتاح ، والمبرد ، والرِباط ، والحِزام

وأما الآلة أو الجهاز Instrument فهي التي يعتمد الإنسانُ قُدْرتَها الذاتية في أداء الأعمال من دون تدخلٍ جسدي ، كالمِصعد ، والمِطْبعة ، والثلاجة ، والسيارة ، وأمثال ذلك مما يعمل بالقوة الكهربائية ، أو الحرارية ، أو البخارية

وليست اللغات سواء في صياغة هذا النوع من الأسماء ، فأنت لا تجد لمعظمها سلوكاً منظماً يرتد إلى قواعد ثابتة في صوغ أسماء الآلات ، بل يتخذ كل اسم شكلاً يختلف عن أشكال نظائره الأخرى ، كما يتبين لك في الكلمات الإنكليزية التالية

Balance	←	ميزان	Key	←	مفتاح
Broom	←	مكنسة	Hammer	←	مطرقة
file	←	مِبْرد	Spoon	←	ملعقة
Drill	←	مِثقب	Lancet	←	مبضع

فما شأن العربية في هذا ؟

أسماء الآلة في العربية [1]

يدلنا الاستقراء على أن أسماء الآلة في اللغة العربية قسمان أولهما

(١) استخدم العرب « آلة » وعنوا بها ما يُعالَج به ، كالأداة ، فهم لم يميزوا بين أنواع الوسائط لأن الحياة الصناعية في مجتمعاتهم كانت تعتمد الأدوات لا الآلات ثم شاع في كتب الصرف هذا المصطلح على عموميته

غير قياسي ، لا تختلف العربية في صوغه عن غيرها من اللغات ، والثاني قياسي تتميز به من غيرها

غير القياسي

هناك اسماء كثيرة لم تشتق من الفعل ، ولا تدل على معناه وعلى الأداة التي يحدث بها ، بل لا تدل إلا على أداة حسية تستعمل في عمل مّا ، وليس لهذه الأسماء وزن خاص ينتظمها جميعاً ، بل هي ذات صيغ مختلفة ، إلا أن كثيراً منها أتى على وزن «فَعْل» مثل فَأْس ، وكأْس ، وقوس ، وسهم ، وسيف ، وسَوْط ، وحبل ، ودلو ، وقيد ، وكبْل ، وفخّ ، وجاء بعضها على «فَعَل»، مثل قلَم ، وجَرَس ، وقَدَح ، وشَرَك ، ووضَم ، وبكرة ، وساعة ، وعصا ، وجاء بعضها على «فُعْل» مثل رُمْح ، وتُرْس ، ودُفّ ، ومُدْية وعلى «فِعْل» مثل غِمْد ، ومِشْط ، وشِص ، وإبرة

وهناك أسماء أدوات جاءت على أوزان مختلفة، ومثل: موسى، وسِكّين، وقَدُوم، ونَوْرج، وسفينة، ودَبّوس، وإقليد، وإزميل.

ب ـ إسم الألة القياسي

وهذا النوع يختلف عن سابقه من ثلاثة أوجه

الأول أنه مشتق لا جامد والثاني أنه لا يدل على مجرد الآلة أو الأداة ، بل يدل على «آلةِ الحدث» أو أداته إنه صفة صرفية تدل بمادتها الصوتية على حدث ، وبصيغتها على الآلة والوجه الثالث من وجوه الاختلاف أن اسم الآلة هذا قياسي ، أي أننا نستطيع أن نصوغ مثله من أي فعل ثلاثي مجرد ، سواء أكان ما نصوغه مَرْوِياً في متن اللغة أم لم يكن ولسوف ترى كثيراً منه مستحدثاً في عصرنا الحديث

أما الصيغ التي يتشكل بها اسم الآلة القياسي فهي سبع مِفْعال ومِفْعَل ، ومِفْعلة ، وهذه الصيغ الثلاث هي التي تحدث عنها الصرفيون القدماء ، وأشار بعضهم إلى صيغة رابعة هي فِعال ثم جاء المحدثون فأضافوا إلى الصيغ الثلاث السابقة أربع صيغ أخرى ، هي فِعال ، وفَعّالة ، وفاعلة ، وفاعول

ويتضح من قرار مجمع اللغة العربية في إضافة هذه الصيغ الأربع أنه كان استجابة لدواعٍ عصرية حضارية ، فقد جاء في قرار لجنة الأصول ما يلي

« ترى لجنة الأصول أن حركة التصنيع الحديثة قد تتطلب مزيداً من صيغ اسم الآلة، وتقترح لذلك أن يضاف إلى الصيغ الثلاث المشهورة في اسم الآلة وهي مِفعل ، مِفعلة ، مِفْعال ، التي أقر مؤتمر المجمع قياسيتها من قبل، صيغٌ أخرى هي»[1] فِعال، فَعّالة، فاعلة، فاعول

ج ـ اشتقاق اسم الآلة وصيغه

تختلف دلالة اسم الآلة الفرعية بحسب الأصل الذي يُشتق منه ، وهو في هذا ثلاثة أضرب

١ ـ منه ما يُشتق من فعل ثلاثي متعدٍ ليدل على آلة علاجيةٍ يستعين بها الإنسان في إيصال أثر عمله إلى مفعولٍ خاص ، كالمشنار ، والمفتاح ، والمِضْرَب ، والمِكْنَسة فهذه الأدوات يستعان بها لمعالجة شيءٍ ، فالمنشار أداة لنشر الخشب أو ما كان قابلاً للنشر والمفتاح آلة أو أداة لفتح بابٍ أو نحوه ، ومثل ذلك المِضرب ، والمِكنسة ، والمِلقاط ، والحصادة ، والرافعة ، والساطور ، والحجاب

(١) انظر كتاب في أصول اللغة ص ٣٣ مجمع اللغة العربية ١٣٨٨/١٩٦٩

٢ ـ ومنه ما يشتق من فعل ثلاثي لازم ليدل على آلةٍ لا يصل أثر فعلها إلى مفعول خاص ، بل تتصف بالقدرة الذاتية على عمل ما ، كالمِصعد ، والمِزْمار ، والسِراج ، والسِنان ، والمصباح

٣ ـ ومنه ما يشتق من اسم جامد ليدل على أداة تختص به ، كالمِخدّة ، فهي مشتقة من الخد ، ومختصة به ، والمِكْحَلة ، مشتقة من الكُحْل ومختصة به ، وكالمِقلمة المختصة بالقلم ، والمِخصرة المختصة بالخصر ، والمِصدغة المختصة بالصدغ ، والمِحْبرة المختصة بالحبر ، والمِزود ، المختص بالزاد

٤ ـ وهناك أسماء أدوات اشتقت من أفعال غير ثلاثية مجردة ، لا تختلف في الدلالة عن الضربين الأول والثاني ، وهذا يرتبط بالفعل الذي اشتقّت منه ، أمتعدٌ هو أم لازم ، مثل مِصْفاة ، ومِغْلاق ، ومِنْطَقة ، ومحراك [1]

ولنتحدث الآن عن كل صيغة ، ونذكر لها بعض الأمثلة

أما «مِفْعال» :

فأمثلتها كثيرة مثل ميزان ، ومِجْداف ، ومِهْراس ، ومِقْلاد ، ومِسْواك ، ومنوال ، ومِحراث وهي صيغة قياسية

وأما «مِفْعَل» :

فكثيرة أيضاً ، وربما كانت في الأصل «مِفعال» ، ثم اختصرت فحذفت الألف ، ومن أمثلتها الكثيرة مِبْرَد ، ومِلْقَط ، ومِثْقَب ، ومِشْرَط ، ومِقْود ، ومنجل ، ومرود ، ومرجل ، ومِدْفع ، ومِنْسج ، ومِرْقم ، ومِقَصّ ، ومِجَنّ ، ومِلَفّ ، ومِفَكّ

(١) من صَفّى ، وأغلق ، وانتطق ، وحَرّك

وجاء على «مِفْعَلة»:

مِطْرقة ، ومِصْيدة ، ومِدْخنة ، ومِحْفظة ، وملعقة ، ومنشفة ، ومِطْبعة ، ومِخْرطة ، ومِحْرقة ، ومِكْحلة ، ومِدْفأة ، ومِظَلة ، ومكواة ، ومِبراة ، وممحاة ، ومِرْقاة ، ومصفاة ، ومقلاة

وجاء على «فَعّالة»:

دَبّابة ، وهي كلمة قديمة تعني آلة لدك الحصون وجاء على هذه الصيغة في العصر الحديث كلمات مستحدثة كثيرة ، منها ثلاّجة ، وغسّالة ، وسماعة ، وفتاحة ، وقطارة ، وسيارة ، ودراجة ، وحصادة ، وكسارة ، وطيارة وتفيد هذه الصيغة التكثير والتكرار ، لما فيها من تشديد العين

أما «فِعال»:

فربما كانت أقدم صيغ اسم الآلة [١] ، بل ربما كانت هي أصل «مِفْعال» [٢] ومن أمثلتها الكثيرة زِناد ، وغِلاف ، ولجام ، وسِواك ، وشِراع ، وغطاء ، وقناع ، وحزام ، ولثام ، وإزار ، ورِباط ، وركاب ، ولحاف ، وذِراع ، وسِراج ، وحجاب

وإذا تأملت أمثلة هذه الصيغة وجدت معظمها يدل على اشتمال ، فالإزار يلف الجسم ، ومثله الحزام ، واللثام يغطي الوجه ويلفه ، وقُل مثل ذلك في كثير من الأمثلة السابقة

وجاء على «فاعلة»:

قاطِرة ، ورافعة ، وكاسحة ، وناقلة ومعظم ما جاء على هذه

---

(١) أنظر د كامل مراد حاشية على كتاب جورجي زيدان «الفلسفة اللغوية» ص ١٠٤

(٢) أنظر برجشتراسر التطور النحوي ٦٤

الصيغة منقول من اسم الفاعل ، مثل الجامعة ، للقيد ، والجارنة ، للدرع ، والراوية ، للمزاد ، أو للجمل الذي يحمل عليه الماء

وجاء على «فاعول»:

أدوات وآلات كثيرة ، منها راووق ، للمصفاة ، وغاسول ، وناقور ، وراقود ، وماعون ، وكانون ، وساجور ، وهو قلادة الكلب ، وسارود ، للغربال ، وشاروف ، للمكنسة ، وشادوف ، وهو أداة لري الأرض وراحول ، وتابوت

* * *

تلك هي الصيغ القياسية لأسماء الآلات والأدوات ، إلا أن ثمة أسماءً قليلة جاءت على صيغ أخرى ، فجاء بعضها على «مُفْعُل» إلى جانب مجيئه أحياناً على «مِفْعَل» مثل مُدْهُن ، لآلة الدهن ومُنْخُل ، لآلة النخل ، ومُسْعُط ، لأداة تستعمل لوضع الدواء في الأنف ، ومُدُقّ ، لآلة الدق ، ومُكْحُلة ، لآلة الكحْل [1] ، ومُنْصُل ، للسيف وقالوا مَنْقَل ، على (مَفْعَل) للخُف ، ومنقبة البيطار ، وهي حديدة ينقب بها ، وقالوا مَقْبَض ، للحبل [2] ومنارة وجاء بعضها على «فَعول» مثل شَبوب ، لما تُشَب به النار ، وذَنوب ، للدلو . وجاء آخر على «فعيل»، مثل قفيز ، ونقيب (مزمار) ، وجبيرة ، ورهيش ، للنصل.

وإذا عدنا إلى هذه الأمثلة بدت لنا الملاحظات الثلاث التالية

١ ـ بعض أسماء الآلة معرب ، لا عربي صرف ، إلا أنه مع ذلك أخضع لصيغ اسم الآلة ونظامه القياسي. من ذلك: لِجام، وشاقول.

---

(١) قيل إن المنخَل وأضرابه أسماء خاصة ، لا اسماء آلة أنظر سيبويه ٤/٩٠ـ ٩١

(٢) أنظر البغدادي ذيل فصيح ثعلب ٣٢

٢ ـ وكثير منها مستحدث دخل في العربية في هذا العصر ، مثل ملِفَ ومكواة ، ومصعد ، ومطبعة ، ومظلة ، ومعظم ما ذكرناه على وزن (فعّالة ، وفاعلة ، وفاعول)

٣ ـ بعض أسماء الآلة جاء على أكثر من صيغة ، وهذا طبيعي ، لأنها صيغ قياسية ، من ذلك ملقط وملقاط ، وملحف ولحاف ، ومئزر ومئزرة وإزار ، ومِقرم وقِرام ومقرمة ، ومِشْرط ومشراط

المنقوص والمقصور والممدود

هذه الزمرة الثلاثية من الأسماء تتشابه في سلوكها الصرفي والنحوي ، ذلك أن لها في تصريفها ظواهر تختلف فيها عن الأسماء الصحيحة ، وسوف نجدها في مبحث المثنى والجمع ، وفي النسب والتصغير فالأول ـ وهو المنقوص ـ ينتهي بالياء ، وينتهي الثاني بالألف المقصورة ، أما الثالث فينتهي بالألف الممدودة فإذا كانت الياء والألف حرفي علة ، فإن الهمزة كثيرة الشبه بهما [١]

هذا في علم الصرف ، أما في علم النحو فإن حركات الإعراب لا تظهر على آخر المقصور بتةً ، ولا تظهر حركتا الضم والكسر على ياء المنقوص ، أما الممدود فكثير منه ممنوع من الصرف ، فلا يكسر ولا ينون ، مثل سمراء ، وصحراء ، وشعراء

(١) نقل عن الخليل بن أحمد أنه كان يعد الهمزة في أحرف العلة لكثرة تغيرها انظر الأزهري تهذيب اللغة ١/٥٠ ـ ٥١

آ ـ المنقوص

لا يطلق هذا المصطلح على اسم إلا إذا استوفى ثلاثة شروط:

١ ـ أن يكون معرباً لا مبنياً
٢ ـ أن ينتهي بياء أصلية لا زائدة
٣ ـ أن يكون ما قبل الياء مكسوراً لا ساكناً

مثل القاضي ، والهادِي ، والغازِي ، والداعِي ، والراضِي ، والمجدِي ، والمُبدِي ، والمتردِّي ، والمتعدِّي ، والمحامِي ، والمستدعِي

أما « الذي ، والتي ، وهذي » فليست بأسماء منقوصة لأنها من المبنيات وأما « يَقْضي ، ويرمي » ففعلان ، والأفعال لا تُعد في هذه الزمرة

وكذلك لا يُعَدُّ (أخي) منقوصاً في مثل
ـ لا يصدُرُ عن أخي زينبَ
ـ عرفتُ فيكَ أخي

لأن الياء في الأول علامة إعراب ، وليست أصلية ، ولأنها في الثاني ياء المتكلم ، فهي طارئة على بِنْية الكلمة ومكوِّناتها

وكذلك لا يُعد مثلُ « ظَبْيٍ ، وجَرْيٍ ، وفَرْيٍ » اسماً منقوصاً ، لأن ما قبلَ يائه ساكنٌ لا مجرور ولا مثلُ «عُلَيٍّ ، وأُخَيٍّ ، ونَبِيٍّ ، » لأن الياء فيه مشددة ساكنٌ ما قبلها

والياءات التي نجدها في أواخر الأسماء المنقوصة ليست كلها سواءً ، بل هي قسمان

منها ما هي ياء أصلية من جذر الكلمة ، كياءات القاضي ، والهادي ، والمتردّي، والمحامي فالأول يرجع إلى قَضَي ، والثاني إلى هَدَيَ والثالث إلى ردِيَ ، والرابع إلى :حمي

ومنها ما هي واو في الأصل ، ولكنها قلبت ياءً لوقوعها في طرف الكلمة ، وانكسار ما قبلها ، كياءات الغازِي ، والداعي ، والراضي ، والمبدِي ، والمتعدِّي فالأول يرجع إلى غَزَوَ ، والثاني إلى دَعَوَ ، والثالث إلى رَضِوَ ، والرابع إلى بَدَوَ ، والخامس إلى عَدَوَ

وثمة مظهر تصريفي نحوي يظهر في التركيب ، وهو إثبات ياء المنقوص أو حذفها

١ ـ إثباتها

تثبت ياء المنقوص في الحالات التالية

- إذا كان منصوباً إنما بُعِث محمدٌ هادياً لا غازياً وعرفتُ القاضي وشغلتَ القاصي والدانيَ
- إذا كان محلى بـ «أل»، مثل يدعو الداعي إلى النادي
- إذا كان مضافاً ، مثل هذا محامي الأسرة وقاضيها

٢ ـ حذفها [١]

وتحذف ياء المنقوص إذا لم يكن منصوباً ، ولا مضافاً ، ولا مُحلّى بـ «أل». مثل هذا فِعْلٌ ماضٍ لا مضارعٌ وهذا حكمٌ قاسٍ ولا تركَنْ إلى ساعٍ بالنميمة

(١) تحذف الياء لالتقاء الساكنين ، لأن الضمة أو الكسرة ثقيلة على الياء ، فتحذف ، وهذا يؤدي إلى التقاء ساكنين الياء ، ونون التنوين فتحذف الياء ، فيقال قاضٍ ، ومحامٍ ، وعاتٍ ، وغازٍ

ب ـ الاسم المقصور [1]

أما المقصور فهو الاسم المعرب الذي ينتهي بألف لازمةٍ غير طارئة ، مثل الفتى ، والثرى ، والنُّهى ، والعُلا ، والصِّبا ، والعصا.

أما « هذا ، وهنا ، والألى ، ومتى » فليست بأسماء مقصورة عند الصرفيين لأنها مبنيات لا معربات وأما «دعا ، ورنا ، ورمى ، ونهى » فأفعال لا أسماء وأما « إلى ، وعلى ، وما ، ولا » فأحرف وأما «أبا» في قولنا إن أبا عليٍّ معنا فليس بمقصور ، لأن الألف فيه ليست لازمة ، بل هي علامة إعراب

١ ـ أصل ألفه

للاسم المقصور ثلاثة أنواع بحسب ألفه

ـ ما ألفه زائدة

وتكون فيه علامة من علامات التأنيث ، ويكون هو اسماً أو صفة ، فمن الأسماء بُشْرى ، وعُتْبى ، وحُسْنى ، وشُورى ، وسُكْنى ، وذِكْرى ، وذِفْرى (عظمة خلف الأذن)، وليلى ، وسلْمى وقد يكون صفة مثل السفلى ، والعُظمى ، والعَطْشى ، والجَوْعى ، والحُبْلى وقد تكون الصفة بصيغة جمع التكسير ، مثل جَرْحى ، وقَتْلى ، ومَرْضى ، وغَرْقى

ـ ما ألفه منقلبة عن ياء

وأمثاله كثيرة جداً في العربية ، من ذلك الهوى ، والفتى ،

(١) كان سيبويه يسميه (منقوصاً) لأنه لا تظهر عليه حركات الإعراب وقيل في تسميته (مقصوراً) قولان الأول أنه قُصِر عن حركات الإعراب ، أي منع والثاني أنه ينتهي بألف مقصورة لا ممدودة ، وهذا أصح القولين ، لأن المقصور يقابل الممدود أنظر في هذا سيبويه ٥٣٦/٣ والرضي شرح الشافية ٣٢٦/٢

والعمى ، والندى ، والثرى ، والسُّرى ، والكُنى ، والقُرى فإذا رددت كل اسم من هذه الأسماء إلى جذره رأيت ألفه عادت ياءً

ـ ما ألفه منقلبة عن واو :

وكذلك نجد في العربية أسماءً مقصورة كثيرة أصلُ ألفها واو ، مثل العصا ، والقفا ، والصِبا ، والحِجا ، والرِبا ، والرُّبا ، والعُلا ، والمها ، والقطا

٢ ـ المقصور القياسي

من الأسماء المقصورة ما يرتد إلى نظام عام ثابت لا يختلف فيه عن الاسم الصحيح ، فهو يسلك في تصريفه مسلكاً قياسياً تقتضيه اللغة وتؤكده ، ولنأتِ على ذلك ببعض الأمثلة الموضحة

آ ـ من الثابت في نظام العربية أن الفعل الثلاثي المزيد فيه حرف قبل الفاء ، أي «أَفْعَلَ» يأتي منه اسم المفعول على «مُفْعَلٍ». هذا هو القانون اللغوي الذي يطبق على كل اسم مفعول من هذا القبيل ، سواء أكان مشتقاً من فعل صحيح مثل أخرج أم كان مشتقاً من فعل معتل اللام مثل أَعْطى فكما تقول مُخْرَجٌ ، تقول مُعْطَىً ومن هنا يكون (مُعْطىً) اسماً مقصوراً قياسياً لأنه صيغ على وفق قاعدة لغوية ثابتة يمكن تطبيقها على كل اسم مفعول مثله مُرْبَى ، من أَرْبى ، ومُنْأى ، من أنأى ومُجْرى ، من أجرى ومُسْرى به ، من أَسْرى

ب ـ ومن الثابت أيضاً أن كل مفردٍ على وزن «فِعْلة» يجمع على «فِعَل» ، وكل مفرد على «فُعْلة» يجمع على «فُعَل». وهذا القانون يصدق في الصحيح والمعتل ، مثل لِحْية ولحىً ، وحِلْية وحِلىً ، وفِرْية وفِرىً ، ومِرْية ومِرىً ، ورِشْوة ورِشاً ، وهذا كلها تناظر في الصحيح أمثال حكمة وحِكَم وتقول كذلك عُرْوة وعُراً ، ومُدْية ومُدىً ، ورُقية ورُقىً ، وكُوَّة وكُوى ، وقوّة وقُوىً ، وهي تناظر صورة وصُوَر

ج ـ ومن الثابت أيضاً في نظام اللغة أن اسم المفعول من فوق الثلاثي يُصاغ على وزن المضارع المبني للمجهول بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة ، وفتح ما قبل الآخر وثابت أيضاً أن اسمي المكان والزمان يأتيان من الثلاثي المجرد على (مَفْعَل) إذا كان معتل اللام ، وأنهما يأتيان كاسم المفعول من فوق الثلاثي ، وكذلك ثبت في نظام اللغة أن اسم التفضيل المذكر يكون على «أفعل»، ومؤنثه على « فُعْلى ». وأن اسم الآلة قد يكون على « مِفْعَل » ، وأن مؤنث الصفة المشبهة « فعلان » يغلب عليه أن يكون على « فَعْلى » وقد مرت بك هذه القواعد من قبل ، فإذا صُغنا بتطبيقها صفات صرفية من أفعالٍ معتلة جاءت أسماءً مقصورةً قياسية ، وذلك كما ترى فيما يلي

- أسماء مفعولين مُعْطى ، مصطفى مصفّى ، مُجارى ، معتدى عليه ، مستدعَى ، مُرْعوىً عنه ، الخ
- أسماء زمان أو مكان مثوى ، مجرى ، منتهى ، ملتقى ، مستشفى
- أسماء تفضيل أعلى ، أرقى ، الكُبْرى ، والقُصْوى
- اسم آلة مِرْمى ، مِهْدى «ما تقدم عليه الهدية»
- صفات مشبهة عطشى ، وسكرى ، وظمأى ، وصَدْيا

وإلى جانب ما جاء في هذه الأمثلة هناك أسماء مقصورة قياسية أيضاً ، كالمصادر التي تكون على وزن « فَعَلٍ » ، وكل منها مصدر لفعل ثلاثي مجرد معتل اللام على وزن « فَعِلَ » ، مثل رَدِيَ رَدَىً ، وهَوِيَ هَوَىً ، وجَوِيَ جَوىً ، وشَقِيَ شَقاً ، وعَمِي عمىً ، وصَدِيَ صدى وهذه تناظر أمثال فَرِح فرحاً

وهناك أيضاً أسماء مقصورة قياسية مثل حصىً ، وقطاً ، وشَوىً (أطراف الجسم) ، ومهاً ، وقناً فكل اسم من هذه الأسماء اسم جنس

جمعي ، يُفْرق بينه وبين مفرده بالتاء ، فالحصى جمع ، مفرده حصاة والقطا اسم جمع مفرده قطاة وهكذا وهذه كلها تناظر شجر وشجرة.

٣- المقصور السماعي

ومعنى «سماعي» أنه لا يخضع لقاعدة ثابتة تدل على صياغته ، ثم إنه لا يقترن باسم صحيح قياسي يدل على أن ألفه الأخيرة واقعة بعد فتح فكما لا تدري أن (قدم) بفتح الدال لا بكسرها ولا بضمها إلا إذا سمعت ذلك من أبناء اللغة ، كذلك لا تدري أن (رحى) بفتح الحاء إلا بهذه الوسيلة السماعية

أما (معطى) فهو- على سبيل الموازنة- مفتوح الطاء ، لأن صيغته تدل على ذلك وهذا يعني أن الفتحة قبل الألف مما تفترضه الصيغة ، ويُعْرف بالقياس ، لا مما يعرف بالإصغاء إلى نطق أبناء اللغة له ، والدليل على ذلك أنه لو كان في موضع حرف العلة من (أعطيتُ) حرف صحيح لما كان في الصيغة إلا مفتوحاً، وهذه الفتحة تؤدي إلى قلب الياء أو الواو ألفاً.

ومن أمثلة الأسماء المقصورة سماعاً الحِجا ، والقفا ، والسَّنا ، والغفا (تبن) ، والنَّسا (عِرْق) ، والشَّظا (عظم) ، والسفا (نور) ، والفتى ، والثرى ، واللظى ، والرحى

ج- الاسم الممدود [1]

والممدود هو الاسم الذي ينتهي بهمزة مسبوقة بألف زائدة ، مثل

---

(١) سمي ممدوداً لامتداد الصوت في نطق ألفه وقيل إن همزته كانت ألفاً ، فاجتمع ألفان سَماا ، نِداا فقلبت الثانية همزة لينتهي المد ويُتاح الوقف

سماء ، ونِداء ، وشعراء ، وإعلاء ، وبَنّاء أما « ماءُ ، وآء»[1]، فليسا بممدودين لأن الألف قبل الهمزة فيهما أصلية لا زائدة

١ ـ أصل همزته :

والاسم الممدود أربعة أقسام ، فمنه ما همزته زائدة ، ومنه ما همزته أصلية ، ومنه ما همزته منقلبة عن واو ، ومنه ما همزته منقلبة عن ياء

آ ـ ما همزته زائدة

في معجمنا العربي أسماءٌ كثيرة جداً من هذا النوع ، وظيفة همزاتها الزائدة أن تدل مع الألف التي تسبقها على معنى صرفي هو التأنيث[2]

وتقع هذه الهمزة في الأسماء ـ مصادر وغير مصادر ـ وتقع في الصفات فمن المصادر المؤنثة بألف التأنيث الممدودة نَعْماء ، وبأساء ، وضَرَّاء، وسَرَّاء، وعلْياء ، وبغضاء ، وخُيَلاء ، وكِبرياء ومن الأسماء غير المصادر : صحراء ، وبيداء ، وعَقْرباء[3]، وعاشوراء ، وأربعاء ، وسِيراء[4].

أما الصفات المؤنثة فكثيرة ، مثل حمراء، وحوراء ، ونجلاء ، وعرجاء وتقع في جموع الصفات التي على « أفْعِلاء » أو على « فعلاء »[5] مثل أنبياء ، وأغنياء ، وأصدقاء ، وأَخِلّاء ، وأجِلّاء وكُرَماء ، وظُرَفاء ، وشعراء ، وشُهداء ، وفُقهاء

---

(١) الآء شجر ، واحدة آءة ومثلها رجل داء إذ أصلها دَوِىءٌ فالألف أصلها واو ، وهي ليست بزائدة

(٢) وقد تكون زائدة فيه للإلحاق ، مثل عِلباء ، وحِرباء

(٣) أنثى العقرب

(٤) بُرْد فيه خطوط صُفْر .

(٥) ليس هذا على سبيل الحصر بل الكثرة ، فقد قالوا مثلاً مَشْيوخاء ، جمعاً لشيخ

فإن أنت صرّفت اسماً من هذه الأسماء وجدت الهمزة لا تظهر في غير ما أثبتناه هنا . لنأخذ « حوراء » مثلاً ، نقول حَوِرَتْ ، تَحْوَرُ ، فهو أَحْوَرُ ، وهم حُورٌ ، واحورَّتْ ، تَحْوَرُّ ، احْوِراراً، الخ .

ب ـ ما همزته أصلية

وهناك أيضاً أسماءٌ ممدودة كثيرة ترجع في أصلها إلى جذر ينتهي بهمزة ، وبهذا تكون همزاتها أصلية لا زائدة ، ولكنها وقعت في التصريف بعد ألف زائدة ، فعُد الاسم ممدوداً

ويكون بعض هذه الأسماء الممدودة اسماً ، ويكون بعضها الآخر صفة فمن الأسماء التي بصيغة المفرد السِّلاء [١] ، والخِباء ، والوَطاء [٢] ، والهُراء ، والهِراء [٣] ومن الأسماء التي بصيغة الجمع ما جاء على « أفعال » ، مثل أجزاء ، وأنباء ، وأعباء ، وأخطاء ، وأنواء ومنها على صيغة أخرى من صيغ الجمع ، مثل قُرّاء ، جمعاً لقارىء ، وقِماء، جمعاً لقميء ، يضاف إلى هذا أنها وقعت في كثير من المصادر ، مثل إنباء ، وإنشاء ، وإيماء ، وابتداء ، وامتلاء ، وانطفاء ، واستياء ، واستهزاء ، واتّكاء ، ومُواء

أما في الصفات فقد جاءت فيما كان على « فعَّال » للمبالغة أو للحرفة ، مثل خَطّاء ، وقَرّاء ، وسَبّاء [٤] ، ورَفّاء ، وكَمّاء [٥] ، ولأّاء [٦] ، وجاءت في صفات على غير هذه الصيغة ، مثل قُرّاء ،

---

(١) السلاء : السمن

(٢) الوَطاء ما انخفض من الأرض

(٣) الهِراء فسيل النخل والهُراء الكلام الفاسد

(٤) سَبّاء من يسبأ الخمرة بكثرة ، أي يشتريها أو من يبيعها ويعمل بها

(٥) كَمّاء من يعمل في الكمأة أو يجنيها

(٦) اللأّاء : صانع اللؤلؤ أو بائعه

نلناسك المتعبد ، ووُضّاء ، ومِظْماء ، ومِشْناء وقالـوا رجل كـأكاء ، للجبان

ج ـ ما همزته منقلبة عنْ ياء

وهذه الأسماء الممدودة تكونت نتيجة لقانون من قوانين الإعلال ، فهي في الأصل ترجع إلى جذورٍ لاماتُها ياء ، كما يظهر لك في الأفعال التالية قضى ، وثوى ، ووفى فإذا أتيت بمصادر هذه الأفعال ـ وهي على وزن فَعال ـ وقعت الياء متطرفة ، وقبلها ألف زائدة قَضـايٌ ، ثَوايٌ ، وَفايٌ

ولكن الياء لا تقع في الكلمة العربية في هذا الموقع ، بل تنقلب همزة ، فيقال

قضاءٌ ، وثواءٌ ، ووَفاء

ومن هذه المصادر حَياء ، وفَناء ، وَبَقاء ، ومثلِها بِناء ، وغِناء ، ومِراء ، وإباء ، ورِعاء ، ولِقاء ، وعُواء ، وبُكاء

ومن هذا النوع ما ليس بمصدر مثل ظِباء ، وأصداء ، وأرحاء ، جمع رحى ، ورِعاء ، جمع راعٍ

د ـ ما همزته منقلبة عن واو

وكذلك تقلب الواو همزة إذا وقعت متطرفة بعد ألف زائدة ، لاحظ تصريف هذه الأفعال

ـ صفا ← يصفو ← صَفاوٌ ← صَفاءٌ
ـ نجا ← ينجو ← نجاوٌ ← نجاءٌ
ـ دعا ← يدعو ← دُعاوٌ ← دُعاءٌ

ومن ذلك علاء ، وجَفاء ، وجَلاء ، وخَلاء ، وعَفاء ، وغَلاء ، ورُغاء ، وثُغاء ، ونِداء.

وجاء من غير المصادر أعداء ، وأسماء ، وأحشاء ، وآباء ، وأبناء ، وإماء ، ودِلاء ، وشِتاء ، وحِذاء.

٢ ـ الممدود القياسي

وهو يشبه المقصور القياسي في أنه يرتد إلى نظام يُصاغ على وَفْقه ، ويجاري فيه اسماً صحيحاً في البنية والصيغة ولنضرب لذلك بعض الأمثلة

آ ـ مَرَّ بنا في مبحث المصدر أن الفعل الثلاثي المزيد فيه حرفان أو ثلاثة ، إذا كان مبدوءاً بهمزة ، يُصاغ مصدره على صورته اللفظية بزيادة ألفٍ قبل آخره ، وبكسر الحرف الثالث منه ، كما ترى في مصدري الفعلين الصحيحين التاليين

ـ احتمَلَ ← احْتِمال

ـ استغفر ← اسْتِغفار .

فإذا نحن مارسنا هذه القاعدة في صياغة مصدر من فعل معتل اللام ، فإن لامه سوف تقع متطرفة بعد ألف زائدة ، وهذا يقضي بقلبها همزة ، كما مر بنا قبل قليل ، لاحظ تصريف هذين الفعلين

ـ انتهى ← انتهايٌ ← انتهاءٌ

ـ ارتمى ← ارتمايٌ ← ارتماء

وعلى هذه الصورة تتحول ياءات الأفعال ، أو واواتها إلى همزات في المصادر التالية اعتداء ، واحتماء ، واجتراء ، وانحناء ، وانزواء ، وانقضاء ، واستدعاء ، واستقراء

ب ـ وأنت تعلم أن الفعل الثلاثي المزيد بحرف ، إذا كان على وزن « أَفْعَلَ » يجيء مصدره على « إفْعال » ، مثل إخراج وإكرام فإذا كانت لام الفعل ياء أصلية ، أو ياء منقلبة عن واو ، مثل أَعْلى ، فإنها تنقلب همزة في المصدر لوقوعها متطرفة بعد ألف زائدة ، مثل إعطاء ، وإعلاء ، وإرضاء ، وإصغاء ، وإغناء ، وإفناء

ج ـ على هذه الصورة يعامل كل مصدر لفعل معتل تقتضي صيغته أن يكون فيه ألف زائدة قبل آخره ، مثل غِناء ، وعِداء ، وعُواء ، ورُغاء ، وثُغاء ، ومُكاء ، وحُداء ، ودُعاء ، وتَعْداء لأن نظيره في الصحيح لا يختلف عنه ، مثل قِيام ، وصُراخ ، وتكرار

د ـ وأنت تعرف أيضاً أن «فعّال» صيغة ترد لمبالغة اسم الفاعل ، وللدلالة على موصوف بحرفة أو صناعة ، مثل قتال ، ونجار فإذا كان الفعل الذي تشتق منه معتل الآخر ، انقلبت ياؤه أو واوه همزة لتطرفها بعد ألف زائدة ، مثل عَدّاء ، ومَشّاء، ووَشّاء ، وفرّاء ، وبَنّاء ويحصل مثل ذلك في صيغة «مِفْعال» إذا كان فعلها معتل اللام ، مثل مِعْطاء

وإلى جانب هذه الأمثلة هناك أسماء ممدودة قياسية أخرى ، مثل كِساء ، ورِداء ، وقباء ، وسِقاء ، وفناء ، ورشاء ، وبناء ، وهَواء ، ودَواء وعلة قياسية هذه الأسماء أنها جاءت على «فِعال» أو «فَعال» ، وأنها تجمع على أفعلة ، مثل أكسية ، وأردية ، وأدوية ، الخ.. وهي تشبه لسان ألسنة ، وطعام أطعمة

وذهب بعض الصرفيين إلى أن المصدر «سَرّاء» وأمثاله ، والصفة «حمراء» ونظائرها ، من الأسماء الممدودة القياسية ، لأن كلًّا منهما تقع في صيغ قياسية [1] ومع ذلك لا نجد لهما ما يناظرها من الأسماء الصحيحة

---

(١) انظر الرضي شرح الشافية ٢/٣٢٥

٣ ـ الممدود السماعي

وإذا لم يخضع الاسم الممدود لنظام ثابت ، ويعرف من صيغته أنه ممدود ، كان سماعياً ، من ذلك ثَراء ، وفَتاء[1] ، وسناء ، وحِذاء.

* * *

هذا، وكثيراً ما يكون لبعض الأسماء صيغتان: إحداهما مقصورة ، والثانية ممدودة ، كما ترى في البُكا والبُكاء ، والهيجا والهيجاء ، والدَّهنا والدهناء، والشقا والشقاء ، وزكريا وزكرياء ، والبا والباء، والتا والتاء ، والثا والثاء ، والحا والحاء

وثمة نوع آخر لا يكون فيه الاسم ـ وهو مقصور ـ على الصورة التي يكون عليها وهو ممدود ، مثل البلى والبَلاء ، وسِوى وسواء ، والقِلى والقَلاء ، والبُنى والبِناء ، والعُلْيا والعَلْياء ، والنُعمى والنَعْماء

---

(١) أي الحداثة

الاسم المصغَّر

التصغير سمة تعبيرية من سمات اللغة العربية ، فكما تعبر بالصيغة اللفظية عن الحدث وفاعله ومفعوله وزمانه ومكانه وأداته تعبر بها كذلك عن بعض المعاني النفسية

غير أن التصغير يجمع بين وسيلتين من وسائل التعبير في اللغة ، هما اللصق ، والصيغة ، فهو يوجب زيادة ياء ساكنة في حشو الكلمة ، كما يغير من أصواتها ، كضم الأول ، وفتح الثاني ، ولذلك يكون إلى الصيغة أقرب منه إلى عملية الإلصاق [1]

---

(١) الإلصاق ـ كما بينا من قبل ـ عبارة عن إضافات إلى أصل الكلمة دون تغيير في أصواتها الداخلية ، كما تفعل العربية في صياغة الاسم المؤنث ، والمثنى ، والجمع السالم أما تكوين الصيغة الصرفية فهو بناء شكل لفظي ثابت ولو على حساب الجذر نفسه ، إذ قد يُحذف منه شيء ليدخل في قالب الصيغة الثابت ، كما يحصل مثلاً في تصغير الخماسي مثل سُفَيْرِجٌ ، وفُرَيْزِد تصغير سفرجل وفرزدق ولكن نحتاج أحياناً لبناء الصيغة إلى إضافات لفظية نلحقها بالجذر ، كإضافة ألف المد في « فاعل » ، وإضافة الميم والواو في « مَفْعول » ، والياء في « فَعيل » ، وهكذا ومن هنا قلت إن التصغير إلى الصيغة أقرب

أما أنه صيغة فلأنه ينحصر في ثلاثة أشكال لا يَعْدوها ، هي

- فُعَيْلٌ قُمَيْرٌ ، رُجَيْلٌ ، نُهَيْرٌ ، وقُبَيْلٌ ، وتُحَيْت
- فُعَيْعِلٌ أُحَيْمِرٌ ، وكُتَيِّبٌ ، ودُفَيْتر ، وأُسَيْوِدٌ
- فُعَيْعِيلٌ: عُصَيْفير، وقُنَيديلٌ ، ومُصَيبيح ، ودُنَينير

ولكل من هذه الصيغ قواعد تتعلق بها ، وعـوارض طارئـة تتعلق بـأصول الاسم المـطلوب تصغيره ، وسـوف نجلو هذا في مـوضعه من البحث

وظائف التصغير

أما المعاني التي تعبر عنها صيغ التصغير فهي دلالات صرفية لا عُرْفية ولا سياقية نحوية ، وترتد جميعاً إلى النفس ، وتتدخل فيها الحال الوجدانية ، وهي لا تَعْدو الدلالات الآتية

١ ـ تصغير الحجم

وقد يكون هذا مادياً ، كقولك قرأتُ كتيّباً أو : كتب الطفـلُ سُطَيْراً أو : مشى الغمامُ فُوَيْقَ الجبـل ففي المثالين الأول والثـاني صغرتَ حجم الكتاب ، وحجم السطر . وفي الثالث صغرتَ حجم المسافة المكانية بين رؤوس الجبال ومسار الغمام

وقد يكون معنوياً ، كما لو قلت جئتُ قبيل الصباح أو بعيده ، فأنت هنا تقلل من حجم المدة الزمنية ، وهي ليست ذات جرم مادي

٢ ـ تقليل العدد :

ويبدو هذا في كثير من الأمثلة كقولك لنا أُصَيْحَابٌ كرام أو أعطيته دُرَيْهِماتٍ يسد بها رمقه

٣ ـ معانٍ متضادة

وتحمل صيغة التصغير معاني متناقضة ، هي التحقير أو التعظيم ، والكراهية أو التحبب فلو أنك تأملت في تسمية جرير للأخطل « الأُخَيْطِل » ، وفي تسمية المتنبي لكافور « كُوَيْفير » لعرفت أن الشاعرين إنما يعبران عن كراهيتهما للرجلين ، ويقصدان إلى تحقيرهما

وإلى جانب هذا نجد التصغير في تركيب آخر يفيد التهويل وتعظيم الشيء ، وهذا واضح في قول لبيد

وكل أناسٍ سوف تدخل بينهم دُوَيْهِيَةٌ تصفرّ منها الأنامِلُ

أفرأيت إلى الشاعر كيف ينقل التعبير من داهية ، إلى دويهية ؟ إنه يريد أن ينقل إليك رؤيته الخاصة لهذه الظاهرة ، فيجد في عبارة التصغير خير ما يعبر عن هول هذه الداهية وكبرها

وأحياناً ترى في التصغير ضرباً من ضروب التعظيم الذي يصدر عن إعجاب ويقصد إلى المديح والثناء ، أو إلى الفخر والتبجح يقول عمر بن الخطاب عن ابن مسعود إنه كُنَيْفٌ مليءَ علماً ، ففي هذه العبارة كلمة « كنيف » ، وهي تصغير الكِنْف ، والكنف وعاء طويل يضع فيه التاجر متاعه ، أو يضع فيه الراعي مِقَصه وحاجاتِه ، ولا شك أنك تحس في كلمة عمر التعظيم لعلم ابن مسعود ، والإعجاب به

ومن هذا القبيل قول أحد الأنصار : « أنا جُذَيْلُها المُحَكَّكُ ، وعُذَيْقُها المُرَجَّب »[١] يدفعه الإعجاب بنفسه إلى لون من ألوان الفخر والتبجح

---

(١) الجذيل تصغير الجذل وهو أصل شجرة تحتك به الابل الجربي فتشتفي به والعذيق تصغير العذق وهو النخلة الحاملة للثمار . والمرجب الذي بني حوله ما يشبه الحائط حتى يستند إليه فلا تكسره العواصف

ومن معاني التصغير ما يحمله قول الأب لابنه يا بُنَيّ ، ولابنته يا بُنَيَّتي فهو في ذلك يعبر عن حب لهما أو تحبّب إليهما وكذلك تجد هذا المعنى في تسمية الشعراء الغزلين لمحبوباتهم بالأسماء الآتية بثينة ، وسليمى ، ولبينى ، و . فهي تصغير بَثْنة ، وسَلْمى ، ولُبْنى

٢ - شروط التصغير

التصغير تصريف يختص بالأسماء، أما الأفعال والحروف فلا تصغر، إلّا أن علماء اللغة الذين استقروها من أفواه الفصحاء، رأوا العرب يصغرون فعلين من أفعال التعجب هما: ما أملح، وما أحسن. قال الشاعر:

يا ما أميلح غزلانا شدنَّ لنا من هؤليـاء بين الضال والسَّلَمِ

والذي شجع العرب على تصغيرهما هو أنهما يشبهان اسم التفضيل في البناء اللفظي ، وأنهما جامدان لا يتصرفان

ولكن هل يحق لنا أن نصغر كل فعل من أفعال التعجب قياساً عليهما؟ اللغويون في ذلك قسمان فريق أجاز القياس ، فقبل مثل ما أجيمل ، وما أفيضل ، وما أعيظم وفريق منع ذلك ، وقصره على الفعلين السابقين ، ورأيه هو الصحيح

وللأسماء المصغرة شروط هي

أ ـ أن تكون معربة ، فالضمائر وأسماء الشرط والاستفهام ، وكم الخبرية ، لا تصغر لأنها مبنية ، ولكن سمع من الفصحاء تصغير بعض المبنيات ، فتحفظ ولا يقاس عليها ، من ذلك أنهم صغروا المركب تركيب مزجٍ ، سواء أكان علماً أم عدداً ، فقالوا سُيَيْبويهِ، في تصغير سيبويه ، وقالوا أُحَيْدَ عشر في أحد عشر ، وبعيلبك في بعلبك وصغروا كذلك من أسماء الإشارة ذا ، وتا ، وأولى ، وأولاء ، فقالوا ذَيّا ، وتيّا ،

وهؤليّاء ، ـ كما رأيت في قول الشاعر السابق ـ وكذلك صغروا من الأسماء الموصولة ـ الذي ، والتي ، فقالوا اللَّذَيا ، واللَّتيّا ، كما ترى في قول سلمى بن ربيعة

ولــقــد رَأَبْــتُ ثَــأَى الــعــشــيــرةِ بــيــنَــهــا
وكــفــيــت جــانِــيــهَــا الــلَّــتــيّــا والــتــي [1]

ب ـ والشرط الثاني أن يكـون الاسم غير مصغـر اللفظ ، مثل دريد ، والكميت ، والهُوَيْني ، والحُمَيّا ، وزهير

جـ ـ أن يكون معناه قابلاً للتصغير ، فالأسماء التي يلازمها التعظيم ، كأسماء الله ، والاسم الذي يدل على الشمول كلفظ كل ، أو الذي يدل على القلة بنفسه ، كلفظ بعض ، والأسماء المخصوصة في أزمنة معينة ، كأسماء الشهور ، وأيام الأسبوع ، هذه الأسماء كلها غير قابلة للتعظيم.

٣ ـ أوزان التصغير

للتصغير ثلاثة أوزان قياسية ، هي

أ ـ فُعَيْل: لتصغير الاسم الثلاثي المجرد ، مثل قليم ، وقمير ، ورجيل ، تصغير قلم وقمر ورجل

ب ـ فُعَيْعِلٌ [2] لتصغير الرباعي المجرد ، والثلاثي المزيد مثل جَعْفر جُعَيْفِر ، ومِبرد مُبَيْرِد ، ومجلِس مُجَيْلس ، و قال جرير

---

(١) رأبت أصلحت والثأى الفساد ويقال أيضاً في تصغير هذه ، وهذي تَيّا وفي تصغير اللاتي اللَّتَيّات أنظر الزجاجي الجمل ص ٢٥١ تحقيق د علي توفيق الحمد بيروت ١٤٠٤ ـ ١٩٨٤

(٢) يغلب الصرفيون مثل جعيفر على مثل أحَيْمِر ، فيجعلون الوزن فعيعل ، على حين هو في مثل أحيمر ، أفيعل

وإذا لقيت مُجَيْلِساً من بارقٍ لاقيت أطْبَع مجلسٍ أخلاقا

جـ - فعيعيل لتصغير الاسم الذي على خمسة أحرف ورابعه حرف علة كتصغير قِنْديل على قُنَيْدِيل وعصفور على عُصَيْفير ، ومِصباح على مُصَيْبيح ، ومفتاح على مُفَيْتيح ، وسُلْطان على سُلَيْطين

٤ - أحكام التصغير

١ - ما لا يعتمد في التصغير: تعتمد أوزان التصغير كما رأينا على عدد أحرف الاسم قبل تصغيره ، إلّا أن هناك أحرفاً لا تعد من بناء الكلمة ، وهي ألف التأنيث الممدودة ، تقول في تصغير حمراء حميراء ، وفي تصغير صفراء صفيراء فلم تعدّ الألف الممدودة حرفاً ذا شأن في التصغير ، وإلّا كان يجب أن تصغّر على حُمَيْرِيّ ، وصُفَيْرِيّ [1] ، كما تصغر عصفور على عصيفير

وكذلك لا تعد تاء التأنيث من بناء الكلمة المصغرة ، تقول في تصغير حنظلة ، حُنَيْظِلة

ولا يعد في هذا أيضاً ياء النسب ، والألف والنون الزائدتان [2] ، وعلامة التثنية ، والجمع السالم ، تقول في تصغير عبقري ، عُبَيْقِري ، وفي تصغير عثمان عثيمان ، وفي تصغير طالبين طويلبين ، وفي تصغير خالدون ، خويلدون وفي تصغير طالبات طويلبات

وأضاف الصرفيون إلى هذا عجز الاسم المركب تركيباً مزجياً ، أو

---

(١) يجب أن نميز هنا ما كانت الألف الممدودة فيه للتأنيث مما كانت فيه للإلحاق ، مثل عِلباء ، (وهو عرق في العنق) وحِرباء (وهو ذكر أم حبين) فهاتان تصغران على فعيعيل ، لأن الحرف الزائد في الإلحاق يعامل معاملة الأصل تقول في التصغير عليبيّ ، وحريبيّ

(٢) إلا إذا كانت الألف رابعة مثل سِرْحان ، وسلطان ، وتنقلب في جمع التكسير ياءً سراحين ، وسلاطين ففي هذه الحال تصغّر على سريحين ، وسليطين

تركيباً إضافياً، تقول في تصغير بعلبك، بُعَيْلَبك وفي تصغير عبدالله، عبيدالله

٢ ـ تصغير ما كان على خمسة أحرف:

أما ما كان على خمسة أحرف أصلية، فإنه لا يصغر إلّا بإسقاط الحرف الخامس منه، فيبقى على أربعة أحرف، وعند ذلك يصغر على فعيعل أنظر الأمثلة الآتية

ـ سفرجل سُفَيْرِج أسقطت اللام الخامسة، وصغرت الكلمة على فعيعل

ـ فرزدق فُرَيْزِد أسقطت القاف، ثم صغرت على فعيعِل [١]

وقد يكون في الكلمة حرف زائد، مثل عندليب، وعندئذ يطرح الزائد فتبقى الكلمة على خمسة أحرف أصلية عندلب ثم يطرح الخامس ويصغر على فعيعِل فيصير عُنَيْدِلٌ

٣ ـ تصغير ما فيه زيادة:

وقد يكون في الكلمة حرف زائد أو أكثر، وفي التصغير يحذف الحرف الزائد إذا كان عداد أحرف الكلمة به يزيد على أربعة، فتصغير منطلق، مثلاً، على مطيلق لأنك حذفت النون الزائدة، فبقيت الكلمة على أربعة أحرف

---

(١) إذا كان الحرف الرابع منه شبيهاً بالزائد، كأن يكون مثل واحدٍ من حروف « سألتمونيها »، كالخدرنق ـ وهو ذكر العنكبوت ـ جاز أن يحذف الحرف الرابع هذا أيضاً، فيقال خُدَيْرِقٌ ويقال خُدَيْرِنٌ، على القياس ويجوز هذا كذلك إذا كان مخرج الحرف الرابع قريباً من مخرج حرف زائد، كالفرزدق فإن الدال قريبة المخرج من التاء، ولذلك يمكن أن يقال أيضاً فُرَيْزِقٌ

أما إذا كان في الكلمة أكثر من حرف زائد ، فليس من الضروري حذف ما زاد ولكن يحذف من الأحرف ما يحذف ، حتى تبقى الكلمة على وزنٍ يمكن تصغيره انظر المثال الآتي

ـ اضطراب لتصغيرها نحذف همزة الوصل من أولها ، فتبقى الكلمة على خمسة أحرف ، رابعها حرف مد ، وبهذا تصغر على فعيعيل ، فتقول ضطيريب

٤ ـ تصغير ما انتهى بألف التأنيث المقصورة:

وإذا كان الاسم منتهياً بألف التأنيث المقصورة فله ثلاث أحوال في تصغيره

أ ـ إن كانت ألفه رابعة مثل سلمى ، وحبلى ، وكسلى ، صغر على وزن فعيعل ، كالاسم الذي على أربعة أحرف ولكن بفتح ما قبل الآخر ليسلم لفظ الألف ، مثل سُلَيْمى ، وحُبَيْلى ، وكُسَيْلى

ب ـ وإن كانت الألف فوق الرابعة ومسبوقة في الكلمة بحرف مد ، مثل حُبارى ، فلك في التصغير أن تقول حُبَيْرَى وأن تقول حبَيِّر ففي الأولى حذف الألف الزائدة بعد الباء ، فبقيت الكلمة على أربعة أحرف ، وصار مثلها مثل ما قبلها (سليمى ، حبيلى) وفي الثانية حذفت الألف الأخيرة فبقيت الكلمة على حبار ، أي على أربعة أحرف ، فصغرتها على فعيعل أيضاً

جـ ـ وإن كانت الألف فوق الرابعة وغير مسبوقة بحرف مدٍّ ، حذفت الألف ، وجوباً ، تقول في تصغير سِبَطْرى ـ وهو نوع من المشي فيه تبختر ـ سُبَيْطِرٌ

٥ ـ تصغير ما فيه حرف علة:

وفي العربية كلمات فيها حرف علة ، ولكنها تختلف من حيث موقعه فيها ، فقد يكون الحرف الثاني في الكلمة ، وقد يكون الثالث ، وقد يكون الرابع

آ ـ فإن كان ثاني أحرف الكلمة حرفَ علة رُدَّ إلى أصله في التصغير ، لأنه كجمع التكسير يَرُدُّ الأحرف إلى أصولها ، إن كانت منقلبة عن أصول ، وإن كانت أصلاً بقيت فيه كما هي أنظر الأمثلة التالية

- بيت ، وشيخ يصغران على بُيَيْت ، وشييخ [1] ، لأن الياء أصل
- باب ، ومال يصغران على بُوَيْب ، ومويل ، لأن الألف منقلبة عن واو ، تقول في جمعهما أبواب وأموال
- ناب ، وعاب يصغران على نُيَيب وعُيَيب لأن الألف فيهما منقلبة عن ياء
- قيمة ، ودِيمة يصغران على قُوَيمة ودُوَيمة ، لأن الياء فيهما منقلبة عن واو

على أن هناك كلمات فيها ألفات زائدة ، أو لا تُعرف أُصولُها ، وفي هذه الحال تنقلب الألف الزائدة أو المجهولةُ الأصل واواً ، تقول في

---

(١) أجاز نحاة الكوفة أن تقلب الياء في مثل هذا واواً ، فيقال بُويت وشويخ ، اعتماداً على قول أبناء اللغة في تصغير : بيضة ، بُوَيْضة وتبعهم في ذلك ابن مالك من المتأخرين وعلى هذا المذهب تصغر عين ، وشيء ، وليفة ، على عوينة ، وشُوَيْء ، ولُوَيفة وأجاز النحاة مثل شِيَيْخ بكسر الحرف الأول في اليائي فقط

وشذ من هذا الباب تصغير عيد ، على عُيَيْد والأصل أن يقال عويد لأن الياء في « عيد » منقلبة عن واو ، لأنه من العَوْدة

تصغير شاعر، وكاتب، وعالم شُوَيْعِرٌ، وكُوَيْتب، وعُوَيْلم لأن الألف زائدة. وتقول في تصغير: عاج، عُوَيْجٌ. فعلى الرغم من أنَّ الألف غير زائدة قلبت واواً، لأنها لا يُعرف أصلها. أواو هي أم ياء.

ب ـ أما إن كان حرف العلة ثالثاً فإنه يقلب ياءً إن كان واواً في الأصل، وإن كان ياء يبق كما هو، تقول في تصغير عصا، عصيّة، وكان الأصل أن تقول عصيوة، ولكن إذا اجتمعت الواو والياء في كلمة، والأولى منهما ساكنة في الأصل، قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء الأخرى، وهذه قاعدة إعلالية مرت بك من قبل وبهذا المقياس تصغر دعوة على دعيّة، أما جميل، فثالثه حرف علة، وهو ياء، وفي تصغيره نضيف ياء التصغير، وندغمها في الياء الأخرى، فنقول جميّل ومثلها عظيم عظيّم، وكبير كبيّر، وهكذا

جـ ـ وأما إن كان حرف العلة رابعاً في الكلمة، فإنه لا يخلو من أن يكون منقلباً عن شيء أو غير منقلب، وقد يكون ألفاً مثل منشار، أو واواً مثل أرجوحة، أو ياء مثل قنديل، وفي هذه الحال يقلب ياء إن كان ألفاً أو واواً، ويبقى كما هو إن كان ياء، تقول منيشير، في تصغير منشار، وأريجيحة في تصغير أرجوحة، وقنيديل، في تصغير قنديل

وإن كان منقلباً عن أصل ردّ إليه، وطبقت عليه قوانين الإعلال، فتصغير ملهى، على مليه وقد اتبعت فيه الخطوات التالية

ـ الألف فيه منقلبة عن واو، لأنه اسم مكان من اللهو، وفي التصغير ردت الواو إلى أصلها، فصارت الكلمة مُلَيْهِوٌ.

ـ انقلبت الواو ياء لأنها متطرفة وما قبلها مكسور، فصارت مليهيٌ

ـ حذفت الياء بعد تسكينها لالتقاء الساكنين، كم يحصل في كل اسم منقوص، فصارت مُلَيْهٍ كما يقال قُوَيْضٍ، وغويزٍ

٦ ـ **تصغير ما حذف منه شيء:**

في العربية كلمات حذفت منها أحرف، وظلت تستعمل على ما حذف منها، مثل دم، ويد، وشفة، ومئة، والتصغير ـ كما قلنا من قبل ـ يرد الأصول المحذوفة والأصول المنقلبة، وبهذا ترجع الواو إلى «دم»، والياء إلى «يَد»، فنقول في تصغيرهما دُمَيّ، ويُدَيّة ولكن طرأ عليهما إعلال في الأولى، وإدغام في الثانية، وذلك على الشكل التالي

ـ دَمٌ، أصلها دَمَوٌ، وفي التصغير عادت الواو المحذوفة، فصارت دُمَيْوٌ. فاجتمعت هي والواو في كلمة واحدة، والأولى منهما ساكنة، فقلبت الواو ياء وأدغمت في ياء التصغير، فصارت دُمَيّ

ـ يدٌ، أصلها يدَيٌ، وفي التصغير عادت الياء المحذوفة، فصارت يُدَيْيٌ ثم أدغمت فيها ياء التصغير وأضيفت تاء التأنيث، فقيل يُدَيَّة ومثلها أيضاً تصغير «مِئَة» على مُوَيّة

أما «شفة» فتصغر على شُفيهة، لأن الهاء عادت إليها بعد الحذف

وقد يكون في الكلمة حرف محذوف، وعَوَّض عنه حَرْف زائد، كما في عِدَة، وزِنة، ومِقَة فهذه الكلمات مصادر للأفعال وَعَدَ يَعِدُ، ووزن يزن، ووَمِقَ يَمِقُ، وقد كانت في الأصل وَعْدٌ، ووَزْنٌ، ووَمْقٌ ولكن حذفت الواو وعوضت عنها تاء التأنيث، فصارت عدة، وزنة، ومِقَة ففي التصغير يعود الحرف المحذوف[1]، وتصغر الكلمات حينئذٍ

---

(١) يفرق سيبويه بين ما بقي بعد الحذف على حرفين مثل يد، ودم وما بقي على أكثر من حرفين، مثل مَيْت، وهَيْن، ولَيْن ويرى أن تصغير النوع الثاني لا يرد المحذوف، تقول مُيَيْت في تصغير مَيْت إلا أن غيره يَطْرُدُ الباب، ويقول بوجوب رد الأصول المحذوفة مهما كانت عدة الكلمة بعد الحذف
أنظر: سيبويه ٤٥٦/٣، والسيوطي همع الهوامع ١٨٧/٢

على وُعَيدة ووزَينة ، ووميقة ، ووُصَيْفة ووُهَيْبة ، وأمثال ذلك ويلاحظ هنا أنهم جمعوا بين الحرف المعوَّض والمعوَّض له

٧ ـ تصغير ما آخره حرف مبدل:

وإن كان الحرف الأخير من الكلمة مبدلاً من غيره ، فإن التصغير يعيد الحرف الأصلي ، ويحذف الحرف الطارىء ، فتصغير « ماء » مثلاً على مُوَيْهٍ لأن الهمزة مبدلة من الهاء ، والدليل على ذلك أنك تجمعه على مياه وأمواه فعند التصغير ردت الهاء ، وحذفت الهمزة وكذلك نقول في تصغير « قضاء » قُضَيّ لأن الهمزة مبدلة من الياء ، فأعيد المبدل منه ، وحصل الإدغام وتقول في تصغير « علاء » عُلَيّ إذ الأصل عُلَيْوٌ فاجتمعت الياء والواو فيها ، فقلبت الواو ياء ، وأدغمت فيها ياء التصغير

٨ ـ تصغير الاسم المركب:

وفي الاسم المركب يصغر الصدر فقط ، سواء أكان التركيب إضافياً أم مزجياً ، مثل

- أبو بكر ← أُبَيّ بكرٍ. - أم سعيد ← أُمَيْمة سعيد.
- بعلبك ← بُعَيْلبك - معد يكرب ← معيد يكرب
- حضر موت ← حُضَيْر موت - خمسة عشر ← خميسة عشر

ولكن سمع من العرب تصغير العُجز من الكُنى أحياناً ، فقالوا أم حُبَيْن ، للحِرْباء ، وأبو الحُصَيْن ، للثعلب وقياساً على ذلك يمكن أن يقال أم الوُلَيّد ، وأبو أُحَيْمِد

٩ ـ تصغير المؤنث المعنوي:

إذا صغرتَ المؤنث الذي لا تظهر فيه علامة التأنيث ، مثل يد ،

وعين ، وأذن ، ودار ، ونار ، وسنّ وجب أن تظهر علامة التأنيث ، وذلك لأن التصغير يلحق بالاسم معنى الوصف ، فقولنا قمير ، يعني قمراً صغيراً ، ولهذا كانت التاء لازمة ، لأنها تلحق بآخر الصفات المؤنثة ، وعلى هذا تصغر الكلمات السابقة كما يلي يُدَيّة ، عُيَيْنة ، أُذَيْنة ، دُوَيْرة ، نُوَيْرة ، سُنَيْنة

إلا أن هذا يخضع لثلاثة شروط ، هي

١ ـ أن يكون الاسم المراد تصغيره على ثلاثة أحرف ، سواء أكانت أحرفه كلها ملفوظة ، أم كان أحدها محذوفاً ، كالكلمات السابقة أما « عقرب » فتصغر على « عُقَيْرِب » ، ولا تضاف التاء ، لأنها على أكثر من ثلاثة أحرف ، وكذلك نفعل في أسماء النساء والقبائل ، مثل مريم ، وزينب ، وإقبال ، وقريش ، وتميم ، وذبيان وكذلك نفعل في مثل إصبع

٢ ـ ألا يكون الاسم مشترك الدلالة بين التذكير والتأنيث ، كما في فَرَس ، وعُنُق ، وإبْط ، وقفا ، ودلو ، وسوق ، وأمثالها

٣ ـ ألا يوقع إلحاق التاء باللَّبْس ، فإذا صغرت « خمس » الدال على مَعْدود مؤنث ، قلت خُمَيْس ، لا خُمَيْسة لئلا يلتبس المعدود المذكر بالمؤنث ، وكذلك تصغر « بقر » على بُقَيْر ، لا على بقيرة ، لئلا يلتبس بتصغير بقرة وأمثال هذا كثير

على أنهم قالوا في تصغير سماء سُمَيّة فعاملوه معاملة الثلاثي ، لأنه في تصريفه ـ يجتمع ثلاث ياءات ياء التصغير ، وياء منقلبة عن الألف الزائدة ، وياء منقلبة عن الواو . ولا بد في مثل هذه الحال من حذف إحداهن ، وبهذا يصير كالثلاثي في تصغيره [١] وعلى هذا نصغر

---

(١) انظر رأي الخليل بن أحمد في هذا سيبويه: ٣/٤٨١ ـ ٤٨٢

عَلاء ، وصَفاء ، وهناء ، ورَجاء ، وسَناء ، حين تكون أعلاماً لإناث على عُلَيّة ، وصُفَيّة ، وهُنَيّة ، ورُجَيّة ، وسُنَيّة

وشذ عن هذا النظام تصغيرهم حرب ، على حُرَيب ، لا على حُرَيبة وفي تصغير قوس على قُوَيس وتصغير ناب ـ وهي الناقة المسنة ـ على نييب وتصغير قُدّام ، على قُدَيْدِيمة

١٠ ـ اجتماع ياء التصغير مع الواو:

قد تكون لام الاسم المراد تصغيره واواً ، مثل جَرْوٌ ، ودَلْـوٌ ، وعُرْوة ، ورَبْوَة ، وقد تشغل الواو مكاناً آخر في حشوه ، مثل عجوز ، ورؤوم ، وأسود ، وجدول وفي هذه الحال تقلب الواو ياء لاجتماعها مع ياء التصغير ، ثم تدغم الأولى منهما في الثانية ، مثل جُرَيّ ، ودُلَيّ ، وعُرَيّة ، ورُبَيّة ، وعُجَيز ، ورُؤَيّم ، وأسيِّد ، وجُدَيِّل

على أنه يجوز في أسود ، أن يقال أُسَيْوِد ، وفي جدول ، أن يقال جُدَيْول وكذلك يعامل كل اسم يشتمل في حشوه على واو متحركة ، سواء أكانت زائدة أم كانت أصلية

١١ ـ تصغير الجمع:

الجمع نوعان جمع قلة ، وجمع كثرة ، وأوزان الأول الغالبة هي أَفْعُل، مثل أَسْطُر وأفعال ، مثل أصحاب ، وأفعلة ، مثل أعمدة ، وفِعْلة ، مثل غِلْمة وأوزان الثاني لا تُحصى هنا

فإن كان الاسم المصغر من جموع القلة ومن أوزانه السابقة ، صُغِّر بلفظ الجمع ، تقول أُسَيْطِرٌ ، وأُصَيْحابٌ ، وأُعَيْمِدة ، وغُلَيْمة وهكذا يُصَغَّر أَرْجُلٌ ، على أُريجل ، وأَعْيُن ، على أُعَيِّنٌ وأعلام ، على أُعَيْلام ، وأقلام ، على أُقَيْلام وأفئدة ، على أُفَيْـئدة ، وأحزمـة ، على أُحَيْزِمة وصِبْية ، على صُبَيّة ، وفِتْية ، على فُتَيّة

أما إن كان من جموع الكثرة ، فإنه يرد إلى مفرده ، ثم يصغر المفرد هذا ، ويجمع بعد التصغير جمعَ مذكرٍ سالماً إن كان مذكراً ، وجمع مؤنثٍ سالماً إن كان مؤنثاً ، أو كان مما لا يعقل ، تقول في تصغير شعراء ، شُوَيْعِرون ، وفي تصغير خُطباء ، خُطَيّبون ، وفي تصغير رِجال ، رُجَيْلون ، وفي تصغير كُتُب ، كُتَيّبات ، وفي تصغير منائر ، مُنَيّرات ، وفي تصغير قصائد ، قُصَيّدات وفي تصغير شواعر شويعرات

٥ ـ شواذ التصغير

مر بنا في فقرات هذا البحث كلمات غير قليلة خرجت على نظام العربية العام في التصغير ، وسوف نذكر هنا أكبر قدر ممكن من هذه الكلمات الشاذة

١ ـ مُغَيْرِبانُ الشمسِ	تصغير	مَغْرِب والقياس	مُغَيْرِب
٢ ـ أُنَيسِيان	تصغير	إنسان والقياس	أُنَيْسان [١]
٣ ـ أُصَيْلال	تصغير	أُصْلان[٢] والقياس	أُصَيْلان
٤ ـ أُغَيْلِمة	تصغير	غِلْمة والقياس	غُلَيْمة
٥ ـ أُصَيْبِية	تصغير	صِبْيَة والقياس	صُبَيّة
٦ ـ أُبَيْنَون	تصغير	بنون والقياس	بُنَيّون
٧ ـ عُشَيْشِية	تصغير	عَشيّة والقياس	عُشَيّة
٨ ـ لييلية	تصغير	ليلة والقياس	لييلة
٩ ـ رويجل	تصغير	رجل والقياس	رجيل
١٠ ـ دريهيم	تصغير	درهم والقياس	دريهم

(١) إن كان مشتقاً من الأُنْس وإن كان من النِسْيان ، وأصله إنْسيان ، فما هو بشاذ

(٢) جمع أصيل

١١ ـ وُرَيْئة	تصغير	وراء. والقياس	وُرَيِّء
١٢ ـ أُمَيِّمَة	تصغير	أمام. والقياس	أُمَيِّم.
١٣ ـ قديديمة	تصغير	قُدّام. والقياس	قُدَيْديم
١٤ ـ حُرَيب	تصغير	حرب. والقياس	حريبة
١٥ ـ قُوَيْس	تصغير	قوس والقياس	قويسة.
١٦ ـ نييب	تصغير	ناب، للناقة. والقياس	نييبة.
١٧ ـ عُيَيْد	تصغير	عيد والقياس	عُوَيد.
١٨ ـ بويضة	تصغير	بيضة والقياس	بييضة
١٩ ـ حُبَيِّرة	تصغير	حبارى والقياس	حُبَيِّر، أو حُبَيْري.
٢٠ ـ نُصَيْف	تصغير	نَصَف [1] والقياس	نُصَيْفة

٦ـ تصغير الترخيم

الترخيم مصطلح من مصطلحات النحو والصرف، يعني في بحث المنادى حذف حرفٍ أو أكثر من نهاية الاسم المراد نداؤه، ويعني في بحث التصغير تجريد الاسم المراد تصغيره من أحرفه الزائدة، وذلك على الشكل التالي

آ ـ على وزن «فُعَيْل»

إذا كان الاسم المزيد ثلاثياً في أصوله، مثل شاعر، وحامد، وأسود، وأزهر، وأذْرد، وكريم، وصبور، وحَوْراء، واقتتال صغر على «فُعَيْل» تصغير ترخيم، مثل شُعَيْر، وحُميد، وسُوَيْد، وزُهَيْر، ودُرَيد، وكُرَيْم، وصُبَيْر، وحُوَيْرة، وقُتَيْد

ب ـ على وزن «فُعَيْعِل»

---

(١) نَصَف صفة لأنثى، وتعني كَهْلة.

وإذا كان قبل الزيادة رباعياً مجرداً مثل قِـرْطاس ، وعُصْفُور ، ومُعَسْكر ، ومُدْحَرج ، وقنديل صغر على « فُعَيعل » تصغير ترخيم بعد حذف الزوائد ، مثل قُرَيْطِس ، وعُصَيْفِر ، وعُسَيْكر ، ودُحيرج ، وقُنَيْدِل

تطبيق على بعض قواعد التصغير

١ ـ عُنْفُوان ← عُنَيْفِيان. لم يُعْتَدَّ بالألف والنون الزائدتين وقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها

٢ ـ تُفاح ← تُفَيفيح. صغـر على «فُعَيْعيـل» لأنـه على خمسـة أحرف ، ورابعه ألف

٣ ـ زنجبيل ← زُنَيْجِب. صغر على «فُعَيْعِـل»، لأن أحرف الكلمة تـزيد على أربعـة ، فحذفت اليـاء لأنهـا زائـدة ، فصارت الكلمـة زنجبل ثم حذفت اللام فبقيت على أربعة أحرف ، فصغرت على فعيعل

٤ ـ أحوى ← أُحَيًّا. قلبت الواو ياء لوقوعها ثالثة ، وبقيت ألف التأنيث المقصورة كما هي لوقوعها رابعة ، وفتح ما قبل الآخر للمحافظة عليها ، كما نفعل في حُبَيْلى ولما قلبت الواو ياء أدغمت في ياء التصغير

٥ ـ فأس ← فُؤَيْسَة. صغـرت على «فُعَيْـل» لأنهـا ثـلاثيـة ، وأضيفت إليها تاء التأنيث لأنها مؤنثة في المعنى

٦ ـ تَرْقُوَةٌ ← تُرَيْقِيَةٌ. قلبت الواو ياء لوقوعها متطرفة بعد كسرة ، وصغرت على فعَيْعِلَة

٧ ـ كُمثْرى ←— كُمَيْثِر. حـذفت ألف التأنيث وجـوباً لـوقوعهـا فوق الرابعة ، وغير مسبوقة بحرف مد

٨ ـ شكاوى: شُكَيّات وشكييات: لما كان جمعاً لغير القلة رد إلى مفرده «شكوى». فصغر على: شُكَيّا: فُعَيْلى. قلبت الواو ياء لأنها ثالثة، وأدغمت فيها ياء التصغير، وبقيت ألف التأنيث المقصورة كما هي لوقوعها رابعة. ولما جمعت جمعاً سالماً جاز أن تحذف الألف لوجود ياءين قبلها «شكيات» وجاز أن تقلب ياء «شكييات».

الاسم المنسوب

آ ـ ما النسب:

هو أسلوب من أساليب اللغة العربية في الأداء ، يقوم على ظاهرة اللصق دون غيرها ، إذ تلحق ياء مشدّدة بآخر الاسم ، لتدل على معنى النسبة ، وهذا ظاهر في الأمثلة التالية

- مِصْر ← يّ ← مِصْرِيّ
- عِراق ← يّ ← عِراقيّ
- لبنان ← يّ ← لبناني

وبهذا يصير الاسم بعد إلحاق الياء به اسماً مركباً قابلاً للتحليل ، كما يصير المعنى المنوط به مركباً أيضاً من دلالتين ، الأولى عُرْفية ذاتية ، هي دلالة الاسم قبل دخول ياء النسب ، والثانية صرفية هي دلالة الياء المشددة في آخره

وفي هذا المعنى المركب دلالة وَصْفية ، فإذا قلت هذا رجلٌ

سوريّ عنيت أنه رجل «منسوبٌ إلى سورية» ، وكذلك الشأن حين تقول هذا أُرْدُنِي ، أو سُعودِي ، أو مَغْرِبي

وواضح من الأمثلة التي قدمتُ أن الحرف الذي قبل ياء النسب لا بد من كسره ، ولكن ذلك لا يَعْني أن تغيراً حصل في بنية الاسم المنسوب ، فكَسْرُ ما قبل الياء لا يَعْدو أن يكون ظاهرة صوتية تُوخي فيها خفة النطق ، فالكسرة قبل الياء ـ وإن كانت مشددة ـ أخف من الضم والفتح

ب ـ طرائق النسبة

١ ـ النسبة إلى ما فيه تاء التأنيث

إذا نسبتَ إلى اسم فيه تاء التأنيث وجب أن تحذفها منه ، وتضيف ياء النسبة ، مثل شجرة وشَجري ، وخالدة وخالدي ، وفاطمة وفاطمي ، وحياة وحَيَوِي ، ونِسْبة ونِسْبي ، ودَوْلة ودَوْلي

٢ ـ النسبة إلى الممدود

تتعلق النسبة إلى الممدود بطبيعة همزته

ـ فإن كانت الهمزة أصلية بقيت كما هي ، وأضيفت ياء النسب ، مثل ابتدائي ، وإنشائي ، وخِبائي ، ومُوائي

ـ وإن كانت همزته زائدة للتأنيث قلبت في النسب واواً ، مثل حمراوي ، وحَوْراوي ، وصَحْراوي ، وأَرْبعاوي إلا إذا سبقت الألف بواو ، فحينئذٍ لا تقلب واواً ، مثل عَشْوائي ، وشَعْوائي

ـ وإن كانت منقلبة عن واو أو عن ياء ، فلك فيها وجهان ، إن شئت تركتها همزة ـ وهو الأفضل ـ وإن شئت قلبتها واواً ، مثل كسائي ،

وكساوي ، وقضائي وقَضاوي ، ونِدائي ونِداوي ، واستدعائي واستدعاوي ، واقتدائي واقتداوي [1]

٣ ـ النسبة إلى ما انتهى بألف

وهذا لا يخلو من أن تكون الألف فيه للتأنيث ، أو للإلحاق ، أو أصلية

ـ فإن كانت للتأنيث أو للإلحاق ، ووقعت رابعة أو خامسة ، حذفت ، إلا إذا كانت الكلمة ساكنة الحرف الثاني والألف رابعة ، تقول في النسب إلى : حُبارى حبارِيّ، وإلى : جَمَزى: جَمَزِيّ. وإلى : بَرَدَى: بَرَدِيّ

ولكن هذا يختلف إذا كان الحرف الثاني ساكناً والألف رابعة ، إذ يجوز أن تقول في النسبة إلى حبلى وذكرى ودنيا حبليّ ، وذكري ، ودنيي ، ويجوز أيضاً أن تقلب الألف الرابعة واواً فتقول حُبْلاوي ، وذِكْراوي ، حملاً للكلمة على ما في آخره ألف التأنيث الممدودة كحَمْراوي ، وحَوْراوي

ـ وإذا كانت الألف أصلية قلبت واواً إن كانت ثالثة مهما يكن أصلها ، تقول في النسبة إلى عصا عصوي ، وإلى فتى فتويّ وعلة

---

(١) تثبت همزة غير الممدود غالباً ، مثل داء ودائي ، وآء وآئي ، وماء ومائي ، وشاء وشائي فالألفات قبل الهمزات أصلية ، كما مر بنا في موضع سابق ، ولكنهم يقولون أحياناً ماوي ، وشاوي وهذا من دون شك راجع إلى تشابه اللفظ مع الممدود ذي الهمزة الزائدة

وشذ أيضاً قولهم في النسب إلى صنعاء ، صَنْعاني ، وإلى بهراء ، بهراني وإلى حروراء حروري

قلبها واواً في كل الأحوال مراعاة الخفة اللفظية ، والنفور من الثقل ، ذلك أن الكلمة تنتهي بياءين ، هما ياءا النسب ، فلو قلبت الواو ياء لاجتمعت ثلاث ياءات ، وما قبلها حرفان متحركان ، وهذا يجعل اللفظ بالغ الثقل ، فإن قلب الحرف الثالث واواً من دواعي تخفيف اللفظ أما إن كانت رابعة فيجوز وجه ثانٍ هو حذف الألف تقول في النسبة إلى ملهى ملهويّ وملهي أما إن كانت خامسة فليس له إلا وجه واحد هو الحذف ، كقولك في النسبة إلى مصطفى مصطفيّ وإلى المستشفى مستشفيّ.

٤ ـ النسبة إلى ما انتهى بياء

ولا يخلو هذا أن يكون اسماً ناقصاً ، أو منتهياً بياء مشددة ، أو منتهياً بياء قبلها حرف ساكن ، أو منتهياً بياء قبلها ألف

ـ فإن كان الاسم المنقوص ثلاثياً مثل الشجّي ، والحمي ، قلبت الياء واواً ، وفتح ما قبلها ، نحو : الشجوي ، والحموي ، ومثلهما العموي ، نسبة إلى العمِي ، والرَّدَوِي ، نسبة إلى الردِي

وإن كانت الياء رابعة في الكلمة جاز قلبها واواً ، وجاز حذفها ، تقول في النسب إلى القاضي: قاضَويّ، وقاضِيّ، وتقول في الغازي: غازِيٌّ وغازَوي، وفي العالي: عالِيٌّ وعالوي.

وإن كانت الياء فوق الرابعة حذفت وجوباً ، تقول في المعتدِي معتدِيّ ، وفي المهتدِي مهتدِيّ ، وفي المتجافي متجافيّ

ـ أما إذا كان الاسم منتهياً بياء مشددة ، فإنها تحذف وجوباً إذا كانت مسبوقة بأكثر من حرفين ، فالنسبة إلى الكرسيّ كرسيّ ، وإلى الشافعي شافعيّ ، وهذه الياء طبعاً هي ياء النسب

وإن كانت الياء المشددة مسبوقة بحرفين فقط . وهي على وزن « فَعِيل » أو « فُعَيل » ، مثل عَليّ ، وعَدِيّ ، وغَنِي ، وقُصي ، وأُمية حذفت أولى اليائين وقلبت الثانية واواً ، تقول عَلَوي ، وعَدَوي وغنوي ، وقُصَوِي ، وأُمَوِي وهكذا تقول في النسب إلى عُلَيّة ، عُلَوِي ، وإلى هَنِيَّة ، هَنَوِي ، وإلى نَبِي ، نبوي ، وإلى دَعِي ، دَعَوِي ، وإلى لُؤَي ، لُؤَوي ، وإلى رَضِيّ ، رَضَوِي

وإن كان قبل الياء المشددة حرف واحد ، كان لا بُدّ من أن تكون الياء الأولى من أصل واوي ، أو من أصل يائي ، وفي كلتا الحالين تقلب الياء الثانية واواً ، أما الياء الأولى فترجع إلى أصلها إن كانت واواً ، وتبقى ياء إن كانت ياء ، تقول في طَيّ ، طَوَوِيّ ، وفي لَيّ ، لَوَوِيّ ، وفي نِيّة ، نِوَوِيّ ، وفي كيٍّ أو كيَّةٍ ، كَوَوِيّ وتقول في حَيّ أو حَيّة ، حَيَوي ، وفي عَيّ ، عَيَوِي ، وفي زِيّ ، زِيوي.

ـ وإن كان آخره ياء وقبلها حرف ساكن مثل ظَبْيٌ ، ورَمْي ، فإن ياءه هذه تبقى في النسب ، مثل ظَبْيِيٌّ، ورَمْيِيٌّ وكذلك تقول في جَرْي ، جَرْيِي ، وفي نَأْي ، نَأْيِي ، وفي نَهْي ، نَهْيِي

وإذا كان بعد الياء تاء للتأنيث ، مثل ظبية ، ورمية ، وجَرْية فإن الأكثر والأصح أن يقال ظَبْيِي ، ورَمْيِي ، وجَرْيِي ، ولكن أجاز بعض النحويين أن يقال ظَبَوِي ، ورَمَوِي ، وجَرَوِي [1] لأن أبناء اللغة الفصحاء قالوا في قرية ، قَرَوِي

---

(١) يعلل ذلك بعض الصرفيين بأن التاء لما حذفت من أمثال ظبية ، في النسب ، تغير الاسم ، وعندهم أن التغيير يؤنس بالتغيير ، ولهذا قلبت الياء واواً في مثل ظبية ، ولم تقلب في مثل ظبي

ـ وإن كان قبل الياء الواقعة طرفاً ألف أصلية مثل آية ، وراية ، وغاية ، وزاي ، أبدلت الياء همزة تقول آئيّ ، ورائيّ ، وغائيّ ، وزائيّ ، ولك أن تبقيها ياءً أو تقلبها واواً ، فتقول آيي وآويّ ، ورايِيّ ، وراويّ ، وغاييّ ، وغاويّ ، وزائيّ وزاويّ.

أما إن كانت الألف قبل الياء زائدة لا اصلية، مثل بداية ، ونهاية ، فإن الياء تبدل همزة أيضاً ، فيقال بِدائيّ ، ونهائيّ ولك أن تقلب الياء واواً ، فتقول نهاويّ ، وبداويّ.

٥ ـ الياء المشددة قبل الآخر

هذه الياء إما أن تكون مكسورة مثل طيّب ، ومَيّت ، وحُمَيّر وإما أن تكون مفتوحة مثل مُبَيَّنٌ ، ومُعَيَّن

فإن كانت مكسورة حذفت الياء الثانية ، ثم أضيفت ياء النسب ، تقول طَيْبِيٌّ ، ومَيْتِيٌّ ، وحُمَيْرِيٌّ وتقول في سَيّد ، سَيْدِي ، وفي أسَيّد ، أُسَيْدِي ، وفي لُبيُّد: لُبَيْدي ، وفي هَيّن ، هَيْني

ولكنهم لم يقولوا في طَيّء ، طيْئي بل قالوا طائي ، فجعلوا مكان الياء ألفاً

أما إن كانت الياء مفتوحة فلا حذف ، تقول مُبَيَّني ، ومُعَيَّني وتقول في مُزَيَّن ، مُـزَيَّني ، وفي مُطَيَّن ، مُـطَيَّني وفي مُلَيَّن ، مُلَيَّني .

٦ ـ النسبة إلى ما انتهى بواو :

حين يُنسب إلى اسم آخره واو يكون ثمة أحد احتمالين

ـ إما أن يكون الحرف قبل الواو ساكناً ، مثل نَحْوٌ ، ودَلْوٌ ، وعُرْوَةٌ ، ورَبْوَةٌ ، وواوٌ .

ـ وإما أن يكون ما قبلها مَضْموماً ، مثل سَرُوةٌ ، وتَـرْقُوَةٌ ، وعَـرْقُوَة ، وقَلَنْسُوة

ففي الاحتمال الأول يَجري النسب على السَّنَنِ المألوف من غير تغيير في بنية الاسم ، تقول نَحْوِيٌّ ، ودَلْوِي ، وعُرْوِيّ ، ورَبْوِيّ ، وواوي

أما في الاحتمال الثاني فتحدث بعض التحويلات

ـ فإن كانت الواو ثالثة مثل سَرُوَةٌ قيل في النسب سروِيٌّ [1]
ـ وإن كانت رابعة جاز إثباتها وحذفها ، يقال تَرْقَوي ، وعَرْقوي كما يقال تَرْقِيّ ، وعَرْقي
ـ وإن كانت الواو خامسة أو فوق الخامسة حذفت ، مثل قَلَنْسِي

٧ـ النسبة إلى ما حذفت لامه

في العربية كلمات حذفت لاماتها لغير علة ، منها أَبٌ ، وأخ ، ويد ، ودم ، وفم ، وسنة ، وظُبة ، ولُغَة ، و.

وهي قسمان قسم تعود لامه في المثنى وجمع المؤنث السالم ، مثل أبواب ، وأخوان ، وأخوات ، وسنوات وقسم لا تعود إليه اللام فيهما ، مثل يدان ، ودمان ، وفمان ، وظُبات ، ولغات

وفي النسبة إلى القسمين تعيد اللام المحذوفة ، تقول أَبَـوِي ، وأخوي ، ودموي ، وفموي ، وسنوي ، وظُبَوِي ، ولُغوي ولكنك تعيدها

---

(١) يرى الصرفيون أن عملية التحويل تجري على هذه الصورة
ـ تحذف التاء ، فتصير الواو متطرفة مضموماً ما قبلها ، وليس في العربية نظير لهذه الصيغة
ـ تبدل الضمة كسرة ، فتقلب الواو ياء سرِيَ ، وحينئـذٍ يُعامـل معاملة الاسم المنقوص ، فيقال سروِيّ

وجوباً فيما عادت إليه في مثنّاه وجمعه ، وجوازاً فيما لم تعد إليه فيهما ، أي يمكن أن تقول دَمِيٌّ ، ويَدِيٌّ ، وظَبِيّ ، ولُغِيٌّ وليس لك أن تقول أبِيّ ، وأخِيّ.

وههنا ملاحظة ، فبعض الكلمات لاماتها ذات وجهين ، مثل سنة. فمرة تُعاد هاءً ، ومرة تُعاد واواً يقولون في الفعل منها سانهتُ ويقولون في جمعها سنوات وفي مثل هذا لك أن تقول في النسب سَنَهي [1] ، ولك أن تقول سنوي

وهناك قسم ثالث مما حذفت لامه ، مثل ابن ، واسم ، ففي هذا جيء بهمزة الوصل عوضاً من المحذوف ، ولك في النسبة إلى أمثال هذه الكلمات أن تبقي على الهمزة مع حذف اللام ، فتقول اِبْنِيّ ، واسميّ ، ولك أن تعيد اللام ، وتحذف همزة الوصل ، فتقول بَنَوِيّ ، وسِمْوِي بكسر السين وضمها [2]

وتقول في النسبة إلى أخت ، أَخَوِيّ ، وإلى بنت ، بَنَوِي ، لأنك تجمع الأولى على أخوات ، والثانية على بنات فتحذف تاء أخت وبنت ، وكذلك في النسبة

٨ ـ النسبة إلى ما حذفت فاؤه :

وهذا نوعان نوع تكون اللام فيه حرفاً صحيحاً ، مثل عدة ، وصفة ، وزِنَة ، وأصلها وَعَد ، ووصف ، ووزن ونوع آخر تكون فيه

---

(١) ويجوز في هذا الوجه أن تقول سَنِيّ لأن الهاء لا تعود في المثنى والجمع

(٢) في اللفظ صورتان سِمٌ ، بكسر السين ، وسُمٌ ، بضمها قال الراجز باسم الذي في كل سورةٍ سُمُهْ

اللام حرف علة ، مثل شِيَة ، ودِيَة ، ورِية ، وحِيَة وأصلها وَشْي وَدْيٌ ، وَرْيٌ ، وَحْيٌ

فالنسبةُ إلى النوع الأول لا تَرُدُّ الفاء المحذوفة ، تقول عِدِيّ ، صِفِيّ ، زِنِيّ أما النوع الثاني فلا بد فيه من إعادة الفاء المحذوفة ، تقول وِشَوِيّ ، وِدَوِيّ ، وِرَوَيّ ، وِحَوِي

٩ ـ النسبة إلى الجمع

في النسبة إلى الجمع أسلوبان

آ ـ الأول أن ننسب إلى مفرد الجمع لا إلى الجمع نفسه ، وذلك حين يكون باقياً على دلالته الصرفية ، وهي الجمع ، ويكون قياسياً في صياغته ، مثل أقباط ، وأنباط ، ومماليك ، وبساتين، ومساجد ، وعُرَفاء ، وفرائض تقول في النسب قِبْطي ، ونَبَطي ، ومملوكي ، وبُسْتاني ، ومسجدي ، وعَرِيضي ، وفَرَضي

ب ـ والثاني أن ننسب إلى لفظ الجمع ، وذلك في الحالات التالية

١ ـ إذا فُرِّغ الجمع من دلالته الصرفية على الجمع ، كأن يصير علماً أو لقباً ، فالنسبة إلى الأنصار المعروفين في التاريخ أنصاري ، وإلى أنمار ، وكِلاب ، وهما اسمان لقبيلتين عربيتين أنمارِي ، وكلابي وهناك من لقب بالكُتُبي ، والثعالبي ، والفرائضي ، والجواليقي ، و.

٢ ـ إذا كان الجمع غير قياسي في صياغته ، مثل مَحاسِن ، جمع حسن ، ومشابه ، جمع شبه ، وأوامر ، جمع أمر نقول في النسب إليها محاسني ، ومشابِهي ، وأوامِري

٣ ـ إذا كان الجمع لا واحد له من لفظه ، مثل إبِل وإبَلِي، وأعْراب وأعرابي ، وعبابيد وعبابيدي ، وأبابيل وأبابيلي

٤ ـ إذا كان النسب إلى مفرد الجمع يؤدي إلى اللبس ، نقول لعبة دُوَلية نسب إلى دُوَل لئلا يُظن ، إذا قلنا دَوْلية ، أن اللعبة من دولة واحدة لا من مجموعة دُوَل[1].

٥ ـ وينسب إلى اسم الجمع نفسه لشبهه بالمفرد لفظاً ، مثل قوم وقومي ، نَفَر ونَفَرِيّ، رَهْط ورهطي ، ونسوة ونِسْوِي

١٠ ـ النسبة إلى المركب

المركب في العربية ثلاثة أنواع تركيب إسنادي ، وتركيب مزجي ، وتركيب إضافي وتختلف طريقة النسب في هذه الأنواع اختلافاً يسيراً

ـ ففي التركيبين المزجي والإسنادي ، يُنسب إلى الجزء الأول ، ويُستغنى عن الجزء الثاني ، إذ يقال أَذْرِبيّ ، نسبة إلى أَذْربيجان ، ويقال في بعلبك ، بَعْلِيٌ ، وفي معديكري ، مَعْدِيّ ، وفي بَرَق نحرُه ، بَرَقي ، وفي تأبط شراً ، تأبطي ، وفي رامَ الله ، رامي ، وفي جاد المولى ، جادي

ـ وإذا كان المركب إضافياً مثل صلاحُ الدينِ ، وسيفُ الدولةِ ، وعَضُدُ الدولة نسب إلى الجزء الأول منه أيضاً ، واستغني عن ذكر الثاني ، نقول صَلاحيّ ، وسيفي ، وعَضُدِيّ

ويختلف الأسلوب إذا كان المركب الإضافي كنية ، مثل أبو بكر ، وابن عباس ، وأم كلثوم فالجزء الثاني هنا أعرف من الجزء الأول ، فإذا نُسِب إلى أول الجزأين « أَبَوِي ، أو ابني ، أو أمي » كانت الدلالة مُبْهمة ، ولذلك يُنسب إلى الجزء الثاني ، أي إلى الأعرف ، فيقال بكري ، وعباسي ، وكلثومي

---

(١) هذا ما انتهى إليه البحث اللغوي في العراق ومصر

وإذا تساوى جُزْءا التركيب الإضافي في التعريف نسبتَ إلى أيهما شئت ، كما في امرىء القيس ، تقول امرُئيّ ، وتقول قيسي ، ومثل ذلك يقال في النسب إلى رأس الخيمة ، رأسي ، وخَيْمي

هذا ، وفي متن اللغة ما يدل على عدم استقرار هذه الظاهرة ، وكل ما كان يَسْعى إليه المتكلم أن يبتعد عن اللَّبْسِ ، ولذلك قال في النسب إلى عبدمناف مَنافي ، وإلى عبدالله بن دارم عَبْدِي ، وإلى أزدشنوءة شَنَئِيّ وقال في النسب إلى عبدالقيس ، وعبدشمس ، وعبدالدار ، وحضرموت عَبْقَسِي ، وعبشمي ، وعبدري ، وحَضْرمي وهذا ما يسمى بالنحت ، إذ نسب إلى اسم منحوت من جزأي التركيب (١) الإضافي أو الإسنادي

١١ ـ النسبة إلى فَعِيل ، وفُعَيل

هاتان الصيغتان قسمان

- الأول تكون فيه اللام صحيحة ، مثل عَقِيل ، وحَميد ، وجَرير ، وصَليب ، وقُمَيْر ، وعُمَيْر ، ونُمير ، وصُهَيب
- والثاني تكون فيه اللام معتلة ، مثل غَنِيّ ، وردِيّ ، وهَنِيّ ، وقُصَيّ ، ولُؤَيٍّ ، وأُمَيَّة

وقد تحدثنا عن القسم الثاني في فقرة النسبة إلى ما آخره ياء مشددة ، فلا حاجة بنا إلى الحديث عنه في هذا الموضع

أما القسم الأول فالأصل فيه ألا يحدث في النسبة إليه أي تغييرٍ غير

---

(١) بين الصرفيين في النسب إلى المركب اختلاف انظر على سبيل المثال ابن دريد الاشتقاق ١٧، والرضي شرح الشافية ٧٣/٢ وما بعدها واللسان (مَرَأ)

إلحاق ياء النسب مثل عَقيليّ ، حَميديّ ، جَريرِيّ ، صَليبي ، قُمَيْرِيّ ، عُميريّ ، نُمَيْرِيّ ، صُهيبي

ولكنْ هذه القاعدة لم تطرد في متن اللغة ، فقد نُقل إلينا مثلُ هذه الأسماء المنسوبة هُذلِيّ ، في النسبة إلى هُذيل وقيل في قُريش ، قُرَشيّ ، وفي ثَقيف ثَقَفيّ ، وفي سُلَيْم سُلَميّ ، وفي فُقَيم فُقَميّ ، وفي مُليح ، مُلَحِيّ[1].

١٢ ـ النسبة إلى : فَعِيلَة وفُعَيْلَة :

تتفرع القاعدة في النسب إلى كلمات هاتين الصِّيغتين إلى ما يلي

١ ـ إذا كانت الكلمة صحيحة العين واللام ، وخالية من التضعيف ، مثل حنيفة ، وربيعة ، وقبيلة ، وجُهَيْنة ، ومُزَيْنة ، وقُتَيْبة ، كان النسب إليها بحذف الياء الزائدة ، نقول حَنَفيّ ، ورَبَعي ، وقَبَلي ، وجُهَنيّ ، ومُزَني ، وقُتَبيّ

٢ ـ وإذا كانت معتلة اللام مثل غَنِيَّة ، ورَدِيَّة ، وعُلَيَّة ، وأمية حذفت أولى الياءين منها ، وقلبت الثانية واواً ، وأضيفت ياءا النسب ، مثل غَنَوِيّ ، ورَدَوِيّ ، وعُلَوِيّ ، وأُمَوِي وقد تحدثنا عن هذا في فقرة « ما آخره ياء مشددة »

٣ ـ وإذا كانت معتلة العين مثل طويلة ، وقويمة ، أو كانت مضعفة مثل شديدة ، وعزيزة ، وجليلة ، وقليلة ، وقريرة لم يطرأ عليها من التغيير غيرُ إضافة ياء النسب ، نقول طَوِيلي ، وقَوِيمي ، وشديدي ، وعزيزي ، وجليلي ، وقليلي ، وقريري

(١) أجاز المبرد حذف الياء وإبقاءها فيما تقدم على حين جعل سيبويه حذفها من مثل : ثقفي وقرشي شذوذاً انظر : سيبويه . الكتاب ٣٣٥/٣ والمبرد . المقتضب : ١٣٣/٣ .

وتقول في دُوَيْرة دُوَيْرِي ، وفي نويرة نويري ، وفي أذينة أُذَيْني ، وفي عيينة عُيَيْني

ويبدو من المدوَّنة اللغوية التي وصلت إلينا أن هذه الظاهرة لم تكن مطردة النظام ، فقد خرج عليها كثير من الكلمات ، منها أنهم قالوا حَنيفي ، في حنيفة ، وعَمِيري ، في عَمِيرة ، وسَليمي ، في سَليمة ، وسليقي ، في سليقة وزَباني ، في زَبينة ، ومديني ومَدَني في النسب إلى المدينة المنورة [(١)]

١٣ ـ النسبة إلى فَعُولة

تقاس « فَعولة » في النسب إلى « فعيلة » ، لمشابهتها لها في الصيغة العامة ، ذلك أن ثالث كل منهما حرف مدّ ، وأنها على زنتها الصوتية من حيث الحركات والسكون

يضاف إلى ذلك أن « فَعول » و « فعيل » ـ وهما الأصل ـ تتشابهان في الدلالة أحياناً ، ولا سيما في أداء معنى المبالغة، حتى إنَّ الكلمة الواحدة قد تصاغ عليهما لأداء المعنى الواحد ، من ذلك رحيم ، ورَحوم ، وأثيم وأثوم

على أن المادة اللغوية التي استقرِيَتْ واستنبطت منها القواعد لم تحمل إلى علماء الصرف إلا كلمة واحدة هي شَنَئِيّ في النسب إلى شنَـوُءَة [(٢)] فقاسوا عليها النسب إلى تَنوفة ، وحَلوبة ، ورَكوبة ، وأمثالها ، فقالوا تَنَفِيٌّ ، وحَلَبِيٌّ ، ورَكَبِيٌّ

(١) فرق ابن قتيبة في هذا بين ما كان علماً مشهوراً ، وما لم يكن علماً ، ففي العلم تقول قياساً حنفي ، وربعي ، وفي غيره تثبت الياء ، تقول بديهي ، في بديهة ، وطبيعي ، في طبيعة ، وسليقي ، في سليقة
أنظر أدب الكاتب ٢٢١

(٢) انظر ابن جني الخصائص ١/١١٦ و١٣٦

وجعلوا ما كان مُضَعَّفاً مثل ضرورة ، وحرورة مقيساً على شديدة فقالوا ضروري ، وحَروري

١٤ ـ النسبة إلى الثلاثي المكسور الثاني

إذا نسبت إلى اسم ثلاثي مكسور العين فتحت عَيْنَه ، مثل نَمِر نَمَري ، ومَلِك مَلكي ، ودُئِل دُؤلي ، وحَبِطة حَبَطيّ ، وشَقِرة شَقَري ، وسَلِمة سَلَمي وهكذا[1].

أما «تَغْلِبي»[2] ، ومَغْرِبي ، ومَشْرِقي ، ويَثْرِبي ، ومَصْرِفي ، فإن عينها لا تفتح لأنها على أكثر من ثلاثة أحرف ، وحرفها الثاني ساكن

١٥ ـ النسبة بلا ياء

هناك صيغ ثلاث تغني في بعض الأحيان عن ياءي النسب ، هي

- فاعل
- فَعّال
- فَعِل

أما « فاعل » فتدل على « صاحب شيءٍ ما » من غير مزاولة لصنعة أو حِرفة ، مثل لابِنٌ ، لذي اللبن ، وتامر ، لذي التمر ، ونابل ، لصاحب النبل ، ودارع ، لصاحب الدروع ، وناشب لصاحب النشاب ، وفارس لصاحب الفرس ، وسائف لصاحب السيف

وأما « فَعّال » فتدل على مزاولة حرفة ، مثل لَبّان ، لمن يبيع اللبن أو يصنعه ، ونَبّال ، لمن يبيع النبال أو يصنعها ، وسيّاف ، لمن يبيع السيوف ومثل ذلك جَمّال ، وصَرّاف ، ونسّاج

---

(١) قيل في النسب إلى صَعِق ، صِعِقيّ ، وصِعَقي انظر سيبويه ٣٤٣/٣
(٢) بعضهم يفتح اللام فيقول تغلَبي سيبويه ٣٤٣/٣

وأما « فَعِل » فتستعمل لتفيد معنى النسبة والتكثير ، إلا أنها لا تدل على المزاولة والصناعة ، يقال فلان طَعِم ، إذا كان ذا طعام كثيـر وفلان لَبِس إذا كان ذا لبس وافر وفلان عَمِل إذا كان كثير العمل ، وفلان نَهِر ، أي نهارِيّ

١٦ ـ شواذ المنسوبات :

وهناك كلمات كثيرة جداً خرجت على نظام النسب الذي عرضناه في الفقرات السابقة ، جمع القدماء ـ ولا سيما سيبويه [١] ـ شيئاً كثيراً منها ، مثل

البصَرة ← بِصْري　　الدَّهر ← دُهْري　　مَرْوٌ ← مَرْوَزي

شأم ← شَآمٍ　　تِهامة ← تَهامٍ　　يمن ← يَمانٍ

طيىء ← طائي　　بادية ← بدوي　　حروراء ← حروري

جلولاء ← جلولي　　روحاء ← روحاني　　صنعاء ← صنعاني

الري ← رازي　　طبرستان ← طبري　　امرؤ القيس ← مَرَئي

جَذِيمة ← جُذَمي　　أُفق ← أَفَقي　　خريف ← خَرَفي

قفا ← قَفِي　　زبينة ← زباني　　سَهْل ← سُهْلي

---

(١) انظر : الكتاب ٣/٣٣٥ ـ ٣٣٦

التعبير الصرفي عن العدد

من المعاني الصرفية التي يُوكَلُ أداؤها إلى اللواحق ، الدلالةُ على التثنية والجمع ، ويَقوم تعبير هذه اللواحق على مجموعةٍ من القيم الخلافية تؤدي الغرض المطلوب أداءً وافياً

ولكنَّ التعبير العام عن العدد لا يقوم كله على اللواحق ، بل يقوم جزء منه على أداء الصيغ وتنوعها ، وبهذا يكون لدينا نوعان من التعبير

آ تعبير قياسي مُطّرد ، كالتعبير عن التثنية ، والتعبير عن الجمع باللواحق الزائدة على بِنى الكلمات

ب ـ تعبير لا إطراد في أقيسته ، وهو ما يسمى بجمع التكسير

أما النوع الأول فيستعين باللواحق التالية

آنِ، يْنِ مثل كتابانِ، كتابَيْنِ. [في التثنية].

ـ ونَ، ينَ مثل معتدلُونَ ، معتدلِينَ. [جمع المذكر السالم].

ـ آت مثل معتدلات [جمع المؤنث السالم]

أما العلامات الأربع الأولى فتخضع لنظام نحوي سياقي لا صرفي ، ففي حالة الرفع تلحق بالمثنى ألف ، وتلحق بالجمع واو ، وفي حالتي النصب والجر تلحق بهما الياء ، وتقوم النون في الحالات كلها مقام التنوين   وأما العلامة الخامسة فلا تخضع لنظام إعرابي نحوي ، لأن حركات الإعراب هي التي تؤدي المعاني أو الوظائف النحوية

ولا يتماثل من هذه اللواحق إلا « الياء والنون » ، فهي مرة تلحق بالمفرد لأداء معنى التثنية ، وطوراً تلحق به للتعبير عن الجمع ، ولكنها مع ذلك تستعين بقيم صوتية خلافية لتميز الدلالتين بعضهما من بعض ، ففي المثنى يفتح الحرف الذي قبل الياء ، ويكسر في الجمع ، وفي المثنى تكسر النون ، وفي الجمع تفتح   وَلَدَيْنِ ، عَمَلَيْنِ ، راحتَيْنِ   مكرَّمينَ ، عالمينَ ، دائبينَ

يضاف إلى هذا شيء آخر يدل على اعتماد اللغة في التعبير عن العدد نظاماً دقيقاً يقوم على أوجه الاختلاف ، فقد كان من المتوقع أن تكون الواو هي علامة الرفع في المثنى ، كما هي الحال في جمع المذكر ، وفي الأسماء الخمسة ، لأنها تجانس الضمة التي هي علامة الرفع الشائعة في متن اللغة ، ولكن لو كانت كذلك لالتبس المثنى بجمع المذكر ، فعُدِل إلى الألف رغمَ بعدها الصوتي عن الضمة ، ليكون ذلك قيمة خلافية تميز المثنى من الجمع

المثنّى

المثنى هو الاسم المعرب الذي لحقت بمفرده علامة لفظية يمكن أن يُجَرَّد منها ، ليدل بها على اثنين اتفقا لفظاً ومعنىً ، ولتغنيه عن عطف مثله

(١) إذا كان في الاسم المفرد لاحقة تأنيث تبقى فيه ، وتضاف لاحقة التثنية بعدها ، مثل   فاطمة فاطمتان ، كبرى كبريان ، صحراء صحراوان

عليه ، وذلك مثل قلمان. فالمفرد قلم واللاحقة هي الألف والنون فبدلاً من أن أقول عندي قلم وقلم أضيف هذه اللاحقة لتغني عن عطف اسم على اسم آخر يماثله في اللفظ والمعنى فأقول عندي قلمان ويمكن أن يجرد هذا الاسم المثنى قلمان ، من اللاحقة إذا أريد أن يدل على الواحد قلمان ← قلم

فالتثنية إذن تغني عن ضم اسم إلى اسم آخر ، مثله في اللفظ والمعنى ، بغية الاقتصاد في الكلام واختزال الجهد العضلي المبذول فيه

على أنه ورد في المَدونة اللغوية الموثوق بها عطف المتماثلين ، أو تكرارهما ، كقول الشاعر

تَخْدِي بنا نُجُبٌ أفنى عَرائِكَها
خمسٌ وخمسٌ وتأويب وتأويبُ[1]

وورد في القرآن الكريم ﴿ كلا ، إذا دُكت الأرضُ دكاً دكاً ، وجاء ربُّكَ والملك صفاً صفا ﴾ [الفجر ٢١و٢٢]. ولا شك أن التثنية هنا لا تغني عن المعنى المنوط بعطف المتماثلين أو تكرارهما ، لأن في هذين دلالةً على التوالي والترتيب ، أي خمسٌ بعد خمسٍ ، وتأويب يليه تأويب ، ودكاً يعقبه دك ، وصفاً بعد صف ولا قدرة للتثنية على أداء مثل هذا المعنى

والشيء الأساسي فيما قدمت أن الدلالة على التثنية في الاسم المثنى دلالة صرفية لا عُرْفية ، مَنُوطة بلاحقة خاصة بالاسم المفرد ، ولهذا لا تكون الكلمتان زَوْج ، وشَفْع ، من المثنى ، وإن دلتا على اثنين ، لأن دلالتهما عُرفية لا صرفية

---

(١) تخدي تسير النجب النوق العرائك الأسنمة التأويب مواصلة السير

آ ـ شروط تثنية الاسم

ولما كانت التثنية نظاماً خاصاً من نظم اللغة العربية كان لا بد للاسم الذي تراد تثنيته من أن يستوفي شروطاً معينة لتجوز تثنيته ، وهي

١ ـ أن يكون مفرداً لا مثنىً ، ولا جمعاً ، مثل رايتانِ ، وبلدانِ ، وغايتانِ ، وسطران ، وعملانِ ، ورأيانِ ، ودَلْوانِ

أما « مَسْجدان ، فلا يثنى لأنه مثنى لا مفرد ، ومن غير المنطقي أن يثنى المثنى إلا إذا فُرِّغ من دلالته على التثنية ، كأن يُنْقَل إلى العلمية ، مثل حسنين ، ومحمدين ، اسمي رجلين وفي هـذه الحال تحـذف العلامة السابقة وتضاف علامة تثنية جديدة تلائم الحال الإعرابية الخاصة ، نقول جاء حسنان ومحمدان ورأيت حسَنَيْنِ ومحمدَيْن

وكذلك لا يمكن أن نثنّي «مساجد» و «معلمون»، لأن الأول جمع تكسير على صيغة منتهى الجموع فلا مثيل لصيغته في الاسم المفرد ، ولأن الثاني جمعُ مذكرٍ سالمٌ فيه لاحقة صرفية إعرابية تدل على الجمع ، فلا يمكن أن تضاف لاحقة صرفية إعرابية أخرى تدل على التثنية

أما إذا كان جمع التكسير على غير صيغ منتهى الجموع ، مثل جمال ، ورجال وأريـد تنويـع الجمع ، جـازت تثنيته ، فيقـال مثلاً اختلطت جمالا سعدٍ وسعيد والتقى رجالا سعدٍ وسعيد

أما اسم الجمع مثل جيش ، وقوم ، وفئة ، ورهط ، وطائفـة ، فيجوز تثنيته لأنـه يشبه المفـرد ، فيقال جيشـان ، وقومـان ، وفئتان ، ورهطان ، وطائفتان

٢ ـ والشرط الثاني أن يكون الاسم المفرد معرباً لا مبنياً ، إذ لا تجوز تثنية الكلمات مَنْ ، وما ، وكيف ، ومتى ، وكم وأمثالها لأنها مبنيات

وإذا ثني شيء من المبنيات كان ملحقاً بالمثنى لا مثنى أصيلًا ، كاسمي الإشارة هذان ، وهاتان والاسمين الموصولين اللذان ، واللّتان

٣ ـ والشرط الثالث آن يدل الاسم بتثنيته على اثنين متفقين لفظاً ومعنىً ، إذ لا يمكن أن نثني قلم ودفتر ، أو أحمد وفاطمة ، أو أرض وسماء ، فنقول مثلًا دفتران ، ونعني بهما قلماً ودفتراً ، أو أحمدان ، ونعني أحمد وفاطمة

وما جاء من ذلك على أساس التغليب يقال له ملحق بالمثنى مثل أبوان ، إذا أريد بهما الأب والأم ، وأخوان ، إذا أريد بهما الأخ والأخت ، وقمران، إذا أريد بهما الشمس والقمر ، وعمران ، إذا أريد بهما أبو بكر وعمر ، أو أريد بهما عمر بن الخطاب وعمرو بن هشام

٤ ـ ألا يكون الاسم المفرد من الأسماء غير الصالحة للتثنية ، مثل كل ، وأجمع ، وجمعاء ، وبعض ، ويسار ، وسَواء ، وضِبْعان ، « ذكر الضبع » ، والأعداد ثلاثة ، وأربعة ، و. . . عشرة ، وإحدى عشرة ، و . عشرون ، وثلاثون ، و. . تسعون. باستثناء مئة ، وألف ، ومليون ، ومليار [1]

أما كل ، فلا معنى لتثنيتها ، لإفادتها الشمول ، وأما أجمع وجمعاء ، فتستعملان لتأكيد الجمع ، وإذا استعملتا لتأكيد المثنى أغنت عنهما كِلا وكِلْتا ، وأغنت عن تثنية يسار ، شِمالان ، ولم يقولوا سواءان ، بل سِيَّان ، فثنوا سِيّ ، بدلاً منها ولم يقولوا ضِبْعانان ، استغناءً بتثنية ضَبُع ، ولم يقولوا ستتان ، بل قالوا إثنا عشر ، ولا سبعتان ، بل أربعة عشر أما مئة ، وألف ، ومليون ، ومليار ، فليس

---

(١) ولا تثنى « أحد » حين تكون في حيز النفي ما أحد في الدار أو : لا أحد فيها

ثمة ما يغني عن تثنيتها ، ولذلك قالوا مئتان ، وألفان ، ومليونان ، وملياران [1]

ب ـ طرائق التثنية

١ ـ تثنية الاسم الصحيح

لا يطرأ على المفرد الصحيح اللام في التثنية غيرُ إضافة علامة التثنية الملائمة ، مثل عليم ← عليمان . عجوز ← عجوزان طاولة ← طاولتان دَلْوٌ ← دَلْوان رأيٌ ← رَأْيان

٢ ـ تثنية المنقوص

وكذلك لا بطرأ عليه شيء ، مثل القاضي ← القاضيان المحامي ← المحاميان النادي ← الناديان وإذا كانت ياؤه ساقطة لالتقاء الساكنين وجبت إعادتها لزوال العلة مثل قاضيان ، محاميان ، ناديان تثنية قاضٍ ، ومُحامٍ ، ونادٍ

٣ ـ تثنية المقصور

إذا كانت ألفه ثالثة عادت إلى أصلها ، ياءً كان أو واواً ، مثل فَتَيانِ ، ورَحَيانِ ، ونَدَيانِ ، وهُدَيان وعَصَوانِ ، وقَفَوانِ ، ورِبَوان ، وعَشَوانِ وشذ من ذلك حِمَىً حِمَوان ، ورِضاً رِضَيان

وإن كانت ألفه فوق الثالثة قلبت ياءً ، مهما كان أصلها ، مثل أعشيانِ ، وأعميانِ ، ومَلْهيانِ ، ومَجْريانِ ، وحُبْليان ، ودِفْليان ، وذِفريان وإذا تجاوزت الألف المنزلة الرابعة في مكونات الكلمة جاز حذفها وقلبها

---

(١) يرى النحاة أيضاً أن المثنى يجب أن يكون نكرة لا معرفة وعللوا مثل محمدان ، والصديقان ، بأنهما ثنيا وهما نكرتان ، ثم أضيف إليهما التعريف وفي ذلك تمحل واضح

ياء ، مثل خَوْزلي « نوع من المشي »، خوزلان ، وخوزليان وقهقرى وقهقران وقهقريان وشذ من ذلك قولهم مِذْرَوان ، إذ لم نقلبوا الألف ياء

٤ ـ تثنية الممدود

إن كانت همزته أصلية بقيت في التثنية ، مثل قُرّاءانِ ، ووُضّاءان ، وابتداءانِ ، وإنشاءانِ ، وضِياءان

وإن كانت همزته زائدة للتأنيث قلبت واواً ، مثل حمراوان [1] ، وسوداوان ، وحوراوان ، وخنفساوان إلا إذا كان قبل الألف الزائدة واو ، مثل عشواء ، وحَوّاء فحينئذٍ تبقى الهمزة لئلا يثقل اللفظ بوجود واوين في الكلمة ، لا يفصل بينهما إلا ألف ، يقال عشواءان ، وحواءان

وإن كانت همزته زائدة للإلحاق ، مثل عِلباء ، وحِرْباء ، أو كانت منقلبة عن ياء مثل قضاء ، ووفاء ، أو منقلبة عن واو مثل سماء ، وصفاء ، فلها في التثنية وجهان إبقاؤها همزة ، أو قلبها واواً ، تقول علباءان ، وحرباءان ، وقضاءان ، ووفاءان ، وسماءان ، وصفاءان وتقول أيضاً علباوان ، وحرباوان ، وقضاوان ، ووفاوان ، وسماوان ، وصفاوان إلا أن قلب الهمزة الزائدة للإلحاق أفضل من إبقائها همزة ، وإبقاء الهمزة المنقلبة أفضل من قلبها

وإذا كانت الكلمة على أكثر من ستة أحرف جاز حذف الهمزة ، مثل خُنْفُسان ، وعاشوران ، وقُرْفُصان

٥ ـ تثنية ما حذفت لامه

يبلغ عدد هذه الكلمات زهاء سبع وثلاثين كلمة ، منها أَبٌ ، أخ ،

---

(١) وشذ قولهم فيها حُمْرايان

حَمٌ ، هَنٌ ، فَمٌ ، يدٌ ، دَمٌ ، سَنَة ، شَفَة ، أَمَة ، رِئة ، فِئة ، مِئة ، لُغه ، ثُبَة ، اسم ، ابن

في التثنية ترجع اللام المحذوفة إلى بعض هذه الأسماء ، مثل أبوان ، أخوان ، حموان ، هنوان ، فموان [1] ولا ترجع إلى بعضها الآخر ، مثل يدان ، دمان [2] ، سنتان ، شفتان ، أمتان ، رئتان ، فئتان ، مئتان ، لغتان ، ثبتان ، اسمان ، ابنان

٦ ـ تثنية المركب:

إذا كان مركباً إضافياً مثل أبو خالد ، وصلاح الدين ، وسيف الدولة ، ورأس الخيمة ، وأم حبين ، وسام أبرص ثني جزؤه الأول ، تقول أبوا خالدٍ ، وصلاحا الدين ، وسيفا الدولة ، ورأسا الخيمة ، وأما حبين ، وسامّا أبرص

أما إذا كان المركب مزجياً ، أو إسنادياً فيثنى بإضافة « ذوا ، أو : ذَوَيْ » للمذكر ، و « ذواتا ، أو ذواتي » للمؤنث ، مثل جاء ذوا تأبط شراً ورأيت ذوي بَرَق نحره وهاتان ذواتا بعلبك ، ومررت بذواتي حضرموت

ج ـ الملحقات بالمثنى [3] :

مر بنا غير مرة في فقرات هذا البحث كلمات غيرُ مثناة ، بل ألحقت بالمثنى من حيث إعرابها بعلاماته ، ولكنها لم تَستوفِ شروطه التي تحدثنا عنها في فقرة سابقة ويمكن أن نعرضها في أربع مجموعات

---

(١) قال الفرزدق هما نفثا في فيّ من فمويهما انظر سيبويه ٣٦٥/٣و ٦٢٢

(٢) وقيل دموان ، ودميان

(٣) وتسمى أحياناً أسماء تثنية كما يقال أسماء جمع

١ ـ المجموعة الأولى

هي كلمات مثناة لا يصلح أن تجرد من علامة التثنية ، لأنها لا مفرد لها ، وهي

- اثنان ، واثنتان
- مِذْروان وهما طرفان في كل شيء
- ثنايان وهما طرفا العقال ، أو حبل تربط بطرفيه يد البعير
- الكلبتان وهي آلةُ الحدّاد
- أصْدران يقال جاء يضرب أصْدَرَيْهِ أي فارغاً[1].

٢ ـ المجموعة الثانية:

وهي أسماء لا تدل على اثنين اتفقا لفظاً ومعنىً ، مثل الأبـوان ، والأخوان ، والقمران ، والعمران ، واللسانان «اللسان والقلم» ، وقد تحدثنا عن هذه الأسماء من قبل

٣ ـ المجموعة الثالثة

وهي كلمتان فقط كِلا ، وكلتا وهما اسمان مقصوران يدل كل واحد منهما على اثنين دلالة عُرْفية لا صرفية ، لأنهما لا زيادة فيهما ، فليست الألف فيهما ألف التثنية ، بـل هي ألف أصلية كـألف الفتى ، والعصا ولكنها تنقلب ياءً إذا أضيف أحدهما إلى ضمير في حالتي النصب والجر وإذا لم تضافا إلى ضمير عادتا إلى الأصل

٤ ـ المجموعة الرابعة

وهي تضم أسمـاء مبنية في المفـرد ، هي هـذان ، وهـاتـان ، واللذان ، واللتان ، واللّذَيان ، واللّتَيان فلما خالفت شرط الإعراب ، لم تكن مثناة ، بل ملحقات بالمثنى

---

(١) انظر في هذه ابن مالك شرح عمدة الحافظ ١٢٦ والأصدران عرقان يضربان تحت الصدغين لا يفرد لهما واحد (اللسان صدر)

نظرة في ظاهرة التثنية في اللغة العربية

التثنية في اللغة العربية ظاهرة عريقة ورثتها عن اللغة السامية الأم ، ثم توسعت فيها وأضافت إليها بعد أن انفصلت عنها ، فأربت ظواهرها فيها على ما في أخواتها الأخرى منها ، ولكنها إلى ذلك تدل على أنها ظاهرة غير مستقرة ، ولا مطردة في علاماتها وفي أدائها

لقد جمع اللغويون من ظواهر التثنية وأعراضها ما يلفت النظر ، وهي في جملتها تدل على اضطراب وعدم استقرار على نظام تكوُّنيٍّ وتعبيريٍّ خاص، إذا كنا نعد الظواهر الجزئية بعضاً من نظام اللغة العام، ويغلب على الظن أن ظواهر الاضطراب في نصوص اللغة أكثر مما انتهى إلينا، ولكن الرواة ـ لا اللغويين ـ كانوا يشذِّبون كثيراً من المرويات ، ويردون ظواهر المثنى فيها إلى القواعد المتبعة في لغة القرآن، وهذا ما سيتضح لك في الفقرات التالية:

١ ـ اضطراب علامة التثنية

يقرر النحويون أنَّ علامة المثنى المرفوع ألف ، وعلامة المثنى المجرور أو المنصوب ياء ، وهذا القرار صادر عن اللغة القرآنية والشعرية ، أما اللغات القبلية المنتشرة في طول جزيرة العرب وعرضها فلم تكن على هذا السمت من توحّد النظام ، بل كانت هناك قبائل كثيرة تتجه فيه اتجاهاً آخر لا تميز فيه بين مرفوع وغير مرفوع ، بل تجعله أبداً بالألف ، ولا تلحق به الياء بتة ، وقد نسبت هذه اللغة إلى قبائل عدنانية ، مثل كِنانة ، وبكر بن وائل ، وعُذرة ، وقبائل قطحانية الأصل كربيعة ، والهُجَيْم ، وزبيد ، وخثعم ، وهمدان [(١)] فهذه كلها تقول جاء الرجلان ومررت

(١) انظر أبو حيان البحر المحيط ٦/٢٥٠ ، وهمع الهوامع ١/٤٠ هذا ولن نتحدث هنا عن تعدد حركة النون ، كفتحها وضمها إلى جانب كسرها ، فربما كان ذلك من اللهجات القليلة التي لا يؤبه لها

بالرجلان ، وعرفت الرجلان وعلى الرغم من كثرة هـذه القبائـل وانتشار مناطقها في شمالي الجزيرة وجنوبها ، فقد وصل إلينا شواهد أخرى ينتمي أصحابها إلى قبائل لم يذكر النحاة أنها لا تلحق بالمثنى إلا الألف ، من ذلك ما نقل عن المتلمّس ، وهو من البحرين ، كقوله

فـأطـرق إطـراقَ الـشـجـاعِ ولـو رأى
مسـاغـاً لِنـابـاهُ الـشـجـاعُ لـصَـمَّـمـا

ونُقل من هذه اللغة شواهد لم يُعْنَ النحاة بأسماء قائليها ، كهذه الأبيات

ـ تـزوّدَ منّـا بين أذنـاه طعنـةً	دعتـه إلى هـابي التـرابِ عَقِيم
ـ إنّ أبـاهـا وأبـا أبـاهـا	قـد بلغا في المجدِ غـايتـاهـا
ـ أعـرف منهـا الجيدَ والعينـانـا	وَمنْخـرانِ أشبهـا ظَبْيـانـا [1]

ولم تكن هذه اللغة وقفاً على لغة الشعر ، بل تجاوزتها إلى اللغة النثرية العالية ، وهي لغة القرآن والحديث النبوي فقد قرأ ابن كثير [2] « إنّ هذانِ لساحران» [طه ٦٣]. كما نقل عن النبي ﷺ أنه قال « لا وِتْرانِ في ليلة »

ولا بد هنا من التساؤل أكان أمثال هؤلاء الشعراء يسلكون هذا المسلك في جميع أشعارهم ؟

إذا كان ذلك كذلك فلماذا لا نجد في شعرهم إلا بيتاً أو بيتين أُعْطِي فيهما المثنى علامة واحدة هي الألف وبقيت الأبيات الأخرى في أشعارهم

---

(١) روى هذا البيت أبو زيد ، ونسبه إلى رجل من ضبة انظر حاشية الشيخ محيي الدين عبدالحميد على ابن عقيل ٧٢/١

(٢) النشر في القراءات العشر ٣٢١/٢

على ما يقرره النحاة من رفع المثنى بالألف ، ونصبه وجره بالياء ؟ أليس في هذا ما يدل على تدخل الرواية وتوجيه الظواهر إلى ما يقتضي العُرف النحوي العام ؟

أما ما جاء من هذه اللغة في القرآن الكريم فقد يكون أكثر صعوبة في التفسير ، لأنه لم يقع فيه إلا مرة واحدة ، هي ما عرضناه في القراءة السابقة ، فظواهر التثنية فيه تمضي على سَنَنٍ واحدٍ مطرد دقيق ، من حيث العلامة ، وربما كان أصح تفسير أن القرآن نزل بلغة الحجاز ، وجاءت هذه القراءة على لغة الآخرين ، كما جاء فيه من لغات القبائل غير الحجازية أشياء كثيرة من ظواهر الإدغام، والهمز، والدلالة

ويرجح عندي أن توحيد علامة المثنى كان لغة متفشية في لغة القبائل الكثيرة التي ذكرناها ، ولكنها لم تكن لغة أدبية ، ومن هنا كان الشعراء يتحاشونها في أشعارهم ، وما جاء فيها من ظواهر مخالفة إنما تسرب إليهم أو إلى الراوي من لغتهم اليومية الشائعة ، وأرجح أيضاً أن كثيراً من هذه الظواهر قد أتت عليه الرواية ، فلم يجد اللغويون بين أيديهم منها إلا هذا النَّزْر القليل

٢ ـ اضطراب الدلالة

وإلى جانب ذلك نرى في نصوص اللغة وقائع أكثر دلالة على اضطراب الوسيلة التعبيرية بالمثنى ، فأحياناً يُعَبَّر عنه بالجمع أو بالمفرد ، وأحياناً يعبَّر به عن الجمع ، أو عن المفرد

آ ـ التعبير بالجمع عن المثنى

وهذه الظاهرة كثيرة جداً ، بل هي أكثر من التعبير بالمثنى عن المثنى في أسماء أعضاء الجسد[١] ، فمنها ما جاء في لغة العامة ، ومنها ما جاء في لغة الأدب الرفيع

---

(١) انظر أبو حيان البحر المحيط ٢٩١/٨

من اللغة الأولى ما نقله إلينا سيبويه من أن العرب تقول ما أحسن رؤوسهما ، وما أحسن عواليهما وتقول أيضاً ضع رحالهما وغلمانهما. وإنماهما اثنان لا جماعة[1] وذكر الفراء أن العرب تقول قد هشمت رؤوسهما ، وملأت ظهورهما وبطونهما ضرباً وتقول للرجلين خليتما نساءكما وهم يريدون امرأتين وتقول خرّقتما قُمُصَكما[2]

وأما ما جاء في في اللغة الأدبية الرفيعة فمنه قوله تعالى ﴿ السارقُ والسارقةُ فاقطعوا أيديهما ﴾ (المائدة: ٣٨)، والمراد يَدَيْهما وقوله يخاطب زوجَيْ الرسول ﷺ « إن تتوبا إلى الله فقد صَغَت قلوبكما » (التحريم ٤) والمراد قلباكما

وقد وجّه النحاة هذه الظاهرة بأن ما كان من أعضاء الجسد مضافاً إلى اثنين جاز جمعه[3] ، بل يرجح عند الفراء على التثنية نفسها ، فجمع مثل هذه المثنيات عنده هو المختار «لأن أكثر ما تكون عليه الجوارح اثنين في الإنسان اليدين والرجلين والعينين ، فلما جرى أكثره على هذا ذُهِب بالواحد منه إذا أضيف إلى اثنين مذهب التثنية »[4]

إنه إذن يرجّح نفوسهما ، على نفسيهما ، في قول أبي ذؤيب

فتخالسا نفسيهما بنوافذٍ كنوافذ العُبَط التي لا تُرْقَعُ

ويرجّح أيضاً أفواههما على فمويهما ، في قول الفرزدق

هما نفثا في فيَّ من فمويهما على النابحِ العاوي أشدَّ رجام

---

(١) سيبويه الكتاب ٦٢١/٣ - ٦٢٢

(٢) معاني القرآن ٣٠٨/١ وانظر ابن الشجري أماليه ١٢/١

(٣) المعاني ٣٠٧/١ - ٣٠٨ وأبو عبيدة مجاز القرآن ١٦٦/١

(٤) الفراء المعاني ٣٠٧/١

ويـرجح ظهـورهمـا ، على ظهـريهمـا وأفئـدتهمـا ، على فؤاديهما

وكان لا يجيزه في أعضاء الجسد فحسب ، كما كان يفعل أبو عبيدة ، بل تجاوز ذلك إلى غيرها (١)

وقد رأينا أنه يُفَرِّقُ بين ما كان من أعضاء الجسد اثنين ، كاليد ، والعين ، والأذن ، وما كان واحداً كالوجه ، والرأس ، والقلب ، ويرى أن النوع الثاني محمول على الأول ، ولعله في هذا متأثر بالأخفش (٢) أما أبو حيان فيرى الأول سماعياً ، يحفظ ولا يقاس عليه ، ويرى الثاني أصل هذه الظاهرة لا محمولاً على غيره وعلة ذلك عنده أنه لا يـوقع في اللبس ، فإذا قيل صَغَتْ قلوبُهما ، أو اضربْ ظهورَهما ، فلن يحصل لَبْسٌ ، لأنهما ليس لهما إلا قلبَان أو ظهران أما إذا جُمع العضو المثنى في جسم الإنسان كاليد والأذن فإن اللبس واقع لا محالة ، إذ لو قيل اقطع أيديَهما أو آذانَهما ، فقد يُظن أن المطلوب قطع الأيدي أو الآذان الأربع (٣)

وهذا الذي أثاره أبو حيان يدل على إحساسٍ بنقص القدرة التعبيرية عن العدد مما يجعلنا نسأل عن السبب في العدول إلى استخدام الجمع بدلاً من المثنى نفسه

قال أبو حيان إن القياس «أن يُعبِّر بالمثنى عن المثنى ، لكن كرهوا اجتماع تثنيتين ، فعدلوا إلى الجمع ، لأن التثنية جمع في المعنى » (٤)

---

(١) نفسه : ٣٠٨/١

(٢) الأخفش كتابه «معاني القرآن» ٥٠٣/٢

(٣) أبو حيان البحر المحيط ٤٨٣/٣

(٤) نفسه ٢٩١/٨ ، وانظر : الزجاجي الجمل ٣١٢

ب ـ التعبير بالمفرد عن المثنى

وكما يعبر بالجمع عن المثنى كذلك يعبر عنه بالمفرد حين يضاف إلى اثنين ، من ذلك ما أنشده الفراء[1]

كـأنـه وَجْـهُ تـركيّين قـد غَضِبـا مُسْتَهْـدَفٍ لـطِعـانٍ غيـر تـذبيب

وما أنشد غيره

حمـامـةَ بـطنِ الـواديين تـرنمي

فقوله وجه تركيين في البيت الأول يعني ـ من دون شك ـ « وجها تركيين » و « بطن الواديين » في الثاني يَعْني « بطني الواديين ».

وكان ابن مالك ـ من المتأخرين ـ يرى الإفراد أفضل من التثنية في مثل هذا ، على حين يراه آخرون غير سَوِيٍّ ، ولا يجيزونه إلا في ضرورة الشعر (٢)

ج ـ التعبير بالمثنى عن الجمع والمفرد

وهذا وجه آخر لاضطراب ظاهرة التثنية ، فكما يستخدم الجمع أو المفرد ليؤدي معناها ، كذلك تستخدم هي نفسها لتؤدي معنيين آخرين هما المفرد والجمع من ذلك قولهم لبيك ، وحنانيك والمراد ـ كما يقول النحاة ـ تلبيةً بعد تلبية ، وحناناً بعد حنان وجاء في القرآن الكريم « ثم ارجع البصر كـرتين ينقلبْ إليك البصـر خاسِئـاً وهو حسيـر» (الملك: ٤). فقال كرتين وأراد كرات لأن انقلاب البصر خاسئاً لا يكون من مرتين ، بل لا بد له من تكرار . وجـاء في القرآن أيضـاً « فأصلحوا بين أخويكم ». (الحجرات: ١٠) والمراد إخوتكم

---

(١) معاني القرآن ٣٠٨/١ وانظر أيضاً ابن الشجري ١٢/١

(٢) البحر المحيط ٢٩١/٨

وأحياناً يستخدم المثنى والمقصود واحد ، قال ابو بكر بن الأنباري [1] « والعرب تخاطب الواحد بخطاب الاثنين ، فيقولون للرجل : قوما واركبا قال تعالى مخاطباً لمالك خازن جهنم « ألقيا في جهنم كل كفّار عنيد ». (ق: ٢٤)

وجاء منه في الشعر قول سويد بن كراع يخاطب سعيد بن عثمان بن عفان

فإن تزجراني يا بن عفّانَ أَنْزَجِرْ
وإن تَدَعاني أَحْمِ عرضاً ممنَّعا

فهو يقول تزجراني ، وتدعاني ، للواحد ومنه أيضاً قول جرير

فجعلْنَ مدفع عاقِلَيْنِ أيامناً
وجعلن أَمْعَزَ رامتيْنِ شِمالا

فقوله عاقلين يعني جبلاً اسمه « عاقل » ، وقوله « رامتين » يعني موضعاً اسمه رامة [2] ومنه قول الآخر

فقلت لصاحبي لا تَحْبِسانا
بنزع أصوله واغبرَّ شيحا

وقول الآخر

أبا واصلٍ فاكسوهما حُلَّتيهما
فإنكما إن تَفْعلا فَتَيانِ

---

(١) ابن الأنباري شرح السبع الطوال ص ١٦

(٢) أنظر ابن مالك شرح عمدة الحافظ ١٢٧

وقد علل ابن الأنباري هذا بقوله إن «أقل أعوان الرجل في إبله وماله اثنان ، وأقل الرفقة ثلاثة ، فمجرى كلام الرجل على ما قد ألفه من خطابه لصاحبه[1]».

د ـ الاضطراب في عودة الضمير

وهناك ظاهرة أخرى هي عودة الضمير إلى المثنى ، فتارة يعود إليه ضمير الجماعة ، وتارة أخرى يعود إليه ضمير المفرد ، وغالباً ما يعود إليه ضمير المثنى نفسه ، كما يقتضي النظام

فمما عاد إليه ضمير الجماعة ما تراه في قوله تعالى ﴿ هذان خَصْمانِ اختصموا﴾ (الحج ١٩) وقوله ﴿ وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا﴾ (الحجرات ٩) وقوله ﴿ فاذهبا بآياتنا إنا معكم مستمعون﴾ (الشعراء: ١٥)

فذكر النحاة أن السبب في ذلك هو معنى الجمع في « خصمان » و«طائفتان» قال الأخفش في الأول: «لأنهما كانا حيين. والخصم يكون واحداً وجماعة »[2]. وقال الفراء «ولم يقل اختصما ، لأنهما جمعان ليسا برجلين ، ولو قيل اختصما ، لكان صواباً »[3] ومثل هذا قيل في «طائفتان »[4] وذهب الخليل وسيبويه في تعليل هذا إلى أن التثنية جمع، وقاساه على توحّد قول الاثنين والجماعة فعلنا[5]

---

(١) شرح السبع الطوال : ١٦
(٢) معاني القرآن . الأخفش : ٢/٤١٤
(٣) معاني القرآن . الفراء ٢/٢٢٠
(٤) البحر المحيط : ١١٢/٨ وما بعدها
(٥) سيبويه : ٦٢٢/٣

على أن تعليل الأخفش والفراء إذا صح في «خصمان» و «طائفتان» فإنه لا يصح في «اذهبا، ومعكم»، ولا يصح أيضاً في قول امرىء القيس

خـليـليّ قـومـا فـي عُـطالـة فـانـظرا
أنـاراً تـرى من نحـو مـا بين أم بـرقـا[1]

فبعد أن بدأ بخطاب الاثنين، وهما خليلاه، عاد فجعل الضمير العائد إليهما مفرداً «ترى».

وإذا تذكرنا أن هناك نصوصاً كثيرة تعيد إلى مثل «طائفتان» «وخصمان» ضمير المثنى لا ضمير الجمع، كما في قوله تعالى: «إذ همت طائفتان منكم أن تفشلا». (آل عمران: ١٢٢)، خرجنا بانطباع عام هو أنّ ظاهرة التثنية في اللغة العربية كان قلقة مضطربة لم تستقر إلا في العصور المتأخرة بعد اكتمال علم النحو، وفَرْضِه القواعدَ المطردة على المتعلمين وعلى المبدعين

(١) شرح السبع الطوال ١٦

الجمع

تتبنى اللغة العربية نوعين من الجمع، لكل منهما نظام يختلف عن الآخر ، يعتمد أولهما نظامَ اللصق ، ويعتمد الآخر نظام التحول الداخلي أو الصيغة ، وبهذا يسلم مفرد الأول إلا من تغيرات صوتية طفيفة معلم (ـة) ← معلمون ، معلمِينَ ، معلمات زاهد (ة) ← زاهدُون ، زاهدِين ، زاهدات على حين يمس الثاني من التحول الداخلي ما يغير بنية مفرده تغييراً واضحاً كاتب (ـة) ← كتَبَة ، كُتّاب ، كواتِب عَيْنٌ ← أَعْيُنٌ ، عيونٌ أحور وحوراء ← حُورٌ ، عطشان وعطشى ← عِطاش

ولما كان الاسم المفرد في النوع الأول من الجمعين يحافظ على بنيته الداخلية في الأعم الأغلب من الحالات ، إذ لا تُزاد في حَشْوِه أحرف تغير من وزنه وصيغته سماه اللغويون العرب الجمع السالم ولما كانت الزيادة تتخلّل أحرف الثاني فيتغيّـرُ بها وزنـه سموه جمـعَ تكسير فالمقابلة بين «السـلامة» و «التكسيـر» إنما تتعلق بلفظ المفـرد لا بلفظ الجمع

والجمع السالم نفسه نوعان   نوع يدل على جماعة الذكور العقلاء ، ويقال له   جمعُ مذكرٍ سالمٌ   ونـوع آخر يـدل على جماعـة الإناث العاقلات ، وعلى جمع ما لا يعقل ، ويقال له   جمعُ مؤنثٍ سالمٌ ، من باب التغليب

أ- جمعُ المذكرِ السالمُ

١ - ما هو

يدل جمع المذكر السالم على أكثر من اثنين بزيادةٍ تلحق به ، هي (ونَ) في حالة الرفع ، و (ينَ) في حالتي النصب والجر. ويسلم بناء مفرده إلا من تغيرات صوتية يسيرة سنتحدث عنها بعد قليل ، غايتها تخفيف النطق ، ومن أمثلته محمدُونَ ومحمدِينَ ، عاكفُونَ وعاكِفِينَ ، طيّبون وطيِّبينَ ، أفضلون وأفضلين

وتتعدد الدلالة الصرفية لهاتين اللاحقتين ونَ ، وينَ. فهما تدلان على الجمع، وعلى التذكير، وعلى العدد القليل

٢ - ما يُجْمَعُ عليه

وتستخدم اللغة العربية هذا الجمع مع نوعين من الأسماء المفردة الأول اسم جامد ، والثاني اسم مشتق

آ ـ الاسم الجامد

وهو ما كان اسم علمٍ لمذكر عاقل ، ويشترط فيه أن يكون غير مركب تركيباً مزجياً أو إسنادياً ، وخالياً من تاء التأنيث ، ومن علامة التثنية والجمع ، مثل أحمـدون ، أيمنون ، عَمّـارُون ، عُمَرون ، عَلِيّـون عثمانون ، مصطَفَوْنَ.

أما «كتاب» فلا يجمع هذا الجمع لأنه ليس بعلم، وأما « زينب ، وسحَر » فلا يجمعان عليه كذلك لأنهما علما أنثيين ولا يجمع عليه تأبط شراً ، وسيبويه ، ومعد يكرب، لأنها أعلام مركبة تركيب مزج أو تركيب إسناد ، ولا طلحة ، وحمزة ، ومعاوية ، وحُذَيفة ، وضَمْرة ، لأنها أعلام رجالٍ ليست خالية من تـاء التـأنيث ، ولا حسنَيْن ، ومحمـدَيْن ، وزيدون ، ونَصِيبين ، لأنها تنتهي بعلامة التثنية أو بعلامة الجمع

ب ـ الاسم المشتق

وهو ما كان صفةَ لمذكرٍ عاقلٍ ، خاليةً من التاء ، ولكنها قابلة لها إذا أريد تأنيثها ، أي ليست من الصفات التي يستوي فيها المذكر والمؤنث ، كأن تكون على « فَعِيل » بمعنى « مفعول »، أو « فعول » بمعنى « فاعل » أو « مِفْعال » من صيغ المبالغة ، أو تكون من الصفات الخاصة بالنساء ولا يوصف بها الرجال ، أو من الصفات التي لا تؤنث بالتاء ، مثل أفعل ، وفَعْلان ، ويستثنى من هذا اسم التفضيل ، والصفات الخاصة بالذكور

ومما استوفى الشروط راكبون ، عـالمون ، جـاهلون ، طيبون ، راضون ، معترفون ، معالجون

أما « حائض » فلا تجمع هذا الجمع لأنها صفة خاصة بـالأنثى ، وليست صفة لمذكر ، وكذلك لا يجمع هذا الجمع عَلّامةٌ ، وفَروقة لأن فيه تاء المبالغة ، وإن لم تكن للتأنيث الحقيقي ، ولا جريـح ،

وصبور ، ومِذكار ، لأنها مما يستوي فيها المذكر والمؤنث ولا أحمر ، وأشقر ، وعطشان ، وسكران ، لأنها لا تؤنث بالتاء[1] ولكن يقال في أسماء التفضيل الأكرمون ، والأسفلون ، والأعلَوْن ، وإن كانت تؤنث بغير التاء كُـرْمى ، وسُفْلى ، وعُلْيا ويقـال أيضاً مَخْصِيّـون ، لأنها صفـة خاصـة بالرجال ، وإن كان لا يقال مَخْصِيَّة

على أنك إذا عاملت ما لا يعقل معاملة العقلاء ، فنسبت إليه صفات آدمية ، جاز أن تجمع صفاته جمعَ مذكرٍ سالماً ، كما ترى في قوله تعالى ﴿ إني رأيتُ أحدَ عشر كوكباً والشمسَ والقمر رأيتهم لي ساجـدين ﴾ (يوسف ٤). وفي قوله: ﴿ فقال لها وللأرضِ ائتيا طوعاً أو كَرْهاً قالتا أتينا طائعين ﴾. (فصلت: ١١)

٣ـ طرائق الجمع

آ ـ وههنا تظهر لنا بعض التغيرات التي تطرأ على بنية الاسم المفرد ، فإذا كان صحيحاً لا ناقصاً ولا مقصوراً ولا ممدوداً ، ولم تحذف لامه حذفاً اعتبـاطياً ، لم يـطرأ على مفرده شيء ، مثـل صالـح ← صـالحـون وصالحين تائب ← تائبون وتائبين كاره ← كارهون وكارهين مخرج ← مخرجون ومخرجين

ب ـ أما إذا كان منقوصاً مثل الداعي ، والغـازي ، والقاضي ، والرامي ، فإنه يطرأ عليه تغير صوتي ، هو حذف الياء ، فنقول الـداعـون والداعين ، الغازُون والغازِين ، القاضُون والقاضِين ، الرامُون والرامِين ، ونلحق ضمة بالحرف الذي قبل الواو ، وكسرة بالحرف الذي قبل الياء

---

(١) شذ ما جاء في قول حكيم بن عياش

فـمـا وُجِـدَتْ نـسـاءُ بـنـي تـمـيـمٍ ... حَـلائـلَ أَسْـوَدِيـنَ وأَحْـمـريـنـا

وسبب حذف الياء الأصلية هو التقاء الساكنين ، إذ الأصل القاضيُون بضمة على الياء ، والقاضِيين ، بكسرة على الياء الأولى ولما كانت الياء تُسَكَّن إذا كانت مضمومة أو مكسورة ، فقد التقى ساكنان هما الياء بعد تسكينها ، والواو أو الياء ، فحذفت الياء الأصلية لأنها لا وظيفة صرفية لها ، وبقيت الواو أو الياء ، وذلك تخلصاً من التقاء الساكنين

ج ـ وإذا كان الاسم مقصوراً .مثل مُستَدْعَى ، ومُصْطفى ، والأعلى ، حذفت الألف المقصورة ، لالتقائها ساكنةً مع الواو أو الياء الساكنة ، فيقال الأعلَوْن ، ومستدعَوْن ، ومصطفَوْن ، ولا بد من فتح الحرف الذي قبل الواو أو الياء مستدعَيْنَ ، مصطفَيْنَ ، الأعلَيْنَ

د ـ وإذا كان الاسم ممدوداً بقيت همزته إن كانت أصلية أو منقلبة ، مثل قُرّاءُون ، ضِياءُون ، عَدّاءون ، بَنّاءون أما إن كانت زائدة فإنها تقلب واواً ، مثل زكرياوون

هـ ـ وإذا كان الاسم ثنائي المظهر لحذف لامه اعتباطاً فله وَجْهان

ـ فإن كان في الأصل يجمع جمعَ مؤنثٍ سالماً ، كُسِر أوله ، مثل سنة سِنُون وسِنين ، مئة مِئون ومئين قُلة قِلون وقِلين ثُبة ثِبون وثِبين (١)

ـ وإن كان لا يجمع في الأصل جمع مؤنث سالماً لم يغير فيه شيء ، مثل هَنٌ هَنون وهنين ، وابن بَنون وبَنين

و ـ وإذا كان الاسم مركباً تركيباً إضافياً فغالباً ما يغني عنه جمع التكسير ، مثل عباد الله ، وسيوف الدولة ومع ذلك يمكن أن يُجمع مثل هذين جمعاً سالماً ، فيقال عبدو اللهِ ، وسيفو الدولة إلا إذا كان

---

(١) وبعضهم يقول مُئون وقُلون وبُرون انظر سيبويه ٣/٥٩٨ ـ ٥٩٩

الجزء الأول من المركب الإضافي لا يجمع جمع تكسير ، كأن يكون مصدراً مثل صلاح الدين ، أو صفة مثل محيي الدين فحينئذ يجمع جمعاً سالماً ، فيقال صلاحو الدين ، ومحيو الدين وإذا كان الجزء الأول لا يجمع هذا الجمع إلا في النادر كان لا بد من الاستعانة بجمع التكسير ، أو بـ «ذوو» ، فيقال آباء خالد ، أو ذوو أبي خالد.

وإذا كان الاسم مركباً تركيب مزج ، أو تركيب إسناد ، عمدت إلى «ذوو» أو «ذوي» ، تقول ذوو تأبط شراً أي المسمون بهذا الاسم. وذوو برقَ نحره وذوو سيبويه ، وذوو نِفْطَويه

٤ ـ ملحقات هذا الجمع

وملحقات هذا الجمع كثيرة جداً ، إنها أسماء تعرب إعرابه ، بالواو رفعاً وبالياء نصباً وجراً[١] ، ولكنها لم تستوف الشروط التي تؤهلها أن تكون جمعاً أصيلاً ، وهي ست زمر

آ ـ الزمرة الأولى ما ليس له واحد من لفظه ، وهي أولو ، وألفاظ العقود من « عشرين » إلى « تسعين » ، وما جاء من صفات الله مثل ماهدون ، وعالِمون ، ووارثون ، وقادرون

أما « أولو » فمفردها « ذو » ، وهو ليس من لفظها وأما « عشرون » وأخواتها فليست بجمع صريح ، لأنها ليس لها مفرد ، ثم إنها تدل على عدد ثابت ، والجمع قد يدل على ثلاثة أو أربعة ، أو خمسة ، أو ،

---

(١) خرج على ذلك « سنين » وبعض العقود ، فهناك نصوص لزمت فيها هذه الملحقات الياء ، وأجريت الحركات على النون نفسها ، كقول الصمة القشيري

دَعاني من نجدٍ فإن سنينَهُ لعبْنَ بنا شيباً وشيبننا مُرْداً

وقول سحيم بن وَثيل الرياحي

وماذا يبتغي الشعراءُ مني وقد جاوزتُ حَدَّ الأربعينِ

الخ   ولكنه لا يدل على عدد محدد ، لأن ذلك ليس بدلالة صرفية ، ومعنى هذا أن دَلالة ألفاظ العقود على الجمع عُرفية ذاتية لا صرفية ، وبهذا تختلف عن الجمع

وأما صفات الله أو أسماؤه فإنها تدل على واحد لا على جماعة ، فليس له أمثال متعددون   ويمكن أن نحمل عليها أيضاً عبارات التضخيم أو عبارات التقدير في عصرنا الحاضر ، مثل   ونحن متابعون هذه المسألة بأنفسنا   والمتكلم واحد   ومثل   وأنتم مادّون يد العونِ لكل من يطلبه والمخاطب واحد

ب ـ الزمرة الثانية   ما ليس بوصف ولا علم ، ولا تزيد هذه الزمرة على اسمين ، هما   أهلون   وعالمون   فالأول جمع « أهل » ، والثاني جمع   عالم   وكل منهما لم يستوف شروط هذا الجمع ، لأنه ليس باسم علم لمذكر عاقل ، ولا هو بوصفٍ له يمكن أن تلحق به التاء [١]

ج ـ الزمرة الثالثة   ما ليس بمذكر ولا عاقل ، وتضم هذه الزمرة كثيراً من الأسماء ، مثل   أرَضون ، سِنون ، ثِبون ، قِلون ، مِئون ، عِزون ، بُرون ، ظِبون ، إوَزّون ، حَرّون ، وهي جمع   أرض ، وسنة ، وثبة ، وقُلة [٢] ، وعِزة [٣] ، وبُرة [٤] ، وظُبة ، وإوَزّة ، وحَرّة

د ـ الزمرة الرابعة   وتتضمن ما كان علماً لغير مذكر عاقل ، مثل علّيّون ، وهو اسم لأعلى الجنة   ونصيبين ، وهو اسم لمدينة

هـ ـ الزمرة الخامسة   وتشتمل على ما لم يسلم مفرده في الجمع ،

---

(١) ذهب بعضهم إلى أن (عالمون) علم للمخلوقات   وقيل   خاص بالعقلاء

(٢) القُلة   عُودان يلعب بهما الصبيان

(٣) العِزة   عصبة من الناس

(٤) البُرة   الخلخال

يضاف إلى ذلك أنـه ليس بعلم ولا مشتق ، مثل بنـون ، جمع ابن وأبون ، جمع أب ، وأخون ، جمع أخ فأصول هذه الكلمات بَنَوٌ ، أَبَوٌ ، أَخَو

و ـ الزمرة السادسة وتشتمل على اسمين ليسا بوصفين لمذكر عاقل ، ولا يؤنثان بالتاء ، هما ذوو ، جمع ذو ووابلون ، جمع وابل[1]

---

(١) ذكر اللغويون أيضاً الأعلام المنتهية بعلامة الجمع مثل زيـدون ، وخلدون ، وعابدين ، وسعدون ، وحمدون

ب ـ جمع المؤنث السالم

آ ـ ما هو

هو وسيلة تعبيرية عريقة في اللغة العربية ، ورثتها عن أمها اللغة السامية ، لتدل بها على جمع الإناث العاقلات ، أو جمع ما لا يعقل من الأشياء ، وذلك بإضافة لاحقةٍ إلى آخر الاسم المفرد ، هي «اتْ»، وغالباً ما يسلم بناءُ مفرده إلا من بعض العوارض الصوتية أحياناً طلباً للخفة ، مثل « مؤمنات ، قانتات ، تائبات ، عابدات ، سائحات » (التحريم: ٥) ومثل منتديات ، تصرفات ، مطارات ، واجبات ، بيانات ، حمامات

والدلالة الصرفية لهذه اللاحقة متعددة ، إذ تدل على جمع ، وإناث ، وعلى العدد القليل على أنه قد يتدخل السياق فيزيل معنى القلة فيه ، كقول حسان بن ثابت

لنا الجفَناتُ الغُرُّ يَلْمَعْن في الضحى
وأسيافُنا يقطرْنَ من نجدةٍ دما

فالجفنات هنا ليست قليلة ، إذ لا معنى لأن يفخر الشاعر بقلة جفان قومه غير أن هذا ليس معنىً صرفياً ، بل سيافيّ مَقامي

ومن المهم أن نميز بين هذا الجمع وما يشبهه في الصورة اللفظية من المفردات أو الجموع الأخرى ، مثل رُفات ، وفُتات ، وحُتات فكل من هذه الكلمات الثلاث مفرد لا جمع ، والتاء فيها أصلية لا زائدة ، وكذلك أبيات ، وأصوات ، وأموات إنها جموعُ تكسير على وزن أفعال والتاء أصلية لا زائدة وكذلك غزاة ، ورماة ، وبناة ، هي جموع تكسير ، وألفها أصلية ، ووزنها « فُعَلَةٌ » ، أي أن أصولها غُزَوَة، ورُمَيَة ، وبُنَيَة

ب ـ ما يُجْمَعُ عليه

تُجمَع هذا الجمعَ أسماءٌ كثيرة تفوقُ في كثرتها ما يجمع جمعَ مذكرٍ سالماً ، وهي مع ذلك توزع في زمرتين كبيرتين ما كان اسماً جامداً ، وما كان اسماً مشتقاً

١ ـ الاسم الجامد

آ ـ الأعـلام وهي أعلام الإنـاث مثل زينب وزينبـات ، كوثـر وكوثرات ، نبيلة ونبيلات ، أميرة وأميرات ، وسحَر وسحرات ويستثنى منها ما كان على وزن « فعَالِ » مثل قطام ، وحَذامِ

وكذلك تجمع هذا الجمع أعلام الذكور المُنتهية بتاء التأنيث مثل طَلْحة وطَلَحات ، حمزة وحمَزات ، حُذَيفة وحذيفات ، معاوية ومعاويات

ومثل ذلك أعلام ما لا يعقل ، مثل سامُّ أبرص وسامات أبرص ، أم حبين وأمات حبين ، ابن آوى وبنات آوى ، ذو الحجة وذوات الحجة

وتلحق بها أسماء الحروف الهجائيـة ، نقول ألفـات ، باءات ، تاءات ، جيمات ، حاءات ، خاءات ، دالات ، الخ

ب ـ المصادر وتجمع هذا الجمع أيضاً مصادر الأفعال إذا كانت منتهية بتاء التأنيث ، مثل بطولة وبطولات ، صعوبة وصعوبات ، صناعة وصناعات أو إذا كانت فوق الثلاثية ولا يراد منها التوكيد ، مثل استثناءات ، واعتمادات ، وتعليمات ، وتصرّفات ، وبيانات

ج ـ أسماء الذوات وإذا كان اسم الذات منتهياً بتاء التأنيث أو تاء الوحدة جمع هذا الجمع ، مثل عمارة وعمارات ، جفنة وجفنات ، صفحة وصفحات ، ودجاجة ودجاجات ، وذئبة وذئبات ، وناقة وناقات. وكذلك يجمع اسم الذات هذا الجمع إذا زادت أحرفه على أربعة ولم يكن له جمع آخر يجمع عليه ، مثل سُرادق وسرادقات ، حَمّام وحّمّامات ، اصطبل وإصطبلات ، ولكن « دار » لا تجمع على « دارات » لأنها غير منتهية بتاء ، وأقل من خمسة أحرف وكذلك طريق ، وشارع ، وجامع ، أما عندليب ، وسفرجل ، وفرزدق ، فلا تجمع هذا الجمع وإن كانت فوق الرباعية ، لأن لها جمعاً آخر تجمع عليه هو جمع التكسير ، تقول عنادل ، وسفارج ، وفرازد

ويلحق بهذا الضرب من الأسماء ما كان أجنبياً ، مثل مِهرجانات ، وتلفزيونات ، وتليفونات ، وكوندشنات

د ـ الأسماء الممدودة ، وإذا كان الاسم المفرد منتهياً بألف ممدودة للتأنيث أو للإلحاق جمع هذا الجمع ، مثل صحراوات ، وبيداوات ، وأربعاوات ، وحرباوات ، وعلباوات

وشذ من ذلك شمالات ، وسِجلات ، ورجالات ، وجِراحات ، وجِمالات

٢ ـ الاسم المشتق

آ ـ صفات الأنثى وتجمع صفات الأنثى هذا الجمع إذا كان فيها

علامة من علامات التأنيث الثلاثة التاء ، أو الألف المقصورة ، أو الألف الممدودة مثل عالمات ، وشاردات ، ومربيات ، وكبريات ، وحبليات ، وحوراوات ، وحسناوات [1]

وكذلك تجمع هذا الجمع الصفات الخاصة بالنساء وإن خلت من علامة التأنيث مثل حائض وحائضات ، مُرْضِع ومرضعات ، حامل وحاملات

ب ـ بعض الصفات الصرفية إذا كانت صفة لما لا يعقل ، مثل أيام معدودات ، وأسود ضاريات ، وكلاب عاويات ، وقضايا مشكلات ، وجبال راسيات ، وصواريخ عابرات

كما تجمع هذا الجمع صفات صرفية أخرى ولو لم تكن صفات لما لم يعقل ، مثل مطارات ، ومجَالات ، ومنتجعات ، ومنتديات ، وقطارات ، ومعجزات ، وحسنات ، وسيئات ، ومشروبات ، ومنسوجات

ج ـ الأسماء المصغرة وإذا كان الاسم المصغر لما لا يعقل من الرجال والنساء جمع هذا الجمع أيضاً ، مثل قميرات ، وكتيِّبات ، وشويرِعات ، وأُرَيْضات ، وأذينات

ج ـ طرائق الجمع

ويتبع في جمع الأسماء هذا الجمع القواعد التالية

١ ـ إذا كان الاسم صحيح اللام لم يطرأ عليه أي تغيير غير إلحاق الألف والتاء في آخره ، مثل زينبات ، وهندات وإذا كان في آخره تاء حذفت ، مثل فاطمات ، وعائشات إلا إذا كان ثلاثياً ساكن الوسط ، وهذا سنتحدث عنه في فقرة خاصة

---

(١) إلا إذا كانت (فَعْلى) مؤنث (فَعْلان) مثل عطشى ، وظمأى ، وكَسْلى

٢ ـ وإذا كان مقصوراً عادت ألفه إلى أصلها إن كانت ثالثة ، مثل مَها ومَهَوات ، رنا ورنوات ، ندا وندوات ، نُهى ونهيات ، هدى وهديات ، منى ومنيات

ويلحق به ما كان منتهياً بتاء ، مثل فتاة وفتيات ، وفاة ووفيات ، صلاة وصلوات ، قناة وقنوات

أما إذا كانت ألف المقصور فوق الثالثة فإنها تقلب ياء مهما كان أصلها ، مثل مستشفيات ، وذِكريات ، ومنتديات ويلحق به أيضاً ما ينتهي بتاء مثل مصطفيات ، ومنتقيات [١]

٣ ـ وإذا كان الاسم ممدوداً ، وهمزته أصلية أو منقلبة بقيت في الجمع ، مثل إنشاءات ، إضاءات ، ابتداءات ، واعتداءات ، اقتناءات ، استثناءات أما إذا كانت همزته زائدة للتأنيث أو للإلحاق فإنها تقلب واواً مثل صحراوات ، أربعاوات ، علباوات ، حرباوات

٤ ـ وإذا كان ثلاثياً ساكن الوسط لم يطرأ عليه تغيير إذا كان صفة مثل سَهْلَةٌ ، أو كان مضعفاً مثل جَدَّة ، وقِطة ، وجُبّة ، أو كان معتل العين ، مثل دَوْلَة ، وخَيْمة ، وناقة ، وديمة ، وقيمة ، وصورة ، وسورة تقول في جمع هذه الكلمات وأمثالها سَهْلات ، وَعْرات ، صَعْبات ، ومَرّات ، جَدّات ، رَجّات ، وقِمّات ، شِدات ، هِرّات ، وجُبّات ، مُدّات ، حُجّات ، ودَوْلات ، عَوْرات، ثَوْرات ، وخيْمات ، صَيْحات ، بيضات [٢] ، وصُورات ، سُورات

---

(١) إذا اجتمع من جراء الجمع ثلاث ياءات مثل ثُرَيّيات جاز حذف ألف المفرد فلا تقلب ياءً ، وحينئذٍ يبقى ياءان ، فيقال ثُرَيات

(٢) كانت هذيل في الحجاز تقول بَيَضات ، وغيَمات ، وجَوَزات سيبويه ٣/٦٠٠

ـ وإذا لم يكن كذلك وكان مفتوح الفاء صحيح اللام فتحت في الجمع عينُه ، مثل هَمَسات ، نفحَات ، زفَرات ، زهَرات ، نجَدات ، نظَرات ، دَعدات ، وإذا كان معتل اللام جاز مع الفتح التسكين مثل دعَوات ودَعْوات ، شهَوات وشهْوات ، رميَات ورمْيات ، ظبيَات وظبْيات

ـ وإذا كان مكسور الفاء صحيح اللام مثل هِند ، ودِمنة ، جاز كسر العين إتباعاً لحركة الفاء ، وجاز التسكينُ والفتحُ ، مثل هِنْدات ، وهِنِدات ، وهِنَدات دمْنات ، ودِمِنات ، ودِمَنات وكذا تجمع ضِحكة ، وطفلة ، وفِقرة ، ورِحلة ، وقردة ، ومِهنة وإذا كان معتل اللام مثل رِشْوة ، لم يجز الإتباع ، بل التسكين والفتح فقط رشْوات ورشَوات ، ذرْوات وذرَوات ، فِدْيات وفِدَيات ، لِحْيات ولِحَيات

ـ وإذا كان مضموم الفاء غير يائي اللام جاز ضمّ العين إتباعاً لحركة الفاء ، وجاز أيضاً فتحها وتسكينها ، ولكن ذلك أقل استعمالاً من الضم ، مثل ظُلْمة ظُلُمات ، وظُلَمات ، وظُلْمات وعلى هذا الشكل تجمع قُدْرة ، وخُطْوة ، وعُروة ، وجُذْوة ، وحُظوة ، ولعبة ، ولقمة ، وزُمْرة أما إذا كان يائي اللام مثل دُمْية ، فلا يجوز ضم العين في الجمع ، بل يجوز التسكين والفتح فقط ، مثل دُمْيات ، ودُمَيات وكذا تجمع كُلْية ، وزُبْية ، ومُنْية ، ونُهْية

٥ ـ وإذا كان الاسم مما حذفت لامه حذفاً اعتباطياً وعُوِّض عنها تاء ، مثل سنة ، وأمثالها ، غلب على مفتوح العين أن تعود إليه لامه في الجمع مثل سنوات ، شفوات ، هنوات وغلب على ما لم يكن كذلك أن يجمع من غير إعادة اللام مثل فِئات ، مِئات ، لغات ، ظُبات ، ثُبات ، فُلات ، بُرات وقيل هَنات ، من غير إعادة الواو ، وقيل عِضَوات ، بإعادتها

د ـ ملحقات هذا الجمع

ملحقات هذا الجمع ليست بالكثيرة إذا قيست إلى ملحقات جمع المذكر ، وهي

١ ـ ما لا مفرد له من لفظه هو «أولات» ، فمفرده ذات

٢ ـ ما لا يسلم بناء مفرده مثل بنات ، وأخوات

٣ ـ ما كان اسم ذاتٍ خالياً من التاء أقل من أربعة أحرف مثل أَرْض وأرَضات

٤ ـ أعلام فُرِّغت من الدلالة على الجمع ، مثل عرفات ، وأذرعات[1] ، وعطيات ، وعنايات ، وزينات ، وبركات

---

(١) اسم بلد في الشام ، وهي جمع أذرعة وأذرعة جمع ذراع .

جـ ـ جمع التكسير

مَرّ بنا من قبل أن الجمع في اللغة العربية نوعان جمعُ سلامةٍ وجمع تكسير أما الأول فسمي جمعَ سلامة لأن المفرد فيه يحافظ على عدد أحرفه ، وبنائه ، ويلحق به حرفان هما الألف والتاء في المؤنث ، والواو والنون ، أو الياء والنون ، في المذكر أما النوع الثاني فيتغير فيه بناء المفرد ، فيزيد أو ينقص ، أو تختلف الحركات ، كما يتضح في الأمثلة الآتية صدر صدور ، علم أعلام ، مسجد مساجد ، ففي كل جمع زاد حرف أو غيرُ حرف في الجمع ، أما زمرة زمر ، صحيفة صحف ، وعندليب عنادل ، فقد نقصت أوزان الجمع فيها عن أوزان المفرد ، أما تغيّر الحركات فيتضح في جمع أَسَد ، على أُسْدٍ

هذا هو المبدأ العام ، وأحياناً يكون لفظ المفرد والجمع سواء ، مثل الفُلْك وشِمال ، بمعنى السجايا والطباع ، وهِجان ، لكرام الإبل ، و.

١ ـ جمع القلة والكثرة

وقد لاحظ اللغويون أن لهذا الجمع أوزاناً كثيرة ، بعضها يستعمل للعدد القليل الذي لا يتجاوز العَشَرة ، وبعضها يستعمل للعدد الكثير الذي يزيد عليها ولا تُحْصر نهايته فإذا قلت لهذه الكلمة عدة أوجه من الإعراب ، دلت الكلمة «أوجه» على العدد القليل ، ولكن انظر كيف جمع وجه على «وجوه» في قوله تعالى ﴿ وعنت الوجوهُ للحي القيوم وقد خاب من حمل ظلماً ﴾ (طه ١١١) وفي قوله: ﴿ كأنما أغشيت وجوهُهُم قطعاً من الليل مظلماً ﴾ (يونس ٢٧)، ففي الآية الأولى عرفت « وجوه » بأل الجنسية التي تفيد الاستغراق وفي الثانية يتحدث عن كثيرين ، ولهذا كان الجمع جمع كثرة

وقد اتفق النحاة على أن أربعة أوزان تأتي للقلة ، هي أفْعُل ، وأفعال ، وأفْعِلَة ، وفِعْلة ويذهب بعضهم إلى أن جمع السلامة ، مذكراً أو مؤنثاً يدل على القلة أيضاً ، على حين يراه آخرون لمطلقِ الجمع ، أي لا يراد منه قلة ولا كثرة

إلّا أن هذا التقسيم ليس مستقيماً في كلام العرب كله ، ويعترض عليه بما يلي

١ ـ هناك أسماء ليس لها إلّا نوع واحد من الجمع ، قد يكون جمع قلة ، وقد يكون جمع كثرة ، مثل « رِجْل » التي تجمع على أرجُل ومثلها عنق أعناق ، وفؤاد أفئدة ، ورجل رجال ، وقلب قلوب وعلى هذا اجتمع في آية واحدة جمع القلة وجمع الكثرة والعدد واحد ، قال تعالى ﴿ إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهَكم وأيدِيَكم إلى المرافِق ، وامسحوا برؤوسكم وأرجُلِكم إلى الكعبين ﴾ (المائدة ٦) فقد اجتمع هنا وجوه، ومرافق ، ورؤوس ، وهي جمع كثرة ، وأيْدٍ ، وأرجُل ، وهما جمعا

قلة ، والعدد واحد لم يختلف ، بل إن جمع القلة هنا يزيد عدداً على جمع الكثرة لأن الأيدي والأرجل أكثر من الوجوه والرؤوس

فقد شبه الرماح ، وهي كثيرة ، بالأشطان ، وهي قليلة ، مع أن « رمح » يجمع على أرماح

٢ ـ لم يكن العرب الفصحاء يراعون هذا في كلامهم ، فكثيراً ما يجتمع عندهم جمع القلة والكثرة في موضع واحد ، ويكون للمفرد غيرُ جمع ، كما في قول عنترة

يدعون عنتر ، والرماح كأنها   أشْطانُ بئرٍ في لبانِ الأدهم

وقال امرؤ القيس

ثياب بني عوف طهارى نقِيّةٌ   وأوجُهُهم عند المشاهد غُرّان

فالثياب جمع كثرة ، والأوجه جمع قلة ، مع أن الشاعر يمدح بني عوف ، ولا يريد أن يقلل عددهم ، ثم إنه وصف الأوجه القليلة ، بأنها « غُرّان » وهو جمع كثرة

٣ ـ وفي لغة القرآن دليل آخر ، فكلمة « عيْن » إذا دلت على الباصرة ، جمعت على « أعين » في القليل والكثير ، وإذا دلت على الينابيع جمعت على « عيون » كقوله « يعلم خائنةَ الأعين وما تُخفي الصدور » (غافر ١٩) ﴿ لهم قلوب لا يفقهون بها ، ولهم أعين لا يبصرون بها ﴾ (الأعراف ١٧٩) ففي الآية الأولى أغنت أل الجنسية عن جمع الكثرة ، وفي الثانية استعمل كلمة «قلوب» وهي للعدد الكثير ، وأردفها بأعين ، وهي للعدد القليل

وكذلك لم يجمع « وجه » إلاّ على « وجوه » ، وثوب إلاّ على ثياب ، في القليل والكثير

٤ ـ وكثيراً ما نرى جمع القلة يستعمل في موضع الكثرة ، وجمع الكثرة يوضع للقلة ، من ذلك قوله تعالى ﴿ ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام ﴾ (لقمان ٢٧) إذ استعمل فيه جمع القلة « أفعال » والمقام يستدعي التكثير ، وعكسه ما جاء في قوله ﴿ يتربَّصنَ بأنفسهِن ثلاثةَ قُروء ﴾ (البقرة ٢٢٨) فالعدد ثلاثة قليل ، و « فُعول » من جموع الكثرة

٥ ـ على أن من النحاة من يذهب إلى أن جموع القلة تفيد الكثرة إذا اقترنت بأل التي تفيد الاستغراق ، أو إذا أضيف إلى ما يدل على الكثرة ، ويحتجون لذلك بيت حسان بن ثابت

لنا الجَفَنَاتُ الغر يلمعن في الضحى وأسيافُنا يقطرنَ من نَجْدةٍ دِمَا

فالأسياف حين أضيفت إلى الضمير دلت على الكثرة

٢ ـ جمع التكسير بين السماع والقياس

والنحاة مختلفون في حقيقة هذا الجمع أمقصور هو على السماع ، أم له قياس ذو اطراد ، فمنهم من يذهب إلى هذا ، ومنهم من يذهب إلى ذاك ، وعلة ذلك أن بعض صيغه تطرد وتنقاس بيسر ، وأن بعضها الآخر تكثر شواذها ، ولا تنقاس ظواهرها ، ولكن معظمها ينقاس في أشياء ، ولا ينقاس في غيرها

خذ على سبيل المثال صيغة فُعْل فإنها قياسية مطردة ، لأنها جمع لـ أفْعَل وفَعْلاء ، إذا دلاّ على لون أو عيب أو جمال ظاهر ، مثل أحمر حمراء حُمْر ، وأعرج عرجاء عُرج ، وأحور حوراء حور أما أفعال ، فيذهب بعض النحاة إلى أنها لا تكون جمعاً لما كان على فَعْل غير المعتل فلا يقال في جمع « صدر » أصدار ، ولا في جمع ، « شهر » أشهار ، ولا في جمع « ضخم » أضخام غير أن هذا القياس لا يطرد ، إذ

سُمع جمع فرخ على أفراخ ، وسطر على أسطار ، وفرد على أفراد ، وزند على أزناد

وعلى هذا معظم صيغ هذا الجمع ، تراها قياسية في أشياء ، وسماعية في أشياء أخر

هذا إذا نظرنا إلى السماع والقياس نظرةَ النحوي القديم ، أما إذا قرنا لغة العرب إلى غيرها من لغات العالم ، فإننا نجد جمع التكسير كله بعيداً عن القياس ، لأن طبيعة التعبير عن الجمع أن يزاد على المفرد صوت أو أكثر في اخر الكلمة ، وإذا شذ شيء فإنه قليل

أما في العربية فجمع التكسير يُربِي على جَمْعَيِ السلامةِ ، ثم لا يخضع لقياس ، فبعض الصيغ المفردة تُجمع على أكثر من وزن للجمع فـ « سطر » يجمع على أسطُر ، وسُطور ، وأسطار « وساق » ، تجمع على سوق ، وأسْوُق ، وسِيقان وهكذا كما أن صيغة واحدة للجمع تجمع عليها أوزان كثيرة للمفرد ، معظمها شاذ

٣ـ أشهر أوزان جمع القلة

أ ـ أفْعُلْ

ينقاس هذا الوزن في شيئين فَعْل ، وما كان مؤنثاً بلا علامات على أربعة أحرف

١ ـ أما (فَعْل) فيشترط فيه أن يكون اسماً لا وصفاً ، وأن يكون صحيح العين لا معتلها ، كجمع كف على أكف في قول كعب بن مالك

تَـذَرُ الجماجم ضـاحياً هـامـاتُهـا   بَـلْهَ الأكُفَّ كـأنـهـا لم تُـخلَقِ

ومثله بحر وأبحر ، وفَلْس وأفلس ، ونهر وأنهر ، ودلـو وأدْلٍ ، وظبي وأظْبٍ ، ووجه وأوجه

أما ضَخْم وكهل فلا يجمعان عليه ، لأنهما وصفان لا اسمان ، وأمّا بيت وثوب فلا تجمعان قياساً عليه أيضاً ، لأنهما معتلتا العين ، إلّا أنه شذ من هذا جمعهم (عبد) وهو وصف ، على أعْبدُ ، لغَلَبة الاسمية عليه ، وجمعهم (عين) وهي معتلة العين ، على (أعين)

٢ ـ ويجمع قياساً عليه ما كان على أربعة أحرف ، ويشترط فيه أن يكون مؤنثاً بلا علامة ، وأن يكون الحرف قبل الأخير مداً ، مثل ذراع أذرع ، عقاب ، أعقب ، وعناق (وهي أنثى الجَدْي) أعنق

ولكن لا يجمع عليه شجاع ؛ لأنه وصف ، ولا حمار ، لأنه مذكر ، ولا خنصر ، لأنه يخلو من حرف المد قبل آخره ولا سحابة لأن فيها علامة تأنيث

وقد شذ جمعهم طِحال ، وهو مذكر ، على أطحل ، وغراب على أغرب

٣ ـ وقد جمع على هذا أيضاً أسماء أخرى ، إلّا أن ذلك ليس قياساً ، فقد جمعوا جبلاً على أجْبُل ، وضِلَعاً على أضْلُع ، وأكَمَة على آكُم ، ونعمة على أنْعُم ، وذئباً على أذؤب

ب ـ أفعال

١ ـ يجمع عليه « فَعْل » الذي لا ينقاس جمعه على أفْعُل ، كأن يكون معتلّ العين ، نحو جمع ذَيْل على أذيال ، في قول امرىء القيس

فـقـمـتُ بـهـا أمـشـي تـجـرّ وراءنـا
عـلى إثْـرِنـا أذْيـالَ مِـرْطٍ مُـرَحّـلِ

وجمع حَوْل على أحوال في قوله أيضاً

وهــل يَعِـمـن مَـن كـان أحــدثُ عَـهْـدِهِ
ثــلاثيـــن شـــهـراً فـــي ثلاثَـــةِ أحــوال

وجمع صوت على أصوات في قول ذي الرمة

أنيخـــت فـألْـقَــتْ بـلدةً فـوقَ بـلدةٍ
قـليـلٍ بـهـا الأصـواتُ إلّا بـغـامُـهـا

ومثله يوم أيام ، وثوب أثواب ، وسيف أسياف

وجعل الفراء وابن مالك جمع ما كان معتل الفاء قياساً على هذه الصيغة ، مثل ، وقت أوقات ، وصف أوصاف ، وهم أوهام [1] وقف أوقاف وكذلك جعلا ما كان مضعّفاً ، مثل جد أجداد ، عم أعمام ، رب أرباب ، بر أبرار فذ أفذاذ

هذا هو القياس ـ على اختلاف في الأخيرين ـ إلّا أن هناك شذوذاً ، فقد جمع على هذا الوزن ما استوفى شروط الجمع على (أفْعُل) ، من ذلك جمعُ نَهْر على أنهار ، في قوله تعالى ﴿ أولئك لهم جنات تجري من تحتها الأنهار ﴾ [2] (الكهف ٣١)، وزَنْد على أزناد في قول الأعشى

وُجِـدْتَ إذا اصـطلحـوا خَيْـرَهُمْ وزَنْــدُكَ أثْــقَــبُ أزْنــادِهــا

وفرخ على أفراخ في قول الحطيئة

مـاذا تقول لأفـراخٍ بِـذي مَـرَخٍ زُغْبِ الحواصلِ لا ماء ولا شجرُ[3]

---

(١) الوهم هنا ضد الواقع ، أما (الوهم) الذي يعني الخطأ ، فمفتوح الهاء ، وهو على وزن فعل

(٢) يقال نَهْر ، ونَهَر ، والجمع «أنهار» قياساً على الثاني ، كما سنرى ، وشذوذاً على الأول ، وقد وردت في القرآن غير مرة بفتح الهاء ، ولم تجمع فيه إلا على «أنهار» فلعلها جمع لما فتحت فيه الهاء

(٣) وذكر ابن السكيت أحمال ، جمعا لـ « حمل » اصلاح المنطق ٣

٢ ـ ويجمع على هذه الصيغة أيضاً ما كان على وزن « فَعَل » من الأسماء لا الصفات ، كجمع قلم على أقلام في قوله تعالى ﴿ وما كنت لديهم إذ يلقون أقلامهم أيّهم يكْفُلُ مريم ﴾ (آل عمران ٤٤) وكجمع زمن على أزمان في قول امرىء القيس

قفا نبكِ من ذكرى حبيب وعرفانِ ورَبْـعٍ عَفَتْ آثـارُهُ منـذُ أزمـانِ

ومثل ذلك علِم أعلام ، جبل أجبال ، باب أبواب ، مال أموال ، ناب أنياب ، الخ أما حَسنَ فلا يجمع على أحْسان ، لأنه صفة ، وسُمع جمع بطل على أبطال

٣ ـوسُمعت جموع على هذا الوزن غير ذلك ، مثل فِعْل ، كجمع حِلْف على أحلاف في قول زهير

ألا أبلغ الأحـلاف عني رسـالـةً وذُبيـان هل أقسمتم كـلَّ مقْسَمِ

وجمع حِزب على أحزاب في قوله تعالى ﴿ ولما رأى المؤمنون الأحزاب قالوا :هذا ما وعدنا الله ورسولُهُ ﴾ (الأحزاب ٢٢). وكذلك جمع صُلْب على أصلاب ، وعُنُق على أعناق وإبل على آبال ، وعَجُز على أعجاز ، وأصيل على آصال ، ويَمين على أيمان

وسمع جمع بعض الصفات عليه ، مثـل عدو أعـداء ، وجِلْف أجلاف ، وحر أحرار ، وميت أموات ، وهذا كله سماعي

جـ ـ أفْعِلَة

وهذه صيغة يجمع عليها قياساً ما كان على أربعة أحرف ، وما قبل آخره حرفُ مَدٍ ، ويشترط فيه أن يكون اسماً لا صفة ، ومذكراً لا مؤنثاً كجمع حِمار على أحْمِرة في قول الراعي أو القتال الكلابي

هُنّ الحـرائـرُ لا ربـاتُ أحْمِـرَةٍ   سودُ المحاجِـرِ لا يقرأنَ بـالسّوَرِ

وكجمع فؤاد على أفئدة في قوله تعالى ﴿ لا يرتد إليهم طرفُهم وأفئدتهم هواء ﴾ (إبراهيم ٤). وسِنان على أسِنّة في قول جُوَيْرِيَـةَ بنِ زيد

وقـد أدركتْني والحـوادثُ جمّـةً   أسنةُ قومٍ لا ضِعـافٍ ولا عُزْلِ

وكثيب على أكْثِبَةَ في قول ذي الرمة

فقلتُ لها لا ، إن أهلي جيرةٌ   لأكْثِبـةِ الدَّهْنـا جميعـاً ، ومـاليـا

ومثل ذلك رغيف أرغفة ، وطعام أطعمة ، ونَدِي أنـدية ، وحـزام أحزمة ، وعمود أعمدة ، وزمام أزِمّة ، وزمان أزمنة ، وبناء أبنية ، وقناع أقنعة

أما كريم وبليد وعظيم وشجاع وجبان وصبور وعجوز فلا تجمع على هذه الصيغة لأنها صفات لا أسماء ، ولا تجمع عليها ذِراع ، لأنها مؤنثة ، ولا إصبع لأنها تخلو من حرف المد

على أن هناك شواذً عن هذا القانون ، فثمة صفات تجمع على هذه الصيغة ، كجمع إمام على أئمة في قوله تعالى ﴿ وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا ﴾ (الأنبياء ٧٣)، وعزيز على أعزة، وذليل على أذلة. في قوله أيضاً ﴿ إن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها وجعلوا أعزة أهلها أذلة ﴾ (النمل ٣٤) ومثله حبيب أحبة ، وشحيح أشحة ، ونجي أنجية ، وشذ أيضاً جمع وادٍ على أودية ، ونَجْد على أنجدة وهما ليسا على القياس ، وشذ جمع عقاب على أعقبة ، وهو مؤنث

وإذا استعملت الكلمة اسماً مذكراً مرة ، ومؤنثاً مرة أخرى ، جمعت على أفْعِلة في حال التذكير ، وعلى أفْعُل في حال التأنيث وذلك نحو

كلمة « لسان » فإذا أريد بها العضو جمعت على ألسنة ، كما هو القياس ، وكما هو السماع في مثل قوله تعالى ﴿ فإذا ذهب الخوف سلقوكم بألسنةٍ حداد ﴾ (الأحزاب ١٩)، وإذا أريد بها اللغة أو الكلمة ، أو المقالة ، جمعت على أفْعُل ، قياساً على أذْرُع تقول هذه مدرسة الألسن ، أي مدرسة اللغات وقال العجاج أو رؤبة

* أوْ يُلْحِجُ الألسنَ فينا مُلْحجا *

أي يميل الكلماتِ من الحسن إلى القبيح

د ـ فِعْلَة

وهذه الصيغة قليلة إذا قيست إلى الصيغ السابقة ، ثم ليست بذات قياس ، حتى إن نحوياً قديماً هو أبو بكر ابن السراج ، كان لا يعدها من صيغ الجموع ، بل يجعلها اسم جمع ، وغيره من النحاة على أنها جمع يُعْتَمَد فيه على السماع دون القياس

وقد سُمع منها وِلْدة ، وفتية ، جمعاً لولد وفتى ، وغِلْمة جمعاً لغلام ، وصِبْية ، جمعاً لصبي ، وجيرة جمعاً لجار ، وقِيعة جمعاً لقاع ، وإخوة جمعاً لأخ

٢ ـ أوزان جموع الكثرة

أحصى النحاة اللغويون هذه الأوزان ، فوجدوها ثلاثة وعشرين وزناً ، سبعة منها تختص بصيغ منتهى الجموع ، وستة عشر لغيرها وسنبدأ بالصيغ الأخيرة ، ثم نرجع إلى صيغ منتهى الجموع

١ ـ فُعْل

هذه الصيغة قياسية في جمع الصفات المشبهة التي على وزن (أفْعَل) في المذكر ، و (فَعْلاء) في المؤنث وغالباً ما تدل على لون ، أو

عيب ظاهر ، أو جمال ظاهر أيضاً ، كجمع سوداء على سود في قول عنترة

فيهـا اثنتـان وأربعـون حَلوبـةً   سـوداً كخافيـة الغـراب الأسْحَمِ

وجمع أعزل على عُزْل في قول عمرو بنِ شأس.

ألِكْني إلى قـومى السلامَ رسـالةً   بـآيةِ مـا كانـوا ضعافـاً ولا عُزْلا

وجمع صماء على صُمّ في قول طَرَفَةَ بنِ العبد

تَـرى جثوتين من تـراب عليهمـا   صفـائحُ صُمّ من صفيـحٍ مُنَضَّدِ

ومثله أخضر خضراء خُضْر ، وأعرج عرجاء عُرْج ، وأحور حوراء حُور ، الخ

ويحدث لهذا الجمع تغيير يسير في حركة فائه حين تكون عينه ياء ، إذ تكسر الفاء محافظةً على الياء ، لأنك إذا ضممت ما قبلها قلبت واواً لسكونها وكسر ما قبلها ، نحو : أبيض بيضاء بِيض ، وأشيب شيباء شِيب ، وأعين عيناء عِين

ذاك هو القياس ، ولكن سُمع جمع أسد على أُسْد ، وبَدْنة[1] على بُدْن ، وعائذ [2] على عوذ قال الأعشى

الـواهب المئةَ الهِجـانَ وعَبْـدَهـا   عـوذاً تُـزَجِّي خلفَهـا أطفـالَهـا

وهناك أمر آخر ، فأحياناً تخرج الكلمة من الوصفية إلى الاسمية ، فلا تجمع على (فُعْل) بل على أفاعل ، كما جمع جرير أدهم على أداهم في قوله

---

(١) البدنة الناقة أو البقرة التي تنحر بمكة ، لأنهم كانوا يسمنونها

(٢) العائذ من النوق ، الحديثة النتاج

هـو القين وابنُ القينِ لاقينَ مثله لفَطح المساحي أو لجدلِ الأداهم[1]

قد عنى بالأداهم القيود ، ولم يعن بها اللون ، ومعنى هـذا أنها جردت من الوصفية ، فلم تجمع على (فُعْل)

وكذلك جمع نبهان بن عكي العبشمي أسْوَد على أساوِد في قوله

وألْصِقُ أحشـائي ببـرْدِ تـرابِـهِ وإن كـان مخلوطـاً بِسُمِّ الأسـاوِدِ

لأنه أراد به الثعابين ، ولم يُرِدْ به اللون أيضاً ، وجمع العرب أجْدَل على أجادِل حين عَنَوْا به الصقر ، ولو أن هذه الكلمات أريد بها الوصف لجمعت على دُهْم وسود وجُدل

ولفُعْل في ضرورة الشعر حكم تُضَم عينها فيه ، إذا كانت أحرفها من الحروف الداخلة في القافية ، ويشترط هنا أن تكون اللام والعين صحيحتين فيقال مثلاً النُجُل ، والحُمُر ، والعُرُج ، الخ

٢ ـ فُعُـل :

وهذه الصيغة يجمع عليها أحد شيئين

الأول ما كان وصفاً على وزن فَعول ومعناه فاعل ، كجمع غَفور على غُفُر ، وفَخور على فُخُر ، في قول طرفة

ثـم زادوا أنـهـم فـي قـومـهـم غُـفُـرٌ ذَنْبَهُـمُ غـيـر فُـخُـرْ

ومثل ذلك صبور صُبُر ، وغيور غُيُر

وجُمع فَعول على فُعُل وهو بمعنى مفعول لا فاعل ، كجمع رسول على رُسُل في قوله تعالى ﴿ واتخذوا آياتي ورُسُلي هُـزُواً ﴾ (الكهف

(١) فطح الحداد الحديدة اذا سواها وعرضها والمساحي جمع مفرده مسحاة وهي المجرفة

١٠٦) ، وجمع زبور على زُبُر في قول لبيد بن ربيعة

وجلا السيول عن الطلول كأنها زبُــرٌ تجِــدّ متــونَهــا أقـلامهــا

يبدو أن رسول وزبور جُرّدا من معنى الوصف وصارا اسمين ، لكثرة الاستعمال والثاني ما كان اسماً رباعياً ، لامه صحيحة ، وقبل آخره حرف مدّ ، وغير مختوم بتاء التأنيث ، وذلك كجمع سبيل على سُبُل في قوله تعالى ﴿ وجعلنا فيها فِجاجاً وسُبُلاً لعلهم يهتدون ﴾ (الأنبياء ٣١) ومثله سرير سرر، وكتاب كتب، وقضيب قُضُب ، وأتان أُتن ، وقَلوص قُلُص ، كقول الراجز

متى تقولُ القُلُص الرواسما
ينجينَ أمَّ قاسمٍ وقاسما

وسمع جمع فعيلة على فُعُل ، كجمع صحيفة على صحف في قوله تعالى ﴿ إن هذا لفي الصحف الأولى ، صحف إبراهيم وموسى ﴾ (الأعلى ١٨ - ١٩) ونجيبة على نجب ، وسفينة على سفن ، ونذير على نذر ، وخَشِن على خُشُن

٣ـ فُعَل

ويجمع على هذه الصيغة قياساً نوعان

الأول الاسم الذي يكون على وزن «فُعْلَة»، سواء أكان صحيحاً أم معتلاً أم مضاعفاً ، كجمع سورة في قول الراعي أو القتال

* سود المحاجر لا يقرأنَ بالسّورِ *

وجمع لُجّة على لُجَجٍ في قول أبي ذؤيب الهذلي

شـربْنَ بمـاءِ البحــرِ ثمّ تـرفّعَتْ متى لُجَــجٍ خضــرٍ لهنّ نَئيــجُ

وجمع كُلْية على كُلى في قول قسام بن رواحة

عسى طيّئ من طيّئٍ بعد هذه ستطفىء غلات الكُلى والجوانحِ

وهذا كثير ، منه صورة صور ، وزمرة زمر ، وغرفة غرف ، ومدية مدى ،وحجة حجج ، وقوة قوى ، وقربة قرب ، ومدة مدد ، وزلفة زلف ، و.

والثاني الوصف الذي يكون على وزن « فُعْلى » تأنيثاً للوزن أفعل ، كجمع كبرى على كُبَر ، في قوله تعالى ﴿ إنها لإحدى الكُبَرِ ﴾ (المدثر ٣٥). وكذلك تجمع صغرى على صغر ، وعظمى على عظم

أما «حُبلى» فلا تجمع على حُبَل لأنها لا مذكر لها ، وشذ جمعهم رُؤيا على رؤى ، مع أنها لا مذكر لها

وشذ في هذا ما سمع من جمع قرية على قرى ، ونَوْبة على نوب ، وتُهَمة وتُخَمة على تُهَم وتُخَم، وجُمُعة على جُمَع

٤ ـ فِعَل

ويجمع عليه الاسم الذي على وزن « فِعْلة » كجمع ديمة على دِيَم في قول زهير

قف بالديار التي لم يعْفُها القِدَم بلى وغيرها الأرواحُ والدِّيَمُ

وجمع لِبْدة على لِبَدٍ في قوله أيضاً

لدى أسدٍ شاكي البنان مقاذف له لِبَدٌ أظْفارُهُ لم تُقَلَّم [1]

وجمع بيعة على بيع في قوله تعالى ﴿ ولولا دَفعُ اللهِ الناس بعضهم

(١) هذه رواية ابن الأنباري في شرح السبع الطوال ، وللبيت رواية أخرى

ببعض لَهُدِّمت صوامعُ وبِيَعٌ. ﴾ (الحج ٤٠) ، ومثله شيعة شيع ، ولحية لحى ، وحِجة حجج

وسمع جمع ذِكرى على ذِكَر ، وضَيْعة على ضِيع ، وقَصْعة على قِصع ، ومعِدة على مِعَد.

٥ ـ فُعَلة

وهذه صيغة يجمع عليها قياساً ما كان على وزن « فاعل » . ويشترط فيه أن يكون معتل اللام ، ووصفاً لمذكر عاقل كجمع حافٍ على حُفاة في قول الأعشى

إما ترينا حُفَاةً لانعال لنا إنّا كذلك ما نحفَى وننتعلُ

وكجمع بانٍ على بُناة، وآس على أُساة ، في قول القاسم بن حنبل المري

بُناةُ مكارمٍ وأُساةُ كَلْمٍ دِماؤهم من الكَلَبِ الشفاءُ

وهذا كثير ، مثل غاز غزاة ، وقاض قضاة ، ورام رماة ، وباد بداة ، وداع دعاة ، وناح نحاة ، وساع سعاة ، الخ

وفي هذه الصيغة إعلال بالقلب ، فأصل بناة ، مثلًا ، بُنَيَةٌ ، تحركت الياء وما قبلها فتحة أصلية ، فقلبت ألفاً ، وكذلك أصل غزاة غُزَوَةٌ ، تحركت الواو وما قبلها مفتوح فتحة أصلية ، فقلبت ألفاً

وإذا أردت أن تجمع وادٍ ، على وُداة ، لا يجوز ، لأنه اسم لا وصف ، وكذلك لا يجوز أن تجمع حامل على هذه الصيغة ، لأنه غير معتل اللام ، ولا يجوز أن تجمع سارية عليها لأنها مؤنثة ، ولا يجوز لك أن تجمع ضارٍ ، عليها ، لأنه وصف لمذكر غير عاقل كالكلب والأسد

ولكن شذ جمع بازٍ على بزاة ، وهو غير عاقل ، وأريد به الاسم لا

الوصف ، وشذ جمع كَمِي، على كُماةٍ ، وهو ليس على فاعل ، كما في قول الشاعر القديم

إنّـا لمن معشـرٍ أفنى أوائـلَهُمْ قيـلُ الكُماةِ ألا أينَ المحـامـونـا

٦ـ فَعَلَةٌ

تطرد هذه الصيغة في جمع ما كان على وزن « فاعل » ، ويشترط أن يكون صحيح اللام ، ووصفاً لمذكر عاقل ، كجمع ساحر على سَحَرة في قوله تعالى ﴿ فألقي السَحَرَة سجّداً ﴾ (طه ٧٠) ووارث على وَرثَةٍ في قوله ﴿ واجعلني من وَرَثَةِ جنةِ النعيم ﴾ (الشعـراء ٨٥)، ومثله طالب طَلَبة ، قاتل قتلة ، كاتب كتبة ، الخ

أما حَذِرٍ ، فلا يجمع على « فعلة » لأنه وصف على غير « فاعل » ، وكذلك لا يجمع عليه وادٍ لأنه ليس وصفاً لمذكر عاقل ، ولا قاض لأنه ليس صحيح اللام ، ولا حائض لأنه وصف لمؤنث ، ولا ضـارٍ ، لأنه وصف لغير العاقل

غير أن العرب جمعوا سيّد على سادة ، كما في قول طرفة

فـأصبحتُ ذا مالٍ كثيرٍ وعادني بـنــونَ كــرامٌ ســادةٌ لـمُـســوَّدِ

وجمعوا أيضاً سرِي على سراة ، كما في قول الأعشى

وآسِ سـراةَ الحيِّ حيثُ لقيتهمْ ولاتَـكُ عن حمل الـرباعـةِ وانيا

فسادة وسراة ، وزنهما فعلة ، لأن الأصل فيهما ، سَوَدة ، وسَرَوَة ، ولكن تحركت الواو وما قبلها مفتوح فقلبت ألفاً في كلتيهما

وكذلك شذ جمعهم غراب ناعق على غِرْبان نَعَقَة ، وخبيث على خبثة ، وبَرّ على بَرَرَة

٧ ـ فَعْلَى

وهذه صيغة يجمع عليها قياساً ما كان على « فعيل » ، يشترط فيه أن يكون وصفاً بمعنى مفعول ، وأن يدل على موت ، أو توجع ، أو تشتت ، كجمع قتيل على قتلى في بيت جرير

وما زالت القَتْلى تمج دماءها   بدجلةَ حتى ماءُ دجلةَ أشكلُ

ومثله صريع صرْعَى ، وجريح جَرْحى ، وأسير أسْرى

وحمل عليه ما كان في معناه وإن خالف بعض شروطه ، من ذلك قالوا مريض مَرْضى ، وهو فعيل بمعنى فاعل ، لا بمعنى مفعول ، ولكنه يدل على توجع ، فهو إذن بمعناه ، وقالوا أيضاً ميت مَوْتى ، وميت على وزن فَيْعِل وقالوا هالك هلكى ، وأحمق حمقى ، وسكران سكرى وشذ جمعهم كَيِّس على كَيْسى، وذَرِب على ذَرْبَى ، وهما لا يحملان المعاني السابقة

٨ ـ فِعَلَة:

تقاس هذه الصيغة في كل اسم صحت لامه ، من وزن « فُعْل » ، نحو دُبّ دِبَبَة ، وقُرْط قِرَطة

وسُمع جمع غَرْد (وهو الكَمْأةُ) على غِرَدة ، وقِرْد على قِرَدة

٩ ـ فُعَّل

يجمع على هذه الصيغة جمعاً قياسياً ما كان على وزن «فاعل» أو «فاعلة» ويشترط أن يكونا وصفين ، صحيحي اللام ، كجمع ساجد على سُجّد في قوله تعالى ﴿ إذا تتلى عليهم آيات الرحمن خروا سُجّداً وبكيا ﴾ (مريم ٥٨) وجمع راكع على رُكّع في قوله ﴿ وطهرْ بيتي للطائفينَ والقائمين والركّع السجود ﴾ (الحج ٢٦)، وجمع عائد على عوّد في قول طرفة

ولولا ثلاثٌ هُنّ من عيشةِ الفتى وجَدّكَ لم أحْفِلْ متى قام عُوَّدي

ومثله عاذل أو عاذلة عُذَّل ، صائم أو صائمة صُوَّم ، ونائم أو نائمة نوّم

أما حاجب ، فلا يجمع عليها ، لأنه ليس بوصف ، وكذلك حائط ، وندر جمع أعزل على عزّل ، وغاز على غُزّى

١٠ ـ فُعّال:

وهذه الصيغة تشبه سابقتها ، إلّا أنها تنفرد من دونها في جمع ما كان وصفاً على « فاعل » صحيحَ اللام ، كجمع آلف على ألّاف في قول الأخطل

كانت منازلَ ألّافِ عهدْتُهُمُ إذ نحن إذ ذاك دونَ الناسِ إخوانا

وجمع حاكم على حكام في قولِ ذي الرمة

بحورٌ وحكّامٌ قضاةٌ وسادةٌ إذا صار أقوامٌ سواكُمْ مواليا

ومثله كاتب كتاب ، وقارىء قراء

وندر جمع «فاعلة» على فعّال ، وقد سُمع منها جمع صادّة على صُدّاد في قول القَطامِي

أبصارهن إلى الشبان مائلة وقد أراهنّ عني غير صدادِ

١١ ـ فِعَال

هذه صيغة يكثر استعمالها في جموع التكسير ، إذ تجمع عليها أسماء وصيغ تفوق بها غيرها من الصيغ ، وإليك قياسيّها وشاذّها

أ ـ يجمع عليها « فعْلٌ » ومؤنثه «فَعْلَة» سواء أكانا اسمين أم وصفين ، كجمع نَعْل على نِعال ، في قول الأعشى:

إمّـا تَرَيْنـا حُفاةً لا نعــال لنـــا إنّـا كـذلـك ما نحفى وننتعـــلُ

وكجمع نَعْجة على نِعاج في قولِ امرىء القيس

فعَنَّ لنـا سـرْبٌ كـأن نِعاجَـهُ عـذارى دوارٍ في مُـلاءٍ مُـذيَّـلِ

على أنه يقل مما كانت فاؤه أو عينه ياء ، منه جمع خيمة على خيام في قول جرير

متى كـان الخيـام بـذي طلوحٍ سُقيتِ الغيثَ أيتُهـا الـخيـامُ

وجمع قَيْنة على قيان في قول زهير

رَدَّ القيانُ جمالَ القَوْمِ فانصرفوا إلى الـظهيـرةِ أمـرٌ بينهم لَبِـك

ومنه أيضاً يَعْر ، يِعار[1] ، وضَيْعة ضِياع

ب ـ ويجمع عليها أيضاً ما كان على « فَعَل » و « فَعَلَة » اسمين لا وصفين لامهما صحيحة ، وغير مضعفة كجمع جمل على جمال في قول زهير السابق ، ومثله جبل جبال ، وثمرة ثمار ، ورقبة رقاب ، أما بطل فلا يجمع عليها لأنه وصف ، ولا يجمع فتى عليها لأنه معتل اللام ، ولا طلل لأنه مضعف اللام

ج ـ ويجمع عليها ما كان على « فُعْل » أو « فِعْل » إذا كانا اسمين ويشترط في « فُعْل » وحده ألّا يكون واويَ العين ، ولا يائي اللام ، وقد جمع عنترة « رمح » على رماح في قوله

يـدعـون عنتـر والـرمـاح كـأنهـا أشـطان بئـر في لبـان الأدهم

---

(١) اليعر جدي يوضع في حفرة عميقة ليصاد به الأسد ، ومن أمثال العرب ، أذل من يعر

وكذلك يجمع ذئب على ذئاب ، أما حوت فلا يجمع على هذه الصيغة لأن عينه واو ، ولا يجمع عليها مُدْي [1] لأنه يائي اللام

د ـ ويجمع عليها فعيل ومؤنثه ، إذا كانا بمعنى فاعل ، على أن يكونا وصفين وصحيحي اللام ، كجمع حريص على حِراص في قول امرىء القيس

تجاوزتُ حُرّاساً عليها ومَعْشَراً   عليّ حِراصاً لو يسرّونَ مقْتلي

وكجمع سمينة على سِمان في قوله تعالى ﴿ إني أرى سبع بقراتٍ سمان ﴾ (يوسف ٤٣)

أما جريح فلا يجمع عليها ، لأنه فعيل بمعنى مفعول ، وكذلك قتيل ، ولا يجمع عليها غني وغنية لأنهما معتلا اللام

هـ ـ ويجمع كذلك على هذه الصيغة ما كان على وزن « فَعْلان » أو على أحد مؤنثيه ، لأن فعلان يؤنث على فَعْلى ، غضبان غَضْبى ، أو على فعلانة، كندمان نَدْمانة ، وذلك كجمع غضبان على غضاب في قول جرير

إذا غَضِبتْ عليكَ بنو تميمٍ   حسبتَ الناس كلّهُمُ غِضابا

و ـ ويجمع عليها ما كان على « فُعْلان » أو « فُعْلانة » مثل خُمْصان وخُمْصانة وخِماص [2]

وهناك كلمات تجمع على هذه الصيغة وهي ليست مما ذُكِر ، كجمع جَواد على جِياد في قولِ امرىء القيس

سرَيْتُ بهم حتى تَكِلَّ مطيّهم   وحتى الجيادُ ما يُقَدْنَ بأرْسانِ

---

(١) المدي   نوع من المكاييل ، وهو غير المد

(٢) الخمصان   الجائع

وكجمع راع على رِعاء في قوله تعالى ﴿حتى يُصْدِر الرِّعاءُ﴾ ، (القصص ٢٣) ، وقائم على قِيام ، في قوله تعالى ﴿فإذا هم قيامٌ ينظرون﴾ (الزمر ٦٨) وأعجف وعجفاء على عجاف في قوله ﴿يأكلهن سبعٌ عِجاف﴾ (يوسف ٤٣).

١٢ ـ فُعُول:

تَطرد هذه الصيغة فيما يلي

أ ـ في جمع الأسماء التي تكون على وزن « فَعِل » على أن يكون صحيح العين ، مثل كَبِد كبود، ونَمِر نمور، وفخِذ فخوذ.

ب ـ وما كان على وزن « فعل » ، كجمع حِلْم على حلوم في قول جرير

ولو وُزِنَتْ حُلُومُ بني نُمَيْرٍ على الميزان ما وزنتْ ذُبابا

ومثله عِلْم علوم وضِرْس ضروس

جـ ـ وما كان على وزن «فِعْل» على ألّا يكون معتل العين بالواو ، ولا معتل اللام بالياء ، ولا مضعف اللام ، وذلك مثل جُند جنود ، وبُرْد برود ولا يجمع عليها حوت ، أو مُدْيٌ ، أو مُدّ ، لأن عين الأول واو ، ولام الثاني ياء ، ولام الثالث مضعفة

د ـ وما كان على « فَعَل » وخالياً من حروف العلة ، كجمع أَسَد على أُسود في قول زهير

عليها أسودٌ ضارياتٌ لَبوسُهُمْ سوابغُ بيضٌ ما تخرِّقُها النبْلُ

ومثله شَجَن شُجون

هـ ـ وما كان على « فَعْل » من الأسماء ، غير معتلِ العين بالواو ، كجمع بَطْن على بطون في قول جرير

أَلَسْتُمْ خيرَ مَن رَكِبَ المطايا وأنْدى العالمينَ بُطونَ راحِ

وجمع صدْر على صدور في قول جعفر بن عُلّبة

فقالوا لنا: ثِنْتان لا بد منهما صدورُ رماحٍ أشْرِعَتْ وسلاسلُ

مثله خطب على خطوب ، وأمر على أمور ، وكعب على كعوب

وسمع جمع شاهد على شهود ، وواقف على وقوف ، وماثلة على مثول ، كما في قول أبي الغول الطُّهَوي

كأن وقد أتى حولٌ كَميلٌ أثافِيَها حماماتٌ مُثول

١٣ ـ فِعْلان

تقاس هذه الصيغة في جمع ألفاظ خاصة هي

أ ـ اسم على وزن « فُعال » ، نحو : غُراب غِربان ، وسمع جمع الصفة على هذا الوزن كجمع غُلام على غِلمان في قول زهير

فَتُنْتَجْ لكم غِلمانَ أشأم كلّهم كأحمرِ عادٍ ثم ترْضِع فتفطم

ومثل ذلك شُجاع شِجْعان

ب ـ اسم على وزن « فُعَل » مثل صُرد صرْدان [1] ، وجُرَذ جِرْذان

ج ـ اسم على وزن « فُعْل » على أن يكون واويَّ العين ، مثل حوت حيتان ، وعود عيدان

د ـ اسم على وزن « فَعَل » ويغلب أن يكون معتل العين ، مثل نار نيران ، وتاج تيجان ، وقاع قيعان ، وجار جيران

---

(١) الصرد طائر كبير الرأس يصطاد العصافير

هـ ـ ويقل جمع غير هذه الأوزان على هذه الصيغة ، إذ سمع مثلاً غَزال على غِزلان وأخ على إخوان ، وشيخ على شِيخان

١٤ ـ فُعْلان

وتنقاس هذه الصيغة في ثلاثة أوزان للاسم المفرد ، هي

أ ـ فَعْل مثل ظَهْر ظُهْران ، وبطن بُطْنان

ب ـ فَعَل على أن يكون صحيحَ العين ، مثل جمل جُمْلان ، ذَكَر ذُكْران ، وحمل حُمْلان ، وبلد بُلْدان

جـ ـ فعيل مثل رغيف رغفان ، وكثيب كُثْبان

د ـ وسمع جمع صفات على وزن « فاعل وأفعل وفعلاء » كجمع راهب على رُهْبان في قول كثير عزة

رُهْبانَ مَدْيَنَ والـذين عهدتُهُمْ يبكـون من حَذَرِ العـذابِ قعودا

وفارس على فُرْسان ، وراكب على رُكْبان ، في قول قُرَيْطِ بنِ أُنَيْفٍ

فليتَ لي بهِمُ قومـاً إذا ركبـوا شنّوا الإغـارة فُرسانـاً ورُكبـانـا

وكجمع أعمى على « عُمْيان » في قوله تعالى ﴿ لم يخرّوا عليها صُماً وعُمْيانا ﴾ (الفرقان ٧٣) ، ومثله أسود سُودان

١٥ ـ فُعَلاء :

ويجمع على هذه الصيغة ما يلي

أ ـ فعيل: إذا لم يكن معتل اللام أو مضعفاً ، وكان وصفاً له أحد معانٍ ثلاثة الأول فاعل مثل شريك شُركاء ، وشفيع شُفعَاء في قوله تعالى ﴿ ولم يكن لهم من شركائهم شفعاء ﴾ (الروم ١٣) والثاني

مُفْعِل ، مثل سميع سمعاء ، وأليم ألماء ، وخصيب خصباء ، والثالث مُفاعِل، مثل جليس جلساء ، وقريع قرعاء ، وخليط خلطاء

ب ـ فاعل إذا كان وصفاً يدل على غريزة وسجية فطرية غير مكتسبة ، مثل عاقل عقلاء ، وشاعر شعراء

وهذا ـ أي الأخير ـ لا يقـاس ، وإليك ما قاله ابن خالويه [1] ، وهو من لغويي القرن الرابع الهجري « ليس في كلام العرب (فاعل) وجمعه فعلاء إلّا شاعر وشعراء، وإنما جاز أن يجمع شاعر على شعراء، و«فُعَلاء» جمع فَعيل لا «فاعل»، لأن من العرب من يقول: شَعُر الرجل ، إذا قال شعراً ، كما يقال شَعَرَ ، ومن قال شَعُر ، فالقياس أن يجيء الوصف على « فعيل » ، فتجنبوا ذلك لئلّا يلتبس بشعير ، ثم أتوا بالجمع على ذلك الأصل وهذا دقيق جداً فاعرفـه لأني ما أعلم أنـه استخرجه أحد». ثم قال « وأما علماء ، فليس جمعاً لعالم ، ولكنهم قالوا رجل عالم وعليم وعلامة فعلماء جمع عليم »

١٦ ـ أفْعِلاء

وهذه الصيغة متممة للصيغة السابقة ، إذ يجمع عليها ما كان وصفاً على « فعيل » بمعنى فاعل ، على أن يكون مضعفاً أو معتل اللام ، فمن المضعف جمع شديد على أشداء في قولـه تعالى ﴿ أشداءُ على الكفارِ رُحَمَاءُ بينهم ﴾ (الفتح ٢٩) ومثله عزيز أعزاء ومن المعتل اللام جمع غني على أغنياء في قوله تعالى ﴿ يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف ﴾ (البقرة ٢٧٣) ومثله نبي أنبياء ، وكَفي أكْفياء ، وولي أولياء ، وسخي أسخياء ، وقوي أقوياء

---

(١) في كتابه ليس في كلام العرب ص ٧٠

وشذ جمع صديق على أصدقاء ، لأنه ليس مضعفاً ولا معتل اللام ، وظنين على أظناء ، لأنه بمعنى مفعول لا فاعل ، فهو يعني مظنون فيه ، أي متهم ، ونصيب على أنصباء ، لأنه اسم لا وصف

صيغ منتهى الجموع

يَرِدُ ذكر هذه الصيغ في الدرس النحوي ، كما يرد في الدراسات اللغوية الصرفية ، ويقصد منها كل جمع تكسير يأتي بعد ألف تكسيره حرفان أو ثلاثة أحرف ، على أن تصير الكلمة بعد الجمع على خمسة أحرف أو ستة ، والحرف الأول منها مفتوح أو مضموم ، وبهذا يكون الحرف الثالث منها هو ألف التكسير ، وهذه الصيغ سبع هي فواعل ، وفعائل ، وفَعالي ، وفُعالى ، وفَعالى ، وفعاليّ ، وفعالل ، وملحقاتها. ويكتفي النحاة في بحث الممنوع من الصرف أن يذكروا أن صيغ منتهى الجموع ما شابه « مَفاعل » أو « مَفاعيل » ويشترط النحوي أن يكون الحرف الأول منها مفتوحاً ، أما ما كان مضموماً مثل سُكارى ، وأسارى ، فلا يمنع الصرف لهذه العلة ، بل لأنه منتهٍ بألف التأنيث المقصورة أما الصرفي اللغوي فيجعل ما ضم أوله كمفتوحه

١ - فواعل

تطرد هذه الصيغة في جميع المفردات الآتية

١ - ما كان على وزن «فاعلة»، سواء أكان اسماً أم صفة ، عاقلاً أم غير عاقل ، فمن جمع الاسم قولك في جمع ناصية نواصٍ ، ومنه قوله تعالى ﴿ يُعرفُ المجرمون بسيماهم فيؤخذُ بالنواصي والأقدام ﴾ (الرحمن ٤١) ومن الثاني جمع نادبة ونائحة على نوادب ونوائح في قول معن بن أوس

وفيهن والأيام يعْثُرْنَ بالفتى نوادبُ لا يمْلَلْنَهُ ونوائحُ

ومثله راجعة ورواجع ، وشاعرة وشواعر ، وكاتبة وكواتب ، وغانية وغوان ، وحاملة وحوامل ، ورانية وروان

٢ ـ وما كان على وزن « فاعل » سواء أكان اسماً أم وصفاً ، كجمع حاجب على حواجب في قول الراعي النُّميري

إذا ما الغانياتُ برزْنَ يوماً وزججن الحواجب والعيونا

ومثله في الأسماء كاهل وكواهل ، وشارب وشوارب (لشعر الشفة)

أما في الوصف فيطلب أن يكون للمؤنث ، كحائض وحوائض ، وطالق وطوالق ، وقاعد وقواعد ، ومنه قوله تعالى ﴿ والقواعدُ من النساء ﴾ (النور ٦٠) وسمع منه في جمع الوصف المذكر فارس وفوارس ، كقول زيد الخيل

ويركبُ يومَ الروعِ منا فوارسٌ بصيرونَ في طَعْن الأباهر والكلى

وناكس ونواكس في قول الفرزدق

وإذا الرجالُ رأوا يزيد حسبتَهُمْ خُضُع الرقابِ نواكِس الأبصارِ

وغائب على غوائب في قول عتبة بن الحارث

أحامي عن ديار بني أبيكمْ ومثلي في غوائبكم قليلُ

وغافل على غوافل في قول حسان

حَصَانٌ رَزَانٌ ما تزنّ بريبةٍ وتصبح غرثى من لحوم الغوافل

وباسل على بواسل ، في قول وائل بن صُريم

وكَتيبةٍ سُفْعِ الوجوهِ بواسلٍ كالأسْدِ حين تذبّ عن أشْبالها

وقالوا في المثل: «هو هالك في الهوالك» وفي شعر العرب الفصيح: سابق وسوابق، وسابح وسوابح، وقارٍ وقوارٍ (وهو الشاهد الأمين)، وفي النثر

الدارج سميت فرقة معروفة في الإسلام باسم: الخوارج ـ ولا شك أن الكلمة جمع للمفرد: خارج.

وقد أكثرت الشواهد هنا خاصة ، لأن الصرفيين يزعمون أن جمع « فاعل على فواعل » شاذ ، حين يكون وصفاً ، يقول ابن مالك في الألفية

وحائض وصاهل وفاعلهْ   وشذ في الفارس مع ما ماثَلَهْ

والكثرة في الظاهرة اللغوية لا تعد في الشذوذ

٣ ـ ما كان على وزن « فَاعَل » مثل خاتَم خواتم ، قالَب قوالب ، طابَع طوابع

٤ ما كان على وزن « فاعلاء » مثل نافقاء ، نوافق ، وقاصِعاء ، قواصع ، وراهطاء رواهط (وهي جميعاً تعني جحر اليربوع)

٥ ـ ما كان على وزن « فَوْعل أو فَوْعلة » كجمع كوكب على كواكب في قول النابغة

كليني لهم يا أميمَةَ [1] ناصِب   وليلٍ أقاسيه بطيء الكواكب

وجمع صومعة على صوامع في قوله تعالى ﴿ ولولا دفعُ الله الناس بعضَهم ببعض لهُدِّمت صوامعُ وبيَعٌ ﴾ (الحج ٤٠) ومثل ذلك زورق زوارق ، وكجمع حوصلة على حواصل في بيت الحطيئة

ماذا تقولُ لأفراخٍ بذي مَرخَ
زُغْبِ الحواصل لا ماءَ ولا شجَرُ

وجوهرة جواهر ، وكوثر كواثر ، وزوبعة زوابع

---

(١) كذا يروى ، وقد تأوله النحاة على وجوه كثيرة

٢ ـ فعائل

ويطرد هذا البناء في كل ما كان على أربعة أحرف ، وقبل آخره حرف مد ، ويستوي فيه ما كان مختوماً بتاء التأنيث مثل مدينة وبألف التأنيث مثل حُبارى ، وبالألف الممدودة مثل جَلولاء ، وما كان مجرداً من ذلك كله مثل عجوز وشواهد هذا كثيرة ، من ذلك جمع وقيعة على وقائع في قول زهير

إنّ ابـنَ وَرْقـاءَ لا تُـخـشـى بـوادِرُهُ
لـكـنْ وقـائـعُـهُ فـي الـحـربِ تُـنْـتـظَرُ

ومثله جمع صفيحة على صفائح في قول توبة « ودوني جندل وصفائح » وكتيبة على كتائب في قول النابغة « بهن فلول من قراع الكتائب » ، ومنه سحابة .سحائب ، وذؤابة ذوائب ، وحلوبة حلائب ، ورسالة رسائل ، وشِمال (اليد اليسرى) شمائل ، وشَمال (الجهة) شمائل ، وعقاب عقائب ، وحريق حرائق

ويشترط فيما كان مجرداً من التاء أن يكون مؤنثاً تأنيثاً معنوياً ، أما إذا لم يكن كذلك فيجمع على « أفعلة » كما مر ، وذلك مثل حصان أحصنة ، وعمود أعمدة ، ورغيف أرغفة ، ولكن شذ جمعهم ضمير على ضمائر ، وأصيل على أصائل ، ووشاح على وشائح ، و.

ويلاحظ في الأمثلة السابقة أن بعض هذه الكلمات صفات ، وبعضها أسماء ، فما كان من ذوات التاء يشترط فيه أن يكون اسماً لا صفة ، ما عدا ما جاء على وزن « فعيلة » ، ولذلك لا تجمع جبانة على جبائن ، ولا شجاعة على شجائع

أما « فعيلة » فيجب ألّا تكون بمعنى « مفعولة » ، فجريحة لا تجمع

على جرائح ، وكذلك قتيلة ، وأسيرة [1] ، وشذ جمعهم ذبيحة على ذبائح ، وذخيرة على ذخائر ، ووديعة على ودائع ، إلا إذا تحولت إلى أسماء ، وهذا الأرجح

وثمة شذوذ آخر في هذا البناء ، وهو أن يجمع عليه ما لم يكن على أربعة أحرف ، وقبل آخره حرف مد ، كجمع ضرة على ضرائر في قول أبي الأسود أو عبيدالله العبسي

كضرائر الحسناء قلن لوجهها حسداً وبغضاً إنه لدميمُ

وكجمع حرة على حرائر في قول القتال الكلابي

هن الحرائر لا ربات أخْمرة سود المحاجر لا يقرأن بالسور

٣ ـ فعالي

يجمع على هذه الصيغة مفردات كثيرة ، معظمها من موات الكلمات ، ولذلك سنقتصر فيها على الكلمات الحية فقط ، وهي

١ ـ اسم أو صفة على وزن فعلاء ، ويشترط ألاّ يكون له مذكر ، مثل صحراء، وعذراء صحارٍ وعذارٍ

٢ ـ اسم على وزن فَعلى ، مثل فتوى فتاوٍ .

٣ ـ اسم على وزن فِعْلى ، مثل ذِفْرى ـ وهي العظمة التي خلف الأذن ـ ذَفارٍ

٤ ـ صفة لأنثى على وزن « فُعْلى » ليس لها مذكر ، مثل حُبلى حبَالٍ

٤ ـ فعالى

يشترك مع الوزن السابق في الكلمات السابقة ، كجمع عذراء على عذارى في قول امرىء القيس

---

(١) فعيل اذا كانت بمعنى مفعول لا تلحقها التاء في التأنيث ، اذا أمن اللبس ، أما اذا لم يؤمن فيجب أن تلحقها التاء

ويـوم عقـرت للعــذارى مـطيتي فيـا عَجَبا من رحلهـا المُتَحمّـل

وتقول صحارى ، فتاوى ، ذفارى ، حبالى

ولكن هذا الوزن ينفرد بما يلي

يجمع عليه الوصف على وزن « فَعْلان » ومؤنثه ، مثل عطشان عطشى عطاشى ، وكجمع ندمان على نَدامى في قول طرفة

نـدامـايَ بيض كـالنجـوم وقَيْنَـةٌ تــروح إلينـا بين بُـرْدٍ ومجسـد

وبعض هذه الكلمات يجوز في جمعها ضم الفاء ، مثل سكران سكرى سُكارى ، وكسلان كسلى كُسالى

وهناك كلمات سماعية جمعت على « فَعالى » غير مقيسة ، مثل جمع يتيم على يتامى في قول أبي طالب

وأبيض يُستسقَى الغمـام بـوجهـه ثِمـال اليتـامى عصمـة لـلأرامـل

أما فُعالى فقد سمع فيها جمع قديم على قُدامى ، وأسير على أُسـارى ، وفرد على فُـرادى ، كقولـه تعـالى ﴿ وإن يـأتـوكم أُسـارى تفادوهم ﴾ (البقرة ٨٥) وقوله ﴿ ولقد جئتمونا فُرادى كما خلقناكم أول مرة ﴾ (الأنعام ٩٤)

ولا يجوز في هذه الكلمات أن تجمع على « فَعالى » ، لأن « فُعالى » قد أغنت فيها عنها

٥ ـ فَعاليّ

يطرد هذا الوزن في جمع كل ثلاثي ساكن العين ، زيدت في آخره ياء مشددة لغير النسب ، مثل كرسيّ ، كراسي ، وقُمْريّ قَماري

ويلحق بهذا كلمات كانت في الأصل منسوبة ، ولكنها كثر استعمالها ، فتطور مدلولها ، وتُنوسي فيها معنى النسب ، فصارت الياء المشددة في نهايتها لا تدل على نسبة ، فهم يقولون مهري ، ويقصدون الجمل النجيب ، ولكن الكلمة في الأصل كانت تعني الجمل المنسوب إلى قرية مهرة اليمنية التي اشتهرت بإبلها النجيبة ، ولذلك تجمع مهري على مَهاري ، بعد أن تنوسي فيها معنى النسب

أما إذا لم ينس فيها معنى النسب فلا يجوز الجمع على هذه الصيغة ، فلا يجمع مثلاً مصري ، أو تركي ، أو بصري ، عليها ، لأن النسب واضح فيها

ويحفظ في جمع هذه الصيغة سماعاً أناسي جمعاً لإنسان ، وقباطي جمعاً لقبطي ، ومكاكي جمعاً لمُكّاء ، وهو اسم لطائر

٦ ـ فعالل

الأصل في هذا الجمع أن يكون للأسماء الرباعية المجردة ، سواء ألحقت بها تاء التأنيث ، أم لم تلحق ، كجمع جمجمة على جَماجم ، في قول كعب ابن مالك

تَذَر الجماجم ضاحياً هاماتُها بَلْهَ الأكفَّ كأنها لم تخلق

وجمع جعفر على جعافر ، فيما أنشده المفضل الضبي

من للجعافِرِ يا قَومي ، فقد صُرِيَتْ
وقد يُساق لذات الصَّرية الحَلَب

ومن ذلك جمع بُرْثن على براثن ، وزِبْرِج على زبارج ، وقَسْطَل على قساطل

ويجمع عليه أيضاً الاسم الخماسي المجرد ، ولكن بعد حذف الحرف الخامس منه ، حتى يصير على صورة الرباعي المجرد ، وذلك كجمع سفرجل على سفارج ، وفرزدق على فرازد

وإذا كان الرباعي والخماسي مزيداً فيهما ، حذفت الزوائد ، وحذف الخامس من الخماسي حتى يبقى الاسم على صورة الرباعي المجرد ، وجمع على فعال ، وذلك كجمع مدحرج أو متدحرج على دحارج ، وعنكبوت على عناكب ، وعندليب على عنادل ، وهكذا

٧ ـ ملحقات فعالل

وهناك أوزان لصيغة منتهى الجموع تماثل فعالل ، في عدد الأحرف ، والهيئة ، وذلك نحو مفاعل ، وأفاعل ، ومفاعيل ، وأفاعيل ، وفعاول ، وغير ذلك ، مما يشبه فعالل أو تشبع كسرة عينه فتستحيل إلى مدة تمثلها الياء

وهناك أسماء كثيرة تجمع على هذه الصيغ ، منها المشتقات التي تبدأ بميم زائدة ، كأسماء الزمان والمكان والآلة ، وذلك كجمع منزل على منازل ، في قول الأخطل

كانت منازل ألّاف عهدتُهُمُ
إذ نحن إذ ذاك دون الناس إخوان

وجمع محجر على محاجر ، في قول الراعي أو القتال الكلابي

هن الحرائر لا ربات أحمرَةٍ سود المحاجر لا يقرأن بالسور

وجمع مئزر على مآزر في قول الأخطل

قوم إذا حاربوا شدّوا مآزرهم
دونَ النساءِ ولو باتَتْ بأطْهار

وجمع مصباح على مصابيح ، في قول امرىء القيس

يـضـيءُ سـنـاهُ أو مـصـابـيـحُ راهـبٍ
أهـانَ الـسـليطَ فـيِ الـذُّبـال الـمُـفَـتَّـل

وجمع مقدار على مقادير في قول الأعور الشنّي

وهَـوِّنْ عـلـيـك فـإن الأمـور بـكـفّ الإلـه مـقـاديـرهـا

ومما يجمع على هذه الصيغ أسماء أخرى سماعاً حيناً ، وقياساً حيناً آخر ، كجمع أنملة على أنامل ، في قول عبيد بن الأبرص

قـد أتـرك الـقِـرنَ مـصـفـراً أنـامِـلُه
كـأن أثـوابـه مُـجّـتْ بـفِـرصـادِ

وجمع أرملة على أرامل، في قول جرير

هـذي الأرامـلُ قـد قـضَّيْـت حـاجـتـهـا
فـمـن لـحـاجـة هـذا الأرمـلِ الـذكـر

وجمع أبهر على أباهر ، في قول زيد الخيل

ويـركـبُ يـوم الـرَّوْع مـنـا فـوارسٌ
بـصـيـرون فـي طـعـن الأبـاهـر والـكـلى

وجمع رهط على أراهط ، في قول سعد بن مالك

يـا بـؤس لـلحـرب الـتـي وضـعَـتْ أراهط فـاسـتـراحـوا

وجمع أنبوب على أنابيب ، في قول أبي دواد الإيادي

كهـز الـرُّدَيْنيّ تحت العجـاج جـرى في الأنـابيب ثم اضطرب

ويمنع علماء اللغة أن يجمع على هذه الصيغ ما كان اسم فاعل ، أو اسم مفعولٍ مبدوءاً بميم زائدة ، فلا يقال مثلاً موضوع ، مواضيع ، بل موضوعات ، ولا مشكلة مشاكل ، بل مشكلات ، كما لا يقال

معضل معاضيل ، ولا مجروح مجاريح ، إلّا أنه سمع من العرب في الشعر والنثر جمع بعض الكلمات من هذا القبيل ، كجمع ميسور على مياسير في قول بعض بني عذرة

استقدرِ الله خيراً وارضينَّ به
فبينما العسر إذ دارتْ مياسير

وجمع ميمون على ميامين ، في قول محمد بن وهيب

لا يذكرون علياً في مشاهدهم
ولا بَنيه بني البيض الميامين

ومن ذلك جمع مرضع على مراضع ، كقوله تعالى ﴿ وَحَرَّمنا عليه المراضِعَ ﴾ وجمع مُطْفِل على مطافيل في قول أبي ذؤيب

مطافيل أبكار حديث نتاجها
تشاب بماءٍ مثل ماء المفاصل

اسم الجمع واسم الجنس الجمعي

هناك أسماء تشارك الجمع في بعض الوجوه ، وتختلف عنه في بعضها الآخر ، وهي نوعان أولهما ما يسمى باسم الجمع ، وثانيهما ما يقال له اسمَ الجنس الجمعي

أ ـ اسم الجمع

أما اسم الجمع فهو من حيث المعنى يدل على الجمع ، ولكنه يأتي على صيغة لفظية تخالف ما وقفنا عليه من أوزان الجمع ، وذلك مثل إبل ، وخيل ، وركب ، وسفَرْ

وهذا الضرب من الأسماء يختلف بعضه عن بعض من حيث التصريف ، فثمة أسماء جموع لا مفرد لها من لفظها ، بل يكون مفردها من

جذر لفظي آخر ، يؤدي المعنى نفسه ، وذلك نحو إبل ، فإن مفردها جمل ، وخيل ومفرده فرس ، وقوم ومفرده رجل

وثمة نوع آخر له من لفظه مفرد ، ولكنه أقل من النوع الأول ، وذلك مثل ركب ومفرده راكب ، وصحب ومفرده صاحب ، وشرب ومفرده شارب ، ووفد ومفرده وافد ، وهكذا

وأسماء الجموع بنوعيها كثيرة ، ودونك بعضاً منها ، غير ما ذكرناه قبل قليل فئة ، رهط ، فريق ، شعب ، نفر ، ملأ ، حزب ، نسوة ، أولو بمعنى أصحاب ، الألى (الذين) ، أولاء (اسم إشارة) ، غنم ، ركب ، ذَوْد ، عِير

ب ـ اسم الجنس الجمعي

وهناك ضرب آخر من الأسماء يدل على معنى الجمع كما يدل على معنى المفرد والمثنى ، لأنه في الحقيقة يدل على « ماهية » المسمى ، فإذا قلت: نخل أو تمر أو عرب أو إنكليز، كانت هذه الكلمات تدل على معنى الجنس و«الماهية».

ويعرف هذا الضرب من الأسماء بأن واحده يختلف عنه بزيادة التاء ، أو بزيادة ياء النسب ، فإن واحد النخل نخلة ، وواحد التمر تمرة ، وواحد العرب عربي ، وواحد الإنكليز إنكليزي

ودونك بعضاً من أسماء الجنس الجمعي غير ما ذكرناه دجاج ، زهر ، تفاح ، بعوض ، دوح ، جمر ، ترك ، زنج ، روم ، جند ، الخ

التعبير عن الجنس

آ ـ التذكير والتأنيث في العربية

إن أول ما يَلْفِت الانتباه في ظاهرة التذكير والتأنيث في العربية أنها تقوم على «الثنائية» ، فالموجودات كلها إما أن تكون مذكرة ، وإما أن تكون مؤنثة ، وليس هناك ما يقال له حيادي ، كما في اللغات الأخرى

وهذا يعني أنه ليس ثمة تطابق بين اللغة والواقع ، وإنما يقوم التطابق بينها وبين ما كان يتخيله العربي القديم في الأشياء من مظاهر الأنوثة أو الذكورة ، أي أن التطابق بين اللغة والتصور الذهني

ويخيل إليَّ أن علة ذلك طبيعة النظام اللغوي في العربية ، فليس في نظامها كلمات يمكن أن تستخدم للمذكر وللمؤنث ، بل إن معظمها يخضع لثنائية التذكير والتأنيث كالضمائر ، وأسماء الإشارة ، والأسماء الموصولة ، لا يستثنى من ذلك إلا بعض المبهمات ، مثل ما ، ومَنْ ، وهؤلاء ومن هنا كان لا بد من دخول الأسماء الدالة على مسميات حيادية في حيِّز الثنائية العامة

لنأخذ على سبيل المثال « البحر » كيف يمكن أن يكون حيادياً في الاستعمال ؟ إذا وقع مسنداً إليه الفعلُ كان لا بد من أن يكون هناك تطابق في الجنس بين المسند والمسند إليه ، تقول هاج البحرُ ، هدأ البحر وإذا أشير إليه فلا بد من استخدام هذا ، أو هذه وإذا وصف بالاسم الموصول دخل في إطاريْ الاسمين الذي والتي وإذا عاد إليه ضمير وقع في حَيِّز (ـهُ) و (ها) وهكذا يفرض النظام اللغوي العام ألا يكون في الوجود إلا مذكر أو مؤنث

وهذا ـ في نظري ـ هو سبب تداخل ظواهر التأنيث والتذكير في اللغة العربية ، ويضاف إليه سبب اجتماعي عُرْفي فأنت تجد أعلاماً تطلق على ذكورٍ وفيها علامة تأنيث ، مثل طلحة ، وحمزة ، وعنترة وقد روعي في التسمية التشبيه ، فمن سمى ولده « طلحة » تفاءل أن يكون كواحدة من شجر الطلح في صلابتها ، ومن سماه حمزة رجا أن يكون كالأسد ، ومن سمى ولده عنترة أو لقبه به شبهه بالذبابة الزرقاء

وكذلك تدخّل العُرف الاجتماعي في جعل الصفات الخاصة بالمرأة خالية من التأنيث ، لأن الرجل لا حظ له فيها ، ومن هنا قيل امرأة حائض ، لا حائضة وامرأة حامل ، لا حاملة ومثلها طامث ، ومرضع ، ومُطْفل ، ويقال بقرة عجول ، أي ذات عجل

وهكذا تجد اسماً يدل على مذكر فيه علامة التأنيث ، كما مر في الأعلام ، وكما تجد في كثير من الصفات ، مثل رجل داهية ، وراوية ، ورَبْعة ، وفَروقة ، ونسّابة ، وغلام يَفَعةٌ ، وتجد صفاتٍ وأعلاماً لإناث خاليةً من علامة التأنيث مثل امرأة جريح ، وعجوز ، ومِعْطِير، ومئناث ، وزينب ، وهند ، وسعاد ، وصباح ، و.

ومن هنا كان هناك أنواع للأسماء المذكرة والمؤنثة ، تقسم بحسب معيارين اثنين ، الأول معيار الحقيقة ، والثاني معيار الدلالة

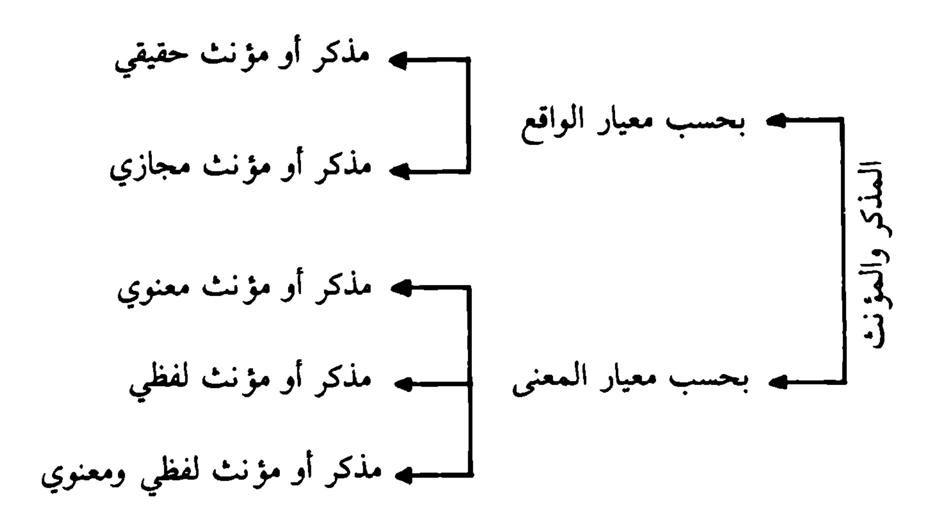
آ ـ بحسب معيار الحقيقة

أو معيار العالم الخارجي الواقعي ، فإما أن يكون المسمى بالاسم مذكراً في الواقع أو مؤنثاً ، وإما ألا يكون واحداً من الطرفين فإن كان مذكراً مثل عمر ، وخالد ، ورجل ، وشاعر ، وكاتب قيل له « مذكر حقيقي » وإن كان مؤنثاً مثل هند ، وزينب ، ودعد ، وقطة ، ولَبُؤة ، قيل له « مؤنث حقيقي » ويشترط فيما كان مذكراً أو مؤنثاً حقيقياً أن يكون من الناس أو الحيوان ، فإذا لم يكن كذلك كان مذكراً مجازياً ، مثل أنف ، ورأس ، وصدر ، وبحر ، ونهر ، وتراب ، وقمر أو كان مؤنثاً مجازياً مثل يد ، وعين ، وأذن ، وشجرة ، وتمرة ، وتفاحة

ب ـ بحسب معيار الدلالة

وقد يكون الاسم من حيث اللفظ منتهياً بعلامة تأنيث ، ولكنه يدل على مذكر لا على مؤنث ، مثل حمزة ، وحذيفة ، وضمرة ، ومعاوية ، فيقال له مؤنث لفظي أي مؤنث في اللفظ ، ولكنه مذكر في الدلالة وقد تنعكس الصورة فيكون اللفظ مذكراً والمدلول عليه مؤنثاً ، مثل هند ، وزينب ، وحائض ، وطامث ، فيقال له مؤنث معنوي أي هو مؤنث في المعنى ولكنه مذكر في اللفظ وقد يكون الاسم مؤنثاً في اللفظ والمعنى أو مذكراً فيهما ، مثل فاطمة ، وليلى ، ورغداء ، وعامر ، ومحمد ، وسعيد

وإليك مخططاً لأنواع المذكر والمؤنث



ب ـ وسائل التعبير عن الجنس

إن الكلمة التي تؤنث في العربية لفظاً أو معنىً أو لفظاً ومعنىً معاً هي الاسم ، لأنه يدل على مسمىً خاص يمكن أن يكون واحداً من الأنواع الخمسة السابقة أما الفعل فحدثٌ ، والأحداث لا تؤنث ولا تذكر ، ولكن قد تلحقه علامة التأنيث ، مثل قامتْ وقعدتْ ، وتقعدين وتسرحين ، لا لتؤنث هي نفسها ، بل لتأنيث فاعلها أو نائبه إن كانت فعلاً تاماً ، ولتأنيث اسمها إن كانت فعلاً ناقصاً وأما الحروف فروابط تركيبية لا تأنيث لها ولا تذكير ، ولكن لحقت بعضها علامة تأنيث ، مثل رُبَّ ورُبَّتَ ، وثم وثُمتَ

أما وسائل التعبير عن المذكر والمؤنث فمتعددة ، ولكنها تخص المؤنث دون المذكر ، لأن المذكر لا علامة له ، فهو الأصل في العربية وفي معظم اللغات الأخرى إن لم يكن في كلها ، فما وسائل التعبير عن المؤنث ؟

هناك أربع وسائل ، هي الصرفية ، والسياقية الصرفية ، والاجتماعية العُرفية ، والدلالية

١ ـ الوسيلة الصرفية

وهي الوسيلة الأساسية في اللغة العربية وفي غيرها من اللغات ، لأن التأنيث في الأصل معنى صرفي ، كمعنى الجمع ، والتثنية ولذلك يعبر عنه بلواحق خاصة «مورفيمات» تدل عليه ، وهذه اللواحق كثيرة هي

١ ـ التاء التي تتحول هاءً في الوقف ، مثل قائمة ، ونائمة
٢ ـ التاء التي لا تتحول هاءً ، مثل أخت ، بنت
٣ ـ الألف المقصورة ، مثل ليلى ، كبرى ، عطشى
٤ ـ الألف الممدودة ، مثل صحراء ، وسمراء ، وعلياء
٥ ـ الكسرة التي تلحق الضمائر أنتِ ، عليكِ
٦ ـ الياء في مثل ذي ، وتي ، الإشاريّتين
٧ ـ الألف والتاء صالحات ، وقانتات
٨ ـ النون المشددة هُنَّ ، كتابهُنَّ

هذه علامات الأسماء المؤنثة ، وهناك علامات أخرى تلحق الأفعال والحروف ، لا نرى داعياً للحديث عنها هنا [١]

٢ ـ الوسيلة السياقية الصرفية

وهذه طريقة ثانية للتعبير عن المؤنث ، وتشمل الأسماء والصفات ، يتآزر فيها اعتباران صرفي وسياقي وقد ينفصل بعضهما عن بعض فهناك صيغ صرفية خاصة يستوي فيها المذكر والمؤنث ، هي فعيل ، وفَعول ، ومِفْعال ، ومِفْعَل ، ومِفعِيل ويلحق بها فُعُل ، وفاعل ، وفِعْل ، وفَعْل .

---

(١) انظر فيها : أبو بكر بن الأنباري المذكر والمؤنث . ص ١٦٦ تحقيق د طارق الجنابي .

أما « فعيل » فلا تؤنث بالتاء إذا كانت اسم مفعول أو مبالغةً له ، مثل امرأة جريح أو قتيل ، وأما « فَعول » فلا تلحق بها تاء التأنيث إذا كانت مبالغة اسم الفاعل ، مثل امرأة صبور شكور طهور طموح وكذلك يقال امرأة مِذْكار ، ومِغْشم أو مِهْذر ، ومِعطير ، ويقال روضةٌ أُنُفٌ ، وامرأة نُزُرٌ ، أو عُطُلٌ ، وناقةٌ أُجُد ، وأرض جُرُزٌ ، وليلة خُرُس ويقال أيضاً امرأة بادِنٌ ، أو عاشقٌ ، أو بالغ ، أو عاقر ، ويقال ناقةٌ نِقْضٌ ، أو ثِنْي ، أو ثِلْثٌ وقالوا امرأة خَوْدٌ ، وأرض قَفْر ، ودرع زَغْفٌ ، وناقة حَرْف (١)

فهذه الصيغ لا تدل على المؤنث بلاحقة صرفية بل بصيغتها ، وهذا هو الجانب الصرفي ، ولكن لا بُدّ من معرفة موصوفها ، وهذا هو الجانب السياقي ثم إن بعضها إذا تحول إلى الاسم ولم يعد صفة تغير التعبير فيه عن المؤنث ، مثل ذبيحة ، وعقيقة

وأحياناً يتآزر السياق والسمة الصرفية في الأداء ، فتقترن الصيغة بالتاء مرة ، وتتجرد منها مرة أخرى ، تقول مرضعة ، وتقول مرضع قال الله تعالى ﴿ يوم ترونها تذهل كل مرضعةٍ عما أرضعت ﴾ (الحج ٢) وقال امرؤ القيس

فمثلكِ حُبْلى قد طرقتُ ومُرْضِعٍ
فألهيتُها عن ذي تمائم مُحْوِلِ

فالأولى تدل على أن الإرضاع حاصل في الزمن المتحدث عنه ، أو ـ كما يسمى في النحو ـ الحال ، أو حكاية الحال أي أن المرأة في حال

---

(١) وهناك صيغ أخرى قليلة الاستعمال ، يقال امرأة سَلْفَع ورَعْبل ، وغَيْهم وجَيْحل ، وناقة شُفُرم وحُرجوج ، وقيدود ، وضِرْزِم ، وهِرْمل وشذ مما مر قولهم ناقة حلوب أو أمون ، وامرأة مسكينة وميقانة

إرضاع . وبهذا تكون الصيغة اسم فاعل يراد منه الحدوث والحصول في زمن محدد ، ويمكن أن يحل محله الفعل المضارع ترضع وأما « مرضع » فتدل على صفة ذاتية خاصة ، لا ترتبط بحدوث الفعل في زمنٍ ما ، كأنه قال ذات رضيع. وكذلك تقول ريح عاصف ، كما في قوله تعالى ﴿ جاءتها ريح عاصف ﴾ (يونس ٢٢) وتقول ريح عاصفة ، كما في قوله أيضاً ﴿ولسليمان الريح عاصفة ﴾. (الأنبياء ٨١). فالأولى تدل على ثبوت العصف واستقراره في الريح ، والثانية تدل على أنها تعصف في وقتٍ يُراد

وأحياناً ينفرد السياقُ النحوي التركيبي في التعبير عن المؤنث دون الاعتبار الصرفي ، وذلك حين يكتسب المضاف التأنيث من المضاف إليه بشروط مذكورة في البحوث النحوية ، مثل

وتَشْرَقُ بالقولِ الذي قد أذعتهُ
كما شرقت صدر القناة من الدم.

فقد أنث «الصدر» لإضافته إلى «القناة»

ويحصل مثل هذا إذا كانت الصفة كثيرة في الرجال ، وساعد السياق على حذف التاء ، تقول فلانةٌ عضو في المجلسِ ، وزينب محامينا ووكيلنا في المحكمة وفلانة أميرُ بني فلان وقاضيهم فالسياق حل محل التاء بمؤازرة العرف العام

٣ـ الوسيلة الاجتماعية العرفية :

وهناك مجموعة من الأسماء المؤنثة اكتسبت معنى التأنيث من العُرْف الاجتماعي ، لا من طبيعة النظام اللغوي ، وهي تشتمل على ضربين الأسماء المؤنثة مجازاً ، والصفات الخاصة بالنساء

أما النوع الأول فأمثلته في العربية كثيرة جداً ، منها يد ، عين ،

أذن ، رِجْل ، شمس ، قمر ، دار ، نار ، حرب ، قدر ، نعل ، و .
فهذه الأسماء في العالم الخارجي ليست ذكوراً ولا إناثاً ، ولم تُحمِّلها اللغة علامة صرفية على تذكير أو تـأنيث ، ولكن العربي القـديم نسب إليها التأنيث ، أو تخيلها أنثيات ، ثم تعارفت على ذلك البيئة اللغوية ، وتعلمها النَشْءُ بعد النشءِ دون مناقشة

ومثل هذا الضرب من التأنيث غير خاضع للمنطق العقلي ، إذ من الممكن أن يشترك اسمان في معنى واحد ، أو يتقاربا فيه ، ومع ذلك ترى أحدهما مذكراً ، والثاني مؤنثاً ، مثل

بيت ← دار : الأول مذكر والثاني مؤنث
صوت ← جلبة الأول مذكر والثاني مؤنث
بلد ← بلدة الأول مذكر والثاني مؤنث
ناب ← سِنٌّ الأول مذكر والثاني مؤنث

وفضلاً عن ذلك تجد كلمات كثيرة لا إجماع عليها ، بل تذكرها بيئة ، وتؤنثها أخـرى ، في نفس المجموعـة البشريـة التي تتكلم اللغة العربية وهذه الكلمات تقرب من ثلاثين كلمة [١] منها عنق ، وخمر ، وفرس ، ولسان ، وذراع ، وسوق ، وطريق ، وسبيل ، وسكين ، وسلاح ، وسلم ، وعاتق ، وقفا ، وإبط ، وعنكبوت ، وموسى ، وحانوت ، ودرع ، وإزار ، وسماء ، وفُلك

يضاف إلى هذا بعض أسماء الأجناس الجمعية ، كالنخل ، والبقر ، والقنا ، والحمَام ، والجراد ، تقول تشـابه البقـر علينا [٢] ، وتقـول

---

(١) انظر فليش العربية الفصحى ص ٦٩
(٢) انظر الآية ٧٠ من البقرة

« كالثور يُضْرَبُ لما عافتِ البقرُ »[1] وتقول نَخْل خاوية[2] ، وتقول نخل مُنْقعر[3] وتقول هاجني الحمامُ ، وتداعتِ الحمام

ويَزيد وضوحُ الاعتباطية عندك حين تعلم أن بعض أسماء الأجناس الجمعية تذكر فقط ، كالرمان ، والموز ، والعنب ، والتمر ، والسِدْر وقل مثل ذلك في أسماء الجمع ، فالخيل والوحش والإبل والغنم والمعز والضأن مؤنثة ولا تذكر ، أما النعام فيُذكر ولا يؤنث ، وأما الطيرُ والشاء فمما يذكر ويؤنث

هذا هو الضرب الأول ، وهو الأسماء أما الضرب الثاني وهو الذي يشتمل على الصفات الخاصة بالأنثى ، فالتعبير فيه عن التأنيث لا تقوم به لاحقة صرفية ، بل يقوم به ما تعارف عليه المجتمع ، لأن المتكلم لا يلحق علامة تأنيث بمثل حائض ، وطامث ، وكاعب ، وفارك ، ومُعْصر ، ومُطْفل ، ومُغْزِل ، ومرضع ، من أوصاف المرأة ، ولا بمثل شائل ، وحائل ، وفاطم ، وواله ، ورائم ، وغارز ، من صفات الناقة ، لأن هذه الصفات لا تقع للمذكر من الرجال والجمال ، فلا يحصل التباس في التعبير عنها

٤ ـ الوسيلة الدلالية

وفي بعض الأحيان يخضع التذكير والتأنيث لاعتبار الدلالة دون غيرها ، فالطاغوت يؤنث في القرآن الكريم مرة ، ويذكر أخرى ، لأنه يعني الشيطان أحياناً ، والشيطان مذكر ، كقوله ﴿ يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت وقد أُمِروا أن يكفروا به ﴾ (النساء ٦٠) ، وقد يعني الآلهة

---

(١) هذا عجز بيت من الشعر ، صدره إني وقتلي سليكاً ثم أَعْقِلَهُ

(٢) أنظر الآية ٧ من سورة الحاقة

(٣) أنظر الآية ٢٠ من سورة القمر

فيؤنث ، مثل ﴿ والذين اجتنبوا الطاغوت أن يعبدوها ﴾ (الزمر ٢٥)
و «بلدة» تؤنث في موضع كقوله ﴿ إنما أمرت أن أعبد ربَّ هذه البلدة ﴾ (النحل ٩١) وقوله ﴿ بلدةٌ طيبةٌ ورب غفور ﴾ (سبأ ١٥) ولكنها أحياناً تعني المكان فتذكر كما في قوله ﴿ لنحيي به بلدةً ميتاً ﴾ (الفرقان ٤٩) ، وقوله ﴿ والذي نزل من السماء ماءً بقدر فأنشر به بلدةً ميتاً ﴾ (الزخرف: ١١). والصوت ، مذكر ، ولكنه قد يعني الجَلَبة فيؤنث ، كقول الشاعر الطائي

يا أيها الراكب المُزْجي مطيتهُ
سائلْ بني أسدٍ ما هذه الصوْتُ

ومن طريف ما جاء في هذا أن أبا عمرو بن العلاء سمع أعرابياً من اليمن يقول « فلان لغوب ، جاءته كتابي فاحتقرها ». فقال له أبو عمرو مستغرباً منه تأنيث الكتاب أتقول « جاءته كتابي » ؟ فقال له الأعرابي « نعم ، أليس بصحيفة » [1]

وكذا تؤنث «العين» إذا قصد بها عين الإنسان أو عين الماء ، وتذكر إذا كان المقصود بها المخبر أو الجاسوس ، ويذكر «الناب» إذا أريد به سنٌ خاصة ، ويؤنث إذا كان المراد به ناقةً مسنة وقَدَمُ الإنسان مؤنثة ، وتصغر إذ تصغر على قُدَيْمة ، ولكن إذا أريد بها « الشجاع » ذُكرت وصغرت على قُدَيْم والعصر مذكر إذا عنى الزمن ، ومؤنث إذا عنى صلاة العصر والأُذُن مؤنثة ، فإذا جاءت صفة للرجل المسماع ذكرت والقميص من الثياب مذكر فإذا أريد به الدرع أنث، والبطن مذكر إذا كان بطن الإنسان أو الحيوان ، أما إذا كان بطن القبيلة فهو مؤنث والريح مؤنثة فإذا عنت النشر والأَرَج ذكرت والمنون تذكر إذا عنت الدهر ،

---

(١) انظر ابن جني الخصائص ١/٢٤٩ و ٢/٤١٦

وتؤنث إذا عنت المنية ، واللسان يذكر إذا أريد به العضو المعروف ، ويؤنث إذا عنى الرسالة

ج ـ علامات التأنيث :

ذكرنا من قبل أن العلامات التي تميز المؤنث من المذكر ثمان ، ولا بد لنا من أن نتحدث هنا عن ثلاث منها ، هي

- التاء التي تنقلب هاءً في الوقف
- الألف المقصورة
- الألف الممدودة

أما سائر العلامات الأخرى فليست جديرة بالحديث الخاص لبساطتها

١ ـ تاء التأنيث :

تختص هذه التاء بالدخول على الصفات المشتركة بين الذكر والأنثى ، ويَطرد القياس فيها ، وذلك لتمَيزَ بين المذكر والمؤنث ، فلا يقال امرأةٌ ذاهبٌ ، بل ذاهبة ولا يقال رجُلٌ ماشيةٌ ، بل ماشٍ وهكذا يقال عالمة ، وكبيرة ، .ودائبة ، وطيبة ، وجائرة ، ورانية ، وناظرة

وقد تقوم بهذه الوظيفة في الأسماء المشتركة بين المذكر والمؤنث ، مثل فتى وفتاة ، امرؤ وامرأة ، إنسان وإنسانة ، غلام وغلامة ، ظبي وظبية ، حمار وحمارة ، وقط وقطة ، وكلب وكلبة ، وغزال وغزالة ، وبرذون وبرذونة ، وهر وهرة وإذا كان الاسم غير مشترك ، أو يطلق على الجنسين كان من الطبيعي ألا يكون لهذه التاء نصيب في التمييز بين المذكر والمؤنث فلا يقال مثلاً ديك وديكة ، ولا ثور وثورة ، ولا حصان وحصانة ، ولا تمساح وتمساحة ، ولا حوت وحوتة ، ولا هزَار وهزارة لأن ديك ، وثور ، وحصان ، ليست بأسماء مشتركة ، ولأن تمساح

وحوت وهزار تطلق على المذكر والمؤنث فإذا أريد تعيين واحدة منهما قيل أنثى التمساح ، ومذكر الهزار ، وهكذا ، تفعل في عقرب ، ونملة ، ونحلة ، وخفاش ، وكروان ، وكناري

وتلحق هذه التاء أسماءً مؤنثاتٍ لا مذكر لها ، مثل زُجاجة ، وعُلبة ، وظلمة ، وشرفة ، وغرفة ، وقدوة ، وحمرة ، ولِبْدة ، وتلحق بأسماء تطلق على المذكر والمؤنث مثل سمكة ، ونحلة ، ونملة، ووزَغة ، وبهذا تفقد وظيفتها التمييزية بين المذكر والمؤنث ، ولكنها مع ذلك لا تفقد دلالتها على تأنيث الكلمة

وفي كثير من الأحيان نجد اللغة تفرق بين مذكر هذه الأجناس ومؤنثها بغير التاء ، بل بإعطاء كل منهما كلمة خاصة به ، مثل عَيْر وأتان ، أسد ولَبُؤة ، كبش ونعجة ، جَدْيٌ وعَناق ، حَمَل ورِخْلٌ ، حصان وحِجْر

وكما لا تدخل على صفات خاصة بالمرأة كحائض وأمثالها ، ولا على صفات يستوي فيها المذكر والمؤنث مثل « فعيل » وأخواتها ، كذلك نراها تخالف مسارها فتدخل على صفات مشتركة بين النساء والرجال ، فتلازم الصفة سواء أكانت لمذكر أم كانت لمؤنثة ، مثل رجُلٌ أو امرأة هُمزة لُمزة ، أو هُزأةٌ ضُحْكةٌ ، أو علّامة نسّابة ، أو فروقة ملولة ، أو رَبْعة ، أو إمّعة ، أو راوية وداهية

على أن للتاء دلالات صرفية أخرى مع التأنيث ، مر بنا بعضها قبل قليل ، كأن تدل على الوحدة مثل تمر وتمرة ، أو المبالغة أو تأكيدها مثل راوية ، وعلامة أو لتأكيد تأنيث الجمع مثل حجارة ، أو [1]

---

(١) انظر في بقية الأغراض ابن يعيش شرح المفصل ٩٨/٥

٢ ـ الألف المقصورة

هذه الألف ، وإن كانت في الأصل علامةً للتأنيث ، تبدو أشدَّ اقتراناً بالاسم من التاء ، فهي تبنى معه بناء حروفه الأصلية ، فلا تكاد تنفصل عنه في التصريف ، فهي ملازمة له في الجمع السالم ، وفي جمع التكسير ، وفي النسب ، وفي التصغير ، على حين تحذف التاء في نوعي الجمع كليهما ، وفي النسب ، وهذا ما يتضح لك في الجدول التالي

- غُرْفة ← غُرف ← غُرُفات ← غُرْفيّ .
- جَفْنة ← جِفان ← جَفَنات ← جَفْنِيّ .
- ذِكرى ← × ← ذكريات ← ذكروي وذكراوي .
- حُبْلى ← حَبالى ← حُبْليات ← حُبلوي ، وحُبلاوي

وتقع هذه الألف في صيغ محدودة تجمع بين الأسماء والصفات ، منها

- فَعْلى لَيْلى ، سَلْمى ، صَـرْعى ، قتلى ، كسْلى ، شَبْـعى ، عطشى ، ظمأى

- فُعْلى حُبْلى ، رُجْعى ، طُولى ، بُهْمى (نوع من النبات)
- فِعْلى ذِكرى ، وظِرْبى (دويبة) وحِجْلى (جمع حَجَل) .
- فُعَلى شُعَبى ، وأُرَبى (الداهية)
- فَعَلى بَرَدَى ، حَيَدَى ، جَمَزَى ، جَفَلى
- فُعالى حُبارى ، سُكارى
- فَعالى صحارى، دعاوى، حبالى .
- فِعَلّى سِبَطْرَى ، ودِفَقّى ، وكلاهما لنوع من المشي
- فِعّيلى خِصّيصى ، خِلّيفى (الخلافة) ، حِثّيثى (الحث)
- الخ

٣ ـ الألف الممدودة

وسميت ممدودة لامتداد الصوت بها ، وقد زعم معظم القدماء أنها في الأصل مقصورة ، ولكنها دخلت على ما آخره ألف ، فاجتمع ألفان ، وتعذر إخراجهما في النطق ، فقلبوا الألف الثانية همزة ، ودليلهم على ذلك أنها تسقط في الجمع ، مثل صحراء وصحارى

ولهذه الصيغة كذلك صيغ تقع فيها ، منها

- فَعْلاء حمراء ، حوراء ، عرجاء ، رغداء
- أفعلاء أنبياء ، وأربعاء ، وأصدقاء
- فَعْلَلاء عقرباء ، وهي أنثى العقرب
- فُعْلُلاء قُرْفصاء ، وهي نوع من القعود
- فاعلاء قاصعاء ، لجحر اليربوع
- فاعولاء عاشوراء
- فِعْلِياء كبرياء
- فُعَلاء خُيَلاء
- فِعَلاء سِيراء (بُرْد فيه خطوط صفر)
- الخ

الفهرس